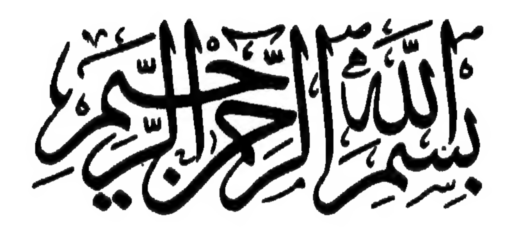
تاريخ مصر والمزوّرون

دكتور

عبد العظيم رمضان






بسم الله الرحمن الرحيم

الزهراء للإعلام العربى
قســـم النشــر

ص ب . ١٠٢ مدينة نصر - القاهرة - تلغرافياً : زاهراتيف - تليفون ٦٠١٩٨٨ - ٢٦١١١٠٦ - تلكس ٩٤٠٢١ رائف يو إن فاكس ٢٦١٨٢٤٠
P .O : 102 Madinat Nasr - Cairo - Cable : Zahratif - Tel : 601988 - 2611106 - Telex : 94021 Raef U .N fax 2618240

بسم الله الرحمن الرحيم

«وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ
وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ»

صدق الله العظيم
فصلت/٣٣

الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ ـــ ١٩٩٣ م

فبراير ١٩٩٣

الجمع التصويري والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربي

تاريخ مصر والمزوّرون

دكتـــور
عبد العظيم رمضان

الزهراء للإعلام العربي



تقديـــــم

يضم هذا الكتاب ثلاثة وسبعين مقالا كتبتها في الرد على من يزورون تاريخ مصر . وسوف يتبين القارئ أن هؤلاء الذين يزورون تاريخ مصر يقعون في ثلاث فئات : فئة تزوره عمدا ؛ لأن لهم مصلحة في تزويره ، وفئة تزوره جهلا ؛ لأن معلوماتهم التاريخية قاصرة عن كتابة التاريخ الصحيح ، أما الفئة الثالثة ، فهي فئة الذين اشتركوا في صنع الأحداث ، ويقدمون رؤيتهم للحدث التاريخي ، دون أن يحيطوا بكل الرؤى الأخرى الغائبة عنهم ، والتي يعرفها المؤرخ في تحقيقه للحدث التاريخي .

والفئة الأولى هي التي تستحوذ على معظم مقالات هذا الكتاب ، وتتمثل في الناصريين . والناصريون في تزويرهم للتاريخ المصري قبل ثورة يوليو ، يتبعون تقليدا أرسته الثورة عندما تجاهلت تاريخ نضال الشعب المصري تحت زعامة الوفد المصري ، وبالذات تحت زعامة مصطفى النحاس ، في محاولتها لتأكيد ثوريتها وأصالتها وتفوقها على كل الثورات السابقة عليها ، وارتكبت في ذلك مفارقة غريبة ، فقد تبنت كل وجهات نظر القوى السياسية الملتفة حول القصر الملكي والمناهضة للوفد . فكأنها ألغت الملكية وتبنت فكرها وموقفها من الوفد والحركة الشعبية تحت قيادته .

وقد كان علينا التصدي لهذا التزوير بتبيان الحقيقة فيما يصدر من إفك وافتراء من جانب هؤلاء الكتاب ، لإيماننا بأن التاريخ هو العنصر الأساسي في تكوين الوجدان القومي للفرد والشعب ، فإذا ما كان هذا التاريخ مزورا ، ترتب على ذلك — بالضرورة — تشوه في الوجوان القومي يؤثر بصورة حتمية على الحاضر والمستقبل .

ولتقريب هذه القضية إلى ذهن القارئ ، فإن الأمة مثل الفرد . لنتصور فردا شب ونما تحت أفكار خاطئة تتعلق بتاريخه ، فتصور أن والديه هما من ربياه ، بينما

هو ينتمي لأبوين آخرين ، وتصور أنه ينتمي لوطن معين بينما هو ينتمي لوطن آخر ، وتصور أنه من طبقة معينة بينما هو ينتمي لطبقة أخرى ... إلى آخره . ترى هل يكّون هذا التاريخ المزور شخصية سوية ذات انتماءات أصيلة ؟

من هنا أهمية تصحيح التاريخ لمن يعبثون به ويصورونه في صورة أخرى . فحق الشعب في معرفة تاريخه الصحيح حق لاجدال فيه . من واجب كل مؤرخ يعرف الحقيقة أن يصحح التاريخ لمن لايعرفونه أو يزورونه ، لأن هذا التصحيح لاينصب فقط على الماضي ، بل وينصب على الحاضر وعلى المستقبل .

وعلى سبيل المثال ، فإن التزوير الذي أحدثه النظام النازي في تاريخ الشعب الألماني ، كان سببا رئيسا في قيام الحرب العالمية الثانية ؛ فقد عرف الشعب الألماني من خلال هذا التاريخ المزور أنه ينتمي إلى الجنس الآري ، وعرف أن الجنس الآري هو أرقى الأجناس البشرية ، وعرف أن الجيش الألماني لم يهزم في الحرب العالمية الأولى ، وإنما طعنه الخونة في الوطن في الداخل ، واستند هتلر إلى هذه الأكذوبة ، التي عرفت باسم نظرية « الطعنة في الظهر » في كسب الرأي العام ، والقول بأن المذنبين الحقيقيين هم « مجرمو نوفمبر (1918) » مع أن الحقيقة أن الجيش الألماني هو الذي طلب توقيع الهدنة والصلح بعد أن عجز عن القتال ، وهو الذي دفع الحكومة الجمهورية إلى توقيع الصلح . ومن هذه النظرية قامت الحرب العالمية الثانية لتصحيح الأخطاء التي ارتكبت في حق ألمانيا .

كذلك فإن التزوير الذي أحدثه حزب البعث في التاريخ العراقي ، بإيهامه الشعب العراقي أن الكويت جزء من الوطن العراقي ، مع أنها لم تكن في يوم من الأيام جزءا من الوطن العراقي ، كان تمهيدا ضروريا لغزو الكويت وضمه إلى العراق وتحويله إلى المحافظة رقم 19 . ولم يكن من الممكن أن يقوم النظام العراقي بهذا الغزو بدون تزوير التاريخ .

وقد ارتكب الناصريون جريمة تزوير تاريخ مصر المعاصر في اتجاهين : الأول ، تزوير تاريخ الوفد المصري ، عن طريق تبني ادعاءات خصومه في معسكر القصر الملكي .

والاتجاه الثاني ، تزوير تاريخ حرب أكتوبر وحرب يونية 1967 ، بنسبة انتصارات أكتوبر إلى عبدالناصر ، والزعم بأن الجيش الذي خاض حرب أكتوبر هو الجيش الذي بناه عبدالناصر ، وأن الخطة التي انتصر بها جيش أكتوبر وضعت في عهد عبدالناصر . وفي الوقت نفسه عمدوا إلى تشويه سياسة السادات في حرب أكتوبر ، مع تبرير سياسة عبد الناصر في حرب يونية ــ مما كان نتيجته أن أصبح بطل نصر أكتوبر خائنا ، وقائد هزيمة يونية بطلا ! ولما كان هذا التزوير الخطير معناه خلط معايير البطولة والخيانة في ذهن الشباب المصري والأجيال القادمة ، فقد كان عليّ التصدي بعلم التاريخ لتصحيح التاريخ ، وحرمان المزورين من ثمرة تزويرهم . فكانت مقالاتنا التي سوف يقرؤها القارئ في هذا الكتاب عن حرب يونية وحرب أكتوبر .

أما بالنسبة للوفد ، فقد تصدينا لأكبر قضية أثارها القصر الملكي ضد الوفد ، وتبناها نظام ثورة يوليو ! وهي قضية حادث 4 فبراير 1942 ، كما تصدينا للتزوير الذي ارتكبته الثورة في حق تاريخ الزعيم مصطفى النحاس ، وتصدينا لما قيل عن حكومة الوفد الأخيرة ، وأبرزنا دور الوفد في ميلاد جامعة الدول العربية ، الذي يهيل عليه الجميع تراب النسيان !

هذا فيما يتصل بالتزوير المتعمد ، أما التزوير بالجهل فقد تمثل في اعتراض البعض على رؤيتنا للثورة العرابية المبنية على الوثائق التاريخية ، ومحاولة تغليب رؤيتهم القاصرة المبنية على جهل بتاريخ الثورة ! وكان من الضرورى التصدي لهذا الجهل بالعلم ، فهو وحده الكفيل بوضع الأمور في نصابها بالنسبة لقضايا التاريخ .

أما فيما يتصل بالرؤية التاريخية لمن لعبوا دورا في الأحداث ، والتي تخالف الواقع التاريخي والحقائق التاريخية ، فقد نشرنا ردودنا على كتابات السيد إسماعيل فهمي ، وزير الخارجية الأسبق ، التي قدم فيها رؤيته لحرب أكتوبر واستعادة سيناء وتمزيق العالم العربي ، لأن السكوت على هذه الرؤية ، التي تخالف الحقائق التاريخية في الواقع من شأنه تأصيلها في الأذهان بكل ما يمثله ذلك من تشويه لتاريخ مصر بخصوص هذه الوقائع .

والمهم هو أني حاولت في ترتيب هذه المقالات أن تكون مرتبة ترتيبا زمنيا . فقد بدأنا بمقالات الثورة العرابية ، ثم مقالات ثورة 1919 ، وسعد زغلول ، ثم مصطفى النحاس ، ثم حادث 4 فبراير ، وميلاد جامعة الدول العربية ، وحكومة الوفد الأخيرة . وانتقلنا إلى ثورة يوليو ، وافتراءات كتابها على الوفد ، وافتراءات المرحوم فتحي رضوان على الوفد ، وقدمنا سلسلة مقالات عن : « هل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد ؟ » وسلسلة مقالات : « الوفد وأسرة البوربون » . كما نشرنا حوارنا مع المرحوم عمر التلمساني حول التنظيم السرى للإخوان المسلمين ، وحوارنا مع السيد محمد فهمي أبو غدير عن اتصالات ثورة يوليو بالإخوان . وانتقلنا إلى حركة مايو 1971 ، وقدمنا مقالاتنا عن هزيمة يونيو ، ثم حرب أكتوبر ، وتحرير سيناء .

وأرجو بنشر هذه المقالات أن أكون قد وفقت في نشر صفحة من التاريخ الحي ، أو التاريخ الساخن ! فالمقالات مصدر هام من مصادر التاريخ ، ولا غنى عنها في تركيب صورة الأحداث التاريخية ، وهي ــ بالتالي ــ جزء لايتجزأ من التاريخ . ولكن أهمية هذه المقالات لاترجع فقط إلى رصدها لمحاولات تزوير التاريخ في تلك الفترة ، وإنما ترجع إلى تقديم التاريخ الصحيح بالاستناد إلى العلم . وبالتالي فعلى الرغم من صفتها السياسية إلا أن لها صفة علمية لا تقل أهمية .

ولعل نشر هذه المقالات ينبه السياسيين إلى خطورة العبث بالتاريخ ومحاولة استخدامه في خدمة مصالحهم السياسية ، وأن يدركوا أن أية محاولة لتزوير التاريخ لايمكن أن تلقى النجاح طالما كان هناك مؤرخون متخصصون غيورون على الحقيقة التاريخية ، وحريصون على تقديم الحقيقة التاريخية التي هي ملك لشعبنا ولوطننا العزيز .

والله الموفق

مصر الجديدة في 27/ 9 / 1990 — **د . عبد العظيم رمضان .**

هذيان حول الثورة العرابية*

من سوء حظ علم التاريخ أن قراءته بالغة السهولة ، يقدر عليها الصغير والكبير ، ومن يفك الخط ومن هو متفقه في العلم ! ـــ الأمر الذي أغرى الكثيرين على استباحته والجرأة عليه ، والتوهم بأنهم طالما أنهم قادرون على قراءته ، فإنهم قادرون بالتالي على كتابته ! ومن هنا هذا الكم من قصص التاريخ التي يكتبها البعض على أنها تاريخ ، بينما هي مجرد دردشة مصاطب مما يحدث بين العمدة وشيخ الخفر والفلاحين .

وقد نسي هؤلاء أن كتابة التاريخ هي عمل بالغ الصعوبة ، ولا يقدر عليه إلا متخصص درس منهج البحث التاريخي العلمي ، ودرس جميع حقب التاريخ وعصوره المختلفة ، واستكمل في ذهنه صورة المجتمع البشري في تقدمه الشاق من مرحلة الشيوعية البدائية إلى مرحلة الرق إلى مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية إلى مرحلة الاشتراكية . كما نسوا أن دراسة واقعة تاريخية معينة تقتضي الإحاطة بالعصر الذي وقعت فيه ، والنظام السياسي الذي وقعت في ظله ، وعلاقات الإنتاج السائدة في المجتمع الذي حدثت فيه ، ودراسة أدق تفاصيل ذلك الحدث التاريخي من مصادره الأصلية وبالرجوع إلى وثائقه ، وعدم ترك شاردة أو واردة من تلك التفاصيل دون الإحاطة بها ، وإلا وقع المؤرخ في خطأ فادح يؤثر على عملية إعادة تركيبه لصورة الحدث التاريخي .

ويكفي لمعرفة صعوبة الكتابة التاريخية أن يعرف القارئ أنني رغم ما أحاول توفيره من شروط الدراسة التاريخية الناجحة ، ورغم أنني ألفت نحو عشرين كتابا ، فضلا عن عشرات البحوث والدراسات التاريخية ـــ إلا أنني أكثر المؤرخين خوفا

(*) الوفد في 27/ 7 / 1987 نشر تحت عنوان : « هذيان » .

والمهم هو أني حاولت في ترتيب هذه المقالات أن تكون مرتبة ترتيبا زمنيا . فقد بدأنا بمقالات الثورة العرابية ، ثم مقالات ثورة 1919 ، وسعد زغلول ، ثم مصطفى النحاس ، ثم حادث 4 فبراير ، وميلاد جامعة الدول العربية ، وحكومة الوفد الأخيرة . وانتقلنا إلى ثورة يوليو ، وافتراءات كتابها على الوفد ، وافتراءات المرحوم فتحي رضوان على الوفد ، وقدمنا سلسلة مقالات عن : « هل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد ؟ » وسلسلة مقالات : « الوفد وأسرة البوربون » . كما نشرنا حوارنا مع المرحوم عمر التلمساني حول التنظيم السرى للإخوان المسلمين ، وحوارنا مع السيد محمد فهمي أبو غدير عن اتصالات ثورة يوليو بالإخوان . وانتقلنا إلى حركة مايو 1971 ، وقدمنا مقالاتنا عن هزيمة يونيو ، ثم حرب أكتوبر ، وتحرير سيناء .

وأرجو بنشر هذه المقالات أن أكون قد وفقت في نشر صفحة من التاريخ الحي ، أو التاريخ الساخن ! فالمقالات مصدر هام من مصادر التاريخ ، ولا غنى عنها في تركيب صورة الأحداث التاريخية ، وهي — بالتالي — جزء لايتجزأ من التاريخ . ولكن أهمية هذه المقالات لاترجع فقط إلى رصدها لمحاولات تزوير التاريخ في تلك الفترة ، وإنما ترجع إلى تقديم التاريخ الصحيح بالاستناد إلى العلم . وبالتالي فعلى الرغم من صفتها السياسية إلا أن لها صفة علمية لا تقل أهمية .

ولعل نشر هذه المقالات ينبه السياسيين إلى خطورة العبث بالتاريخ ومحاولة استخدامه في خدمة مصالحهم السياسية ، وأن يدركوا أن أية محاولة لتزوير التاريخ لايمكن أن تلقى النجاح طالما كان هناك مؤرخون متخصصون غيورون على الحقيقة التاريخية ، وحريصون على تقديم الحقيقة التاريخية التي هي ملك لشعبنا ولوطننا العزيز .

والله الموفق

مصر الجديدة في 27/ 9 / 1990 **د . عبد العظيم رمضان .**

هذيان حول الثورة العرابية*

من سوء حظ علم التاريخ أن قراءته بالغة السهولة ، يقدر عليها الصغير والكبير ، ومن يفك الخط ومن هو متفقه في العلم ! ـــ الأمر الذي أغرى الكثيرين على استباحته والجرأة عليه ، والتوهم بأنهم طالما أنهم قادرون على قراءته ، فإنهم قادرون بالتالي على كتابته ! ومن هنا هذا الكم من قصص التاريخ التي يكتبها البعض على أنها تاريخ ، بينما هي مجرد دردشة مصاطب مما يحدث بين العمدة وشيخ الخفر والفلاحين .

وقد نسي هؤلاء أن كتابة التاريخ هي عمل بالغ الصعوبة ، ولا يقدر عليه إلا متخصص درس منهج البحث التاريخي العلمي ، ودرس جميع حقب التاريخ وعصوره المختلفة ، واستكمل في ذهنه صورة المجتمع البشري في تقدمه الشاق من مرحلة الشيوعية البدائية إلى مرحلة الرق إلى مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية إلى مرحلة الاشتراكية . كما نسوا أن دراسة واقعة تاريخية معينة تقتضي الإحاطة بالعصر الذي وقعت فيه ، والنظام السياسي الذي وقعت في ظله ، وعلاقات الإنتاج السائدة في المجتمع الذي حدثت فيه ، ودراسة أدق تفاصيل ذلك الحدث التاريخي من مصادره الأصلية وبالرجوع إلى وثائقه ، وعدم ترك شاردة أو واردة من تلك التفاصيل دون الإحاطة بها ، وإلا وقع المؤرخ في خطأ فادح يؤثر على عملية إعادة تركيبه لصورة الحدث التاريخي .

ويكفي لمعرفة صعوبة الكتابة التاريخية أن يعرف القارئ أنني رغم ما أحاول توفيره من شروط الدراسة التاريخية الناجحة ، ورغم أنني ألفت نحو عشرين كتابا ، فضلا عن عشرات البحوث والدراسات التاريخية ـــ إلا أنني أكثر المؤرخين خوفا

(*) الوفد في 27/ 7 / 1987 نشر تحت عنوان : « هذيان » .

وفزعا من الخطأ ، وأنني لا أكتب عملا تاريخيا إلا وأضع يدي عليه ، وأرفع رأسي إلى السماء ، وأطلب من المولى تعالى الستر والتوفيق وأن ينفع به الناس .

وقد لا يعرف القارئ أن الجملة التاريخية هي جملة صعبة للغاية ، وتوزن بميزان من ذهب ، لأنها تحتاج إلى إحاطة شاملة بكل تفصيلات الواقعة التاريخية ، وإلا جاءت مخلخلة أو خاطئة . وأذكر أنني منذ بضعة أشهر ، كدت أقع في مثل هذه الجمل التاريخية الخاطئة ، بينما كان آخر كتبي وأصغرها حجما ، وهو : « مصطفى كامل في محكمة التاريخ » في مرحلته الأخيرة في مطابع هيئة الكتاب ، إذ تبينت أنني كتبت عبارة تقول إنه كان بسبب حملة مصطفى كامل على كرومر بعد حادث دنشواي أن قررت الحكومة البريطانية تغيير كرومر ! وأدركت أن الجملة بهذا الشكل تكون خطأ تاريخيا ، وأنني انسقت ــ دون شعور ــ وراء الرأي القديم الذي أراد الرافعي ومدرسة الحزب الوطني إيهام الشعب المصري به ، مبالغة في تصوير الآثار التي ترتبت على جهود الحزب الوطني في الحركة الوطنية ، بينما الحقيقة التاريخية التي أثبتتها الوثائق البريطانية أن خروج كرومر لم يكن بسبب حملة مصطفى كامل ، وإنما كانت بسبب مرض كرومر وتقدم سنه ، وما تبين له من أنه لن يتحمل أعباء مواجهة خصومه السياسيين في مصر وفي حزب الأحرار البريطاني ؛ ولذلك أعدت ضبط العبارة التاريخية فأصبحت كالآتي : « وقد كان بسبب مرض كرومر ونقد سياسته في مجلس العموم أن قدم استقالته » .

على هذا النحو قد تحتاج كتابة جملة تاريخية صحيحة واحدة إلى قراءة عشرات المصادر ومئات الوثائق والإحاطة بكل الظروف التاريخية للواقعة التاريخية . ولكن بعض أنصاف الأميين يتجرأ على كتابة كتب في التاريخ ، دون أن يتزود بالعلم أو الموهبة أو الفن اللازم لكتابة ما يكتبونه .

وتزداد حالة هؤلاء سوءا حين يتوهمون بعد كتابة كتاب من ذلك النوع الرديء ، أنهم قد أصبحوا في الوضع العلمي الذي يمكنهم من نقد أساتذة التاريخ ، بل وأن يقفوا منهم موقف الأستاذ من التلميذ ! ، ثم تزاد حالة هؤلاء سوءا حين يتملكهم الغضب لأن نتائج بعض الدراسات التاريخة العلمية قد جاءت على غير

هواهم ، أو على غير ما هو مسجل في معلوماتهم الضحلة ، فينطلق لسانهم بالشتائم والبذاءات المقذعة ويتهجمون على أساتذة التاريخ اعتقادا منهم بأن هؤلاء الأساتذة مخطئون ومغرضون ، وأنهم وحدهم أهل الصواب والعلم . وهذا ما وقع من كاتب ناصري في جريدة « الأخبار » كنت أحترمه رغم ما بيننا من خلاف في الرأي ، وهو من كتاب اليوميات للأسف الشديد وله ـــ فيما سمعت ـــ كتيب عن الثورة العرابية . فقد فوجئت بهذا الكاتب ينهال علي بالشتائم في جريدة « الأخبار » يوم 20 يولية ، ويصفني بأني : « مؤرخ ملاكي معروف بهذيانه » ! ـــ لما زعمه عني من أني قلت « إن موقف الخديو بعابدين يوم 9 سبتمبر سنة 1881 ومعه الجيش والشعب حول قصر الخديو بعابدين كان تمثيلية » !

وكان واضحا أن الكاتب المهذب عاجز تماما عن فهم ما يقرأ ! مع أن أول صفة في أي كاتب يحترم نفسه هو أن يفهم ما يقرأ ، وأن يستنبط الأحكام الصحيحة ، ويخرج بالنتائج التي تتفق مع المقدمات ـــ بدلا من أن يتسرع بنتائج خاطئة لقراءة خاطئة . وحين أقول الكاتب الذي يحترم نفسه ، فإنما أقصد الكاتب الذي يعرف أمانة وشرف الكلمة ، ويعرف تأثيرها على الجمهور ، ويحترم جمهوره ، ويتحرج ـــ بالتالي ـــ عن كتابة كلمة لا يثق في صحتها ، كما يتحرج عن إهانة مخالفيه في الرأي بألفاظ تتناول أشخاصهم ، خصوصا إذا بنى هذه الإهانة على أحكام خاطئة لم يحاول تحري صحتها .

وواضح أن هذه الصفة لاتنطبق على الكاتب المذكور الذي كنت أحترمه ، لأنه لم يعن نفسه بفهم ما قلته في حديثي لمجلة الإذاعة والتليفزيون يوم 19 يونية 1987 ، وبالتالي فقد اختلق علي أنني قلت إن ما حدث في مظاهرة عابدين كان « تمثيلية » ! .

ولو فهم الكاتب المذكور ما قلته ، بل لو عني بقراءة المعنى الظاهري لما أوردته المجلة على لساني لما خرج علينا ببذاءته ولما أفرغ سخيمة نفسه ! فماذا قلت بالضبط مما هو منشور في المجلة بالحرف الواحد ؟ لقد قلت :

« إن صاحب فكرة المظاهرة هو الخديو توفيق نفسه ، لأنه كان يريد التخلص من رياض باشا ، الذي كان واقعا في يد القناصل الأجانب ، وكانت لدى توفيق تجربة سابقة هي تجربة والده الخديو إسماعيل ، عندما دبر مظاهرة لضباط الجيش في 18 فبراير 1878 وتسبب في سقوط وزارة نوبار باشا الذي لايرغبه ، فأراد الخديو توفيق أن يعيد التجربة ، وكانت علاقته طيبة بعرابي لأنه كان متزوجا من أخت (حرم) الخديو توفيق في الرضاعة ، كما كان الخديو على صلة طيبة بعبد العال حلمي وعلي فهمي ، فأراد أن يستعين بهما في مظاهرة محدودة لخلع رئيس وزرائه رياض باشا ، ولكن المظاهرة تمت بشكل أكبر مما يتصور الخديو ، وتجاوزت الحدود المرسومة لها ، فحاول الخديو أن يقف أمامها ، ولكنه لم يستطع » .

فهل في هذه الفقرة كلها كلام عن « تمثيلية » كما فهم الكاتب البذيء ؟ وأليست قراءة هذه الفقرة ، حتى من قارئ نصف أمي ــ ناهيك عن كاتب تفرد له صحيفة كبرى يومياتها ــ كافية لفهم مضمونها ؟ وهل كان على هذا الكاتب بعد قراءة هذه الفقرة إلا أن يتعلم على يد أستاذ تاريخ مختص يشغل مناصب علمية على أرفع مستوى ، وله مؤلفات علمية تتجاوز سمعتها حدود مصر إلى العالم الخارجي ، وعضو في لجنة ترقية الأساتذة المساعدين ــ بدلا من أن يصفه بالهذيان ؟

ومن الذي يهذي ؟ هل هو أستاذ التاريخ الذي يعرض نتائج أبحاثه التاريخية العلمية ، أم هو الكاتب الذي لا يعنى بفهم ما يقرأ ، وينسب إلى الأستاذ ما لم يقله ، ويختلق عليه أكاذيب وترهات لم ترد في أي نص من نصوص كلامه ؟

ولكن هذه هي أمانة الكلمة عند الذين يتاجرون بقميص عبد الناصر ! ، ومن هؤلاء تصدر كل البذاءات التي تلوث حياتنا الديمقراطية الحالية ، وهم معذورون في ذلك ، لأن تجربتهم في ظلام الدكتاتورية الناصرية لم تعلمهم آداب الحوار ، أو أخلاقيات الخلاف في الرأي ، أو احترام العلم ، فما زالوا يهتدون بمبادئ مدرسة حمزة البسيوني في الحوار مع الخصوم ــ خصوصا إذا كان هؤلاء الخصوم من الأساتذة الجامعيين .

التاريخ ... والأساطير ... ومظاهرة عابدين !*

درج الناس على فهم الأساطير على أنها الروايات القديمة جدا التي وصلت إلينا عن طريق السمع ، وليس عن طريق الكتابة ، والتي تزيد نسبة الخيال فيها على نسبة الحقيقة . وفي الواقع أن هذا الوصف ينطبق أيضا على الروايات المعاصرة التي لم تتعرض للفحص التاريخي ، كما ينطبق على الأحداث الحديثة والمعاصرة التي لم تدرس دراسة علمية أكاديمية ، ولم تطبق عليها قواعد منهج البحث العلمي التاريخي .

ومن هنا أزعم أن معظم ما نعرفه عن الأحداث المعاصرة التي مرت بنا هو مجرد أساطير في أساطير ! ، وكثير منه يفوق في الخيال الأساطير اليونانية القديمة ! والمذهل أن الكثيرين يروق لهم ما يعرفونه من هذه الأساطير ! ، حتى إنهم ليقاومون ــ بشدة ــ ما تكشف عنه الدراسات التاريخية من حقائق الأحداث ، وما تكشفه من غموضها ، بل ويهاجمون كل تصحيح لما ارتسم في أذهانهم عن الأحداث من تصور معين ، ويعتبرون هذا التصحيح تشويها !

ومما يساعد على ذلك سهولة قراءة التاريخ ! وأن القارئ ــ عادة ــ لا يستطيع أن يعرف الفرق بين الواقعة التي يكتبها مؤرخ ، وهذه الواقعة نفسها حين يكتبها أحد الذين اشتركوا في صنعها في مذكراته ، أو هذه الواقعة حين يكتبها صحفي بقصد خدمة غرض سياسي معين ــ فكله في نظره تاريخ ! ومن هنا فهو يشعر بالبلبلة أحيانا حين يقرأ هذه الواقعة للكتاب الثلاثة ، ويرى ما بين كتاباتهم من اختلاف .

والأسوأ من ذلك حين يكتب مؤرخ واقعة ما ، دون أن يرجع إلى ما كتبه

(*) أكتوبر 29 / 5 / 1988 .

المؤرخون قبله عن هذه الواقعة ! ثم يقع في شر الأخطاء التاريخية ، فتكون فضيحته بجلاجل ! ــ حسب المثل الشعبي ــ إذ يسهل على المؤرخين تفنيد هذه الأخطاء ــ بسهولة ــ باستخدام ماغفل هذا الباحث عن قراءته من كتابات المؤرخين السابقين له .

ولكن المؤرخين لا يملكون حيلة لمواجهة الذين يزيفون التاريخ لأغراض سياسية ! وعلى سبيل المثال ، فقد أثبت في دراستي التاريخية التي نشرت تحت عنوان : « الإخوان المسلمون والتنظيم السري » أن حادث المنشية ، الذي كاد يروح ضحيته عبد الناصر ، كان حادثا حقيقيا ، وأنه لم يكن حادثا ملفقا كما حاول كتاب الإخوان المسلمين تصويره . ورغم ما حشدت من أدلة مستقاة من الوثائق التاريخية ، إلا أنني فوجئت ببعضهم ينشر الكتب التي تزعم أن الحادث كان ملفقا ! وكانت حجتهم المتهرئة أن محاضر محاكمات الإخوان لاتصلح مصدرا تاريخيا ، وأن الأقوال التي أدلى بها المتهمون في المحكمة كانت أقوالا وضعها في أفواههم زبانية التعذيب ، ونسي هؤلاء أن هذه الأقوال في يد مؤرخ يلتزم بمنهج البحث العلمي التاريخي من مقارنة ومناقضة واستقراء واستنباط ، غيرها في يد كاتب يجهل علم استخلاص الحقائق . كما نسوا أن مناقشة الدراسات التاريخية تكون عن طريق مقارعة الوثيقة بالوثيقة ، ولا تكون عن طريق سوق الآراء كيفما اتفق ولوي عنق الحقيقة !

وقد حدث أن كتبت منذ ثلاثة أعوام تقريبا في مجلة أكتوبر عن الأساطير المقترنة بفتح الأندلس ، وضربت المثل بأن قصة حرق طارق بن زياد لمراكبه بعد نزول جنوده على الشاطئ الأسباني ، هي مجرد أسطورة كاذبة لا أساس لها من الصحة ، وأن قصة خطبته المشهورة ، التي حفظناها صغارا باعتبارها من عيون الأدب العربي ، لا تقل خيالا عن قصة حرق المراكب ! لأنه كان بربريا لا عربيا ، وكان معظم جيشه من البربر الذين لا يعرفون العربية أو يتكلمونها بصعوبة ! ، وأن الأسلوب الأدبي الذي كتبت به الخطبة يرجع إلى القرن العاشر الميلادي ــ وبالتالي فإن ماحفظناه لم يقله طارق بن زياد ، وقد يكون قد قال معناه ، ثم تواتر حتى القرن

العاشر الميلادي الذي شاعت فيه تلك الأساليب الأدبية .

على أن هذا الكلام ، الذي كان نتيجة دراسة جادة للدكتور السيد عبد العزيز سالم وغيره من المؤرخين ، لم يعجب كثيرا من القراء ، الذين لم يقبلوا هذه الحقائق على أنها تصحيح لما تمتلئ به رءوسهم من الأساطير ، وإنما فهموه على أنه تشويه من جانبي للتاريخ ، ومحاولة لتزييف التاريخ الإسلامي ! وأذكر أن ظريفا منهم كتب إلي يقول : « ماذا أفعل الآن بخطبة طارق بن زياد ؟ هل أنساها ؟ إنني لن أستغرب إذا كتبت في المرة القادمة تنكر وجود طارق بن زياد نفسه ! » .

وعندما نشرت دراستي : « تحطيم الآلهة » عن حرب يونية 1967 ، كنت أعتقد أنها سوف تصحح ما في أذهان الناصريين من أساطير حول التجربة الناصرية ، وفوجئت بأنها لم تفعل أكثر من إثارة غضبهم ! إذ ظنوها موجهة ضد عبد الناصر ، مع أنني كتبت أقول عن عبد الناصر إنه « كان أنقى وأطهر ما في ثورة يوليو » ولكني لا أملك تزييف التاريخ ، أو لوي عنق الحقائق التاريخية لخدمة أهداف سياسية . وأذكر أنني قابلت الدكتورة هدى عبد الناصر في ندوة الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ، التي نظمها « الصديق الدكتور أحمد عبد الله » وعقدت في المعهد الإيطالي ، ودعوتها إلى مناقشة ما كتبت مناقشة علمية ، بعد أن أصبحت تملك القدرة على ذلك بعد حصولها على درجة الدكتوراة ، ولكنها رفضت ، وقد احترمت رفضها . وكذلك لم يفعل أحد ممن أحترمهم في جريدة الناصريين ، التي كنت أتقبل ما توجهه لي من هجوم ، لأنه لا يتسم بالإسفاف الذي يتسم به هجوم جريدة حزب التجمع مثلا ، لولا أنها نشرت مؤخرا مقالا ضدي كتبه نكرة يمتلئ قذارة وافتراء ، وهي تعلم أنني لن أنزل بنفسي إلى مستوى الرد عليه ، فأساءت إلى نفسها أكثر مما أساءت إلي !

وهكذا فكثير يفضلون الأساطير على الحقائق التاريخية ، لأن الأساطير أكثر تشويقا ، وأكثر ملاءمة للعواطف والميول السياسية ، أما الحقائق التاريخية فهي مزعجة بطبيعتها ، لأنها تبيد ما ألفه العقل واطمأن إليه القلب من أوهام حول الزعماء والأحداث .

وربما كان أكثر ما صدم أذهان الكثيرين ما نشرته لي مجلة الإذاعة والتلفزيون ، التي يرأس تحريرها الصديق محمد جلال ، في العام الماضي عن الثورة العرابية في حديث صحفي ، حين قلت إن الخديو توفيق كان هو صاحب فكرة مظاهرة عابدين .

ومن عيوب الأحاديث الصحفية أنها لا تتيح للمؤرخ عرض أسانيده التاريخية كاملة لأنها ليست كتبا ، كما أنها تقدم آراءه مجتزءة بالضرورة ، لأنها تتناول مواضيع شتى . فقد هاجمني أحد الكتاب متوهما أنني قلت إن المظاهرة كانت ملفقة ومتفقا عليها مع الخديو توفيق ، وأخذ يكيل لي السباب ، مما اضطرني إلى الرد عليه في جريدة الوفد أعلمه الفرق بين الفكرة والتنفيذ .

وهذا ما دفع الصديق العزيز الأستاذ رجاء النقاش إلى دعوتي — في لقاء جرى بيني وبينه مؤخرا في حفل افتتاح المسرح القومي — إلى تفصيل الرأي الذي صدر مني ، حتى تتضح الصورة للقراء وتزول كل شبهة وهو ما رحبت به ، لأن الهدف أن يعرف الناس تاريخهم كما جرى وفقا للوثائق التاريخية ، وليس تضليل الناس عن تاريخهم .

وقصة مظاهرة عابدين لاتتضح بصورة جلية إلا في ضوء العلاقة التي كانت قائمة بين عرابي ورفاقه وبين الخديو توفيق من جهة ، وبين عرابي ورفاقه وبين الزعماء الدستوريين وعلى رأسهم محمد شريف باشا ومحمد سلطان باشا ، من جهة أخرى .

وبالنسبة للعلاقة بين عرابي ورفاقه وبين الخديو توفيق قبل المظاهرة ، فإن المصادر التاريخية تثبت أن عرابي لم يكن معاديا للخديو توفيق عند صعوده إلى الأريكة الخديوية ، بل لقد كان الأمر على العكس ، فقد كان توفيق هو الذي رقى عرابيا إلى رتبة أميرالاي ، التي كان محروما منها في عهد إسماعيل ، وقد عينه ياورا خديويا ضمن ياورانه ، وأميرا على الآلاي البيادة الرابع بالعباسية ، وذلك وفقا لمذكرات عرابي نفسه . وفي الوقت نفسه ، ووفقا لسليم خليل النقاش في كتابه : « مصر

للمصريين » (الجزء الرابع) فإن عرابيا كان متزوجا من كريمة وصيفة الأمير إلهامي باشا ، وهي أخت حرم الخديو توفيق في الرضاعة ، ومن أجل ذلك ، وكما يقول بلنت في كتابه : « التاريخ السري للاحتلال الإنجليزي لمصر » ، كان عرابي يرى في توفيق مركز نفوذ لصالحه .

ومن هنا حين وقع النزاع بين عرابي وزملائه وبين الضباط الشراكسة ، بعد أن أصدر عثمان رفقي باشا ، ناظر الجهادية (وزير الحربية) الشركسي أمره بإحالة عبد العال بك حلمي إلى ديوان الجهادية ، وتعيين ضابط شركسي أكبر منه سنا ، وهو خورشيد بك عثمان ، بدلا منه ، كما أمر برفت أحمد بك عبد الغفار قائمقام السواري ، وأقام مكانه ضابطا آخر شركسيا ، لم يعتبر الضباط معركتهم مع الخديو توفيق ، وإنما مع الشراكسة ، ولذلك قامت خطتهم قبل تقديم عريضتهم المشهورة في يناير 1881 على حماية الخديو والعائلة الخديوية والوزراء لو حدث من الضباط الشراكسة حادث ، وهذا ما كتبه عرابي بنفسه في مذكراته ، فقد ذكر أنه بعد أن تلا العريضة على الضباط ووافقوا عليها وختمها بختمه وختم علي بك فهمي وعبد العال بك حلمي « صار ترتيب ما يلزم لحفظ الخديو والعائلة الخديوية والوزراء إذا حدث أي حادث من الضباط الجراكسة » . وعند هجوم محمد عبيد على قصر النيل — وكما يقول عرابي أيضا — : وقفت الأورطة الأولى حكمدارية البكباشي أحمد أفندي فرج في ساحة عابدين ، ومعها بيرق الآلاي . « وكان وقوفها في هيئة طابور ، لأجل حفظ الخديو مما عسى أن يطرأ من الأمور » .

في ذلك الحين كان الخديو توفيق يسعى لعزل رياض باشا ، الذي كان أداة في يد القناصل والمراقبين الماليين ، وكان يحظى بمساندتهم لدرجة أنه لم يكن في وسعه عزله . ولما كان في ذهنه أنموذج والده الخديو إسماعيل الذي تخلص من نوبار باشا عن طريق مظاهرة الضباط يوم 18 فبراير 1879 ، فلذلك قرر اتباع هذه الوسيلة ، وفي ذلك يقول الشيخ محمد عبده إن الخديو توفيق عندما عجز عن عزل رياض باشا استلفت بعض من حوله نظر جنابه إلى الحادثة القريبة العهد ، التي كانت سببا في عزل نوبار باشا من رئاسة الوزارة أيام الخديو إسماعيل ، فرآها أنجح الوسائل ،

وأخذ من ذلك العهد يقرب منه أمير الآلاي الأول الذي كان يحرس السراي ، وهو علي بك فهمي ، ويستدعيه إلى مجالسه الخاصة ، ويمازحه ، ويظهر له أمانيه في الإحسان عليه ، وعدم وجود السبيل إلى ذلك ، حتى قال له مرة : « إني أردت الإنعام عليك بألف جنيه ، ولم يمكن ذلك لمعارضة رياض باشا ، ومرة قال : « إني أردت الإحسان عليك برتبة اللواء فلم يقبل رياض باشا » وأمثال ذلك حتى اعتقد علي بك فهمي أن الخديو توفيق ساخط على رئيس نظاره ، وأن رئيس نظاره عدو منفعته ومنفعة إخوانه .

وقد أكد « بلنت » صديق عرابي على حقيقة دور الخديو توفيق في مظاهرة عابدين بقوله : « من المؤكد تماما أن فكرة المظاهرة بأهدافها المحدودة ، كان توفيق قد أخذ يقترحها من وقت لآخر على الضباط في خلال الصيف عن طريق علي فهمي بك أركان حربه » وقد اعترف عرابي بذلك أيضا ، فقال : « أما فيما يختص بالمظاهرة الثانية في 9 سبتمبر ، فإننا كنا نعرف أن الخديو كان معنا . فقد كان يرغب في التخلص من رياض الذي لم يكن يكثرت بسلطته . ولقد رأيته مرتين ، وتحدثت معه في ذلك الصيف ، ولكنا لم نتحدث أبدا في السياسة ، لقد كانت اتصالاته بنا عن طريق علي فهمي ، الذي أبلغنا أن الخديو يقول ما معناه : (أنتم ثلاثة وأنا رابعكم) » ! ثم ذكر عرابي أن الخديو لم يكن مخلصا في ذلك ، ولكنه كان يرغب في التماس حجة لفصل رياض باشا . « وعلي ذلك فقد طلبنا في المرة الثانية عزل رياض مع سائر الوزراء ونحن نعلم أنه سوف يكون مسرورا » ! وقد أيد الشيخ محمد عبده رواية عرابي هذه ووصفها بأنها « ممتازة » وقال « إنها توضح الوضع الذي كان قائما بين الخديو والضباط » .

كانت فكرة المظاهرة في ذهن توفيق هي فكرة المظاهرة العسكرية المحدودة على نسق مظاهرة 18 فبراير 1879 ، وهي المتخلصة من أية صبغة شعبية . على أن الموقف كان يتغير في تلك الأثناء لصالح مظاهرة عسكرية شعبية مدعومة من القوى الدستورية ، حين دخلت الحركة الدستورية في ذلك الحين في أزمتها الكبيرة تحت ضربات رياض باشا المتلاحقة ، مما اضطر القوى الوطنية في ذلك الحين إلى تأليف

الحزب الوطني الأول برئاسة شريف باشا في نوفمبر 1879 ، وإصدار المنشورات ضد رياض باشا ، وإرسال أديب إسحق إلى باريس لإنشاء جريدة باسم القاهرة مهمتها مهاجمة رياض باشا ، الذي كانت تسميه « رياضستون » . وعندما عجزت عن ملاحقة ضرباته ، لم تجد مفرا من الالتجاء إلى الجيش لضمه إلى جانبها ، خصوصا بعد أن وقعت الصدامات بينه وبين الحكومة بتقديم العريضة والقبض على القادة الثلاثة وإنقاذهم من قصر النيل .

ولذلك في الوقت الذي كان الخديو توفيق يحرض الضباط ضد رياض باشا ، ويوحي بفكرة المظاهرة العسكرية ، كان الزعماء الدستوريون يتصلون بدورهم بالضباط لتخليصهم من رياض باشا ، والحصول على تأييدهم لدستور ينشئ مجلس نواب يكون له من الحقوق ما لمجالس النيابات في أوروبا . ويقول « بلنت » إن شريف باشا أخذ يتصل بعرابي خلال صيف 1881 عن طريق مراسلات وثيقة من أجل الحصول على دستور يمهد لشريف العودة إلى رئاسة الوزارة . ولما كان عرابي قد أخذ يعطف على الحركة الدستورية ويرى في مجلس الأمة عاصما لحياته من دسائس خاصة الجناب العالي ، فقد استجاب للفكرة ، خصوصا وأن سلطان باشا كان واسطة الاتصال بينه وبين شريف باشا . وقد اتفقوا على أنه متى حانت اللحظة المناسبة فإن عرابيا يرمي بثقل الجيش في كفة أي ضغط قد يكون مطلوبا لحمل الخديو على الموافقة على الدستور .

لم يكن مطلب الدستور مما يحب الخديو أن يسمعه ولا يود أن يكون أحد مطالب المظاهرة العسكرية ، ولذلك فقد أخذ ينقلب عليها من قبل حدوثها ، وحاول إيقافها . وفي ذلك يقول عرابي : « كتبت إلى ناظر الجهادية ليخبر الخديو بأن جميع الآلايات ستحضر إلى ساحة عابدين في الساعة المذكورة لعرض طلبات عادلة تتعلق بإصلاح البلاد وضمان مستقبلها . ولما وصل كتابي إلى ناظر الجهادية أسرع بعرضه على الخديو ، الذي استدعى رياض باشا رئيس النظار في الحال وفاوضه في الأمر ، ثم بعث إليه بـ « طه باشا » لنعدل عن القيام بالمظاهرة ... إلى آخره » .

هذه هي قصة مظاهرة عابدين يوم 9 سبتمبر 1881 ، ومنها يتضح الفرق بين فكرة المظاهرة التي كانت هي فكرة الخديو توفيق ، وبين تنفيذ المظاهرة الذي كان تنفيذ عرابي ، والذي أرادها أن تكون « مظاهرة وطنية ، شاملة للعسكرية والأهالي » ــ حسب تعبيره . وكل ما يخالف هذه الحقائق التي أوردناها يدخل في باب الأساطير ، ولا يدخل في باب التاريخ !

والمهم أن شريف باشا رفض ــ بعد نجاح المظاهرة ــ أن يقبل تأليف الوزارة إلا إذا انسحبت الآلايات التي اشتركت في مظاهرة عابدين إلى الجهات التي تحدد لها ، وأن ينسحب معها قادتها وعلى رأسهم عرابي وعبدالعال حلمي ، وقد قبل عرابي هذا الشرط ، على أساس إعادة محمود سامي البارودي إلى نظارة الجهادية ، وتعيين مصطفى فهمي باشا (والد صفية زغلول فيما بعد) ناظرا للخارجية ، وتعهد في بيان مكتوب بانقياد الجيش للحكومة وعدم التدخل في السياسة . ولكن الأحداث اتجهت اتجاها آخر ، غير الذي كانت تستهدفه مظاهرة عابدين ، سواء بشكلها الذي كان في رأس الخديو توفيق ، أو بشكلها الذي كان في رأس عرابي . وهذه هي عبرة الأحداث ، التي يسيطر عليها صانعوها في البداية ، ثم تسيطر عليهم في النهاية ! .

13 نوفمبر فجر الحركة الوطنية*

درجت القوى الوطنية قبل ثورة يوليو على اعتبار يوم 13 نوفمبر 1918 فجرا للحركة الوطنية . فقد صدّر الأمير عمر طوسون كتابه الذي يحوي بعض ذكرياته عن تأليف الوفد بعنوان : « مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية من 1918 إلى 1928 » . وهذا الكلام عن فجر الحركة الوطنية لايعني أنه لم تكن هناك حركة وطنية قبل تأليف الوفد ، وإنما يعنى أن يوم 13 نوفمبر 1918 يمثل فجر الحركة الوطنية التي فجرت أعظم ثورة شعبية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، وهي ثورة 1919 .

لم تكن هناك ثورة شعبية بالمعنى الشامل الذي يشمل كل طبقات المجتمع قبل ثورة 1919 . فقد كانت الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى محصورة في المدن الرئيسة ، وبالذات في القاهرة والإسكندرية ، وكان الحزب الوطني يقودها بزعامة مصطفى كامل ، وكانت منحصرة شعبيا في الطلبة والمثقفين وبعض الوجهاء والأعيان ، وكانت مدرسة الشيخ محمد عبده وعلى رأسها سعد زغلول تقود النضال الوطني من داخل جهاز الحكم ، ثم استقال سعد زغلول من النظارة ليقود المعارضة في الجمعية التشريعية كوكيل منتخب مدعوما من الحزب الوطني .

وقبل الاحتلال البريطاني كانت هناك ثورة أعيان التحمت بها حركة الجيش بزعامة عرابي ، ووجدت التأييد من الشعب ، وقادت النضال ضد الوصاية الأجنبية ، ودعمت الجيش بعد اعتداء الأسطول البريطاني على الإسكندرية .

ولكن ما حدث في ثورة 1919 كان شيئا مختلفا كل الاختلاف . لقد تألف الوفد المصري في 13 نوفمبر 1918 بغرض السعي في الاستقلال ما استطاع إلى ذلك سبيلا بالطرق الشرعية ، واستطاع أن يشد إليه انتباه الشعب وتأييده عن طريق

(*) الوفد في 13 / 11 / 1989 م .

حركة التوكيلات وهي عرائض كانت توزع في كل أنحاء القطر لكي يوقع عليها المصريون بتوكيل الوفد المصري في السعي في استقلال مصر . وكان القصد منها في البداية أن يوقع عليها ممثلو الشعب وأعيانه وامتد التوقيع إلى الطبقات الشعبية .

كانت مصر في ذلك الحين تحت ظلام الأحكام العرفية تمتلئ بجيوش الاحتلال ، وكان التصدي للمطالبة باستقلال مصر يتطلب شجاعة فائقة ، إذ يعرض صاحبه لبطش السلطات البريطانية التي تحكم مصر ، ولكن سعد زغلول لم يبال بالخطر ، فقد ذهب ورفيقاه عبد العزيز فهمي وعلي شعراوي إلى مقر المندوب السامي يطالب بإلغاء الأحكام العرفية ومراقبة الجرائد والمطبوعات وحصول البلاد على استقلالها . وعندما شكك السير ريجنالد ونجت في وجود رأي عام في مصر بعيد النظر ، بادر سعد زغلول بتفنيد قوله قائلا إنه انتخب في الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابه بمحض إرادة الرأي العام ، مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر في انتخابه . وعندما سأله السيرونجت مستنكرا : إذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟ ! أجاب سعد زغلول بقوله : نعم ، ونحن له أهل . وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقي الأمم المستقلة ؟

وعندما عرف سعد زغلول بأن الإدارة الإنجليزية بصدد تشريع جديد ينزل بمصر إلى مرتبة المستعمرات وأن المستر برسيفال سيلقي محاضرة في الجمعية السلطانية للاقتصاد والتشريع يروج فيها للمشروع الاستعماري ، ذهب إلى هذا الاجتماع ومعه أعضاء الوفد ، وهاجم المشروع بشراسة ، كما هاجم الحماية المفروضة على البلاد ، وقال إن « أمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج التي ليست لهم شرائع مقررة ، وإنما هي بلد له حياة عريقة في القوانين والشرائع » ثم وصف الحماية البريطانية بأنها حماية « باطلة ، لا وجود لها قانونا ولايمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة » .

(*) الوفد في 13 / 11 / 1989 .

وعلى الرغم من أن هذه الخطبة كان لها دوي في الرأي العام المصري ، الذي اعتبرها تعبيرا صادقا قويا عن ميوله وشعوره ضد الحماية ، إلا أن السلطات البريطانية لم تتصور أبدا أن توقظ حركة الوفد الشعب إلى درجة تدفعه إلى الثورة . لقد كان الموقف في مصر يغلي في الباطن ، ولكنه في ظاهره لم يكن ينبئ بقرب وقوع ثورة ، وقد ازدرى المستر هينز ، الذي كان مستشارا للداخلية ـــ وهي الجهة المسئولة عن حفظ النظام والقانون ـــ فكرة احتمال ثورة أو اضطرابات خطيرة بل إنه قبل أسبوعين فقط من الثورة ، كتب السير ملن تشيتهام ، القائم بأعمال المندوب السامي إلى وزير الخارجية البريطانية يقلل فيه من شأن الحركة التي يقوم بها الوفد ، ويرى أنها حتى « لاتقارن في أهميتها بحركة مصطفى كامل » ! وعزا الحركة إلى ما أسماه بـ « استياء الطبقات العليا وملاك الأراضي وأصحاب المهن ، الذين تساور معظمهم رغبة « غامضة » في شكل ما من أشكال الحكم الذاتي الذي يتيح لهم مزيدا من الأهمية » . وقال في النهاية « إنه لاشيء في حركة الوفد الجديدة يؤثر على ما تنويه الحكومة البريطانية لمصر من إعطاء شكل مناسب للحماية » .

وفي ظل هذا الاطمئنان التام إلى نوم الشعب المصري وابتعاده عن تأثير الوفد عليه ، قامت السلطات العسكرية البريطانية باستدعاء سعد زغلول وتسعة من أعضاء الوفد يوم 6 مارس 1919 ، وقرأت عليهم إنذارا باللغة الإنجليزية حذرتهم فيه من إحداث أي عمل يؤدي إلى عرقلة سير الإدارة ، وذكرتهم بوجود قانون الأحكام العرفية .

ولكن سعد زغلول لم يستغرق أكثر من بضع ساعات قبل أن يرد على الإنذار البريطاني بكتاب إلى رئيس الوزارة البريطانية يقول فيه إنه « أخذ على عاتقه واجبا وطنيا لن يتأخر عن أدائه مهما كلفه ذلك ، وإنه يطلب الاستقلال التام ويرى الحماية غير مشروعة » .

وهنا ألقت السلطات البريطانية القبض على سعد زغلول وكل من حمد الباسل باشا وإسماعيل صدقي باشا ومحمد محمود باشا في يوم 8 مارس 1919 ، وفي اليوم

التالي نقلتهم إلى الإسكندرية ، ومنها إلى مالطة .

وفي اليوم التالي 9 مارس 1919 كانت المفاجأة ، فإن الشعب المصري الذي ظنته السلطات البريطانية نائما غير متأثر بحركة الوفد ، كان يقوم بأعظم ثورة في تاريخه ، ثورة لم تكن في هذه المرة قاصرة على المدن أو على طبقة من الطبقات ، بل شملت كل المدن وشملت كل الطبقات ــ وقد وصفها اللورد ملنر في تقريره بأنها « شملت كل ناطق وصامت » ولم تخمد ثورة الشعب المصري تحت قيادة الوفد منذ ذلك الحين حتى تحررت مصر من الاحتلال البريطاني وحصلت على استقلالها التام .



مداعبة تاريخية حول 13 نوفمبر 1918 *

الأستاذ الكبير حافظ محمود ، صديق عزيز أحترمه ، وقد كتب مقالا في جريدة الجمهورية يوم 14 نوفمبر 1988 بعنوان : « 13 نوفمبر وتصحيح التاريخ » ، دافع فيه عن أبطال 13 نوفمبر 1918 ، بمناسبة مرور سبعين عاما على هذا الحدث التاريخي الكبير ؛ وأراد مخلصا تصحيح بعض الوقائع التاريخية المتعلقة بهذا الحدث ، ولكنه فيما يبدو اعتمد على ذاكرته في هذا التصحيح ، بدلا من أن يعتمد على الدراسات التاريخية الموثقة ، فكانت النتيجة أن حفل « تصحيحه » بأخطاء تاريخية فادحة أخرجته من دائرة « التصحيح » إلى دائرة « القصص » ، ومن دائرة « التاريخ » إلى دائرة « الأساطير » ، ولما كنت أخشى أن يعتمد القراء على هذا « التصحيح » ، ويأخذوه قضية مسلما بها ، وحرصا على الحقيقة التاريخية ، فلم أجد بدًا من تصحيح هذا « التصحيح » !

وأول الأخطاء الواردة في مقال الأستاذ حافظ محمود ، هو أن لقاء 13 نوفمبر 1918 بين كل من سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي وبين السير ريجينالد ونجت ، المندوب السامي البريطاني في مصر ، كان ثمرة تحرك الوطنيين في مصر فيما بين يوم 11 نوفمبر — وهو يوم إعلان انتهاء الحرب العالمية الأولى — ويوم 13 نوفمبر ، الذي جرت فيه المقابلة . وعلى حد قوله : « أرجو أن يلاحظ المؤرخون هذا التوقيت ، فالسلام العالمي أعلن في الحادي عشر من نوفمبر سنة 1918 ، والتحرك من جانب الزعماء المصريين كان في الثالث عشر من نفس ذلك الشهر . والساعات الثماني والأربعون بين هذين الموعدين انقضت في الاتفاق بين الساسة الوطنيين وبين الطرف الآخر لتحديد موعد اللقاء » !

(*) 21 / 11 / 1988 .

والأمر الذي لا يعرفه الأستاذ حافظ محمود هو أن تحرك الزعماء المصريين قد بدأ قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ، ولم يبدأ يوم 11 نوفمبر ، وهذا أمر طبيعي ، لأن انتهاء الحرب كان أمرا متوقعا ، وكان من الضروري الاستعداد لذلك بالتفكير في وسيلة لمطالبة إنجلترا برد حقوق مصر ، ولكن الرأي لم يستقر على تأليف وفد لهذه المطالبة ، إلا بعد أن فاتح الأمير عمر طوسون سعد باشا زغلول ليلة 9 أكتوبر 1918 في هذا الشأن ، ووفقا لرؤيته : « لم تمكنا المقادير من مقابلة سعد زغلول باشا إلا في الحفلة التي أقامها المرحوم رشدي باشا في ليلة 9 أكتوبر سنة 1918 بكازينو سان إستيفانو احتفالا بعيد جلوس المغفور له الملك فؤاد الأول . وذلك قبل الهدنة والصلح ، لأن نهاية الحرب كانت قد بدأت في هذا التاريخ ، وفي تلك الليلة ذكرنا لسعد باشا قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح ، وأنه يحسن بمصر أن تفكر في إرسال وفد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر ، فاستحسن الفكرة ، ووعد بالتكلم مع أصدقائه فيها عند عودته إلى القاهرة ، وأن يخبرنا بالنتيجة » .

وقد أكد سعد زغلول هذه الرواية في مذكراته تحت عنوان « في 12 أكتوبر سنة 1918 » فيقول : « ذهبت إلى الإسكندرية للمعايدة وحضور وليمة رشدي باشا التي أقامها احتفالا بجلوس عظمة السلطان على أريكة مصر ، ثم قابلني البرنس عمر ، وقال : إني أفكر في أن تقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقها في مؤتمر الصلح ، فقلت : فكرة جميلة قامت في بعض الرءوس من قبل ، وقد آن الآن أوانها ، فقال : تأمل فيها ، وانظر من يساعد عليها ، ثم انصرف كل منا عن صاحبه » .

وهاتان الروايتان توضحان أن التحرك الوطني لم يبدأ بين يومي 11 و 13 نوفمبر — كما يقول الأستاذ حافظ محمود — وإنما بدأ قبل ذلك بأكثر من شهر ! وطرأ في رأس الأمير عمر طوسون كما طرأ في رأس سعد زغلول ، وطرأ في رأس كثيرين من الوطنيين أيضا قبل أن يأخذ شكله التنفيذي على يد سعد زغلول .

أما الخطأ الثاني في « تصحيح » الأستاذ حافظ محمود ، فهو قوله إن الزعماء الثلاثة ذهبوا إلى المعتمد البريطاني لاستئذانه في السفر إلى الخارج « ليحضروا مؤتمر السلام في قصر فرساي بفرنسا » ! وفي الواقع أن الاستئذان كان للسفر إلى إنجلترا ،

وليس إلى مؤتمر الصلح ! لأن نتيجة مشاورات سعد زغلول ورفاقه كانت قد أدت إلى تعذر السفر إلى مؤتمر الصلح ، نظرا لأن البلاد وقتئذ كانت تحت الأحكام العرفية ، وكان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية ، ورؤي ــ لذلك ــ طلب السفر إلى إنجلترا لمطالبة حكومتها مباشرة برد حقوق مصر .

وهذا الكلام ثابت عن محضر لقاء يوم 13 نوفمبر 1918 . فبعد أن عرض سعد زغلول ورفيقاه المطالب الوطنية على المندوب السامي ، قال سعد زغلول : « إننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك ممثلا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاة الأمور في إنجلترا ، ولانلتجئ هنا لسواك ، ولا في الخارج لغير رجال الدولة الإنجليزية » .

على أن الأستاذ حافظ محمود عنَّى نفسه بمناقشة قضية غير واردة أصلا ، وهو ما ذكره من أن المؤرخين المحدثين قد غاب عن حسابهم أن مصر كانت تحت الحماية ، وأن السفر إلى الخارج كان محرما بأمر السلطات العسكرية البريطانية إلا بإذن من هذه السلطات ، مع أن مثل هذه المسائل يعرفها تلامذة المرحلة الإعدادية . ناهيك عن المؤرخين المحدثين !

أما الخطأ التاريخي الثالث الذي وقع فيه الصديق الأستاذ حافظ محمود فهو قوله إن « بعض المؤرخين أصحاب الهوى يكتمون عن الناس أن معاهدة 1936 بين مصر وبريطانيا ، كانت تنص صراحة على جلاء الإنجليز خلال عشرين سنة ــ أي في سنة 1956 ــ وطوال هذه المدة لم يكن في القاهرة ولا في الإسكندرية ولاغيرهما ، جندي بريطاني واحد ! لأن الاتفاق كان أساسه أن يتمركزوا إلى نهاية فترة المعاهدة ، في قاعدة عسكرية واحدة بمنطقة السويس فقط » .

فصحيح أن المعاهدة حددت تمركز القوات البريطانية في قاعدة قناة السويس ، في ثكنات تبنيها الحكومة المصرية في المناطق التي حددتها المعاهدة على نفقتها ، مع مساهمة بريطانيا في ربع التكاليف ــ ولكن أحمد حسين ، رئيس جماعة مصر الفتاة ، وصديق الأستاذ حافظ محمود ، بدلا من أن يحمد لحكومة الوفد أن تمكنت من

الحصول على هذا النص الذي يبعد القوات البريطانية عن المراكز الحيوية في القاهرة والإسكندرية وبقية أنحاء القطر ـــ أخذ يطالب بعدم بناء الثكنات ، بحجة غريبة هي أنه « من العار والمذلة أن تبني مصر من أموالها ومن دماء الفلاح ثكنات للجيوش البريطانية المحتلة ، تجعل الاحتلال الذي قاومه المصريون ستين سنة أمرا مشروعا » ! وقد حمدت الحكومة البريطانية لأحمد حسين هذا الصنيع ، حتى تبقى جنودها منتشرة في جميع أرجاء البلاد ! وجاءت الحرب العالمية الثانية فرصة تعزز بها هذا المطلب . فلم تكد تظهر بوادر الحرب حتى طلبت من حكومة محمد محمود باشا العدول مؤقتا عن إنشاء الثكنات قرب السويس ، لأن وجود القوات البريطانية في مكان واحد ، بأسرهم وأولادهم ، في حالة بناء الثكنات ، يجعلها هدفا سهلا للغارات الجوية المعادية .

ومن هنا فلم تتمركز القوات البريطانية في قاعدة قناة السويس ، كما نصت المعاهدة ، ولم تخل القاهرة والإسكندرية من الجنود البريطانيين لمدة عشرين عاما ـــ كما يقول الأستاذ حافظ محمود ـــ وإنما بقيت مرابطة في جميع أنحاء البلاد ، مما ترتب عليه تعرض الأحياء الوطنية في القاهرة والإسكندرية ـــ التي كانت تتغلغل فيها القوات البريطانية ـــ للغارات الجوية الألمانية والإيطالية طوال الحرب العالمية الثانية ، ووجود القوات البريطانية في المراكز التي تستطيع منها التحرك بسهولة للتدخل في الشئون المصرية الداخلية عند الحاجة . وفي الوقت نفسه لم يشعر المصريون بأن وطأة الاحتلال البريطاني قد خفت بعد المعاهدة ، لأن انتشار القوات البريطانية في كل ركن من البلاد كان يحرمهم من هذا الشعور .

وعلى كل حال فإن هذه الحقائق التاريخية التي أوردتها في هذا المقال ، على سبيل المداعبة التاريخية للأستاذ حافظ محمود ، ربما تقنعه بأن المشكلة لا تكمن في المؤرخين المحدثين ، الذين يتهمهم دون استثناء بالجهل والانحياز ـــ وإنما تكمن في الأستاذ حافظ محمود نفسه ، لأنه يعتمد على ذكراته المثقلة ، ولا يقرأ كتب التاريخ !

سعد زغلول
زعامة « الحزب » وزعامة « الأمة » *

تستمد زعامة سعد زغلول سمتها المميزة بين الزعامات الوطنية السابقة عليه في عهد الاحتلال ، من إيمانه الذي لايتزعزع بالجماهير المصرية وحركتها ونضالها ، واعتماده الكلي على وعي هذه الجماهير وعزيمتها حتى فى أحلك الظروف .

ففي حين غشي اليأس مصطفى كامل من حركة الجماهير ، حتى نفث عن يأسه في رسالة له إلى صديقه فؤاد سليم الحجازي باشا بتاريخ 29 أغسطس 1895 يقول فيها : « دعني بالله عليك من هذه الأمة التي بلاني الله بأن أكون واحدا من أبنائها » ، وحتى أخذت عوامل اليأس تدفعه إلى التفكير في الانتحار . وفي حين غشي اليأس خليفته محمد فريد حتى لجأ إلى الهجرة إلى أوروبا عندما أوشك الإنجليز على القبض عليه ، ليواصل جهاده عن طريق المناداة بحرية مصر واستقلالها ـــ فلم يطرق هذا اليأس قلب سعد زغلول في وسط الأزمات التي أحدقت بالحركة الوطنية .

فعندما استدعاه الجنرال وطسون ، القائد العام الإنجليزي في مصر ، ومعه تسعة من أعضاء الوفد ، إلى مركز القيادة العامة بفندق سافوي في 6 مارس 1919 ، وقرأ عليهم إنذارا باللغة الإنجليزية حذرهم فيه من أن أي عمل يؤدي إلى عرقلة سير الإدارة من جانبهم ، يجعلهم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية ، لم ينتظر سعد سوى ساعات بعد الإنذار ريثما كتب رده عليه ، وفيه يقول باسم الوفد ، إنه قد أخذ على عاتقه واجبا وطنيا لن يتأخر عن أدائه مهما كلفه ذلك ، إنه يطلب الاستقلال التام ، ويرى الحماية غير مشروعة ، ويلقي مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة على أولئك الذين وضعوا من هم أهل للوزارة في مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم .

(*) الأهرام في 23 / 8 / 1972 .

وعندما تأخرت سلطات الاحتلال في القبض عليه إلى اليوم التالي ، تملكه القلق وقال : « هذا ليس بنافع . إنهم إما أن يدعونا نسافر وإما أن يقبضوا علينا ، وإلا فهم يتركوننا نموت في مواضعنا » !

وحين دخلت الحركة الوطنية في مأزق بعد اعتراف الدول في مؤتمر الصلح بالحماية ، وتنكرها لحق تقرير المصير ، وخشي سعد زغلول أن تنتهي المقاومة السلبية ضد لجنة ملنر إلى نتيجة سلبية بسبب تمسكه بفكرة دولية المسألة المصرية ، ثم رأى التخلي عن هذه الفكرة وقبول المفاوضة لتسوية القضية المصرية على أساس يضمن لمصر استقلالها ويضمن للإنجليز مصالحهم ـــ خشي عبد الرحمن فهمي أن يفضي هذا التحول الخطير في سياسة الوفد إلى انصراف الجماهير عنه ، فأخذ يتصرف في الكتابات التي كانت تصله من سعد زغلول بما من شأنه ألا يصدم الأمة في إحساسها من ناحية الوفد . فعندما أرسل سعد زغلول إليه تلغرافا يشيد فيه بعدلي ورشدي وثروت ، ويصف خطتهم في المباحثات مع اللورد ملنر بأنها « ملآنة سدادا وغيرة على مصلحة البلاد » ، ويحمل على الجرائد المصرية التي تهاجمهم بالنقد والتقريع ، رأى عبد الرحمن فهمي أن ينشر فقط ما جاء بالتلغراف خاصا بالوزراء الثلاثة ، ويضرب صفحا عما يخص الجرائد من الانتقاد والتقريع . ولم يكتف بذلك ، بل عقب على تلغراف سعد زغلول بجملة نسب فيها إلى الوفد أنه يشترط للدخول في المفاوضة مع إنجلترا أن تعلن استقلال مصر التام .

ودارت مراسلات بين الرجلين حول هذا الموضوع على جانب عظيم من الأهمية ، تكشف عن نظرتين مختلفتين لحركة الجماهير وقيادتها : فقد كتب عبد الرحمن فهمي لزعيمه يعتذر عن تصرفه بقوله :

« تعلمون سعادتكم أن سلاحنا الوحيد وعوننا الذي نحارب به خصومنا ، إنما هو قوة الرأي العام المصري . وكلما ازداد تماسك هذا الرأي كان سلاحا ماضيا . فالرأي العام الذي كان متأثرا نوعا ما بدس دسائس المارقين في اللحظة التي أتى فيها تلغرافكم ، ما كان لنا أن نقوي تلك الدسائس بأن نعلن كل ما جاء بتلغرافكم خاصا بالوزراء والجرائد .

وقد رد سعد زغلول بأنه : وإن كان لا يسر الوفد شيء أكثر من تعضيد الرأي العام وموافقته على مساعيه ، « ولكن يهمنا ويهم كل مشتغل بالقضية المصرية ، أن تكون الحركة موجهة دائما إلى الجهة المعقولة المعتدلة المفيدة ، ولا يسلط عليها طيش الطائشين ومبالغة المتهوسين ، لأن ذلك يعدل بها عن القصد ، ويصدها عن سبيل النجاح » .

وكتب عبد الرحمن فهمي إلى سعد زغلول يبدي رأيه بأن « سر الارتباط بين الوفد والأمة يرجع لشيء واحد ، هو أن الوفد بحسن سياسته توخى في جميع خططه وأعماله أن يحترم الرأي العام ولا يصادمه في أي ميل من ميوله ، مع ملاحظة ما تتطلبه الظروف السياسية من الأساليب لخدمة القضية المصرية خدمة صادقة » وطلب إلى سعد زغلول عدم سفر الوفد إلى لندن للمفاوضة بها خشية انتقاد الرأي العام .

ولكن سعد زغلول كتب يقول : أترى إذا رأى الوفد « أن الوقت قد حان لأن تجني الأمة ثمار الجهود العظيمة التي بذلتها في سبيل استقلالها ، فتحصل علي بغيتها بواسطة معاهدة بينها وبين الحكومة الإنجليزية ... إذا رأى الوفد ذلك ، فهل يجوز له أن يمتنع عن مباشرته خشية الرأي العام ؟ أو يجب عليه أن يسعى إليه ، ويكون من الضرورة لنجاح القضية أن يلفت نظر الرأي العام إلى وجود المنفعة التي تترتب على جعل الوفد حرا تمام الحرية في اختيار الوسائل التي يراها مؤدية للاستقلال الذي هو موكل بالسعى للحصول عليه حيثما وجد للسعى سبيلا ... مادام أنه إذا حصلت المفاوضة لا تلتزم الأمة بنتيجتها إلا إذا أقرتها الجمعية الوطنية التي تنتخب لهذه الغاية » !

ثم قال سعد : « ليس الرأي العام عندنا في طفولته حتى يصعب تفهيمه أمثال هذه الحقائق البسيطة . بل هو قد بلغ رشده والحمد لله ، وأثبت بالحوادث الماضية في هذين العامين ، أنه لم يعد ينقصه شيء في التربية السياسية ، فإذا بُيِّنَ له وجه المنفعة ولى وجهه نحوه بلا تردد ولا ضعف » .

وحتى لانغبن الزعامات السابقة على سعد زغلول في يأسها من الجماهير ، ينبغي أن نضع علاقة سعد زغلول بالجماهير في إطارها التاريخي الصحيح . ففي الحقيقة أن سعد زغلول لم يصنع حركة الجماهير ، وإنما كانت حركة الجماهير هي التي صنعت سعد زغلول ، وحركة الجماهير التي صنعت سعد زغلول لم تصنع الزعماء الوطنيين الذين سبقوه ، لسبب بسيط هو أن الظروف التي ولدت هذه الحركة كانت غائبة في عهد الزعماء السابقين . بل إن غياب هذه الظروف نفسها كان سببا في غياب زعامة سعد زغلول نفسه في تلك الفترة !

ولكن هذه الظروف أخذت تنضج على نيران الحرب العالمية الأولى ، مع كل العذاب والظلم اللذين عاناهما الفلاحون على يد السلطة العسكرية بمصادرة حيواناتهم وحبوبهم وأرواحهم ، ومع التضخم المالي والإرهاق المادي وارتفاع أسعار السلع الغذائية والمنسوجات والوقود والمواصلات بما أدى إليه ذلك من ضرب الطبقة العاملة ضربة قاصمة ومعها الموظفون ، ثم مع عودة تدفق الأجانب على مصر بعد الحرب لغزو الوظائف ، وعودة تدفق السلع الأجنبية لغزو المصنوعات الوطنية الصغيرة وأسواق التجارة الداخلية ، ومع تحكم السلطات العسكرية البريطانية في أسعار القطن واحتكاره وحرمان كبار الملاك من الأرباح الاستثنائية التي أتت بها الحرب ــ وأخيرا مع تغير الظروف السياسية الدولية ، بتفجر الثورة الاشتراكية في روسيا ، وظهور نظريات الدكتور ولسن عن حق تقرير المصير وتأليف عصبة الأمم ، ثم سقوط دولة الخلافة وسقوط فكرة الجامعة الإسلامية معها في ذلك الحين .

هذه الظروف جميعها كان من شأنها أن تصنع حركة الجماهير المصرية في ثورة 1919 ، وتصنع معها سعد زغلول ، ولا ينقص من قيمة هذا القول أن سعد زغلول قد صنع حركة الوفد قبل ثورة 1919 وليس بعدها ، فمن الثابت تاريخيا أن حركة الوفد المصري لم تمض وفقا لما كان سعد زغلول يريد أن يصنعه في نوفمبر 1918 ، وإنما مضت وفقا لما فرضته الظروف التي وجدت قبل حركة الوفد .

وإذا كان الأمر كذلك ، فما هو فضل سعد زغلول على حركة التحرز الوطني ، وما هو فضل زعامته ؟ إن هذا الفضل يكمن بالدرجة الأولى في التحام سعد بالجماهير وإيمانه بها وولائه لها وتعبيره عنها وتوجيهها وقيادتها .

وقد تبدى ذلك في باريس في أعقاب اعتراف الدول بالحماية على مصر . ففي حين تملك اليأس صدقي باشا ومحمود أبو النصر بك وويصا واصف باشا وغيرهم ، ورأوا أن الحل الوحيد الباقي هو الالتجاء إلى إنجلترا وحدها للحصول على أقصى ما يمكن من مزايا الحرية والحكم الذاتي في ظل الحماية ، فإن سعد زغلول لم يفقد أمله في نضال الجماهير وقدرتها على انتزاع النصر في النهاية . وقد تمثل إيمانه هذا في الدور الذي لعبته لجنة الوفد المركزية بقيادته وتوجيهه ، وكذا الدور الذي لعبه التنظيم السري الذي أنشأه عبد الرحمن فهمي بك بموافقته — لتعبئة الجماهير وصيانة وحدتها وحماية عزيمتها من ضعف المترددين ونشاط المخالفين والخائنين ، حتى تم إحراز النصر على الحماية .

كما تمثل هذا الإيمان بالجماهير المصرية والولاء لها حين استطاع اللورد ملنر أن يستقطب إلى مشروعه تأييد المعتدلين من رجال الوفد ، وعلى رأسهم عدلي باشا ، ولكن سعد زغلول رأى أن قبول المشروع بالصورة التي هو عليها فيه خروج على التوكيل الشعبي الذي قيدت الأمة به مهمة الوفد . ولما أصدرت الجماهير حكمها على المشروع بإبداء تحفظات عليه لا يقبل المشروع بدونها ، اعتبر هذه التحفظات إلزاما للوفد بالسعي في إدخالها على « أساس المشروع » ؛ فقد حمد الله على أن الأمة يقظة « لأنها قيدت القبول بالتحفظات ، وألزمتنا السعي في إدخالها على أساس المشروع » ولكن أنصار عدلي من أعضاء الوفد اقترحوا في ذلك الحين فكرة « وزارة الثقة » للالتفاف من حول معارضة سعد وإتاحة الفرصة لعدلي باشا للمفاوضة على أساس مشروع ملنر من قبل قبول التحفظات . ولكن سعدا حارب هذه الفكرة ببرقية « نبتت فكرة » المشهورة ، وكتب إلى صديقه طاهر اللوزي بك في 31 يناير 1921 يكشف بوضوح عن أن الخلاف بينه وبين أنصار عدلي من أعضاء الوفد لا يعلو أن يكون خلافا حول الثقة بالجمماهير والإيمان بقدرتها على إحراز النصر أو

عدم الثقة والإيمان بها فقال :

« إن هذا الخلاف لا يرجع لأسباب شخصية حتى يهون احتماله ويرجى زواله ولا يضير خفاؤه ، ولكن يرجع إلى الاختلاف في الغاية والشعور . فهم ملوا العمل وقطعوا الأمل ، وقليل ما أعطينا كثير في نظرهم ، وقريب ما نرجو بعيد في اعتبارهم ، والمشروع عندهم يهدي مصر استقلالا ويبوئها أشرف مركز بين الأمم ، ونرى فيه حماية ولا يبوئ من المراكز إلا أتعسها ، ولايفيد إلا ضياع الاستقلال . فكيف يمكن التوفيق بين هذين الرأيين وهاتين الغايتين ؟ ... أتظن أن جماعة ضعفت الثقة بينهم إلى هذا الحد يمكنهم أن يشتركوا في عمل ويمكن أن يقدر لهذا العمل نجاح ؟ كلا إنهم لم يتظاهروا بموافقتنا إلا اتقاء سخط الأمة وتلطيفا لغضبها .

وما لبث اعتماد سعد على الجماهير واستناده إليها أن تجلى بصورة بليغة حين لجأ إليها مباشرة لتحكيمها في الخلاف بينه وبين عدلي ، وكان ذلك في حفل شبرا المشهور يوم 25 إبريل 1921 . فقد شرح للجماهير أسباب الخلاف ، وتعرض لطلب رئاسة وفد المفاوضات فقال : « إذا طلبنا الرياسة ، فإنما نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لاتهاب شيئا في المطالبة بحقوقها ، فهي قوة الأمة ، لا أن يكون مرتكزا على قوة مستمدة من الحكومة الإنجليزية (يقصد الحكومة المصرية) لأن ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه ... ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذي تشرفت بعرضه الآن عليكم ، ولكني رفعت الصوت به في وزارة المستعمرات الإنجليزية ، فقلت للورد ملنر في جلسة 25 أكتوبر 1920 : من ذا الذي يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية . فقلت : إذا جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس » .

ولما رفضت أغلبية الوفد الموافقة على البيان الذي اقترحه بعدم الثقة بوزارة عدلي باشا ، أعلن أنه سوف ينشر البيان باسمه وتحت مسئوليته . ولما خرج الأعضاء المخالفون ينشرون بيانا في الصحف يعترضون فيه على عدم اكتراثه برأي أغلبية الأعضاء ، ويعلنون ثقتهم بالوزارة ، رد سعد زغلول في اليوم التالي ببيان اعتبرهم

فيه منفصلين عن الوفد وأن الوفد « الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه ، يستمر في العمل : رئيسه وأعضاؤه المتفقون في المبدأ والغاية وفي تبادل الثقة والإخلاص واحترام القواعد التي وضعوها والأيمان التي أقسموها ويسعون بكل ما في وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية » .

وعلى هذا النحو خرجت العناصر التي كانت تمثل الأحزاب السياسية في الوفد ، ولم تبق سوى العناصر التي تمثل الوحدة الوطنية ، أو « الوحدة المقدسة » : اثنان من المسلمين ، هما سعد زغلول ومصطفى النحاس ، وثلاثة من الأقباط سينوت حنا وواصف غالي وويصا واصف .

* * *

أصدر سعد زغلول قراراته بفصل غالبية أعضاء الوفد ، وكان في ذلك يتصرف وفق مفهوم الزعامة في ذلك العصر : « الزعامة الشعبية » أو « الزعامة المقدسة » التي ميزت الفترة فيما بين ثورة 1919 وثورة 23 يوليو . وهذا النوع من الزعامة يختلف عن « الزعامة الحزبية » التي تستند إلى ثقة الحزب وتأييده ، فإذا سحبت الغالبية ثقتها بالزعيم سقطت رئاسته للحزب واختير غيره لهذه الرئاسة .

أما الزعامة الشعبية ، أو الزعامة المقدسة لسعد زغلول ، ومن بعده لمصطفى النحاس ، فتستند إلى التوكيل الشعبي الذي حصل عليه الوفد في عامي 1918 ، 1919 ، والذي قام بحركته على أساسه . فبمقتضى هذا التوكيل ، لم يكن الوفد يعتبر نفسه حزبا ، وإنما كان يعتبر نفسه وكيلا للأمة جميعها ، وكان رئيس الوفد بالتالي لا يعتبر نفسه رئيس حزب وإنما زعيم أمة . وقد تمثل ذلك أول ما تمثل عندما اقترحت غالبية الوفد على سعد زغلول فكرة « وزارة الثقة » ، فقد رفض هذا الاقتراح رفضا باتا وامتنع عن التوقيع عليه وإصداره . ولما قيل له إن الأغلبية وافقت عليه ، قال إن المسألة ليست مسألة أغلبية وإنما مسألة « توكيل » .

وقد تعزز هذا التوكيل الشعبي عند عودة سعد زغلول إلى مصر من منفاه . فقد استقبله الشعب استقبالا أسطوريا لم يتح لفاتح من الفاتحين أو ملك من الملوك ، وبذلك أصبحت وكالة سعد وزعامة سعد حقيقة لايماري فيها أحد . وقد استند سعد زغلول إلى هذه الوكالة الجديدة في فصل المخالفين ، فورد في بيانه الذي أصدره يوم 29 إبريل 1921 هذه العبارة : « لهذا ؛ فإننا اعتمادا على الثقة التي شرفتنا الأمة بها وأيدتها عند كل مناسبة ، وعلى الأخص في المظاهرات التي قابلتنا بها ، وعلى التشجيعات التي لا تزال تبديها ، والتأكيدات الوثيقة التي تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكلينا ومحبذة لخطتنا ... إلخ » .

وقد استند مصطفى النحاس بعده إلى هذا الحق المستمد من التوكيل ومن مفهوم الزعامة ، في فصل ثمانية أعضاء من الوفد في عام 1932 ولم يبق معه سوى ثلاثة فقط . وفي عام 1937 وفي أثناء النزاع مع النقراشي وأحمد ماهر ، أكد النحاس باشا مفهوم الزعامة المقدسة في خطابه في طنطا في سبتمبر 1937 ، فقال :

« ما كنت في يوم من الأيام رئيس حزب أو هيئة ، بل زعيم أمة بأسرها ، من خرج عليها صبت عليه غضبها ، ومن وقف في طريقها كان كمن يقف أمام التيار الجارف يكتسحه ، فيلقيه في اليم ، فلا يجد لنفسه مخرجا ، ولا إلى الحياة طريقا » .

وكانت صحف الوفد تثابر على شرح هذا المفهوم للزعامة المقدسة وضرورته للحركة الوطنية في مصر في ذلك الحين . ففي مقال لجريدة الشرق يوم 3 يناير 1936 كتبت تقول :

« ما خلت نهضة عامة من زعامة ، ولا أقفرت حركة وطنية من قيادة ، ولا قامت ثورة إلا على توجيه . ومن ثم فإن للزعيم في الحركات القومية **قداسة** لا يمسها شيء ، ومقامًا لا ترتفع إليه ظلال شبهة ، وأوجًا لا يبلغه اتهام . إن الجماعات هي التي تختار زعماءها ، ولكن هذا الاختيار نفسه لا يلبث أن يحيط ذاته **بالقداسة والتكريم** الواجبين للمعنى المتمثل به ، فإن الزعيم هو الجماعات نفسها في فرد ،

كما أن الجماعات هي الفرد نفسه ممثلة فيه » .

وفي أثناء النزاع بين النحاس والنقراشي ، سارع مكرم عبيد إلى تأكيد هذا المعنى ، فأوضح ضرورة الالتفاف حول الزعامة ، وفكر المصريين في فخر بأنهم « كانوا أسبق الأمم جميعها في ابتكار فكرة الزعامة الشعبية وتركيزها ، فأقمنا من سعد زعيما ، فإذا الزعامة تسعى منقادة إليه ، وإذا بالأمة تتوحد طوائفها تحت لوائه الخفاق . وقام من بعده مصطفى ، وكان شأنه شأن سعد إذ توحدت في زعامته الطوائف والأديان ، وتركزت فيها شئون الأمة وآمالها » .

ومن ذلك يتضح أن مفهوم الزعامة الشعبية أو الزعامة المقدسة كان يستمد قوته من عنصرين : الأول : تأييد الجماهير تأييدا جماعيا أو شبه جماعي . الثاني : ما كانت ترمز إليه هذه الزعامة من معنى توحد الأمة فيها بكل طوائفها وفئاتها وطبقاتها وأديانها ، ووقوفها في جبهة متحدة في وجه الاحتلال . وكان هذا المفهوم في تلك المرحلة من مراحل حركة التحرر الوطني من أقوى عناصر المقاومة ضد الاحتلال .

سعد زغلول مفجر الثورة
فوجئ بقيام الثورة *

من مفارقات ثورة 1919 أنه على الرغم من أن سعد زغلول كان هو مفجر الثورة إلا أنه كان أول من فوجئ بها ! فلم تكن ثورة 1919 مثل أية ثورة من الثورات الحديثة ــ أي ثورة يتم تدبيرها وتخطيطها وتكوين كوادرها ورسم مسيرتها وتوفير إمكاناتها من قبل القيام بها ــ وإنما كانت ثورة تلقائية انفجرت دون تدبير أو تخطيط ، وتكونت كوادرها وظهرت خططها ودبرت إمكاناتها أثناء القيام بها !

وهذه الحقيقة تبين عظمة سعد زغلول وعظمة الشعب المصري ــ دون أية مبالغة أو ادعاء ، فعندما تصدى سعد زغلول ورفاقه ، الذين تكون منهم الوفد المصري فيما بعد ، لمواجهة الاحتلال البريطاني ، في أعقاب انتصاره في أكبر حرب عالمية شهدها التاريخ البشري حتى ذلك الحين ــ أي في ذروة مجده وقوته ــ لم يكن يخطر بباله أو يهتف في منامه أن الشعب المصري بأسره سوف يهب ثائرا غاضبا لاعتقاله ، ومساندا له في غايته ــ بله أن يسبقه في ثوريته إلى مدى لم يكن يخطر له ببال ، وينتزع منه المبادرة التي بدأها في 13 نوفمبر 1918 ، وينظم نفسه بدون تنظيم سابق ، ويخطط لثورته بدون تخطيط سابق ، ويدبر إمكاناته بدون تدبير سابق !

فقد كان من رأي سعد زغلول في ذلك الحين أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل ، ومرهق بالأعباء ، مشحون بالجند والسلاح والأرصاد ، ولكنها إذا كانت واقعة ، فشعور الناس بالاختناق ، والتماسهم المتنفس للجهر بآلامهم المكبوتة ، كاف لانفجارها والاستيئاس فيها . ولهذا السبب ، حين قام بزيارته لدار المندوب السامي في 13 نوفمبر 1918 ، ومعه رفيقاه عبد العزيز فهمي وعلي شعراوي ــ كان يعرف

(*) الوفد في 9 مارس 1989 .

أنه يقوم بهذه الزيارة أعزل من كل سلاح ، ومن أي مساندة شعبية علنية يمكن أن تعبر عن نفسها في شكل ثورة أو مظاهرات .

ويتمثل هذا الاعتقاد في رد فعل أعضاء الوفد ، الذين بقوا في مصر بعد اعتقال سعد زغلول . ونفيه مع زملائه إلى مالطة . فحين جاء إبراهيم عبد الهادي على رأس وفد من طلبة الحقوق إلى بيت سعد زغلول ــ الذي تحول اسمه إلى بيت الأمة بعد الثورة ــ يفضون بعزمهم على القيام بمظاهرات احتجاجا على الاعتقال والنفي ــ لم يرحب عبد العزيز فهمي بك بهذا المظهر البسيط من مظاهر التعبير ، خشية أن يدفع الإنجليز إلى مزيد من القمع ، فنصح وفد طلبة الحقوق بالإقلاع عن هذه الفكرة والتزام الهدوء !

وفي الواقع أن العقلية التي حركت سعد زغلول وأعضاء الوفد إلى التصدي للاحتلال وتعريض أنفسهم لغضبته كانت عقلية قانونية تطوعية ــ هي عقلية المحامي الذي يتصدى للدفاع عن موكل أعزل من السلاح تطوعا ودون أن يطلب إليه هذا الدفاع . وتلك العقلية هي التي أوحت بفكرة التوكيل ، وأوحت من قبل إلى السير ريجنالد ونجت ، المندوب السامي البريطاني ، في أعقاب مقابلة 23 نوفمبر 1918 ، أن يبدي لحسين رشدي باشا ، رئيس الحكومة وقتذاك ، دهشته من أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها .

وقد رد عليه رشدي باشا في ذلك الوقت بأن لهم تلك الصفة بالفعل ، إذ إن سعد باشا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وعبد العزيز فهمي بك وعلي شعراوي باشا عضوان فيها . ولكن سؤال السير ريجنالد ونجت دفع سعد زغلول وصحبه إلى البحث عن وسيلة يعلنون بها صفتهم في التحدث عن الأمة ، فكان اختيار اسم ، « الوفد المصري » للهيئة التي تجمعهم إشارة إلى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها ، وظهرت فكرة كتابة « التوكيل » ــ أي كتابة توكيلات يوقع عليها أفراد الشعب المصري ، تخول الوفد المصري هذه الصفة . وتألف الوفد المصري بالفعل يوم 13 نوفمبر 1918 .

على هذا النحو كانت حركة سعد زغلول وحركة الوفد المصري ، حركة مجموعة من المحامين يتصدون للدفاع عن قضية أمة ـــ هي الأمة المصرية وليست حركة مجموعة من القيادات تسعى لتفجير ثورة تشمل البلاد من شمالها إلى جنوبها ، ومن شرقها إلى غربها ، وتشتعل في كل بقعة من أراضيها .

ومن الغريب أن قيادة الوفد لو قصدت ذلك بالفعل ما نجحت في ذلك ، لأن حجم ثورة 1919 كان يفوق إمكانات أية قيادة ثورية في ذلك الحين . فحتى ثورة أكتوبر 1917 في روسيا ، التي فجرها لينين ، لم تشمل كل أنحاء روسيا ، ولم تشمل كل طبقات الشعب الروسي ، وقد أعقبها حرب إهلية ، ولكن ثورة 1919 شملت كل أنحاء مصر ، وشملت كل طبقات الشعب المصري .

وليس في هذا تقليل من دور سعد زغلول في ثورة 1919 ، لأنه من الخطأ البالغ تقييم دور سعد في هذه الثورة في مجرد إشعالها . وإنما في قيادته مسيرتها ، وفي الروح التي بثها في الشعب المصري ، وهو ما يعبر عنه عباس محمود العقاد في وصفه لزعامة سعد زغلول قائلا : « هذه الزعامة هي التي التقى حولها المصريون فعلموا أنهم أمة ، وعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم أمة ، وأنهم رجال ونساء ولكنهم أمة ، وأنهم شيب وشبان ولكنهم أمة . وأنهم حضريون وريفيون ولكنهم أمة . فانبعثت للأمة حياة ماثلة إلى جانب حياة كل فرد وكل طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين » .

والمهم أنه يبقى أن الإعجاز الحقيقي في ثورة 1919 هو أنها تمت بدون تدبير أو تخطيط ، وأنها كشفت عن عبقرية شعب أعزل من السلاح وهو يواجه إمبراطورية مدججة بالسلاح ... سكرى بنصر حققته في أكبر حرب عالمية شهدها التاريخ .

ويتضح ذلك ـــ بصفة خاصة ـــ من سمتين تميزت بهما ثورة 1919 ، الأولى : انتشار الثورة في الأقاليم ، والثانية : استقلال بعض المدن الثائرة بشئونها .

بالنسبة للسمة الأولى ، فلعلها المرة الأولى في تاريخ الشعوب الثائرة التي تنتقل فيها الثورة بدون تخطيط أو تدبير أو قيادات مسبقة لتشمل كل ركن في البلاد ، وعلى نحو تعجز عنه أية قيادة مركزية ، كما ذكرنا . وفي الوقت نفسه ، يتم تلقائيا ، وفي وقت واحد تقريبا ، تقطيع خطوط السكك الحديدية والتلغراف والتليفون في كل الجهات ، كما لو كان قد أوحي بهذه الفكرة في وقت واحد .

فقد كان أول خط حديدي يقطع بين طنطا وتلا ، في يوم 13 مارس ، ثم امتد القطع إلى مختلف الخطوط ، فانفصلت القاهرة عن الأقاليم ، وانفصلت كل مدينة عن الأخرى . وكان مما أوحى بهذه الفكرة أن القوات البريطانية كانت معسكرة في جميع أنحاء القطر ، ويمكنها الوصول إلى أية منطقة ثائرة لإخماد ثورتها ، فتفجرت عبقرية الثائرين عن فكرة تقطيع خطوط المواصلات لعرقلة وصول القوات البريطانية إليهم ، ولو إلى حين .

أما السمة الثانية التي تميزت بها ثورة 1919 وهي استقلال بعض المدن الثائرة بشئونها — فهي مترتبة على السمة الأولى لأنه بعد أن أصبحت البلاد مقطعة الأوصال ، أصبحت السلطة المركزية في القاهرة مقطعة الأوصال أيضا ، واختفت كل سلطة إلا تلك التي يستمدها الحاكم من نفوذه الشخصي ، الأمر الذي دفع بعض المدن إلى أن تتولى أمورها بنفسها ، ويذهب بعضها — مثل زفتى — إلى حد إعلان استقلالها .

وتصور التقارير الواردة في الوثائق البريطانية حالة البلاد أثناء الثورة فيقول تقرير السير تشيتام إلى وزارة الخارجية البريطانية عن يوم 17 مارس 1919 : « أصبحت القاهرة معزولة تماما إلا عن طريق الجو ... وفي يومي 17 و18 مارس كانت مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية والبحيرة في حالة ثورة سافرة ... ووقعت أعمال الشغب في كل مركز من مراكزها ، وأحرقت معظم محطات السكك الحديدية ، كما أتلف معظم الطرق الزراعية . وقد أحرق مركز رشيد في يوم 17 ، كما أن زفتى

كانت تحت سيطرة الجموع تماما ، وكانت إيتاي البارود في حال حصار ، وسقط المركز في أيدي جموع الثائرين . وقد ضرب إبراهيم حليم باشا مدير البحيرة يوم 17 ضربا مبرحا أثناء محاولته تفريق الثائرين في دمنهور . وقد أصبح الجزء الأكبر من مصر السفلى يوم 17 في حالة ثورة سافرة . وفي يوم 18 أخذت تتزايد أعمال العنف في الفيوم وجنوبي مصر . وفي معظم المناطق بين المنيا والأقصر حدثت أعمال عنف وتدمير ، وحدثت في أسيوط ثورة ، في حين قطع الثائرون في أسوان — بتشجيع من ناظر مدرسة القبطي — خطوط السكة الحديدية وأسلاك التلغراف ، وحبسوا المدير ورفعوا علم الصليب والهلال » . وفي برقيته يوم 15 مارس يقول : « المواصلات كلها مع الصعيد متوقفة في الوقت الحاضر » .

ويتحدث تقرير آخر عن ثورة البدو في الفيوم يوم 18 مارس ، فيقول : « حدثت في المدن والمراكز المجاورة للفيوم أضرار بالغة على أيدي رجال البدو ، ومعهم بعض سكان تلك المنطقة ، المسلحين بالأسلحة التي استولوا عليها من رجال البوليس الذين اضطروا إلى الانسحاب من المراكز النائية » .

وفي يوم 19 مارس هاجموا مدينة الفيوم . فردتهم القوات البريطانية على أعقابهم بعد أن أصابت منهم أربعمائة .

وتحمل إلينا الوثائق المصرية والبريطانية أخبار ثلاث مدن ، استقلت بشئونها ، وهي : المنيا وأسيوط وزفتى .

وبالنسبة للمنيا : فيذكر الدكتور محمد صبري السربوني في موضعين من كتابه : « الثورة المصرية » أنها أعلنت الاستقلال يوم 23 مارس . وكانت قد تألفت لجنة وطنية فيها استحوذت على السلطة ، وأعادت النظام ، وقامت بحماية ممتلكات الأجانب وأرواحهم ، وكفلت انتظام دولاب العمل الحكومي المحلي . كما ساعدت الفلاحين على نقل محصولهم من قصب السكر إلى مصنع التكرير . واكتتبت بمبلغ من المال وزع على موظفي السكك الحديدية الذين نضبت مواردهم .

أما كيف تألفت هذه اللجنة فوفقا لما ذكره رياض الجمل ، سكرتير اللجنة ، في مذكرة رفعها إلى سينوت حنا بك ، عضو الوفد المصري ، فإنه على أثر قيام المظاهرات في المنيا ، واستمرارها عقب الأنباء التي وردت عن الحوادث التي وقعت في بني سويف ، طلب المدير من ذوي النفوذ بالمدينة أن يهبوا لمساعدته على إعادة الأمن وإقرار النظام ، فكان أن تألفت اللجنة الوطنية من ثلاثين عضوا لأداء هذه المهمة ، منهم : محمد توفيق إسماعيل ، والدكتور محمود عبدالرازق بك ، ومحمد أفندي رحمي ، وحسن أفندي على طراف ، ورياض الجمل المحامي ، والشيخ أحمد حتاتة المحامي الشرعي .

على أن الشقاق لم يلبث أن وقع بين اللجنة والمدير محمود نصرت بك ، حين اطمانت اللجنة إلى نقل الأجانب من المدينة إلى باخرة جاءت يوم 22 مارس لنقلهم ، فأعلنت في اليوم التالي 23 مارس الاستقلال ، وعندما وقف المدير في وجه ذلك ، سارت مظاهرة يوم 28 مارس في شوارع المدينة تنادي بسقوطه ، ولكن تدخلت قوة من الجيش بقيادة البكباشي شاهين لمنع المظاهرة ، وكان هذا الضابط مشهودا له بفظاعته في قمع المظاهرات الشعبية ، فأمر رجاله بإطلاق النار على المتظاهرين ، وقتل بنفسه ثمانية منهم بالرصاص .

وفي يوم 30 مارس جاءت قوة عسكرية بريطانية بقيادة البريجادير جنرال هدلستون . فاستقر في ديوان المديرية ، وأرسل في استدعاء أعضاء اللجنة ... وأمر باعتقال ستة منهم — هم الذين سبق ذكر أسمائهم — ووجه إليهم تهمة اغتصاب سلطة الحكومة . وقد ثبتت التهمة عليهم . وحكم عليهم بالسجن مددا تتراوح بين خمسة عشر عاما وستة أشهر ، وكان نصيب رياض الجمل سكرتير اللجنة مدة عشرة أعوام .

أما المدينة الثانية فهي أسيوط وكانت أخبار الثورة قد وصلت إلى أهالي المدينة مجسمة ، إذ أذيع أن عرب الباسل في الفيوم احتلوا القلعة ... وأن الرديف المصري تجمع واكتسح العباسية وقصر النيل ، وأن منشورات جميعة « اليد السوداء » المصرية ، المستعينة بالفوضويين الطليان والأسبان ، قد بشرت بفناء الاحتلال ، وفرضت إرادتها على حكام الأقاليم المصريين .

وقد نفثت هذه الأخبار النارية روح الثورة في النفوس ... فزحفت المظاهرات علىٰ مستودعات الذخيرة المحلية وعلى سلاح البوليس ، واستولت عليه وفرضت الخراب والدمار في المدينة . وأضرمت النيران في « تبن السلطة » المكبوس المكدس على مقربة من جدران العمارات والقصور في المدينة فتطاير الشرر إليها وأشعل فيها النار .

ومن الطريف أن النازع الوطني لم يكن وحده وراء الأحداث ... فقد وجد إلى جانب طلاب الاستقلال طلاب القوت ، ووجد من كان يحمل على ظهره الأسلاب وهو يهتف : يحيا الوطن ! وعندما أحاط بعض الثائرين ببيت محمد محمود باشا سليمان في أسيوط ـــ وكان أحد كبار المعتقلين مع سعد زغلول والمنفيين معه إلى مالطة ـــ يحاولون تخريبه وإحراقه ، وأراد البعض تنبيههم إلى شخص من يحرقون بيته ، أجابوا : وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين ؟ نحن طلاب قوت !

وقد هاجم الثوار القوات البريطانية في المدينة . فاتخذت مكانا دفاعيا احتمت فيه ولكن هذا المكان الدفاعي هوجم في صباح يوم 23 مارس . وتمكن المهاجمون من اختراق النطاق ، وأخذوا يطلقون النار على الجنود البريطانيين . وفي 24 مارس وصلت طائرتان حربيتان مائيتان إلى أسيوط اشتركتا في أعمال الدفاع . وألقتا بعض القنابل . بينما كانت النجدات الحربية تنطلق مسرعة بطريق البواخر النيلية من القاهرة إلى أسيوط .

وفي تلك الأثناء كانت أرتال السيارات تحمل رجال الحكومة بموظفيها الكبار إلى المستشفى الأميري للاحتماء به ، واختفت السلطة تماما في المدينة ، وعندئذ تطوع المحامون للمحافظة على الأمن والنظام في المدينة ، وألفوا من بينهم لجانا للطواف في الشوارع وتطمين الناس على حياتهم وأموالهم . كما تطوع عدد آخر من الأعيان . وقد ذكر تقرير أللنبي إلى اللورد كيرزون يوم 30 مارس على أن معظم أعضاء اللجنة كانوا من الأقباط ، وأن اللجنة كانت تصدر منشورات تنادي بالاستقلال وتدعو إلى استخدام العنف ، وقد قبض على هؤلاء جميعا بعد إخماد الثورة .

أما المدينة الثالثة فهي زفتى ، وقد سارت الثورة فيها على نحو فريد ، إذ تألفت فيها لجنة ثورية قامت بإعلان الاستقلال علانية ، إذ أنزلت العلم الذي كان يرفع على المركز ... ورفعت بدله علما وطنيا إيذانا بإعلان الاستقلال . وأذاعت منشورا طبعته ووزعته في المدينة ذكرت فيه أن إليها يرجع الأمر والنهي . وقد كتب السير تشيتام إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول : « سقطت زفتى في أيدي المتظاهرين ، وقيل إن صورة الخديو السابق علقت في المركز » .

وقد طار نبأ هذه الدولة الجديدة إلى القاهرة ، وعبر البحار إلى لندن ... فنشرت جريدة « التايمز » في صدرها أن قرية زفتى قد أعلنت استقلالها ، ورفعت على مبنى المركز علما جديدا .

وقد كان يوسف الجندي هو العنصر المحرك في هذه الثورة كلها ، فقد أعلن عن تشكيل لجنة ثورية من بعض الأعيان والأفندية المتعلمين والتجار الصغار ، واتخذت مقرا لها في قاعة واسعة في الدور الثاني من مقهى يملكه يوناني عجوز اسمه « قهوة مستوكلي » ، وقررت أن تبدأ عملها بوضع يدها على السلطة الفعلية الممثلة في مركز البوليس . فزحف عليه يوسف الجندي على رأس مظاهرة ضخمة مسلحة بالفئوس والبنادق القديمة وفروع الأشجار . وكان مأمور المركز رجلا وطنيا اسمه « إسماعيل حمد » آثر أن يتجنب سفك الدماء فسلم المركز ليوسف الجندي ، كما سلم له قيادة الجنود والخفراء ، وعرض عليه خدماته كمستشار للدولة الجديدة .

والطريف أن هذه اللجنة قامت بالفعل بدور الحكومة ، فقد ألفت لجانا فرعية للمحافظة على الأمن وتحصيل عوائد البلدية ورسوم الأسواق ، كما جمعت التبرعات من الأعيان ، وقامت بأعمال نافعة مثل ردم البرك والمستنقعات وإصلاح الشوارع والجسور ، وشغلت العاطلين ... وجندت التلاميذ والمتعلمين في المدينة في فرق تقوم بدوريات لحفظ الأمن ومراقبة الحدود ومنع تسرب مواد التموين أو دخول الجواسيس ... والإشراف على عمليات الري . و لم تنس الناحية الإعلامية ؛ فقد أصدرت جريدة باسم « الجمهور » كانت تنشر فيها قراراتها وأخبارها وتوزعها على الناس .

ولما ترامى نبأ هذه اللجنة إلى السلطة البريطانية أنفذت إليها قوة من الجنود الأستراليين لقمع الثورة . وكان الإنجليز في ذلك الحين قد خضعوا لثورة 1919 وأعلنوا إطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه والسماح لهم بالسفر إلى الخارج ، وحين اقتربت القوة العسكرية من زفتى أخذ الأهالي يحفرون الخنادق العميقة حول المدينة ، وخلعوا قضبان السكك الحديدية ، ولكن القوة الأسترالية احتلت محلج رينهارت ومدرسة كشك الواقعتين على أطراف المدينة ، وصوبت المدافع إلى المدينة استعدادا لقصفها ، وحينئذ تدخل إسماعيل بك حمد ، وتوسط بين اللجنة والقوة ، ونصح اللجنة بالكف عن المقاومة إبقاء على المدينة ، كما أقنع القوة بعدم إطلاق النار في وقت كانت مظاهرات الابتهاج بالإفراج عن سعد زغلول تملأ القاهرة . وبالفعل دخل الجنود المدينة ، وبحثوا عن أعضاء اللجنة للقبض عليهم ، فلم يرشد عنهم أحد ، ولما طلبوا تسليم عشرين رجلا من المدينة لجلدهم عقابا على التمرد ، سلموهم بعض أهل الوشاية والخيانة ، فجلدوا ! ثم انسحبت القوة إلى القاهرة .

وهكذا كانت ثورة مارس 1919 مدرسة للوطنية المصرية ، أخرجت كل القيادات والزعامات التي ناضلت من أجل حرية البلاد واستقلالها ، حتى قامت ثورة يوليو 1952 ، فوضعت هؤلاء الوطنيين في السجون وأرادات أن تطمس أسماءهم ، وتسقط قيادات الوفد من اللوح ، ولكن الشعب المصري كان يحفظ في قلبه هذه الأسماء ، فلم تفلح محاولات الثورة ... وعاد الوفد إلى الساحة السياسية من جديد يناضل من أجل الحرية والدستور .

قيادة ثورة 1919 وتعاليم الميثاق*

الأستاذ سعد كامل كاتب ومفكر يساري أكن له التقدير والاحترام ، وتتميز كتاباته بعمق النظرة التحليلية التي تستند إلى التفسير المادي للتاريخ ، وكنت أظن حتى الأسبوع الماضي فقط أنه يعرف تاريخ مصر معرفة تامة ــ على الأقل من مؤلفاتي التي تبلغ أكثر من عشرين كتابا ــ ثم اكتشفت أنه يعتمد في معرفة تاريخ مصر على مصدر واحد فقط هو « الميثاق » !

وذلك عندما كتب مقالا في جريدة « الأخبار » يوم 10 يولية 1988 حفل بأخطاء تاريخية فادحة كنت أتمنى لو أنه تجنبها عن طريق تعلم التاريخ من كتب التاريخ ، وليس من الكتب التي تزور وتشوه التاريخ لخدمة أغراض سياسية مثل « الميثاق » .

وربما كانت أفدح هذه الأخطاء هي التي كتبها عن ثورة 1919 ، والتي ردد فيها مفتريات الميثاق عن فشل هذه الثورة ، وإلقاء تبعة فشلها على قيادة الوفد ! فقد ورد في مقاله هذه العبارة : « فشلت ثورة سنة 1919 بعد أن تهادنت قيادة الثورة مع الإنجليز ، وارتضت بالفتات والشكليات : ملك بدلا من السلطان ، علم أخضر بدلا من العلم التركي ، وزارة للخارجية وبعض المناصب يتولاها المصريون بدلا من الإنجليز . ولم تستطع ثورة 1919 أن تستولي على الحكم ، ولا أن تطرد الإنجليز ، ولا أن تنحي الإقطاع » !

تبسيط شديد ، وتسطيح لتاريخ الحركة الوطنية ليس له مثيل ، ومسخ لنضال الجماهير المصرية التي قدمت حياتها رخيصة في سبيل الاستقلال والدستور ، لا يليق

(*) الوفد في 18 / 7 / 1988 .

من كاتب يساري .

فالسيد سعد كامل لايستطيع أن يعرف الفرق بين قيادة ثورة 1919 ، التي نسب إليها هذا التهادن ، والتي هي ممثلة في الوفد وزعيمه سعد زغلول ، وبين القيادة التي انشقت على قيادة ثورة 1919 ، وعقدت هذا الاتفاق المتهادن ، وألفت فيما بعد حزب الأحرار الدستوريين ؛ فالكل عنده سواء ، على نحو المثل الدارج : « كله عند العرب صابون » !

وطالما أن الأمر كذلك ، فالأستاذ سعد كامل لا يهمه أن يعرف أنه عندما عقد الاتفاق الذي حقق لمصر تلك المكاسب الشكلية : ملك ، وعلم ، ووزارة للخارجية — وهو اتفاق مشروع تصريح 28 فبراير — كان سعد زغلول منفيا في سيلان ! وكان نفيه إلى سيلان مقصودا منه عقد هذا الاتفاق المتهادن بالذات ، لأن وجوده في مصر كان كفيلا بإحباط المشروع .

فالحركة الوطنية في ذلك الحين كانت منقسمة بين التيار المتشدد — تيار الوفد الذي يقوده سعد زغلول — والتيار المعتدل الذي كان يتكون من عدلي باشا وثروت باشا وإسماعيل صدقي باشا وآخرين . وكان التيار الأخير مستعدا للتعاون مع الإنجليز على أساس تنازلات صورية تصدر من جانب إنجلترا وحدها ، دون حاجة إلى إبرام اتفاق مشترك أو معاهدة . ولما كان وجود سعد زغلول حرا طليقا يمكنه من إحباط هذا المشروع ، لذلك اعتزم اللورد أللنبي إزالة هذه العقبة ، وكتب إلى حكومته يدعوها إلى عمل الترتيبات لاعتقاله في بعض الأملاك البريطانية فيما وراء البحار ، واقترح « سيلان » مكانا للنفي « لأنها مقرونة في الأذهان باعتقال عرابي ، فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيرا عظيما » ، وقد تم هذا النفي بالفعل يوم 22 ديسمبر 1921 ، وبعد شهرين اثنين كان يصدر تصريح 28 فبراير الذي أعطى مصر ملكا بدلا من سلطان ، ووزارة خارجية ، وعلما ! .

هذا هو الدرس الأول في تاريخ مصر للصديق سعد كامل . أما الدرس الثاني ، فهو عن ردود فعل سعد زغلول والوفد لهذا الاستقلال الصوري ؛ فقد وقف الوفد

من هذا الاستقلال منذ البداية موقف العداء الصريح ، وظل ينكره إنكارا تاما في كل المفاوضات التي جرت بينه وبين إنجلترا ، وفي جميع المناسبات التي تطلبت من إنجلترا الإشارة إليه . وقد وصف سعد زغلول تصريح 28 فبراير بأنه « أكبر نكبة على البلاد » ، وأنه « عبارة عن حيلة ، عبارة عن خدعة ، وعن وسيلة يراد بها الحصول على تصحيح مركز إنجلترا في مصر » ، وأنه « إذا قبلت الأمة هذا التصريح ، فإنها تقبل بهذا أن يكون لحكومة إنجلترا حق مؤقت في كل هذه الأمور ، وهذه الأمور عندما نبحثها نجدها ليست فقط حماية ، بل اشتراكا فعليا في سيادة البلاد !» ، « فالذين يحاولون أن يترضوا الأمة عنه بطريقة أخرى ، إنما يحاولون خداعها أو إكراهها . ولا تقبل الأمة أن تنخدع ، ولا يصح لها أن تخضع لهذا الإكراه » ! « وإني لا يمكنني ، بصفة كوني وكيلا عن الأمة ، ولابصفتي الشخصية ، أن أقبل هذا التصريح مطلقا ، وإلا كنت سابا للضحايا ، وكنت قاذفا لأولئك الذين تبرعوا بأرواحهم في حماية الوطن ، واستحققت أكبر العقاب منكم ومن الأجيال القادمة » ! .

هذا هو موقف قيادة ثورة 1919 من الاستقلال الناقص الذي أتى به تصريح 28 فبراير ؛ قيادة أُبعدت إلى سيلان لإفساح السبيل إلى فرض هذا الاستقلال الناقص ، وهي لم تتردد في إدانة هذا الاستقلال والتصريح الذي أتى به ، بكل ما وسعها من أدوات التعبير ، ومهاجمة الحكومة التي أتت على أساس هذا الاستقلال ، وذهبت في ذلك إلى حد أن قبضت السلطة العسكرية البريطانية على أعضاء الوفد الموجودين في مصر ، وكانوا ثلاثة من المسلمين وأربعة من الأقباط (لمن يهمهم أمر الوحدة الوطنية !) في يوم 25 يولية 1922 ، وقدمتهم للمحاكمة ، وحكمت عليهم بالإعدام بتهمة طبع منشور يعرض حكومة جلالة ملك مصر للكراهية والاحتقار ؟ — أقول : إذا كان هذا هو موقف قيادة ثورة 1919 ، الحقيقي ، المستقى من الوثائق التاريخية ، فما هو الوصف الصحيح الذي نصف به من يتهم هذه القيادة — زورا وافتراء — بأنها قيادة متهادنة مع الإنجليز ؟ وإلى متى سوف ندير هذه الأسطوانة المشروخة كلما عقدنا مقارنة بين قيادة ثورة 1919 وقيادة ثورة يوليو ؟ ، وأليست قراءة التاريخ الصحيح أجدر بمن يتصدى للكتابة في هذه المسائل الخطيرة التي تصنع الضمير الوطني ؟ .

بقيت نقطة أخيرة ، هي قول الصديق سعد كامل عند تعرضه لثورة يوليو : « لأول مرة منذ قرون استطاع المصريون أن يمسكوا بناصية الحكم » ! « هذا خطأ تاريخي ياسيدي ما كان يجب أن تقع فيه ! ، إذ كيف استطاع المصريون أن يمسكوا بناصية الحكم في ظل نظام دكتاتوري عسكري ألغى مؤسسات الشعب الدستورية ، وأقام مكانها مجالس مزيفة شعبية زور لها الانتخابات وعين فيها الأنصار ، وأعطى القانون إجازة طويلة استمرت ثمانية عشر عاما ، وأقام المعتقلات لمخالفيه في الرأي ؟ » .

إن المصريين استطاعوا فقط أن يمسكوا بناصية الحكم عندما استطاعوا أن يفرضوا ممثليهم الحقيقيين في البرلمان والحكومة من خلال انتخابات حرة . ومن سوء حظ المصريين أن المدة التي أمسكوا فيها بناصية الحكم بهذا المعنى لم تتجاوز سبعة أعوام في خلال سبعة آلاف عام ! وهي المدة التي حكم فيها الوفد بإرادة الشعب قبل ثورة يوليو ، وفيما عدا ذلك فقد ظل الحكم في يد الأوليجاركية (الأقلية) التي تملك أو تسيطر ، سواء قبل ثورة يوليو ممثلة في القصر وكبار الملاك ذوي النزعة الأوتوقراطية ، أو في عهد ثورة يوليو ممثلة في ضباط الجيش وأقربائهم ومحاسيبهم ! .

وهذا هو الدرس الثالث في تاريخ مصر أقدمه للصديق سعد كامل ! . .

مذكرات مصطفى النحاس *

كانت مفاجأة كبيرة لي حين كنت أستاذا زائرا بجامعة لندن في عام 1980 / 1981 عندما زارني البروفسور فاتيكيوتيس رئيس قسم العلوم السياسية والاقتصادية بمعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ذات مساء ليفضي إلي بخبر هام هو وجود بعض صفحات من مذكرات مصطفى النحاس بين يديه وأنه يقوم بفحصها بتكليف من إحدى الجهات العلمية للتحقق من نسبتها إليه . وكان مما قاله أن المذكرات معروضة للبيع مقابل عشرين ألف جنيه إسترليني .

وقد قلت له على الفور إنني أشك في وجود مذكرات مصطفى النحاس وإنني أبني هذا الشك على حديث جرى بيني وبين فؤاد سراج الدين (باشا) قبل سنوات وفيه سألته عما إذا كان مصطفى النحاس باشا قد ترك مذكرات بعد وفاته ؟ وقد أجابني على الفور بأنه رافق النحاس باشا منذ عام 1936 وازدادت صلته به يوما بعد يوم ، حتى أصبح يعرف عنه كل شيء فما وجده يمسك قلما ليكتب مذكرات ، وفي الوقت نفسه لم يخبره مصطفى النحاس قط بأنه يكتب مذكرات ، وقال إن كامل البنا شقيق الشافعي البنا طلب إليه في إحدى المرات أن يكتب مقدمة لما ذكر أنه مذكرات مصطفى النحاس ، فاعترض على هذا الوصف لأن مصطفى النحاس لم يكتب مذكرات وقال إنه مستعد أن يكتب مقدمة للكتاب إذا كان يدور حول ذكريات مع مصطفى النحاس وليس مذكرات . ولما كنت أثق في رواية فؤاد سراج الدين (باشا) فإني لذلك أشك في أن الأوراق التي بين يدي البروفسور فاتيكيوتيس هي جزء من مذكرات حقيقية كتبها مصطفى النحاس .

وقد اكتفى البروفسور فاتيكيوتيس في ذلك الوقت بأن طلب إلي فحص الأوراق

(*) الوفد في 19 مايو 1987 .

معه على أساس أن عدم معرفة فؤاد سراج الدين (باشا) بوجود مذكرات كتبها مصطفى النحاس لايجب أن يحمل على أن مثل هذه المذكرات غير موجودة ، فقد تكون موجودة ولايعلم فؤاد سراج الدين بها ، وأن فحص الأوراق هو السبيل الوحيد للتحقق من صحة هذه القضية .

ومن الفحص الذي قمت به مع البروفسور فاتيكيوتيس للأوراق التي معه تبين لي أنها تتناول أحداثا تقع في النصف الأول من الثلاثينيات . وعلى الرغم من أني لم أشاهد من قبل خط مصطفى النحاس ، إلا أن لهجة الصدق التي كانت تميز وقائع الأوراق ، جعلتني أرجح أنها بالفعل جزء من مذكرات مصطفى النحاس خصوصا وأن الجزء الواقع تحت الفحص لايتناول أحداثا مشهورة قد تكون جذبت البعض إلى تزوير مثل هذه المذكرات مثل إلغاء معاهدة 1936 أو حادث 4 فبراير ، أو غير ذلك من الأحداث . وفضلا عن ذلك فإن الوقائع الواردة بالأوراق هي وقائع صحيحة .

وقد صارحت البروفسور فاتيكيوتيس بهذا الرأي وإن كنت أبديت حيرتي حول ما إذا كان في وسع الجامعة دفع المبلغ الباهظ المطلوب للمذكرات ؟ ففي ذلك الحين كانت الجامعات البريطانية تعاني من أزمات مالية طاحنة مما أدى إلى إغلاق بعض الأقسام في بعض الكليات بسبب العجز المالي عن إدارتها . فالتعليم في إنجلترا ليس تعليما مجانيا وإنما هو تعليم بالمصاريف فإذا لم تكف المصاريف المحصلة لمواجهة النفقات لم تجد الأقسام العلمية الخاسرة سوى التصفية وإغلاق أبوابها .

وقد أجابني البروفسور فاتيكيوتيس ضاحكا بأنه إذا تقرر بالفعل أن هذه المذكرات تساوي عشرين ألف جنيه إسترليني فلن تدفع الجامعة بنسا منها وإنما ستلجأ إلى تقليد قديم هو مطالبة أحد الأغنياء بشراء المذكرات من ماله الخاص ثم إهدائها إلى الجامعة لتودع باسمه . وهذه إحدى مآثر الرأسمالية الأوروبية وإسهاماتها في الحضارة والتقدم .

على أن الجامعة قررت بعد ذلك صرف النظر عن الموضوع ، فكان في ذلك ختام هذه القصة وإن بقي في ذهني سؤال كان يتردد علي كثيرا وهو مصير هذه المذكرات ؛ لأنه في حدود علمي لم تعلن إحدى الجامعات أو الهيئات العلمية المصرية

أو الأجنبية امتلاكها لها لطول السنوات التي أعقبت ذلك وكنت في شوق لمعرفة ما آلت إليه .

وقد شاءت الظروف البحتة أن أعرف مؤخرا الحقيقة حول مذكرات مصطفى النحاس بمناسبة صدور الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول الذي كان لي شرف تحقيقه وذلك حين حملت نسخة من الكتاب إلى فؤاد سراج الدين (باشا) لإهدائه له وجرى الحديث حول مذكرات مصطفى النحاس وإذا به يفاجئني بأن بعض هذه المذكرات لديه .

وهنا قلت له ذاهلا : ولكنك قلت لي سابقا إنك لم تر مصطفى النحاس يكتب مذكرات و لم يخبرك بأنه يكتب مذكرات كذلك ، وأن مثل المذكرات غير موجودة . وفهمت من فؤاد سراج الدين أن ذلك كان اعتقاده حتى عام 1975 حين اتصل به إبراهيم فرج باشا وأبلغه بأن شخصا قد اتصل به ليبلغه بأن مذكرات مصطفى النحاس باشا لديه وأنه يطلب مقابلته ، فقبل فؤاد سراج الدين وتمت المقابلة حيث قدم الزائر نفسه بأنه شقيق الدكتور محمد محفوظ أستاذ طب العيون المشهور بالإسكندرية وكان صديقا حميما لمصطفى النحاس ، وأنه عثر في أوراق شقيقه بعد وفاته على مذكرات مصطفى النحاس . وفي الحال ألف فؤاد سراج الدين لجنة منه ومن إبراهيم فرج والمرحومين محمود سليمان غنام وأحمد حمزة ــ وكانوا جميعا أعضاء في الوفد ومن المقربين إلى مصطفى النحاس ــ قامت بفحص الأوراق وتبين أنها لمصطفى النحاس باشا بالفعل بخطه المعروف لهم ، ومن ثم دارت المباحثات حول الثمن الذي يدفع في مقابل هذه المذكرات وكانت مباحثات شاقة انتهت بدفع تعويض مالي لمن في حوزته المذكرات وانتقلت بذلك إلى حوزة فؤاد سراج الدين . والمذكرات تتناول النصف الأول من الثلاثينيات وهي فترة من أخطر الفترات في تاريخ مصر ، هي فترة الانقلاب الدستوري على دستور 1923 وإصدار دستور 1930 على يد إسماعيل صدقي باشا ثم عودة دستور سنة 1923 ، وكانت مصر في هذه الفترة في شبه حرب أهلية بسبب عسف الحكم الدكتاتوري للقصر بحريات الشعب واعتدائه على حقوقه .

وقد يسعد القارئ أن يعلم أنه تم الاتفاق بيني وبين فؤاد سراج الدين على تحقيق هذه المذكرات في أقرب فرصة ونشرها تباعا في جريدة « الوفد » إن شاء الله .

ومصطفى النحاس ... ياسيدي الرئيس !*

أعتقد أن مستشاري الرئيس مبارك قد جانبهم التوفيق في إحدى فقرات الخطاب التاريخي الهام الذي ألقاه الرئيس يوم 26 أبريل الماضي أمام مجلسي الشعب والشورى بمناسبة استكمال تحرير سيناء . وهي الفقرة التي تحدث فيها الرئيس عن « رعيل القادة العظام الذين أثروا التجربة المصرية بالفكر والممارسة » .

لقد ذكر الرئيس مبارك بالنص أسماء : محمد علي ، وأحمد عرابي ، ومصطفي كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، وجمال عبد الناصر ، وأنور السادات ، ولم يذكر مصطفى النحاس !

وفي رأيي أن حذف اسم مصطفى النحاس يعنى حذف ثلاثين عاما من نضال الشعب المصري تحت زعامة وقيادة هذا الزعيم الكبير ! وهو حذف لا معنى له بأي حال من الأحوال في عهد الرئيس حسني مبارك بالذات !

لقد كان لتجاهل ثورة 23 يوليو لمصطفى النحاس ما يفسره في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، بسبب الصدام المأساوي الخطير بين هذه الثورة وبين حزب الوفد ، وهو صدام أقل ما يقال فيه إنه صدام أقدار بين ثورة وطنية أوشكت أن تستنفد أغراضها ، ولكنها لم تتخل أبدا عن مهامها في تحرير الأرض من الاحتلال الأجنبي وتحرير الشعب من الحكم المطلق ، وبين ثورة اجتماعية آذنت بالشروق ، تستهدف تحرير الطبقات الكادحة من الاستقلال الاقتصادي . وقد بلغ هذا الصدام ذروته في أزمة مارس 1954 .وفي أعقابها صفي الوفد تصفية نهائية ، ومحي ذكر زعيمة مصطفى النحاس وظهر أثر ذلك في « الميثاق القومي » ، في الباب الثالث

(*) أكتوبر 23 / 5 / 1982 .

5 سبتمبر 1981 ، بل أفرج فورا عن المعتقلين ، واستقبلهم في قصر العروبة بما لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر . و لم يقل أحد إنه خرج على الطريق الذي رسمه الرئيس الراحل السادات ، بل قيل إنه صحح الطريق .

ومصطفى النحاس ــ كأي زعيم شعبي ــ ينبغي أن يوضع في إطار عصره ، وفي إطار الإمكانات السياسية المتاحة له ، ولا يوضع في إطار مثاليات لا وجود لها إلا في النظريات السياسية ! .. فقد عقد عبد الناصر معاهدة الجلاء رغم مآخذها الكبيرة ، ثم تخلص منها عندما تهيأت الظروف بالعدوان الثلاثي عام 1956 ! وقد أبرم مصطفى النحاس ، على رأس جبهة الأحزاب السياسية وقتها ، معاهدة 1936 ، ثم قام بنفسه بإلغائها في عام 1951 ! وعندما أبرم الرئيس السادات إتفاقيتي كامب ديفيد ، لم يقل إنه حصل على ما ينبغي الحصول عليه ، وإنما قال إنه حصل على ما أمكنه الحصول عليه ! وقد تنازل عبد الناصر بفتح مضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية في عام 1957 ، ثم عاد إلى إغلاق هذه المضايق في مايو 1967 عندما سنحت الفرصة له ! ومن ثم لا يوجد زعيم ساحر أو خارق القدرة يحقق لشعبه ما يريد ، وإنما يوجد الزعيم الذي يحقق لشعبه أقصى ما يمكنه تحقيقه . والشعب هو الحكم !

ومصطفى النحاس في إطار عصره ، وبميزان الحقائق التاريخية ، هو أعظم زعماء مصر في ذلك الحين دون استثناء ! منذ وفاة سعد زغلول وحتى ظهور زعامة عبد الناصر لم تشهد مصر أكثر منه تعبيرا عن إرادة شعبها ، أو أشد منه شراسة في الدفاع عن حقوقها ، أو أعظم منه احتراما لحريات شعبها المدنية ، أو أصلب نضالا ضد من يريدون أن يزيفوا إرادتها ويمتهنوا كرامتها . ولذلك ظل الشعب ينتخب مصطفى النحاس زعيما في كل انتخابات حرة في مصر ، حتى قيام ثورة 23 يوليو !

ولهذا السبب نفسه كان مصطفى النحاس أكثر من تعرض من زعماء مصر للاضطهاد على يد الإنجليز والقصر ، وتحمل في ذلك من التضحيات ما يجعل منه بطلا قوميا تفخر به أي أمة متمدنة ، وتعرض للاغتيال ثلاث مرات .

لقد وهب مصطفى النحاس حياته ، منذ بداية حياته العملية ، لمصر ، فاتصل بمحمد فريد قبل الحرب العالمية الأولى ، وحين تألف الوفد المصريّ بعد الحرب ، ضمه سعد زغلول إلى الوفد باعتباره ممثلا للحزب الوطني ، فترك القضاء ، وتفرغ لخدمة قضية تحرير مصر من الاحتلال البريطاني ، وسافر إلى مؤتمر الصلح في الوفد الذي كان مقررا أن يتقابل مع سعد زغلول ورفاقه بعد الإفراج عنهم من مالطة .

وحين تفرقت الآراء داخل الوفد ، واتخذت شكل انقسام ، لم يفارق مصطفى النحاس سعد زغلول في إيمانه بالنضال الشعبي وجدواه في تحرير البلاد ، وكان المسلم الوحيد الذي بقي إلى جانب سعد بعد انضمام أعضاء الوفد الآخرين إلى عدلي باشا ، وقد بقي معهما في الوفد ثلاثة من الأقباط هم : سينوت حنا ، وواصف غالي ، وويصا واصف .

وقد لقي مصطفى النحاس على يد الإنجليز جزاء صلابته الوطنية ، فنفي مع سعد زغلول إلى جزيرة سيشل في 29 ديسمبر 1921 ، وظل منفيا بها إلى 31 مايو 1923 .

وقد انتهج أثناء توليه وزارة المواصلات في وزارة سعد زغلول سياسة شديدة العداء للإنجليز ، على النحو الذي دفعهم إلى الاعتراض بكل قوة على دخوله وزارة الائتلاف رغم إلحاح سعد زغلول .

وعندما توفي سعد زغلول في أغسطس 1927 ، انتخب مصطفى النحاس زعيما للوفد ، فانتقل به من مرحلة الاعتدال ، التي تميزت بها حركته بعد مقتل السردار لي ستاك ، إلى مرحلة التطرف من جديد !

وقد انعكس ذلك في محاربة الإنجليز والقصر له ، فدبرت مؤامرة سيف الدين المشهورة لإقالته من الحكم في 25 يونية 1928 ، ثم اضطر القصر إلى إعادته إلى الحكم ، في أعقاب انتخابات حرة ، ليخوض مفاوضات شرسة مع هندرسون ، تكسرت على صخرة السودان ، وعوقب النحاس بالطريقة نفسها ، فاضطر إلى تقديم استقالته ، بعد أن شل القصر يد وزارته عن أداء مهمتها ، مستغلا ما وضعه الدستور

الذي خصص للحديث عن « جذور النضال المصري » حين أغفل تماما اسم مصطفى النحاس !

وقد استمر هذا التجاهل في عهد الرئيس الراحل أنور السادات ، بسبب انتماءات الرئيس السياسية قبل ثورة 23 يوليو ، والتي كانت تقف في المعسكر المعادي للوفد ، رغم ما كتبت في ذلك الحين أطالب بتعديل هذا الموقف دون جدوى !

وكانت وجهة نظري التي عبرت عنها في مقال بمجلة الكاتب في سبتمبر 1974 ، أن التجاهل الفريد الذي يلقاه زعيم وطني كبير مثل مصطفى النحاس ، لايكاد يوجد له مثيل في أي بلد من بلاد العالم ! ففي بلاد العالم كلها تحرص الشعوب عادة على إبراز قادتها وزعمائها ، والكشف عن مناقبهم ، والاحتفال بذكراهم ، لأنهم عنوان خصبها وحيويتها ، ولأنها تشرف بهم بقدر ما يشرفون بها . بل إن بعض الشعوب الفقيرة في الزعامات الوطنية تعمد إلى تلمس صفات الزعامة في بعض قادتها ومناضليها الذين يفتقرون إلى شروط الزعامة الحقة ، حت لاتبدو بين الأمم كشعوب مجدبة في إفراز الزعامات ، وحتى يكون لها تاريخ تفخر به وتغذي به الحماسة والكرامة الوطنية بين أفرادها .

ولايضير مصطفى النحاس إغفال اسمه . لأن الشعب المصري يعرفه جيدا ، ويعرف نضاله . وقد عبر عن عرفانه لتضحياته في سبيل مصر عندما توفي الزعيم الكبير ، فخرجت الجماهير المصرية الوفية تشيعه إلى مثواه ، رغم معرفتها بالمخاطرة التي تتحملها بهذا العمل ! ورغم المطاردة التي تعرضت لها أثناء الجنازة والاعتقالات التي تمت بعدها . ولكن هكذا الشعب المصري في بطولته وعطائه وتقديره لمن أحسنوا إليه . وكانت هذه الجماهير نفسها هي التي خرجت بعد ذلك تشيع عبد الناصر نفسه إلى مقره الأخير !

والرئيس حسني مبارك لا يوجد ما يحمله على أن يرث تركة العداء لمصطفى النحاس . فضلا عن أنه بطبيعته الشخصية يميل إلى الإنصاف والعدل ، ولا يميل به الهوى السياسي إلى ما يخالف قناعاته الضميرية ، بدليل أنه لم يلتزم أي التزام بحركة

في يده من صلاحيات الحكم المطلق !

وفي عهد الانقلاب الدستوري الذي تلا ذلك بقيادة إسماعيل صدقي باشا ، كرس مصطفى النحاس نضاله ليعيد للأمة المصرية حريتها السياسية الداخلية ، وتفننت وزارة إسماعيل صدقي في اضطهاده أثناء جولاته للاتصال بالجماهير الشعبية ، وقطع الاتصال بينه وبينها ، حتى بلغ الأمر في 1930 حصاره بقوات البوليس في محطة بني سويف اثنتي عشرة ساعة ! نام فيها مصطفى النحاس على دكة من خشب في المحطة ! وعانى مع الزعماء عناء شديدا .

وقد أفلح نضال الشعب تحت زعامة مصطفى النحاس في إعادة دستور 1923 وإجراء انتخابات حرة أعادت الوفد إلى الحكم عام 1936 ليبدأ مرحلة نضالية جديدة ضد الإنجليز على رأس جبهة من الأحزاب السياسية ، في ظروف انتشار الخطر الفاشي والنازي ، وانتهت بإبرام معاهدة 1936 ، وإلغاء الامتيازات الأجنبية .

وسرعان ما هب القصر لينتزع المكاسب التي تحققت للشعب بالمعاهدة ، وحرمانه من ثمار جهاده ونضاله ، مستعينا في ذلك بمجموعة من الزعماء الذين لايؤمنون بحق الشعب في الحرية الداخلية ، وعلى رأسهم علي ماهر باشا . وهنا سبق مصطفى النحاس ثورة 23 يوليو إلى محاولة خلع فاروق عن العرش في أواخر عام 1937 ! ولكن وجود الإنجليز منعه من ارتكاب هذه المخاطرة ، وسبقه القصر إلى الإقالة في 31 ديسمبر 1937 !

وفي الفترة من يناير 1938 إلى فبراير 1942 — خضعت مصر للحكم المطلق وحكمها القصر من خلال أربع وزارات ، هي وزارات : محمد محمود باشا ، فعلي ماهر باشا ، فحسن صبري باشا ، فحسين سري باشا — مما أتاح للإنجليز التدخل في حادث 4 فبراير المشهور ، لتمكين الأغلبية الشعبية من الحكم ، نظرا لتوافق مصلحتهم مع مصلحة الأغلبية في هزيمة القوى الفاشية والنازية التي أصبحت تمثل بعنصريتها ومطامعها خطرا يفوق خطر الاستعمار القديم. وعاد مصطفى النحاس إلى الحكم رغما عن إرادة القصر بعد إجراء انتخابات حرة ، ليساهم بجهود مصر في

دحر الفاشية والنازية في إيطاليا وألمانيا ، وليتيح الفرصة للشعب المصري بعد الحرب لبدء مرحلة جديدة من النضال الوطني للتخلص من الاحتلال .

على أن القصر تدخل من جديد ليعوق نضال الأمة ، فأقال مصطفى النحاس من الحكم للمرة الثالثة في 8 أكتوبر 1944 ، وأخذ يستغل حادث 4 فبراير لتشويه سمعة النحاس باشا ، وإظهاره في صورة من تولى الحكم على أسنة رماح الإنجليز ! ولكن الشعب كان يدرك أن اعتداء الملك على الدستور وإخضاعه مصر للحكم المطلق هو الذي أتاح الفرصة للإنجليز للتدخل ، فازداد التفافا حول مصطفى النحاس ، وأولاه ثقته وتأييده ، وبدأت بذلك مرحلة نضالية جديدة بعد الحرب العالمية الثانية ، لعب فيها الوفد بقيادة مصطفى النحاس الدور الرئيس .

وقد أفلح النحاس في تعبئة قوى الشعب ضد معاهدة 1936 ، التي سبق له نفسه إبرامها ! حتى إذا ما عاد إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة مرة أخرى في يناير 1950 ، دخل في مفاوضات مع الإنجليز لإعادة صياغة العلاقات المصرية البريطانية على أساس الجلاء ووحدة وادى النيل ، فلما فشل في ذلك لم يتردد في إعلان إلغاء المعاهدة ، وتفجير معركة القناة ، حتى أفلحت القوى الرجعية ، عن طريق مؤامرة حريق القاهرة ، في إقالته من الحكم للمرة الرابعة ، وتهيأت بذلك الظروف التي أدت إلى قيام ثورة 23 يوليو .

وفي كل فترات نضال الزعيم مصطفى النحاس وقف في صلابة إلى جانب أعظم المبادئ التي بنت مصر الحديثة ؛ فإلى جانب نضاله الوطني ضد الاحتلال البريطاني والاستبداد ، وقف إلى جانب العلمانية ضد محاولات استغلال الدين من جانب القوى الرجعية . فعندما أرادت هذه القوى في عام 1937 إقامة « حفلة دينية » للملك فاروق يؤم فيها الناس على اعتبار أنه الإمام الذي ينوب عنه الأئمة وتصدر باسمه أحكام الشريعة ! — بمناسبة حفلات توليته العرش — أعلن مصطفى النحاس في صراحة تامة أن الأخذ بهذا الاقتراح إنما يتضمن « إقحاما للدين فيما ليس من شئونه ، وإيجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية » . وألقى خطابا في مجلس النواب

أعلن فيه أن « الإسلام لا يعرف سلطة روحية ، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وبين عباده . فلا معنى إذن للاحتجاج في هذا الشأن بما نص عليه الدستور من أن دين الدولة هو الإسلام ، أو بمكانة مصر لدى الأمم الإسلامية ، بل إن هذه المكانة نفسها تستلزم أن ننزه الدين عن إقحامه فيما ليس من مسائل الدين » .

كذلك وقف مصطفى النحاس إلى جانب حكم الدستور إلى الحد الذي اتهمه الجناح المتطرف في حزبه بأن « من فرط حرصه على الدستور أضاع الدستور » ! وذلك لأنه رفض انتهاك الدستور في محاربة خصومة الذين كانوا يدبرون انقلاب 31 ديسمبر 1937 ! وقد خاطبه محمد التابعي ، الصحفي الوفدي وقتذاك ، محرضا ـــ دون جدوى ـــ على هذا الانتهاك قائلا :

« اغضب مرة لهذه الزعامة التي تقذف في كل يوم بالوحول . وانس لحظة حكم الدستور وحكم القانون ، وأفرح قلوبنا ولو لساعة واحدة ، وكن طاغية واستبد ، وأشهدهم كيف يكون حكم الطغاة ! ، وإلا فالويل لهذه الأمة يوم تتم سلسلة الدسائس وتختم الحلقات ، يوم يضيع الدستور ، وتتحكم الأقلية في الأغلبية ، وتعود أنت إلى البلد تطلب منه استئناف الجهاد ، فيقول لك هذا البلد المتعب المنهوك : « عني يا من أضعت بضعفك ثمرات الجهاد » ! ولكن مصطفى النحاس لن يرضى بديلا عن الدستور والقانون وعمامة ابن حنبل ! والسلام عليكم يوم نمسي ويوم نصبح ، فإذا مصطفى النحاس قد أضاع الدستور من فرط حرصه على الدستور » ! .

وعندما اشتدت معارضة جمعية مصر الفتاة له ، وبعثت جنودها بقمصانهم الخضراء إلى الأقاليم يبثون دعايتهم ضد الحكومة ، لم يفعل مصطفى النحاس إزاءهم شيئا سوى منعهم من لبس القميص الأخضر أثناء تجوالهم ! وعندما سئل كيف يسمح لهم بأن يتجولوا في المدينة ويبثوا دعايتهم ، ثم يتركوا أحرارا ، أجاب : « أن الحكومة تريد المحافظة على سلامة الدولة ، مع إباحة الحرية لكل من يريد » ! وقال : « إن سياسة الحكومة هي منع تجوال أعضاء الجمعية في القرى بالقميص الأخضر ،

وإباحة الحرية المطلقة لها في زيها واجتماعاتها وخطبها في المدن ، حيث يتسنى لكل إنسان أن يقاومها وأن يناقشها وأن يعترض على كل ما يبدر منها » ! .

كذلك وقف مصطفى النحاس إلى جانب الوحدة الوطنية ، التي كانت تدعى ذلك الحين « الوحدة المقدسة » ، ولم يفرق بين مسلم وقبطي ، حتى كتب هاملتون ، الموظف الكبير في السفارة البريطانية يقول : « إن رجلا من أكثر الشخصيات نفوذا في السياسة المصرية ، هو قبطي اسمه مكرم عبيد » ! وعندما دب الخلاف بين مكرم والنحاس ، وخرج من الوفد ، لم يمثل خروجا للأقباط ، ولم يتخذ شكلا عنصريا ؛ لأن الأقباط انقسموا قسمين ، بعضهم انضم إلى مكرم عبيد ، والبعض الآخر بقي مع مصطفى النحاس ، فبقي الخلاف داخل إطاره السياسي بفضل قوة الوحدة الوطنية التي لاتفرق بين قبطي ومسلم . وكان وجود مصطفى النحاس في الحكم ضمانا لكل القوى الشعبية تمارس حقوقها المدنية دون أي تمييز أو تفرقة .

كذلك وقف مصطفى النحاس إلى جانب الوحدة العربية ، فكان في أثناء حكمه عام 1936 - 1937 أول من نقل الاهتمام بقضية فلسطين من الصعيد الشعبي إلى الصعيد الرسمي . ونادى بالوحدة العربية عام 1939 ، وتمت على يديه أول وحدة عربية ذات محتوى قومي بإنشاء جامعة الدول العربية في عام 1944 ، وأصبحت القاهرة مقر الجامعة . فكان بذلك أول من وضع مصر على بداية طريق العروبة وطريق القومية العربية ، حتى جاءت ثورة 23 يوليو لتنقل العمل من أجل الوحدة إلى مستوى جديد .

لكل ذلك مما يفسح لمصطفى النحاس مكانا فسيحا في تاريخ نضال الشعب المصري وتاريخ زعاماته وقياداته الوطنية ، ولأن الرئيس محمد حسنى مبارك ــ كما قلت ــ ليس لديه من الأسباب ما يحمله على أن يرث تركة العداء لمصطفى النحاس ، فضلا عن نزوعه إلى العدل والإنصاف كما تجلى في سياسته ــ فلعل الوقت قد حان ليسترد مصطفى النحاس ، الزعيم الوطني الليبرالي الكبير ، مكانته التاريخية في طليعة زعماء مصر وقادتها الأفذاذ ؛ ذلك بأنه صعب على النفس حقا أن يرد اسم محمد على الألباني ــ على عظمته وقدره ــ في خطاب الرئيس حسني مبارك ، ولا يرد اسم مصطفى النحاس المصري ، حامل لواء النضال الوطني لمدة ربع قرن من الزمان ! .

أسطورة حادث 4 فبراير في التاريخ (1) *

بمرور يوم 4 فبراير هذا العام يكون قد مر على حادث 4 فبراير المشهور ، الذي أتى بحكومة الوفد في عام 1942 ، نحو نصف قرن ، وبالتحديد 48 عاما . ومازال خصوم الوفد يستخدمونه في كل مناسبة للطعن على الوفد رغم ما سبق لنا من إلقاء الضوء عليه ساطعا في كتابنا : « تطور الحركة الوطنية في مصر » (الجزء الثاني) بالاعتماد على المصادر الإنجليزية والمصرية ، وهو ما أصبح مصدرا أساسيا لأي باحث في التاريخ لا يستطيع الاستغناء عنه سواء كان من الأمانة بحيث يشير إليه أو آثر السطو وأغفل الإشارة إليه ، ولكن لم يحدث أن أضاف باحث إلى هذا العمل العلمي شيئا ، لسبب بسيط هو أنه لا يملك أن يضيف إليه شيئا بعد أن مسحنا جميع مصادره في الوثائق المصرية والبريطانية على السواء ، وحققناها تحقيقا شاملا .

ولأن خصوم الوفد يعتمدون على ضعف ذاكرة الجماهير ، وعلى تجددها من جيل إلى جيل ، وعلى أن نسبة من لا يقرءون هي أكبر من نسبة من يقرءون فإنهم يعيدون ويكررون ، حتى صنعوا من حادث 4 فبراير أسطورة من الأساطير التي يتغلب فيها الخيال على الحقيقة .

ونحن بدورنا لا نمل الإعادة والتأكيد بأن حصار عابدين بالدبابات البريطانية لم يكن لأجل فرض النحاس على الملك فاروق كما تقول الأسطورة ، وإنما روج هذه الأسطورة أعداء الديمقراطية من رجال القصر ، وسايرهم في الترويج لها أعداء الديمقراطية من رجال عهد ثورة يوليو الذين رغم أنهم خلعوا الملك كانوا أكثر حماسا للأسطورة من رجال الملك نفسه ، وكانوا أكثر غضبا لكرامة فاروق أكثر من فاروق نفسه .

(*) 5 / 2 / 1990 .

لم يكن حصار عابدين بالدبابات البريطانية لأجل فرض النحاس وحكومة الوفد ، وإنما كان لأجل خلع فاروق عن العرش ، وإذا كان الحادث قد أسفر عن تأليف وزارة وفدية برياسة النحاس ، فقد تطلب ذلك من السفير البريطاني لامبسون أن يقدم مبررات عمله إلى حكومته !

وفي الحقيقة أن الزعماء المصريين كانوا قد رفضوا الإنذار البريطاني الذي وجهه السفير لامبسون إلى الملك فاروق . ونصه : « إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعي لتأليف وزارة ، فإن الملك فاروقا يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث » ، وكان النحاس على رأس الذين رفضوا الإنذار .

وكان الزعماء قد اقترحوا تأليف وزارة قومية بحجة أن ذلك يعد حلا كريما للموقف ، ولكن النحاس باشا رأى أن هذا الاقتراح لا يحل شيئا ، لأن الإنجليز لم يشترطوا أن يؤلف وزارة وفدية حتى يكون تأليف وزارة قومية مخرجا من الإنذار ، وإنما اشترطوا رئاسته للوزراة سواء كانت وفدية أو قومية ، وبالتالي فإن تأليفه وزارة قومية سيكون قبولا للإنذار أيضا ولن يتضمن أي حل ، وبالتالي أيضا فإن مواجهة الإنذار لا تكون إلا بأحد أمرين : إما قبوله وإما رفضه . وفي حالة قبوله فإنه يؤلف وزارة وفدية لا قومية .

وقد اتفق الزعماء على رفض الإنذار ، ووضعوا قرارا مكتوبا موجها إلى الملك يتضمن مشورتهم إليه برفض الإنذار على أساس أن توجيهه يعتبر « إخلالا كبيرا بالمعاهدة البريطانية المصرية واستقلال البلاد ، ومن أجل ذلك لايسع جلالة الملك أن يقبل ما من شأنه أن يخل بالمعاهدة أو باستقلال البلاد » ، وقد وقع النحاس القرار مع بقية الزعماء .

وعلى هذا النحو أصبح فاروق ملتزما بتنفيذ قرار الزعماء ، ورفض دعوة النحاس باشا إلى تأليف الوزارة ، سواء أكانت قومية أو وفدية ، على أنه لم يتردد في ابتلاع هذا القرار وسحب موقفه السابق عندما تبين أن الإنجليز جادون في تحميله النتائج ، وأنهم سيكلفونه عرشه .

فحين تسلم لامبسون قرار الزعماء وفاروق من حسنين باشا ، قرر على الفور

هو ووزير الدولة البريطاني تنفيذ خلع فاروق أو إجباره على التنازل عن العرش . ويتضح ذلك أيضا من المقابلة التي تمت بين لامبسون والجنرال ستون من جانب وبين فاروق ومعه أحمد حسنين باشا من جانب آخر ، فلم يخير لامبسون فاروقا بين استدعاء النحاس لتولي الوزارة أو التنازل عن العرش ، بل لم يفاتحه في هذه المسألة أصلا ، وإنما ذكر أنه اعتبر الرسالة ، التي تسلمها والتي تحوي قرار الزعماء باعتبار الإنذار البريطاني مساسا خطيرا بالمعاهدة واعتداء على استقلال البلاد ، والذي بنى فاروق عليه عدم موافقته على الإنذار ، جوابا بالنفي ، ثم قدم إليه خطاب التنازل عن العرش طالبا توقيعه ، وإلا فإن لديه « أشياء أخرى غير سارة » سوف يواجهه بها في حالة الرفض !

وقد فوجئ فاروق بهذا الموقف ، وكاد يوقع التنازل ، لولا أن سارع حسنين باشا بالتدخل باللغة العربية . فتطلع إلى لامبسون وسأله عما إذا كان يمنحه فرصة أخرى ؟ وقد سأله لامبسون عن مقترحاته ، فأجاب بأنه سوف يستدعي النحاس فورا ليعهد إليه ، وفي حضوره إذا أراد بتشكيل الوزارة .

ويقول لامبسون إن الإغراء على أن يصر على تنازل فاروق عن العرش كان كبيرا ، خاصة وقد كان يعتقد أن بإمكانه الحصول عليه منه ، ولكن طريق الحكمة كان يقتضي ـــ كما يعترف بذلك على مضض ـــ السماح لفاروق بهذه الفرصة واستدعاء النحاس ، لذلك فقد أظهر بعض التردد متعمدا ، ثم قال إنه مستعد لأن يمنحه فرصة واحدة أخرى ، رغبة منه في تجنب تعقيدات يحتمل حدوثها في البلاد ، ولكن على أن ينفذ ذلك فورا .

وما حدث بعد ذلك سجله النحاس باشا بقوله : « دخل علينا (أي على الزعماء الذين كانوا في عابدين) الملك ، وخاطبنا : اعتبروا كل ما حصل في اجتماعكم السابق كأن لم يكن ، وأنكم لم تتخذوا أي قرار ! ثم اتجه إلي وكلفني بتشكيل الوزارة فأجبته بأننا قد اتفقنا على الامتناع عن تأليف الوزارة ولا يمكن أن أخرج على هذا الاتفاق ، فقال جلالته : إن الأمر أمري وليس لأحد شأن معي ،

وإنني أدعوك لتأليف الوزارة ! فكررت الاعتذار والتمسك بالاتفاق . فألح جلالته علي ! فقلت : إنني لا أعرف ما جد من الظروف وأرجو أن أقف عليها لأستطيع وزن الأمور ! فقال جلالته : لم يحصل شيء ، وأنا صاحب الأمر وأكلفك بتشكيل الوزارة من بادئ رأيي وأنا الذي اخترتك بنفسي ! فلما أصررت على الاعتذار تفضل جلالته وقال : إنك الوطني الوحيد ، وإن قبولك الحكم تضحية منك تضيفها إلى تضحياتك السابقة التي يعرفها الجميع ، إلى آخره .

وقد استشهد النحاس باشا على واقعة إلحاح الملك عليه ليقبل تأليف الوزارة بوثيقة رسمية ، هي الكتاب الذي رفعه إلى الملك في مساء اليوم التالي ، فقد حرص فيه على أن يسجل أن فاروقا أعرب بلسانه ، « المرة بعد المرة ، والكرة بعد الكرة ، عن ثقتكم في وطنية هذا الضعيف ، وإنكاره لذاته ، مؤكدين أن هاتين الصفتين الكريمتين اللتين شاء فضلكم أن تسندوهما إلي تقضيان علي أن أتقدم لإنقاذ الموقف ، وأتحمل مسئولية تطورات علم الله أن لم يكن لي يد فيها » .

هذه هي الحقيقة التاريخية فيما يتصل بحادث 4 فبراير ، ويبقى هذا السؤال : لماذا أصر الإنجليز أصلا على تولى النحاس الحكم في هذا الموقف بالذات ؟ وما هي الظروف التي دفعت الإنجليز إلى الاستجابة لمطلب شعبي بتولي زعيم الأغلبية الحكم ، رغم أن زعيم الأغلبية في أي بلد في العالم يتولى الحكم بدون إنذار أو تدخل أجنبي ؟

هذا ما نجيب عنه في المقال القادم .

أسطورة حادث 4 فبراير في التاريخ (2) *

في مقالي السابق سألت : لماذا أصر الإنجليز على تولي النحاس الحكم في يوم 4 فبراير ؟ ذلك أن المجترئين على الحقيقة التاريخية ، وأصحاب الأهواء السياسة المعادية للوفد وللديمقراطية ، يتخذون من هذه القضية دليلا على تحالف الوفد مع الإنجليز لدرجة فرضه على ملك البلاد ، ويقلبون الآية فيصورون القصر في صورة المدافع عن استقلال البلاد ، ويصورون الوفد في صورة من ينتهك استقلال البلاد .

وينسى هؤلاء أنه لو كان الإنجليز حلفاء للوفد لكان فاروق قد خلع عن عرشه في عام 1937 ، حين قرر مصطفى النحاس — وكأنه كان يستشرف المستقبل — أن فاروقا من السوء بحيث لا يجدي معه سوى الخلع عن العرش ، وأنه بجهله وطيشه سوف يدفع الحياة السياسية في مصر إلى مأزق لا يخرجها منه سوى خروجه من مصر ، ولكن الإنجليز ظلوا — بحكم وضعهم المسيطر في البلاد — يحولون بين النحاس وفاروق حتى تمكن هذا من إقالة النحاس يوم 30 ديسمبر 1937 ، في أسوأ وأخطر انقلاب دستوري منذ قيام الحياة الدستورية في مصر على أساس دستور 1923 .

وقد كانت حماية الإنجليز لعرش فاروق وقتذاك هي التي دفعت بهم إلى مأزق 4 فبراير ، حين رأوا أن الحكم المطلق الذي يقوده فاروق ، والذي حرم البلاد من الحياة الديمقراطية السليمة ، وأوقعها تحت حكم وزارات تتولى الحكم بإرادة القصر وضد إرادة الشعب — قد دفع حالة الغليان في نفوس الشعب إلى حالة أصبحت تهدد جهدهم الحربي بينما هم يخوضون معركة حياة أو موت ضد النازية والفاشية .

وفي الوقت نفسه فإن دعوى بريطانيا في أثناء الحرب العالمية الثانية أنها تخوض الحرب دفاعا عن الديموقراطية في وجه الدكتاتورية النازية والفاشية ، فقدت مصداقيتها

(*) الوفد في 12 / 2 / 1990 م .

في عين الشعب المصري بينما هو يرى بريطانيا هي الحامية الوحيدة للحكم المطلق في مصر ! ، وبالتالي كان يرى في هذه الدعوى عملا دعائيا مضللا للشعوب ، وبات فريق كبير من الرأي العام المصري يتجه بمشاعره إلى دول المحور على أمل أن يأتي الخلاص على يديها إذا هي هزمت بريطانيا .

في ذلك الوقت كان الوفد هو آخر حزب في مصر تفكر إنجلترا في التعامل معه ! فلم تكد تمضي بضعة أشهر على قيام الحرب حتى كان يوجه إلى إنجلترا مذكرة خطيرة يدينها فيها لسياستها الانتهازية وتجاهلها لمقتضيات التحالف بين مصر وبريطانيا الذي أرسته معاهدة 1936 ، وسعيها غير المشروع للاستفادة من ظروف الحرب في الكسب على حساب مصر وفرض سيطرتها الاقتصادية على البلاد ، ثم يطلب منها الاستجابة لمطالب الشعب المصري كما حددتها هيئة الوفد البرلمانية ، وهي :

1 ــ أن تصرح « من الآن » بجلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح ، وتبقى المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها .

2 ــ اشتراك مصر اشتراكا فعليا في مفاوضات الصلح ، « للدفاع عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أو مادية .

3 ــ الدخول في مفاوضات مع مصر ، بعد انتهاء مفاوضات الصلح ، « يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل جميعا » .

4 ــ التنازل عن الأحكام العرفية التي أعلنت بناء على طلبها ، وإخطار الحكومة المصرية بهذا التنازل .

5 ــ حل مشكلة القطن بعدم الحيلولة دون تصديره إلى البلاد المحايدة ، أو بشرائه بالأسعار المناسبة .

وقد أزعجت هذه المذكرة الوفدية بريطانيا إزعاجا شديدا ، خصوصا بعد أن انهالت برقيات التأييد لطلبات الوفد على الصحف من مختلف طبقات الشعب ، حتى اضطرت حكومة علي ماهر باشا إلى منع نشرها . وقد تبدى انزعاج الحكومة

البريطانية فيما أرسلته الخارجية البريطانية من رد على المذكرة ، وفيه طلب اللورد هاليفاكس السفير البريطاني إبلاغ النحاس باشا « في الحال » أن الحركة التي قام بها ونشرت على الناس فعلا « قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا أليما للغاية « لأنها تؤدي إلى إعادة النظر في المعاهدة البريطانية المصرية ، فقل للنحاس باشا إنه بذلك يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية ، وإننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع ، وإنه لو انتصر العدو لم يبق إلا احتمال قليل في مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية » .

على أن الوفد لم يأبه لهذا الرد ، فقد رد بدوره بأن الحكومة البريطانية هي أخر من يصح لها الاعتراض على فكرة تعديل المعاهدة ، لأنها قبلت هذا التعديل في اتفاقها مع محمد محمود باشا لعدم بناء الثكنات ، « فليس مفهوما إذن : لماذا تسمح الحكومة البريطانية بتعديل المعاهدة عندما يكون التعديل في مصلحتها ، بينما يكون ما نطالب به من تعديل غير مسموح به ، رغم أن الظروف القاهرة تدعو إليه ، ومصلحة البلدين ترتكز عليه ؟ » .

وقد سارع علي ماهر باشا إلى مساندة الموقف البريطاني ، فوصف مذكرة الوفد بأفحش النعوت ، وقال إن هذا العمل « خروج على الدستور ، خروج على قوانين البلاد ، خروج على النظم القائمة ، هو ثورة ، هو خروج على العرش ، خروج على الحكومة وعلى البرلمان » وإنه « أشنع صور الازدراء بالاستقلال » !!

كذلك اتفق رأي الحزب السعدي والأحرار الدستوريين على عدم مناسبة الوقت لمطالبة إنجلترا بأي شيء ، وقد زاد على ذلك أحد قادة حزب الأحرار الدستوريين وهو أحمد عبد الغفار باشا ، فقال إن مذكرة الوفد تعد « قمة في السذاجة السياسية » ! وإنه لو امتنعت مصر عن التقدم بأية مطالب لإنجلترا ، فعندئذ « سنتحاسب معها حساب الكرام » ! أما أن أتقدم إليها الآن بطلبات مربكة ، فعمل غير جائز ، خصوصا في الوقت الذي تتجه فيه عناية اللورد هاليفاكس إلى أقوال وأعمال أخرى أهم وأعظم !

ويتضح من ذلك أن الوفد كان في ذلك الوقت هو آخر حزب في مصر تريد بريطانيا التعامل معه ، ناهيك عن حصار قصر عابدين لفرضه على الملك ، كما يزعم المفترون .

أسطورة حادث 4 فبراير في التاريخ (3)(*)

رأينا في مقالنا السابق كيف كان الوفد هو آخر من يريد الإنجليز التعامل معه في حادث 4 فبراير 1942 ، بعد مذكرته المشهورة في أول إبريل 1940 ، التي فتح فيها باب الكلام في القضية الوطنية ، وطلب من بريطانيا أن تصرح بجلاء قواتها عن مصر بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح ، واشتراك مصر فعليا في مفاوضات الصلح ، والاعتراف بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادى النيل جميعا ، والتنازل عن الأحكام العرفية .

على أن ظروف الحرب العالمية الثانية أخذت في ذلك الحين تضغط على يد الإنجليز لإرضاء الشعب المصري المحروم من حكومة دستوية ، والذي فقد الثقة في شعارات الإنجليز بأنهم يخوضون الحرب من أجل الديمقراطية ، وأصبح لا يفرق بين مستعمر ديمقراطي ومستعمر فاشي أو نازي ، وذلك عن طريق إنهاء الحكم اللادستوري الذي كان الشعب المصري يرزح تحته ، وإنهاء سيطرة القصر على الحكم ، والسماح بقيام حكومة دستورية .

فمنذ إبريل 1941 كانت إنجلترا تمر بأحلك أوقاتها ، عندما هاجمت الجيوش النازية يوغوسلافيا وبلاد اليونان وكريت واكتسحتها في أقل من شهر واحد . وفي 22 يونية بدأ هتلر عملية « برباروسة » لغزو الاتحاد السوفييتي ، وتقدمت جيوشه في سرعة مذهلة لتحاصر موسكو ولينينجراد ، وتتقدم صوب آبار البترول في القوقاز . وأصبحت أوروبا تحت أقدام النازي ، من النرويج شمالا إلى اليونان جنوبا ، ومن شاطئ الأطلنطي غربا إلى نهر الفولجا وجبال الأورال شرقا . وفي ديسمبر 1941 دخلت اليابان الحرب بهجومها الساحق والمفاجئ على « بيرل هاربر » كما فتكت ببعض القطع الرئيسة للأسطول البريطاني عند سنغافورة . ثم أخذت تجتاح

---

* الوفد 19 / 2 / 1990 م .

المعاقل البريطانية في الشرق الأقصى .

أما في الشرق الأوسط ، فإن الهجوم البريطاني المضاد الذي كان الجنرال ويفل قد شنه على القوات الألمانية والإيطالية في يوم 15 يونية 1941 ، كان قد فشل ، واضطرت بريطانيا إلى نقل الجنرال ويفل ، وتعيين الجنرال أوكينليك مكانه في قيادة الشرق الأوسط ، وقد تمكن هذا بالفعل من إحراز انتصار على قوات روميل ، وإجباره على الانسحاب إلى موقع « العقيلة » الدفاعي القوي في الأسبوع الأول من يناير 1942 ، ولكن هذا الانتصار لم يكن حاسما ، إذ لم يلبث روميل أن أخذ يعيد ترتيب قواته بعد أن وصلته الإمدادات الجديدة ، وفي يوم 21 يناير 1942 ، وفي غياب السيطرة البريطانية في البحر المتوسط ، وفي ظل السيطرة الألمانية الجوية والبحرية ، قام روميل بهجوم كاسح من موقعه في « العقيلة » ، نهضت به ثلاث فرق ، وفي سرعة شقت هذه الفرق طريقها مجتازة الثغرات بين القوات البريطانية التي تفتقر إلى المدرعات ، فصدر إليها الأمر بالتراجع ، ولم يلبث روميل أن برهن على تفوقه في الحرب الصحراوية ، إذ استطاع أن يسترد الجزء الأكبر من برقة ، والاستيلاء على بنغازي في يوم 29 يناير 1942 ، وأفقد البريطانيين ما كانوا يعدونه من العتاد للهجوم الذي كان أوكينليك يأمل في القيام به في منتصف شهر فبراير .

وقد كانت هذه الكارثة العسكرية على حد تعبير تشرشل ، هي التي اقترنت بمظاهرات 2 فبراير 1942 ، التي هتف فيها المتظاهرون في مصر بهتاف « إلى الأمام يا روميل » .

ومن الثابت أن إنجلترا كانت حتى ذلك الحين تولي ثقتها لحكومة حسين سرى باشا التي كانت تلي الحكم ؛ فقد كان حسين سري باشا في ذلك يتبع سياسة ملاينة الإنجليز ، ولم يكن ــ باعتراف الدكتور محمد حسين هيكل ــ يناقش الإنجليز كثيرا في مطالبهم ، وحين طلبت منه إنجلترا قطع علاقات مصر السياسية بحكومة فيشي في فرنسا لم يتردد في حمل وزرائه على الموافقة على ذلك بالقوة مستخدما العبارات العنيفة ، دون أن يأخذ رأي الملك فاروق ، الأمر الذي عده فاروق تجاوزا من الوزارة

لحقها الدستوري فيه مساس بحقوقه ، لأن السفراء والوزراء المفوضين المصريين في البلاد الأجنبية يمثلون الملك ، فلا يجوز التصرف في أمرهم قبل عرض الأمر عليه ، وقرار حسين سري باشا بقطع العلاقات مع حكومة فيشي معناه استدعاء الوزير المصري في فرنسا . وبناء على ذلك أصدر فاروق أمره إلى وزير الخارجية صليب سامي باشا بأن يلزم داره !

ولم يتردد حسين سري باشا في الاستعانة بالإنجليز ضد فاروق ، فقد هرع إلى السير لامبسون (لورد كيلرن فيما بعد) يشكو إليه من هذا الإجراء ، وقد قابل السير لامبسون أحمد حسنين باشا يوم 22 يناير 1942 م ، وحذره من خطورة استقالة أحد الوزراء أو إحدى الوزارات بسبب هذه المسألة ، وأوضح بصراحة أنها « مسألة يجب على بريطانيا حتماً أن تقف فيها وراء حسين سري باشا » .

وإذا كان الأمر كذلك ، فما الذي غير رأي بريطانيا وجعلها تقرر بعد أقل من أسبوعين التخلي عن حسين سري باشا ، وتصر على عودة الحكم الدستوري ، ودعوة زعيم الأغلبية ، مصطفى النحاس ، إلى تاليف وزارة ؟

لقد كان السبب في ذلك عملية الفرز التي كانت تجرى في ذلك الحين بين القوى السياسية في مصر ، حيث أخذ فاروق يتجه إلى المحور ، ويعمل على إسقاط حكومة حسين سري باشا لتأليف وزارة القصر ، وإسناد الحكم إلى رجله الأمين علي ماهر باشا .

ولما كان الإنجليز قد أعلنوا بما لا مواربة فيه مساندتهم لحسين سري باشا ، فلم يكن في وسع فاروق تحدي هذه الإرادة بطريقة سافرة ، وتطلب الأمر تدبير الأمر على نحو يظهر حكومة حسين سري باشا في صورة الحكومة الضعيفة التي لا تستطيع السيطرة على الأمور ، وذلك بتسيير المظاهرات في شوارع القاهرة تنادي بسقوط حسين سري باشا ، وحياة علي ماهر باشا « رجل الساعة » !

وهذا ما تم على مرحلتين : الأولى في يوم 31 يناير 1942 ، في مناسبة الاحتفال بذكرى محمد محمود باشا ، وقد تردد في هذه المظاهرات هتاف : « على ماهر رجل

الساعة » . وقد ذكر مصطفى أمين ، الذي كان يرأس تحرير مجلة الاثنين ومقربا من القصر في ذلك الحين ، أن هذه المظاهرات كانت بتدبير أصدقاء علي ماهر باشا . أما المرحلة الثانية ، فكانت في يوم 2 فبراير 1942 — أي بعد يومين — وقد استخدمت نداء : « إلى الأمام يا روميل » ، للضغط على يد الإنجليز ، كما نودي فيها بحياة علي ماهر باشا ، لكي يرضخ الإنجليز لتعيينه رئيسا للحكومة .

على أنه من سوء حظ فاروق وعلي ماهر باشا أن تحركاتهما وميولهما تجاه المحور كانت معروفة للإنجليز ، ومن هنا اتخذ مسارهم اتجاها آخر غير الذي كان فاروق يدفع إليه الأحداث ، وهو اتجاه الحكومة الدستورية التي يرضى عنها الشعب .

أسطورة حادث 4 فبراير في التاريخ (4)*

سألني كثير من القراء لماذا أتحدث عن حادث 4 فبراير بوصفه « أسطورة » ، مع أن « الأسطورة » هي حكايات ما قبل التاريخ المكتوب ؟ وردي على ذلك أن معظم التاريخ المكتوب هو عبارة عن أساطير ! نشأت في ذهن أصحابها ، لأسباب شتى ، بعضها الجهل بالحقيقة ، والبعض الآخر الرغبة في تلوين الحقيقة ، والبعض الثالث المصلحة في تزييف الحقيقة ! وهذه الأسباب الثلاثة موجودة حتى وقتنا الحاضر ، وتجعل من الحقائق التاريخية أساطير !

وقد كان حادث 4 فبراير أسطورة ، صنعها خيال أصحابها لمصلحة يستهدفونها ، وهي تحطيم « الوفد » ، وتشويه سمعته الوطنية ، وتصويره في صورة المتحالف مع الإنجليز المحتلين والمتهاون في استقلال البلاد ، والحزب الذي سمح لدولة أجنبية بالتدخل في شئون البلاد الداخلية . وكان أصحاب هذه الأسطورة هم المسئولين الحقيقيين عن حادث 4 فبراير ، وعن تدخل الإنجليز في شئون البلاد ، وعن تعريض استقلال البلاد للعدوان الخارجي . ومن هنا أصبح « تاريخ » حادث 4 فبراير في جانب ، « وأسطورة » حادث 4 فبراير في جانب آخر ! وكان من الضروري تمييز الحقيقة من الخيال ، والتاريخ من الأسطورة . وهذا ما نفعله في هذه المقالات .

فقد أثبتنا بالوثائق أن الوفد كان في ذلك الحين آخر من يريد الإنجليز التعامل معه من الأحزاب المصرية ، وهذه الحقيقة تخالف ما ورد في الأسطورة من رغبة الإنجليز في التعامل معه إلى حد فرضه على الملك بالدبابات ! كما أثبتنا أن حادث

(*) الوفد في 16 / 4 / 1990 .

4 فبراير وقع في نفس الوقت الذي كان الإنجليز يساندون فيه وزارة حسين سري باشا مساندة بلا حدود ، بعد أن نفذ رغبتهم في قطع علاقات مصر بحكومة فيشي في فرنسا ، متجاهلا بذلك ملك البلاد ، الذي سارع إلى وقف وزير الخارجية صليب سامي باشا عن العمل ، وأمره بأنه يلزم داره ، واضطر الإنجليز في يوم 22 يناير 1942 إلى تحذير الملك من خطورة استقالة أحد الوزراء بسبب هذه المسألة ، وإعلان وقوفهم خلف حسين سري باشا ـــ وهذه الحقيقة بدورها تخالف الأسطورة التي تذهب إلى انصراف الإنجليز عن وزارة حسين سري ، ورغبتهم في تغييرها ، وفرض حكومة وفدية على الملك .

وهكذا نصل إلى الفاعل الحقيقي لحادث 4 فبراير ، وهو الملك فاروق نفسه ! فقد كان هو الذي دفع الإنجليز دفعا إلى ارتكاب حادث 4 فبراير ، عندما أراد تغيير وزارة حسين سري باشا ، التي يدعمها السفير البريطاني ، بعد أن تحدّت إرادته وقطعت علاقات مصر بحكومة فيشي في فرنسا .

لقد كره الإنجليز تغيير حكومة خضعت لرغبتهم في قضية خطيرة تتصل بتطورات الحرب العالمية الثانية ـــ أي قضية تتصل بالحياة أو الموت ، بالنصر أو الهزيمة ـــ ولكن كراهيتهم لم تكن لهذا السبب وحده ، وإنما لأنهم أدركوا أن الوزارة التي سوف تخلفها هي وزارة سوف يرأسها علي ماهر باشا ، كما اتضح من المظاهرات التي سيرها في يومي 29 يناير و 2 فبراير تهتف باسمه ، وتعتبره رجل الساعة ! وكانت المظاهرة الثانية أخطر ، إذ هتف المتظاهرون فيها بشعار : إلى الأمام يا روميل ! .

ومعنى هذا الكلام أن التغيير الوزاري لم يكن تغييرا عاديا مما لجأ إليه القصر منذ الانقلاب الذي قاده ضد الدستور بإقالة حكومة الوفد في 30 ديسمبر 1937 ـــ وهو الانقلاب الذي لعب فيه علي ماهر باشا نفسه الدور الأول وإنما كان التغيير الوزاري رمزا لتحول سياسة مصر الخارجية من تأييد قضية الديمقراطية التي كان يمثلها معسكر الحلفاء ، والذي كان يضم المعسكر الرأسمالي والمعسكر الشيوعي معا ،

إلى تأييد قضية الفاشية والنازية التي كان يمثلها معسكر ألمانيا وإيطاليا .

وكان فاروق في ذلك الوقت قد أخذ يراهن على الحصان النازي ، ويقيم جسوره مع الألمان ، حتى إذا ما غزوا مصر أبقوه على العرش ! وهو ما كان الإنجليز يراقبونه عن كثب ، ففي يوم 14 إبريل سنة 1941 ــ أي في إبان الهجوم الألماني الأول الذي قاده روميل يوم 31 مارس 1941 ، ووصل به إلى الحدود المصرية يوم 12 إبريل ــ قابل السفير المصري في طهران ، وهو يوسف ذو الفقار باشا والد الملكة فريدة ، السفير الألماني ، ونقل إليه وجهات نظر فاروق التي رجاه أن يوصلها إلى هتلر ، وفيها أنه ــ أي فاروق ــ وشعبه ، لايرغبون في حرب مع ألمانيا ، وأن جيشه ضعيف لايستطيع القيام في وجه إنجلترا ، وأن موقفه صعب ، خصوصا وأن ولي العهد الأمير محمد على لعبة في يد الإنجليز ، ويحتفظ في بطانته بعدد من الإنجليز . واختتم رسالته بأن « فاروقا وشعبه يأملون في رؤية القوات الألمانية منتصرة ومحررة لهم من الاحتلال البريطاني المهين » !

وفي يوم 29 يونية 1941 ، أي بعد فشل الهجوم الإنجليزي الذي شنه الجنرال ويفل على الحدود المصرية يوم 15 يونية ، أرسل فاروق برقية إلى السفير المصري في طهران ، لكي يبلغ السفير الألماني « أن لدى الملك فاروق معلومات تشير إلى أن الإنجليز سوف يحتلون مناطق البترول الإيرانية ، لكي يحموها من الهجوم الألماني المحتمل من ناحية روسيا على العراق وإيران » .

وفي الفترة التي استطاعت فيها القوات البريطانية بقيادة أوكينليك طرد قوات المحور من الحدود المصرية واحتلال برقة ، لانجد أية اتصالات تمت بين فاروق والألمان ، ولكن فاروقا يعاود اتصالاته بعد قيام روميل بهجومه المضاد يوم 21 يناير 1942 ، ففي يوم 30 يناير 1942 ، جرت محادثة بين وزير بلغاريا المفوض في القاهرة ، وسري عمر بك ، سكرتير وزارة الخارجية المصرية ، وقد أعرب فيها الأخير عن قلق فاروق من المحادثات التي وصل نبؤها إليه بين خديوي مصر المخلوع عباس حلمي الثاني والألمان ، وطلب إيقاف هذه العلاقة . كما طلب فاروق من ألمانيا

أن تحميه بكل الوسائل حتى النهاية ؛ « لأنه يقود الصراع ضد الإنجليز بكل قواه ، ويعرّض في ذلك عرشه للخطر ؛ حيث إن الإنجليز هددوه مرارا بالطرد وإحلال الأمير محمد علي مكانه .

وبعد يومين فقط من هذه المحادثة ــ التي أبلغها فورمان السكرتير المساعد لوزارة الخارجية الألمانية إلى هتلر ــ كان فاروق يثبت للألمان قدرته على تعبئة الرأي العام المصري لمساندة المحور ، بمظاهرات 2 فبراير 1943 ، التي رفعت شعار « إلى الأمام يا روميل » .

أسطورة حادث 4 فبراير في التاريخ(5)*

كانت مظاهرات « إلى الأمام يا روميل » هي جرس الخطر الحقيقي ، الذي أوضح للإنجليز أن القصر قد أخذ ينتقل في تأييده للألمان من التفكير والاتصالات إلى الحركة ، وكان نداء : « علي ماهر رجل الساعة » هو المؤشر الواضح على مصدر هذه الحركة وهو علي ماهر باشا ، وعندئذ رأى الإنجليز أن الموقف لم يعد يحتمل التغاضي والسكوت ، وأن عليهم التدخل بقوة لإحباط مؤامرة القصر ، حتى ولو أدى الأمر إلى استخدام القوة .

وبطبيعة الحال فلم يكن في وسع الإنجليز القيام بمثل هذا التدخل ، وفرض حكومة أقلية أخرى ؛ لأنهم في هذه الحالة كانوا سيعبئون شعور الشعب ضدهم وإنما كان عليهم التدخل بشكل يحمل الشعب على الاعتقاد بأنهم تدخلوا لإعادة الحياة الدستورية السليمة ، وإنهاء حكم القصر الذي استمر أربع سنوات كاملة ، حتى ولو أدى ذلك إلى عودة الوفد إلى الحكم .

وبالفعل فلم يكد حسين سري باشا يخطر السفير البريطاني لامبسون في يوم 2 فبراير 1942 بأنه قرر الاستقالة من منصبه ، بعد أن تدهورت الأحوال وسادت المظاهرات الجامعة والشوارع حتى اتفق لامبسون مع ستون القائد العام لقوات الشرق الأوسط ووزير الدولة البريطاني على أن الأزمة القائمة « قد تم توقيتها وتدبيرها بواسطة عناصر معادية للإنجليز ؛ للاستفادة من متاعبنا الحالية في الشرق الأوسط وليبيا ، وإننا إذا فشلنا في إظهار الحزم الآن ، فإن البلاد سوف تقع تحت نفوذ هذه العناصر » ، ثم تقرر أن يقابل لامبسون فاروقا ويقدم له المطالب الآتية :

---

* الوفد 23/ 4 / 1990 .

1 ـــ تأليف وزارة تدين بالولاء للمعاهدة ، وتكون قادرة على تنفيذها لفظا ومعنى .

2 ـــ أن تكون هذه الوزارة وزارة قوية وقادرة على الحكم وعلى الحصول على تأييد شعبي كاف .

3 ـــ أن ذلك يعنى استدعاء النحاس باشا ، باعتباره زعيم حزب الأغلبية في البلاد ، للتشاور معه في تأليف هذه الوزارة الجديدة .

4 ـــ أن يتم ذلك قبل ظهر الغد (3 فبراير) .

5 ـــ ويعتبر الملك مسئولا شخصيا عن قيام أية اضطرابات قد تحدث في تلك الأثناء .

وقد تظاهر فاروق ، عندما قابله لامبسون في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم 2 فبراير 1942 ، بأنه كان قد قرر بالفعل استدعاء النحاس لتأليف وزارة قومية ! وكان كاذبا في هذا الادعاء .

ويتضح من ذلك أنه لم يجر أي طلب من جانب لامبسون بتأليف وزارة وفدية ، وأنه لم يعترض على تأليف وزارة قومية (أي تتكون من الأحزاب) برياسة النحاس عندما أبلغه فاروق بذلك . لقد كان ما يهم لامبسون هو أن تتألف وزارة برياسة النحاس ـــ زعيم الأغلبية ـــ تحصل على تأييد شعبي كاف .

على أن زعماء أحزاب الأقلية تجاهلوا هذه الحقيقة الواضحة ، فعندما رفض النحاس تأليف وزارة قومية ، نظرا لمخالفة ذلك لسياسة الحزب ، الذي يرى أن فرض وزارة قومية عليه من قبل القصر فيه مجافاة للدستور ، وأنه طالما أنه يحصل على الأغلبية الشعبية فمن حقه ـــ وفقا للدستور ـــ تأليف وزارة وفدية خالصة ـــ قرروا أن قبول النحاس تأليف وزارة قومية يعد تفاديا للإنذار البريطاني ؛ لأنه يعد إجابة لطلب الملك لا لطلب الإنجليز ! .

وبطبيعة الحال فقد أدرك النحاس فساد هذه الحجة ؛ أولا لأنها حجة غير دستورية ، حيث إن الدستور يعطيه الحق في تأليف وزارة وفدية خالصة باعتباره

زعيم الأغلبية ، وثانيا ، لأن الإنجليز لم يشترطوا تأليف وزارة وفدية حتى يكون رفض تأليف هذه الوزارة رفضا لطلب الإنجليز ، وإنما اشترطوا تأليف وزارة برياسة النحاس تحصل على تأييد شعبي كاف .

بل أكثر من ذلك أن خطة الإنجليز كانت تقوم على تأليف وزارة قومية وليست وزارة وفدية ! فقد كانوا يخشون من انفراد الوفد بالحكم ، ويريدون تحجيمه بأحزاب الأقلية الأخرى . وهذا ما كشفت عنه الوثائق البريطانية ، فقبل مقابلة النحاس لفاروق ، التي رفض فيها تأليف وزارة قومية ، قابل لامبسون أمين عثمان باشا ، وحمله رسالة إلى النحاس باشا ينصحه فيها بأن يبدي استعداده لتأليف وزارة قومية ، ويقول إنه لو فعل النحاس ذلك فإنه يقوي مركزه لدى كل من الرأي العام والإنجليز !

ومعنى هذا الكلام أن تأليف النحاس وزارة قومية هو الذي يعد استجابة للإنذار البريطاني ، وليس تأليفه وزارة وفدية خالصة . ولكن زعماء الأقلية قلبوا الموقف رأسا على عقب ، وهو مالم يذعن له النحاس باشا ، الذي اعتبر اقتراحهم غير دستوري ، وأصر على عدم تأليف أية وزارة إلا إذا كانت وزارة وفدية .

وقد كان على الإنجليز إما الإذعان لفكرة تأليف الوزارة الوفدية ، وإما إتاحة الفرصة للملك فاروق لتأليف وزارة قصر أخرى كتلك التي فاجأهم بها في أزمة يونية 1940 ــ وزارة كانت الدلائل تشير إلى أنها سوف تكون برياسة علي ماهر باشا أو أحد أصدقائه ، ولم يجدوا مفرا من الإذعان لفكرة الوزارة الوفدية ؛ ففي الساعة السابعة من بعد ظهر يوم 3 فبراير 1942 استدعى لامبسون إليه حسنين باشا ، وطلب إليه أن يبلغ الملك ضرورة أن يرسل في طلب النحاس باشا ويسند إليه تأليف وزارة وفدية ، ولكن فاروقا رفض هذا الطلب ، وعلى ذلك سلم السفير حسنين باشا في الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر 4 فبراير إنذارا نصه : « إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعي لتأليف وزارة ، فإن الملك فاروقا يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث » !

وقد كان على الزعماء ـــ عند مناقشة هذا الإنذار إما رفضه وإما قبوله ، ولكنهم لجئوا إلى حل غريب ، هو أنه لو قبل النحاس تأليف وزارة قومية فإن ذلك يعتبر حلا كريما للموقف وتفاديا للإنذار البريطاني ، لأنه يعد إجابة لطلب الملك لا لطلب الإنجليز ! ولكن النحاس رفض هذا المنطق ، لأنه كان يعرف أن لامبسون يتحمس لفكرة الوزارة القومية أكثر من تحمس الملك ، ووضع الأمر في صورته الطبيعية ، فقال للزعماء : « إذا طلبتم مني أن أرفض الإنذار ، فأنا مستعد لرفض تشكيل الوزارة ، ولكني أرغب أن يدون أني نبهتكم إلى الخطر الجسيم الذي يقع من جراء رفض تأليف الوزارة » ولكن المجتمعين لم يأبهوا لهذا التنبيه ، ووضعوا قرارا مكتوبا موجها إلى الملك يتضمن مشورتهم إليه برفض الإنذار البريطاني .

وبذلك القرار تكون قضية تأليف النحاس باشا وزارة قد حسمت بالرفض ، ولم تعد محل بحث ، لا من قبل القصر ، ولا من قبل الزعماء ـــ بما فيهم النحاس ـــ ولا من قبل الإنجليز، وتكون الأزمة قد انتقلت إلى مستوى جديد ، هو مستوى خلع فاروق عن العرش ، وهو ما توجهت الدبابات البريطانية لتحقيقه بعد انتهاء مدة الإنذار البريطاني في الساعة السادسة مساء يوم 4 فبراير 1942 .

أسطورة حادث 4 فبراير في التاريخ (6)*

انتهينا في مقالنا السابق إلى أمرين : الأول ، أن الإنجليز لم يشترطوا تأليف وزارة وفدية ، وإنما كان هذا الشرط هو الذي اشترطه الوفد لتأليف الوزارة ! وبالتالي فإن الزعم الذي زعمه القصر وزعماء الأقلية بأن تأليف وزارة قومية يعد استجابة لرغبة الملك لا لرغبة الإنجليز هو زعم باطل ؛ لأن الإنجليز أنفسهم كانت خطتهم تقوم على تأليف وزارة قومية لا وزارة وفدية ، إذ كانوا يخشون من انفراد الوفد بالحكم ! ودللنا على هذه الحقيقة بمقابلة لامبسون لأمين عثمان باشا قبل مقابلة النحاس لفاروق ، وفيها حمله رسالة إلى النحاس بأن يبدي استعداده لتأليف وزارة قومية ، بحجة أن ذلك يقوي مركز النحاس لدى كل من الرأي العام والإنجليز ! ومن هنا فإن رفض النحاس عرض الملك تأليف وزارة قومية كان رفضا في الوقت نفسه لنصيحة الإنجليز أيضا ! ويكون مطلب الوزارة الوفدية هو مطلبا وفديًا صرفًا لا دخل للإنجليز فيه كما تزعم الأسطورة !

أما الأمر الثاني ، فهو أن مسألة تأليف النحاس الوزارة لم تكن قائمة عندما ساق الإنجليز دباباتهم إلى قصر عابدين لحصاره ؛ لأن الزعماء كانوا قد انتهوا إلى رفض الإنذار البريطاني ، الذي يتضمن استدعاء النحاس باشا ، باعتباره زعيم الأغلبية ، للتشاور معه في تأليف الوزارة الجديدة ، وكان مصطفى النحاس باشا نفسه على رأس الموقعين على القرار ، ومعنى هذا الكلام أن الأمور كانت قد انتقلت إلى مستوى جديد تجاوز شروط الإنذار المرفوض إلى النتائج التي تترتب عليه ؛ وهي أن « يتحمل الملك فاروق تبعة ما يحدث » وذلك هو خلعه عن العرش .

وهذا ما تحكيه الوثيقة البريطانية (برقية لامبسون إلى وزارة الخارجية في

(*) 12/ 3 / 1990 .

5 فبراير 1942 برقم 491) فلم يفاتح لامبسون فاروقًا أبدا في أمر استدعاء النحاس لتأليف الوزارة ، وإنما حكى لامبسون لحكومته أنه اعتبر الرسالة التي تسلمها من حسنين باشا ، والتي تحوي قرار الزعماء بأن الإنذار البريطاني يعد « مساسا خطيرابالمعاهدة المصرية البريطانية واعتداء على استقلال البلاد » ــ وقد بنى فاروق عليه عدم موافقته على الإنذار ــ جوابا بالنفي ، ثم قدم إليه خطاب التنازل عن العرش ، طالبا توقيعه ، وإلا فإن لديه « أشياء أخرى غير سارة » سوف يواجهه بها في حالة الرفض ! وقد فوجئ فاروق بهذا الخطاب ، إذ كان يتوقع أن يخيره لامبسون بين الاستجابة للإنذار أو التنازل عن العرش . وفي البداية كاد يوقع ، لولا أن سارع حسنين باشا إلى التدخل باللغة العربية . فتطلع فاروق إلى لامبسون وسأله عما إذا كان سيمنحه فرصة أخرى ؟ فسأله لامبسون عن مقترحاته ؟ فأجاب بأنه سوف يستدعي النحاس فورا ليعهد إليه ــ وفي حضوره إذا أراد ــ بتشكيل الوزارة .

ويقول لامبسون إن الإغراء على أن يصر على تنازل فاروق عن العرش كان قويا ، خاصة وقد كان يعتقد أن بإمكانه الحصول عليه منه . ولكن طريق الحكمة كان يقتضي ــ وهو يعترف بذلك على مضض ــ السماح لفاروق بأن يستدعي النحاس . لهذا السبب فقد أظهر بعض التردد متعمدًا ، ثم قال إنه مستعد لأن يمنحه فرصة واحدة أخيرة رغبة منه في تجنب تعقيدات يحتمل حدوثها في البلاد ، ولكن على أن ينفذ ذلك فورا .

وفي الواقع أن احتمال استسلام فاروق في آخر لحظة قد نوقش في السفارة البريطانية قبل عملية الدبابات ، وكان الاتجاه هو أنه لن يكون من العدل أن يفقد فاروق عرشه لتأخره ثلاث ساعات عن قبول الإنذار البريطاني ! وهذا يفسر لماذا وافق لامبسون على منح فاروق فرصة أخرى .

على كل حال يتضح من ذلك أن اقتراح استدعاء النحاس لإسناد رئاسة الوزارة إليه لم يصدر عن لامبسون ، وإنما عن فاروق ! ولذلك حين أخذ أحمد ماهر وأصدقاء

القصر يروجون أن النحاس قبل الحكم على أسنة الحراب الإنجليزية ، واجه لامبسون حسنين باشا بالحقيقة ، وكان مما قاله له : « إنه ، أي حسنين ، يعرف تماما أن هذا تشويه للحقائق ، فقد كان حاضرا المقابلة ، ويعرف أن الحراب الإنجليزية كانت موجودة لغرض مختلف تماما ! (برقية لامبسون لوزارة الخارجية في 12 فبراير 1942 برقم 550) .

ولنر كيف نفذ فاروق وعده باستدعاء النحاس لتشكيل الوزارة ، وكيف انتقل من موقف المستأسد على حقوق الشعب الدستورية إلى موقف المستخذي أمام زعيم الأغلبية الشعبية ! يقول علي ماهر باشا ، وهو خصم للنحاس باشا : « كان كلام الملك بصوت آخر غير صوت الصياح ، أي لا يحتمل المناقشة ، إنما كان صوت الآمر أن ننسى ما حصل كله ، وأنا موش عاوز مناقشات ، وأنا أكلف النحاس باشا بتأليف الوزارة كما يشاء » ! ويصف النحاس ذلك فيقول : « دخل علينا الملك وخاطبنا : اعتبروا كل ما حصل في اجتماعكم السابق كأن لم يكن ، وأنكم لم تتخذوا أي قرار ! ثم اتجه إلي وكلفني بتشكيل الوزارة ! فأجبته بأننا قد اتفقنا على الامتناع عن تأليف الوزارة ، ولايمكن أن أخرج على هذا الاتفاق . فقال جلالته : إن الأمر أمري ، وليس لأحد شأن معي ، وإنني أدعوك لتأليف الوزارة ! فكررت التمسك بالاتفاق ! فألح جلالته عليّ ! فقلت : إنني لا أعرف ما جد من الظروف ، وأرجو أن أقف عليها لاستطيع وزن الأمور ، فقال جلالته : لم يحصل شيء ! وأنا صاحب الأمر ، وأكلفك بتشكيل الوزارة من بادئ رأيي ، وأنا الذي اخترتك بنفسي ! فلما أصررت على الاعتذار ، تفضل جلالته وقال : « إنك الوطني الوحيد ، وإن قبولك الحكم تضحية منك تضيفها إلى تضحياتك السابقة التي يعرفها الجميع » .

ولم ينس النحاس باشا أن يثبت واقعة الإلحاح عليه في وثيقة رسمية علنية هي الكتاب الذي رفعه إلى الملك في مساء اليوم التالي ؛ فقد سجل فيه أن فاروقا أعرب « بلسانه الكريم المرة بعد المرة ، والكرة بعد الكرة ، عن ثقتكم في وطنية هذا الضعيف وإنكاره لذاته ، مؤكدين أن هاتين الصفتين الكريمتين ، اللتين شاء فضلكم أن تسندوهما إلّي « تقضيان على أن أتقدم لإنقاذ الموقف ، وأتحمل مسئولية تطورات ،

علم الله أن لم يكن لي يد فيها ... » .

وهذا يثبت في وضوح تام أنه لو لم يقبل فاروق الإنذار البريطاني لما تألفت وزارة 4 فبراير 1942 ! وأنه كان الوحيد الذي قبل هذا الإنذار البريطاني ، بعد أن رفضه الزعماء ، ورفضه مصطفى النحاس نفسه ! ولذلك حين تنكر لفضل مصطفى النحاس عليه وعلى عرشه ، وخرج زبانيته يروجون لأسطورة أن الوفد قبل الحكم على أسنة رماح الإنجليز ، كتب المرحوم عزيز فهمي يقول ساخرا : « إن صاحب الجلالة المصرية كان في استطاعته ــ لو شاء ــ أن يرفض الإنذار البريطاني ، وأن يعفي رفعة النحاس باشا من تشكيل الوزارة ! ولو شاء صاحب الجلالة المصرية أن يرفض الإنذار البريطاني لالتف المصريون حول عرشه المفدى ، يتقدمهم صاحب المقام الرفيع زعيمهم ، وأعضاء الوفد ووكلاؤهم الأمناء ، حتى تعتذر الحليفة ، أو تسيل آخر قطرة في دماء المصريين حول جنبات العرش المفدى » .

الوفد وميلاد جامعة الدول العربية (1)*

بمرور يوم 22 مارس 1990 يكون قد مر على توقيع ميثاق الجامعة العربية خمسة وأربعون عاما ، أقول مر على توقيع ميثاق جامعة الدول العربية ، وليس على تأسيس الجامعة ! لأن الجامعة تأسست في الحقيقة يوم 7 أكتوبر 1944 بتوقيع بروتوكول الإسكندرية ، الذي يعد الوثيقة الأولى لجامعة الدول العربية ، وحجر الأساس لبناء هذه الجامعة ، وقد تضمن المبادئ التي تقوم عليها جامعة الدول العربية ، والخطوط العامة لنظام التعاون بين أعضائها في الحاضر والمستقبل .

وقد كان على يد الوفد إبرام هذا البروتوكول ، وكان مصطفى النحاس هو المهندس الذي شيد هذا البناء الشامل ، الذي حفظ وحدة العرب في أسوأ ظروف الانقسامات والحروب العربية العربية ، وهو الذي قدم الصيغة التي ضمنت اتفاق العرب على الحد الأدنى من المصالح المتبادلة ، والتي استمرت حتى الآن .

إن دور الوفد العربي هو رد بليغ على الذين نسبوا إلى ثورة يوليو اكتشاف عروبة مصر ! فعروبة مصر موجودة قبل ثورة يوليو ، وإغفال دور الوفد في هذا الصدد هو جزء من تزييف تاريخ مصر المعاصر الذي يمارسه المزيفون دون حياء أو خجل .

ويمكن القول إنه قبل إبرام معاهدة 1936 لم يكن ثمة مجال للسياسة المصرية للعب أي دور عربي ؛ لأن القوى الوطنية المصرية على اختلاف فرقها كانت مهمومة ومشغولة بقضية الاستقلال والدستور ، ولكن الوعي بالعروبة كان موجودا ، وكان

(*) الوفد في 26/ 3 / 1990 .

الوفد واعيا وعيا تاما بهذه الحقيقة ، وقد عبر عنها من خلال سكرتيره العام مكرم عبيد في وقت مبكر جدا .

ففي عام 1931 زار مكرم عبيد سوريا ولبنان وفلسطين في رحلة صيفية ، وتحدث عن « الوحدة العربية » ، وقال إن « المصريين عرب » ! ولم يكتف بذلك بل استعان بالتاريخ في إثبات هذه الحقيقة ، فقال إن المصريين قدموا من آسيا ، وهم أدنى إلى العرب منذ القدم من حيث اللون والخصائص السامية والقومية . ولم يكتف مكرم عبيد بذلك ، بل هاجم فكرة الفرعونية ، وهاجم أصحابها من مسلمين وأقباط في خطبه في بيروت ودمشق وشتورة والقدس وعكا ويافا ، وفند آراءهم على نحو استحق إعجاب الدكتور أنيس صايغ ، الذي أشاد ببراعته في هذا التفنيد !

وقد كان على يد الوفد أن انتقل الاهتمام بقضية فلسطين من المستوى الشعبي إلى المستوى الرسمي عندما تولت حكومة الوفد الحكم في 9 مايو 1936 . فعلى الرغم من انشغال مصطفى النحاس بالمفاوضات المصرية مع بريطانيا حول قضية استقلال مصر ، إلا أنه لم يتردد في عقد جلسة خاصة مع وزير الخارجية البريطانية ، المستر إيدن ، ناقش فيها القضية الفلسطينية ، وبين له أن مشروع التقسيم الذي تقدمت به بريطانيا لايمكن أن يعد حلا مرضيا ، وأوضح أن مصر والدول العربية المجاورة لفلسطين لايمكن أن تغفل عن المحنة التي يعانيها الشعب الفلسطيني .

بل إن النحاس مضى خطوة أكبر ، ففي تلك الأثناء كانت قد نشبت ثورة العرب الفلسطينيين في إبريل 1936 ، وقد ترك النحاس الحرية للصحف المصرية لكي تنشر ما تشاء من أخبار الثوار ، وإظهار التعاطف معهم ومع ثورتهم .

بل إن قضية فلسطين كانت هي أول مجال مارست فيه حكومة الوفد استقلالها الخارجي بعد معاهدة 1936 . فقد وقف وزير الخارجية الوفدي ، واصف بطرس غالي باشا ، في عصبة الأمم ، يعلن معارضة حكومة مصر لمشروع التقسيم البريطاني ، ويطالب بعقد معاهدة بين إنجلترا وفلسطين على غرار المعاهدة المصرية البريطانية ومعاهدات بريطانيا الأخرى مع البلاد العربية ، يصبح فيها اليهود ، المقيمون في

فلسطين ، فلسطينيين كغيرهم من المسلمين والمسيحيين المقيمين في فلسطين . « وقد تفاخرت جريدة الأهرام بهذا الموقف الذي وقفته حكومة الوفد ، فكتبت تقول إن مصر عرفت كيف تنتهز الفرصة لترفع صوتها مجاهرة برأي راعت فيه ظروفها الخاصة ولم تتقيد فيه برأي حليفتها » واعتبرت هذا الموقف الاستقلالي من حكومة الوفد أمرا من شأنه أن يزيل كل المخاوف التي تولدت لدى الكثيرين من القيود الواردة في المعاهدة المصرية البريطانية ؛ لأن هذه القيود « لاتمنع مصر من أن تكون لها سياسة خارجية خاصة بها وتبعا لظروفها » .

وفي يوم 24 يوليو 1937 أعرب النحاس للسفير البريطاني السير مايلز لامبسون عن قلقه من مشروع التقسيم قائلا إنه « لا يستطيع أن يحس بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر ، إذ ما الذي يمنع اليهود من أن يدعوا لهم حقا حتى في سيناء فيما بعد » ؟

وبعد أسبوعين كان مصطفى النحاس يقف يوم 12 أغسطس 1937 في مجلس الشيوخ يعلن سياسة حكومة الوفد إزاء البلاد العربية وفلسطين ، ويقول إن حكومته تحرص على توطيد صلات الود والإخاء وتبادل المنافع التي تربط مصر والشعوب العربية .

وبعد عامين كان مكرم عبيد يندد بالوسائل التي تتذرع بها الأطماع السياسية لقطع العلاقات بين الأقطار العربية والعمل لقتل الروح العربية بين أبنائها والسعي للتفرقة واضطهاد العاملين لتحقيق الوحدة العربية « وأكد مكرم عبيد أن الوحدة العربية هي بلا ريب من أعظم الأركان التي يجب أن تقوم عليها النهضة الحديثة في المشرق العربي ، وأنها في حاجة إلى تنظيم لإيجاد جبهة تناهض الاستعمار ، وتحفظ القوميات ، وتوفر الرخاء ، وتنمي الموارد الاقتصادية ، وتشجع الإنتاج المحلي ، وتزيد في تبادل المنافع وتنسيق المعاملات » ، وتنبأ بأن العرب سوف يئول أمرهم إلى أن يصيروا « كتلة واحدة ، وتصير أوطاننا جامعة وطنية واحدة ، أو وطنا كبيرا يتفرع منه عدة أوطان » .

فهل يرى القارئ أن هذا الكلام عن الجبهة التي تناهض الاستعمار ، وعن الوطن الكبير الذي يتفرع منه عدة أوطان ، يختلف كثيرا عما رددته ثورة يوليو في ذروة المد القومي العربي ؟ أم أن ما رددته ثورة يوليو كان تكرارا لما ردده الوفد قبل عقدين من الزمان ؟ .

الوفد وميلاد جامعة الدول العربية (2)*

اتضح لنا في المقال الماضي جملة حقائق في موقف الوفد من العروبة : أولا ، أن القومية العربية لم تكن اختراعا من اختراعات ثورة يوليو ، فهي موجودة في مصر قبل الثورة ، وكان الوفد أول العاملين لها على المستوى الحكومي ، وكان هو أول من ردد الشعارات التي رددتها فيما بعد ثورة يوليو . ثانيا ، أن قضية فلسطين كانت هي أول قضية مارست فيها حكومة الوفد سنة 1936 استقلال مصر الخارجي بعد معاهدة 1936 ، وقد انشغلت بها حتى في ذروة انشغالها بالمفاوضات المصرية البريطانية على الاستقلال الوطني لمصر ! ثالثا ، أن فكرة الوحدة العربية — كتجميع لجهود الأمة العربية ضد الاستعمار — وفكرة الوطن العربي الكبير الذي تتفرع منه عدة أوطان ، لم يكن أول من بشر بها ثورة يوليو ، وإنما كان الوفد هو أول من بشر بها قبل الحرب العالمية الثانية !

ومن هذا الإيمان بالوحدة العربية ، لم يكد الوفد يتولى الحكم بإرادة الشعب في 4 فبراير 1942 ، حتى أخذ يعمل للوحدة العربية وإقامة جامعة الدول العربية ، مستغلا المناخ العالمي المتمثل في الحرب العالمية الثانية ، ورغبة بريطانيا في استرضاء الرأي العام العربي لكي يساندها في الحرب ضد النازية ، بعد أن قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق ، واخترقت قوات روميل الحدود المصرية واحتلت السلوم مهددة باحتلال مصر ، وكانت تعد مع قوات فرنسا الحرة حملتها على سوريا ولبنان .

ففي ذلك الحين أرادت بريطانيا مواجهة الفكرة التي كانت تسود العرب بأن انتصار النازية معناه حل القضية الفلسطينية حلا نهائيا ، والتي كانت تدفع بفريق

(*) الوفد في 2 / 4 / 1990 .

كبير منهم إلى تأييد النازية ـــ بتنازل في قضية الوحدة العربية . فأعلن وزير الخارجية البريطانية يوم 29 مايو 1941 في مانشون هاوس أنه إذا كان كثير من مفكرى العرب يرجون للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن ، وإذا كان العرب يتطلعون إلى نيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف ، فإنه لا ينبغي علينا أن نغفل هذا الطلب من جانب أصدقائنا . وقال مضيفا : « ويبدو لي من الطبيعي ، ومن الحق ، وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية ، وكذلك الروابط السياسية أيضا . وأن حكومة جلالة الملك من ناحيتها سوف تبذل تأييدها التام لأية خطة تلقى موافقة عامة » .

كان هذا التصريح المشهور لوزير خارجية بريطانيا في مانشون هاوس بمثابة الضوء الأخضر الذي استفادت به حكومة مصطفى النحاس في تحقيق حلم الوحدة العربية بعد توليها الحكم في 4 فبراير 1942 . وكانت حكومة الوفد هي الحكومة العربية الوحيدة في ذلك الوقت المؤهلة لتأسيس جامعة الدول العربية بالشكل الذي قامت عليه ، للأسباب الآتية :

السبب الأول ، أن مشروعات الوحدة العربية في العالم العربي في ذلك الحين ، كانت مشروعات محدودة بحدود إقليمية ، ومصالح عائلية ترتبط بالأسر المالكة ، وليست مفتوحة لتشمل العالم العربي كله ، وكانت هذه المشروعات تتمثل فيما عرف باسم مشروع « سوريا الكبري » وتشمل سوريا ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين ـــ أي المجموعة السورية العربية التقليدية ـــ والمشروع الثاني هو مشروع الهلال الخصيب ، ويشمل العراق وسوريا الكبري ـــ أي أنه يضيف العراق إلى مجموعة سوريا الكبري ـــ ومن أجل هذين المشروعين كانت تعمل القوى العربية في المشرق العربي ، وبخاصة في إمارة شرقي الأردن ، وفي العراق .

ومن هنا حين صدر تصريح مانشون هاوس اعتبره الأمير عبد الله تصريحا بوحدة سوريا الكبري ـــ أو على حسب التصريح الذي صدر من شرق الأردن وقتذاك ـــ : « اعترافا بجدارة البلاد العربية ، التي تتألف من سوريا ولبنان وشرقي الأردن

وفلسطين ، بالاستقلال والوحدة » . وتقدم مجلس وزراء شرقي الأردن يوم أول يولية 1941 باقتراح لإجراء الاتصال بالحكومات الوطنية في بلاد المجوعة السورية من أجل هذا الهدف ، على أساس أن البلاد السورية « بحكم وضعها الجغرافي ومواردها الطبيعية ، لاتتحمل ـــ وعلى الأخص من الناحية الاقتصادية ـــ أن تعيش إلا كيانا واحدا » .

وقد اعتبر نظام نورى السعيد في العراق ـــ بدوره ـــ هذا التصريح في مانشون هاوس ، اعترافا بوحدة دول الهلال الخصيب ـــ أي العراق وسوريا الكبري ـــ وتقدم نورى السعيد ، فور انتهاء الخطر الفاشي عن الشرق الوسط في ديسمبر 1942 ، إلى المستر كيزي بمشروع يعبر عن مطامح الطبقة الحاكمة في العراق ، وهو مشروع الهلال وإمارة شرقي الأردن وفلسطين .

ونلاحظ على مشروع الهلال الخصيب أنه استبعد اسم مصر ! بحجة أن مشاكلها في السودان لن تجعلها تميل إلى الانضمام إلى الجامعة أو أي اتحاد عربي ! كما نلاحظ على هذا المشروع أيضا أن نورى السعيد أطلق عليه اسم مشروع « الجامعة العربية » ! أي جامعة عربية بدون مصر ! وضمنه كتابه الذي عرف باسم « الكتاب الأزرق » .

وعلى هذا النحو لم تكن هناك في العالم العربي ـــ وقتذاك ـــ حكومة عربية مهيأة لتأسيس جامعة الدول العربية ، بشكلها الذي قام عليه ، سوى حكومة الوفد ! وهو ما أدركته السياسة البريطانية بوضوح ، ومن أجله رفضت المشروعين السالفي الذكر ؛ فحين تقدم مجلس الوزراء الأردني بمشروع سوريا الكبري في أول يولية 1941 ، ردت الحكومة البريطانية بوجوب « الإرجاء حتى تغدو الحالة أكثر استقرارا » ! وقالت : « إن القضية (الوحدة العربية) يرجع أمرها إلى تبصر العرب أنفسهم عندما يكون الميدان أكثر جلاء مما هو عليه في الوقت الحاضر » .

وكان هذا الرد تقريبا هو ما أجابت به بريطانيا على طلب مشروع الهلال الخصيب ؛ فعلي الرغم من أن نورى السعيد أتبعه بإعلان الحرب على المحور في يناير

1943 ، إلا أن وزير الخارجية البريطانية رد بما يفيد أن الحكومة البريطانية تعتبر هذا المشروع قاصرا عن تحقيق الوحدة العربية بمعناها العريض ؛ فقد أجاب بأن الحكومة البريطانية « تنظر بعين العطف إلى كل حركة تنشأ بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية ، ولكن من الجلي أن الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب أن تأتي من العرب أنفسهم » وأضاف قائلا : « والذي أعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذي ينال موافقة عامة » .

وبذلك أصبح واضحا أن الدور الحقيقي لبناء الوحدة العربية بمعناها الشامل ، منوط بمصر ، باعتبارها ـــ أولا ـــ واسطة العقد ، وثانيا بحكم عدم وجود مشروعات للوحدة العربية فيها ترتبط بمصالح عائلية . ولو أفلتت حكومة الوفد هذه الفرصة لما تأسست جامعة الدول العربية ، ولكن مصطفى النحاس تقدم في ذلك الحين ليهدي الأمة العربية جامعة الدول العربية .

الوفد وميلاد جامعة الدول العربية (3) *

في مقالنا السابق رأينا كيف كانت حكومة الوفد هي الحكومة الوحيدة في العالم العربي المهيأة لجمع شمله ولمِّ صفه في جامعة الدول العربية ، بعد أن ارتبطت مشروعات الوحدة العربية بحدود إقليمية ومصالح عائلية ترتبط بالأسر المالكة ، وتتمثل فيما عرف باسم مشروع « سوريا الكبرى » ومشروع « الهلال الخصيب » .

وهذا ما أدركه الزعيم الراحل مصطفى النحاس بوضوح ، فهو يقول : « منذ أعلن مستر إيدن تصريحه ، فكرت فيه طويلا ، وقد رأيت أن الطريقة المثلى التي يمكن أن توصل إلى غاية مرضية ، هي أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية ، وانتهيت من دراستي إلى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمي إليه من آمال ، كل على حدتها ، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، ثم تدعوهم بعد ذلك إلى مصر معا في اجتماع ودي لهذا الغرض ، حتى يبدأ المسعى للوحدة العربية . فإذا تم التفاهم أو كاد ، وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لإكمال بحث الموضوع ، واتخاذ ما يراه من القرارات محققا للأغراض التي تنشدها الأمم العربية » .

ويعلق بعض المؤرخين على هذا القول بأن النحاس باشا ــ عن قصد أو غير قصد ــ افترض قيادة مصر للحركة العربية . ليس هذا فقط ، وإنما يبدو أنه نصب نفسه بنفسه للدعوة إلى الوحدة العربية . ويرجع ذلك إلى الثقة التي كانت تحوزها الحكومة الوفدية وتكنها لها معظم الدول العربية .

(*) الوفد 9 / 4 / 1990 .

ومن المذهل أن النحاس باشا كان واعيا بأهمية القضية الفلسطينية في الوحدة العربية التي يقوم بتأسيسها ، وحريصا على تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر الوحدة . فنلاحظ أنه قام في ذلك الحين ، من قبل أن يستقبل الرؤساء العرب ، برحلة إلى فلسطين فيما بين يومي 8 و 13 يونية 1943 ، أجرى خلالها مقابلات عديدة مع الوطنيين الفلسطينيين والسوريين ، لدراسة الطريقة المثلى لدعوة عرب فلسطين إلى مؤتمر الوحدة ، وحل مشكلة تمثيلهم في هذا المؤتمر ، خوفا من أن يؤدي عدم دعوة الفلسطينيين إلى إثارة طمع الصهيونيين وفرض الحل الذي يروق لهم ، كما كان يريد التعرف على موقف الفلسطينيين من الدعوات الاتحادية الإقليمية القريبة منهم . وقد تبين له أن دعوة الأمير عبد الله إلى سوريا الكبرى لا تلقى تحبيذا منهم ولذلك حين تلقى وهو في فلسطين دعوة من أمير شرقي الأردن لزيارة عمان ، إذا كانت إقامته ستمتد إلى حين عودة الأمير من ميناء العقبة ، اعتذر بضيق الوقت . ويقول المؤرخون إن النحاس تأثر في فلسطين من مظاهر الانقسام الذي كان يبدو في صفوف قادة عرب فلسطين من أجل الزعامة ! .

والمهم أن مصطفى النحاس رأى التركيز على الدول العربية المستقلة في ذلك الوقت ؛ وهي العراق ، وشرقي الأردن ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا ، ولبنان ، واليمن . وكان بارعا حين بدأ بالمشاورة مع نوري السعيد ، لما كان يعرفه من سبق الرئيس العراقي في بحث هذا الموضوع ، وما يمكن أن يعرضه من آراء تساعد على جلاء موقف الدول العربية ، لذلك استقبل كلا من تحسين العسكري وزير داخلية العراق وجميل بك المدفعي رئيس وزرائها السابق ، وتحدث معهما في الأمر ، ووجه دعوة رسمية لنوري السعيد ، وهو ما تم في أواخر شهر يوليه 1943 حتى يوم 5 أغسطس . ثم تلاها مشاورات النحاس مع رؤساء الوفود العربية حتى 10 فبراير 1944 ، حتى انتهت بتوقيع بروتوكول الإسكندرية 7 أكتوبر 1944 .

ولم تكن مهمة مصطفى النحاس باشا سهلة ، فقد اصطدم في محادثاته مع توفيق أبو الهدى ، رئيس وزراء الأردن ، بأنه يريد تحقيق مشروع سوريا الكبرى أولا قبل تحقيق الوحدة العربية الشاملة . وكان رأيه أن الفلسطيني يرغب في هذه الوحدة

السورية ليتخلص من الخطر اليهودي ، والسوري لتتسع مملكته ويقوى كيانه ، والأردني حتى لا يبقى بلده كما هو الآن صغيرا فقيرا يعتمد في نفقاته على معونة الإنجليز ، أما اللبناني فإنه إذا كان لايوافق الآن على المشروع لما للبنان من أوضاع خاصة ، إلا إننا جميعا نركن في تحقيق هذه الأمنية إلى رفعة النحاس بصفته زعيم الأمة العربية .

وقد سأله النحاس باشا في كيفية تحقيق هذه الوحدة السورية (بين سوريا والأردن ولبنان وفلسطين) مع اختلاف نظم الحكم فيها ؟ وقد رد أبو الهدى بأن اختلاف نظم الحكم لا يكون سببا لترك الوحدة ، وأن الصعوبة تأتي من لبنان وفلسطين ، ولكن يمكن تكوين وحدة من سوريا وشرقي الأردن أولا ، يدعى إليها كل من لبنان وفلسطين ! ورد النحاس : ولكن كيف تكون هذه الوحدة بين سوريا وشرقي الأردن ، والأردن ملكية وسوريا جمهورية ؟ ورد أبو الهدى بأنه يرى أن تستبدل سوريا بنظامها الجمهوري النظام الملكي « والذي يدعوني إلى هذا القول علمي بأن الكثيرين من السوريين ميالون للنظام الملكي ! » على أن فوز الكتلة الوطنية في الانتخابات في يوليو 1943 وجه ضربة لهذا المشروع ، فما كان من المعقول في نظر الوطنيين السوريين أن تقع سوريا ولبنان تحت سلطان الأمير عبد الله ، المرتبطة بلاده بالتزامات تحد من سيادتها وحريتها إزاء بريطانيا ، لئلا تسري على البلدين ، اللذين اعترف باستقلالهما ، التزامات شرقي الأردن . كما أن الوطنيين السوريين كانوا يتمسكون بالنظام الجمهوري وبدمشق عاصمة لهم .

ولم يكن السوريون واللبنانيون وحدهم متخوفين من مشاريع الوحدة الهاشمية ، بل كانت المملكة العربية السعودية متخوفة أيضا . وكان هذا كله مما يستخدمه مصطفى النحاس بمهارة للتغلب على مشاريع الوحدة العربية الإقليمية ، والسير قدما في جمع كلمة الحكومات العربية على إنشاء جامعة الدول العربية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الوفد وميلاد جامعة الدول العربية(4) *

في مقالاتنا السابقة رأينا كيف أنه عندما بدأ مصطفى النحاس يتولى بنفسه قضية الوحدة العربية ، لم يكن هناك في الساحة العربية مشروع قومي يشمل كل البلاد العربية ، وإنما كان هناك مشروعان إقليميان فقط ، أحدهما مشروع سوريا الكبرى ، الذي كان يدعو له الملك عبد الله ، ويستهدف توحيد كل من سوريا والأردن ولبنان وفلسطين ؛ والآخر مشروع الهلال الخصيب الذي كان يدعو له نوري السعيد في العراق ، ويشمل تحقيق الوحدة بين العراق وسوريا الكبرى ، وكان هذان المشروعان يستبعدان مصر من الوحدة العربية بحجة أن مشاكلها في السودان لن تجعلها تميل إلى الانضمام إلى أي اتحاد عربي .

وهذه الحقيقة إن أفلحت في إثبات شيء ، فإنها تكون قد أفلحت في إثبات أن مشروع جامعة الدول العربية يدين بالفضل لظهوره وتحقيقه الكامل لحكومة الوفد ، وأن حزب الوفد كان أول حزب وحدوي عربي في الساحة العربية في تلك الفترة المبكرة ، وأنه هو الذي وضع حجر الأساس لكل ما انبنى على ذلك من وحدات عربية أو تضامن عربي أو تحالف عربي بكل تأثير ذلك على الصراع العربي الإسرائيلي .

ولقد رأينا في مقالنا السابق كيف أن مباحثات النحاس من أجل تأسيس جامعة الدول العربية لم تكن مباحثات سهلة أو مذلّلة ، وإنما كانت تحول دون تحقيقها قناعات دول سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب بضرورة تحقيق تلك الوحدات الإقليمية أولا قبل الدخول في مشروع وحدوي شامل . وهذا ما أوضحه رئيس الوزراء السيد توفيق أبو الهدى لمصطفى النحاس ، كما رأينا .

(*) الوفد 16 / 4 / 1990 .

أما بالنسبة لنوري السعيد فإن رفض بريطانيا مشروعه بخصوص الاتحاد العربي على أساس أنه لاينال موافقة جميع الزعماء العرب ، لم يترك أمامه سوى ما يعرضه النحاس من مقترحات ، وقد استبعد منذ البداية أن يكون لجامعة الدول العربية حكومة مركزية ، وتصور أن هذه الجامعة العربية إما أن تكون لها سلطة تنفيذية ، ورئيس منتخب ، ولجنة تنفيذية — لقراراتها قوة تنفيذية على الدول الداخلة في الجامعة ، مهما كانت مخالفة لرأي حكومتها ، وهو أمر يستلزم بالضرورة أن تتنازل الدول العربية المشتركة في الجامعة عن جزء من سيادتها بطبيعة الحال — وإما أن تكون الجامعة العربية دون سلطة تنفيذية ، وقراراتها لا تكون ملزمة إلا لمن يقبلها . وقد ترك نوري السعيد لمصطفى النحاس استطلاع رأي الدول العربية .

ويقول الدكتور أحمد جمعة في كتابه القيم باللغة الإنجليزية عن « تأسيس جامعة الدول العربية » ، إن نوري السعيد حاول أن يكسب مصطفى النحاس لفكرة تنفيذ مشروع سوريا الكبرى قبل تأسيس أي مشروع وحدوي أوسع ، ولكن مصطفى النحاس كان متحفظا في موقفه ، تاركا الأمر للدول المعنية لتقرر ما تراه ، وينقل عن « شون » الوزير البريطاني في القاهرة ، الذي استقى معلوماته من مصادر موثوق بها ، أن النحاس باشا كان شديد الشك في نوري السعيد ، وأنه كان معارضا تماما لفكرة أية وحدة بين العراق وسوريا ، على أساس أن مثل هذه الوحدة يمكن أن تحتل مكانة مصر كأكبر قوة إقليمية في المنطقة ، ولم يكن النحاس مبالغا في هذا الشك ، لأن نوري السعيد لم يكن يخفي أطماع العراق في تولية ملك هاشمي على عرش سوريا .

وهذا ما كان يدركه أيضا الملك ابن سعود ؛ ملك المملكة العربية السعودية . فعندما بعث إليه مصطفى النحاس بنتائج مباحثاته مع نوري السعيد ، في يولية 1943 ، وطلب إليه أن يبعث إليه بمندوبه للتباحث معه حول المسألة ، رد الملك ابن سعود بأنه يحمل في ذهنه عن نوري السعيد أربعة انطباعات .

الأول : أنه يستغل الموقف لصالحه الخاص ، والثاني : أنه يخطط لضم سوريا

وفلسطين إلى العراق ، والثالث : هو محاولته إيجاد شقاق بين مصر والمملكة السعودية ، أما الرابع : فهو أنه يخطط لتقوية الهاشميين على حساب ابن سعود .

وأضاف أن الموقف في فلسطين وسوريا لم يستقر بدرجة تكفي هذين القطرين للتفكير في وحدة أكبر تضم البلاد العربية ، وأنه من الضروري أن يحقق الحلفاء النصر على المحور أولا قبل أن يفكر العرب في جمع شملهم .

وأضاف أنه بالنسبة له فإنه لا يستطيع أن يفكر في الخضوع لضغوط نوري السعيد ويرى نفسه مربوطا كتابع إلى قطاره .

وقد أدرك مصطفى النحاس أنه إذا يئس من اشتراك ابن سعود في مباحثات الجامعة العربية ، فإن جهوده لاتكون قد أسفرت عن شيء إلا عن تنفيذ مشروع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب ! ويكون بذلك قد حقق أهداف نورى السعيد والأسرة الهاشمية ! لقد كانت المشكلة لديه أن مصر ليست لديها أطماع في أية دولة عربية ، بينما الدول العربية لها أطماع في السيطرة على بعضها البعض تحت قناع الوحدة . ولم يكن في وسع النحاس أن يقبل الاشتراك في تنفيذ أطماع تؤدي ـــ بالضرورة ـــ إلى تراجع مكانة مصر وقوتها الإقليمية إلى الصف الثاني .

وبعبارة أخرى فإن النحاس كان يسعى إلى تنفيذ مشروع يحقق قوة العرب أجمعين ولا يحقق قوة دولة على حساب الأخرى ؛ مشروع يحقق الوحدة العربية وقيام قوة عربية موحدة في هذه المنطقة من العالم ، ولكنه كان يواجه بمشروعات تسعى إلى قيام تكتلات ومصالح في وجه تكتلات ومصالح أخرى ؛ فيقوم تكتل هاشمي في وجه التكتل السعودي ، أو يقوم تكتل هاشمي يسلب مصر مركزها القيادي في العالم العربي ، بينما كان مشروع الوحدة الذي يسعى إليه النحاس يستهدف تكتل الجميع في وجه العالم الخارجي .

ومن هنا فبعد أن يئس النحاس من اشتراك ابن سعود ، عاد ليستأنف محاولاته من جديد ، لقد أدرك أن اشتراك المملكة العربية السعودية في الجامعة العربية يمثل

عنصر التوازن الذي الذي لاغنى عنه ، نظرا لمعارضته فرض السيادة الهاشمية على سوريا ، ونجاحه في الماضي في إحباط خطط نوري السعيد ، بالإضافة إلى أن اشتراك الملك ابن سعود سوف يعطي ثقلا للجامعة العربية في المستقبل نظرا لنفوذه في العالم العربي والإسلامي المستند إلى الأماكن المقدسة وخدمته للحرمين الشريفين . ومن هنا كانت مسألة اشتراك ابن سعود في الجامعة العربية مسألة نجاح أو فشل لهذه الجامعة ، وإليها وجه النحاس جهوده .

الوفد وميلاد جامعة الدول العربية (5)*

سألني صديق : لماذا أكتب هذه السلسلة من المقالات عن دور الوفد في ميلاد جامعة الدول العربية ، وهناك قضايا معاصرة أكثر إلحاحا ؟ قلت : لأن دور الوفد في ميلاد جامعة الدول العربية كان مدفونا في بطن التاريخ المعاصر ، لا يعرفه إلا قليل من طلبة التاريخ في الجامعات ، بعد أن دفنت ثورة يوليو تاريخ الوفد كله تحت ركام هائل من الافتراءات والأكاذيب التي تزعم أن القومية العربية وحركة الوحدة العربية هي اختراع ثورة يوليو . لقد كانت يوليو أقسى على الوفد من الملكية التي أزالتها ، ومن حق شعبنا أن يعرف تاريخه كما حدث تماما ، وليس كما فبركته الثورة .

لم يكن طريق مصطفى النحاس لتأسيس جامعة الدول العربية مفروشا بالورود ، وإنما كان طريقا شاقا وقفت دونه عراقيل وعراقيل ، ولكن النحاس تغلب عليها بفضل إيمانه وإخلاصه للقضية التي كان يدافع عنها ، وقد كانت أولى هذه العقبات تلك التي تمثلت في المشاريع الهاشمية ؛ وهي مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب ، وقد رأينا معالجة مصطفى النحاس لهذه العقبة . أما العقبة الثانية فقد تمثلت في موقف الملك ابن سعود ، الذي كان يشك في القضية برمتها ، بسبب مشروعات الأسرة الهاشمية ، وكان يرى أن الحديث فيها سابق لأوانه قبل أن يحقق الحلفاء ، وعلى رأسهم إنجلترا ، نصرا حاسما على المحور .

وسرعان ما تعقد الموقف السعودي حين أخذت بعض الدوائر تنصح الملك ابن سعود بإقامة تحالف سعودي سوري في وجه ما اعتبر تحالفا مصريا عراقيا . وكانت نصيحة تلك الدوائر الأجنبية للملك ابن سعود هي أنه يجب أن يسحب من مصطفى النحاس باشا قيادة حركة الوحدة ويتولاها بنفسه ، عن طريق الدعوة إلى عقد مؤتمر لممثلي العرب ، يكون قد مهد له بعقد جبهة تتكون منه ومن اليمن

(*) الوفد 23 / 4 / 1990 م .

وسوريا ، ليضمن بذلك عددا من الأصوات لصالحه عند مناقشة قضية الوحدة العربية !

وقد رحب الملك ابن سعود بالفكرة ، وأبدى استعداده للاتصال بإمام اليمن وبالرئيس السوري شكري القوتلي لهذا الغرض وكانت فكرة الملك أن تجتمع لجنة تحضيرية أثناء موسم الحج في مكة أو جدة لهذا الغرض .

على أن النحاس باشا ، وقد أدرك خوف الملك ابن سعود من مشروعات الأسرة الهاشمية ، أرسل إليه يطمئنه إلى أن المرحلة القائمة هي مجرد مرحلة اكتشاف وجهات النظر ، وحث الملك في رسالة شفوية عهد بها إلى مبعوثه كامل حبيشة ، الذي وصل إلى الرياض يوم 21 سبتمبر 1943 ، على أن يرسل إليه مبعوثا شخصيا للتشاور معه ، وأكد على أهمية اشتراك الملك في المباحثات وأضاف أنه يعرف أن الملك يفكر في الدور الذي تقوم به بعض الدوائر في هذا الشأن (الأسرة الهاشمية) ولهذا يرى أن اشتراك الملك في المباحثات سوف يساعد على إزالة هذه الشكوك .

وقد أرسل الملك ابن سعود إلى النحاس يبدي ثقته بإخلاصه ونزاهة أغراضه ، ويقول إنه ليس لديه أدنى شك في ذلك ، ولكنه يرى أن إنشاء جامعة تديرها حكومة مركزية هي فكرة غير عملية على الإطلاق كما أنه سيكون من الصعب إيجاد حل لمشكلتي سوريا وفلسطين في أي مؤتمر يعقد في ظل ظروف الحرب القائمة ومن ثم فإنه يوافق على أية خطوات لتحقيق التعاون الثقافي والاقتصادي ، وليس السياسي وأن يقتصر عمل اللجنة التحضيرية التي تعقد لهذا الغرض على العمل لرفاهية الأمة العربية وليس رفاهية دولة على حساب الأخرى ، ووعد بإرسال مبعوث شخصي له لمقابلة النحاس .

وعندما حضر الشيخ يوسف ياسين إلى مصر في 10 أكتوبر 1943 ، أوضح للنحاس أن الملك ابن سعود يشترط أمرين ؛ هما أن تعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر في مكة ، وأن تمتنع عن أية مناقشات سياسية ! وقد رد النحاس على النقطة الأولى بأن عقد الاجتماع في مكة سوف يسبب صعوبات مع العراق ومع العناصر المسيحية

التي يمكن أن تشترك في المناقشة ، وأنه من المستحسن لذلك أن يعقد الاجتماع في القاهرة . وأما بالنسبة للنقطة الثانية ، فقد رأى أن اللجنة لايجب أن تحصر نفسها في المناقشات حول المسائل الثقافية والاقتصادية ، وإنما عليها أن تمد مناقشاتها إلى القضايا السياسية ؛ مثل قضية سوريا وفلسطين ، فضلا عن قضايا التعاون السياسي بين البلاد العربية ، ولكنه أبدى موافقته على رأي الملك ابن سعود في تعذر قيام جامعة عربية بحكومة مركزية وعلى ذلك فقد كان هناك افتراق كبير في وجهات النظر بين الملك ابن السعود والنحاس .

كان الملك ابن السعود في ذلك الحين يعتمد على سوريا التي يربطه برئيسها شكري القوتلي رابطة وثيقة وكان يأمل في تكوين جبهة معها ضد المشروعات الهاشمية ؛ سوريا الكبرى والهلال الخصيب .

وحتى نعرف أهمية سوريا للملك ابن السعود يكفي أن ننظر إلى خريطة للملكة العربية السعودية التي يجثم عليها من الشمال : العراق من الشرق وسوريا الكبرى (سوريا والأردن ولبنان وفلسطين) من الغرب ، ومن هنا خطر مشروع الهلال الخصيب العراقي على المملكة العربية السعودية ، لأنه يطوق المملكة من الشمال من شرق وغرب ويخنقها ، وقد كان سحب سوريا من هذا المشروع معناه للملك ابن سعود كسر السلسلة التي تريد الأسرة الهاشمية تطويق المملكة العربية السعودية بها .

وهذا ما كان يعرفه مصطفى النحاس جيدا ، وكان يحاول تطمين الملك ابن سعود عن طريق الوقوف في وجه المشروعات الهاشمية من جهة ، وعن طريق الحيلولة دون دفع سوريا إلى أحضان الملك من جهة أخرى ؛ لأن مثل تلك الجبهة السعودية السورية سوف تضع مصر بالضرورة في جبهة مع العراق ، وينقسم العالم العربي بدلا من أن يتوحد ، وتفشل كل جهود النحاس في تكوين الجامعة العربية .

ومن هنا فقد اتجه النحاس إلى كسب تأييد سوريا ، لكي يحول دون قيام الجبهة السعودية / السورية التي يمكن أن تحطم كل محاولات تأسيس الجامعة العربية بقدر ما يمكن أن تحطمها المشاريع الهاشمية تماما . لقد دخل مصطفى النحاس حلبة العلاقات العربية / العربية المعقدة والمتصارعة ، وكان عليه أن ينجح إذا أراد للصف العربي أن يتوحد وأن تتأسس جامعة الدول العربية .

الوفد وميلاد جامعة الدول العربية (6)

لم يكن تأسيس جامعة الدول العربية رحلة سهلة خاضها مصطفى النحاس وسط بحر هادئ وريح رخاء وإنما كانت رحلة صعبة مليئة بالعقبات ، وقد تعرضنا في المقال السابق إلى المخاوف التي كانت تملأ صدر الملك ابن سعود من هذه الجامعة ، خشية سقوطها في يد الأسرة الهاشمية التي كان يرى أنها تريد تطويق المملكة العربية السعودية من الشمال ، من شرق وغرب ، بمشروع الهلال الخصيب الذي يضم كلا من الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان والعراق ، وكيف أخذ يسعى لكسر هذه السلسلة التي تهدد مملكته بسحب سوريا من مشروع الهلال الخصيب ، وإقامة تحالف معها ، الأمر الذي هدد مشروع الجامعة العربية تهديدا خطيرا ، ووضع مصر بالضرورة في جبهة مع العراق .

ومن هنا ، وحتى يحول النحاس دون انقسام العالم العربي إلى جبهتين ، كان عليه أن يمنع سوريا من الانخراط في تحالف مع الملك ابن سعود ، وشدها إلى صف الجامعة العربية الشاملة ، حتى يضمن اشتراك الملك ابن سعود في هذه الجامعة ، وهو ما اتجه إليه في نشاط .

ويفهم مما أورده الدكتور أحمد جمعة في رسالته القيمة للدكتوراه من جامعة أكسفورد ، أن عناية خاصة بذلت لاستقبال الوفد السوري الذي قدم إلى مصر لمباحثات الجامعة برياسة سعد الله الجابري رئيس الوزراء وجميل مردم وزير الخارجية ، وكان هذا الوفد أول وفد سوري على هذا المستوى العالي يزور بلدا عربيا منذ حصول سوريا على استقلالها . فلم يكد الوفد السوري يصل إلى القاهرة حتى استقبله الملك فاروق ومصطفى النحاس ، كما أبرزت الصحف المصرية هذا الوصول بشكل خاص ، كما دبجت المقالات التي تبرز الروابط التاريخية بين مصر وسوريا ، وقد أطلق على الأسبوع الذي أمضاه الوفد السوري في القاهرة اسم « أسبوع سوريا » ،

وأقيمت حفلات الاستقبال للوفد من عديد من الجمعيات العربية والإسلامية .

وكان النحاس من الذكاء بحيث بدأ مباحثاته مع الوفد السوري بالحديث عن العقبات التي تحول دون تحقيق المشروعات الهاشمية ، والعراقيل التي تقف في سبيل تحقيق اندماج الأقطار الأربعة التي تؤلف سوريا الكبرى ، والتي تتمثل في اختلاف نظام الحكم في سوريا وشرقي الأردن ، وما للموارنة من امتيازات في لبنان ، وما لليهود من مركز في فلسطين ، وطلب من الوفد السوري أن يوضح موقفه من العلاقة مع العراق ، التي تريد إيجاد منفذ لها على البحر المتوسط ، وكذلك بالنسبة للمملكة العربية السعودية .

وقد تبين من كلام سعد الله الجابري أن مشكلة سوريا الأولى تتمثل في لبنان ، حيث أدى خلق لبنان الكبير 1920 إلى إضافة أجزاء من سوريا إلى جبل لبنان . وكما قال « لقد كنا دائما نطالب أن يكون لبنان بالنسبة لسوريا في وضع طبيعي ، فإما أن تكون الصلات بينه وبيننا قائمة على أسس الاتحاد ، وإما أن ترد إلى سوريا الأجزاء التي انترعت منها ، ويعود لبنان إلى ما كان عليه من قبل ! وليست هذه رغبة سكان سوريا وحدهم ، بل هي كذلك رغبة سكان هذه الأجزاء التي ألحقت بلبنان مرغمة كارهة ، وظلت معارضة للوضع الذي أجبرت على الخضوع له بجميع أساليب المعارضة » .

ولعل هذه القصة توضح للقارئ الدوافع التاريخية للتدخل السوري في لبنان ، عندما هدد التدخل العسكري الإسرائيلي أراضيه واستقلاله ، فما زالت كلمة سعد الله الجابري لمصطفى النحاس هي الكلمة التي يقولها أي رئيس لسوريا في أي عهد ، عندما يتهدد استقلال لبنان أي تدخل . فقد قال : « نحن نخاف أن يعود قادة الرأي في لبنان إلى الارتماء في أحضان فرنسا ، فتصبح لهم قدم راسخة من جديد بعد أن زعزعتها الحرب ؛ ولذلك اعترفنا باستقلال لبنان وأيدناه ، على شرط أن يطالب مثلنا بسيادته الكاملة ، ويقتفي خطواتنا في ذلك محتفظا بوجهه العربي » وليس على القارئ إلا أن يرفع اسم فرنسا ويضع اسم إسرائيل ، فيتضح له كل شيء !

والمهم أن الوفد السوري ، نظرا لكل تلك الظروف المعقدة ، ولأنه كان أكثر تحمسا للجامعة العربية بمعناها الشامل من أي وفد آخر ، كان أكثر تسليما بزعامة مصر التي كان يرى أنها أكثر البلاد العربية تقدما وسكانا وكان يرى أن مثل هذه الجامعة العربية تستطيع أن تحمي استقلال البلاد العربية ، وإن خشي من أنه إذا انضمت فلسطين إلى الجامعة العربية ـــ لم تكن قد ظهرت إسرائيل بعد ـــ فإنه يمكن لليهود أن ينتشروا منها إلى الأقطار العربية ، الأمر الذي أظهر النحاس أنه كان واعيا لمدى خطره وضرورة منعه . كما رأى الوفد أن تكون للجامعة العربية حكومة مركزية ، وأن تضم كلا من مصر والشام والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن ، ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن .

على هذا النحو تمكن مصطفى النحاس من أن ينزع من طريق تأسيس الجامعة العربية أهم الألغام التي كانت تهدد مسيرته ، فقد نزع لغم المشروعات الهاشمية التي كانت تمنع اشتراك المملكة العربية السعودية في الجامعة العربية ، كما نزع لغم المشروع السعودي في إقامة تحالف سعودي سوري ، الذي كان يهدد بوضع مصر في جبهة واحدة مع العراق ، وقد أفسح برفع هذين اللغمين الفرصة لمصر لتلعب دورها في قيادة جامعة الدول العربية ، وهي القيادة التي كانت تستبعدها المشروعات الهاشمية والسعودية ، وأعطى للجامعة العربية الثقل الدولي المطلوب الذي كان مستحيلا تحقيقه فيما لو قامت جامعة عربية لا تشترك فيها مصر .

ومن المعروف أن هذه المشاورات التي قام بها النحاس ، وما أفضت إليه من مقترحات حول الوحدة العربية ، كانت هي أساس المفاوضات والمباحثات التي انتهت بتأسيس جامعة الدول العربية ببروتوكول الإسكندرية الذي صدر يوم 7 أكتوبر 1944 ، والذي كان بمثابة تصريح عن المبادئ التي تقوم عليها جامعة الدول العربية ، يتضمن الخطوط العامة لنظام التعاون بين الدول الأعضاء في الحاضر والمستقبل .

وقد كان من سوء حظ جامعة الدول العربية أن الوفد لم يستمر في الحكم حتى يحول هذا البروتوكول إلى ميثاق ومواد ونصوص ملزمة ، فقد انتهز فاروق فرصة إبرام البروتوكول ليقيل مصطفى النحاس من الحكم في نفس ليلة 8 أكتوبر 1944 . ومن الثابت أن مبادئ البروتوكول لم يؤخذ بها على نحو دقيق عندما تحولت إلى ميثاق ، فلم ينطبق الميثاق على البروتوكول بالروح والنص . وهذا هو الفارق بين مباحثات يديرها مصطفى النحاس ، الذي كان رجل دولة من الطراز الأول ، وتلك التي يديرها غيره . فكيف للبعض ـــ إذن ـــ أن ينسوا فضل الوفد وهم يحتفلون بتأسيس جامعة الدول العربية ؟

حكومة الوفد الأخيرة ومنطق العملاء*

بعض الكتبة الصغار يتصور أن الكاتب أو المفكر لابد أن يكون عميلا لجهة ما ، تستكتبه وتدفع له أجره ! ولا بأس ـــ في رأي هذا البعض ـــ من أن يكون الكاتب عميلا لجهتين أو ثلاث ! ولهذا تصيبهم الحيرة إذا وجدوا كاتبا ينتمي إلى مصر وحدها ولا يدين بالولاء لغيرها ، وتفشل مقاييسهم ـــ بالتالي ـــ في الانطباق عليه ، فيصيب الخلل والخلط تحليلاتهم ، ويكتبون كلاما غثا رخيصا ـــ كما وقع من أحد الكتبة في جريدة « الأهالي » منذ أسبوعين أو ثلاثة .

فقد أراد أن يقدم للقراء كتاب « فاروق ملكا » للأستاذ أحمد بهاء الدين ، وهو كتاب قديم وجديد معا ـــ أي أنه كتاب خالد ـــ ولكنه قرأه قراءة ناصرية ، ولم يستوعب ما طرأ عليه بعد ذلك من دراسات ومعلومات ، وتصور أن خلود الكتاب معناه أن حقائقه خالدة لاتتغير ، مع أنه لايوجد كتاب خالد بهذا المعنى إلا القرآن الكريم ، فعرضه عرضا مشوها ، ولم يستخرج منه إلا كل ما يشوه تاريخ الوفد ، مع أن أهم عناصر خلود كتاب « فاروق ملكا » أنه أنصف الوفد ، وأنصف تاريخ وزارته الأخيرة بالذات ، حتى ولو أخطأ في تحليل بعض المعلومات . ولكن صاحبنا ـــ لأنه يقرأ الكتاب قراءة ناصرية ـــ لم ير حرفا واحدا مما كتبه أحمد بهاء الدين عن إيجابيات حكومة الوفد الأخيرة ، ولم يلتقط سوى تلك القصة الممجوجة عن نسب فاروق ، وأخذ يضيف إليها افتراءات ثورة يوليو على الوفد وعلى فؤاد سراج الدين ، ونسي أن هذه القصة لم يكن لها أي تأثير سياسي لصالح فاروق ، بل نسي تعليق أحمد بهاء الدين البليغ عليها الذي يقول : إن « فاروقا أخطأ الحساب ،

(*) الوفد في 21 / 8 / 1989 .

ولم يفهم أن الزمن قد تأخر ، وأن بحثه عن القداسة والتشريف عن هذا الطريق المفتعل يجعل أحقر بائعة سمك في القاهرة تضحك منه » ! نسي ذلك ، ولم يتذكر سوى افتراءات ثورة يوليو على الوفد ، التي جعلت من هذه القصة وغيرها من القصص الرخيصة ، سندا لثورة يوليو في اغتصاب السلطة من الشعب ، وانتزاع الحكم منه والتربع فوق صدره ، وحرمان حزب الأغلبية الشعبية من الحكم لصالح الشعب ولصالح مستقبله الاقتصادي والسياسي .

لهذا السبب حين تصديت لهذا الافتراء في عدد 7 أغسطس من الوفد في مقالي بعنوان : « إنهم لا يتغيرون » ، واثبت الحقائق التاريخية ، لم يعجب هذا التصدي كاتب العرض وأخذ في تطبيق مقاييس العمالة عليّ ، ليعرف الجهة التي أعمل لحسابها ! وإذا بتفكيره يقوده إلى أنني عميل لكل من فؤاد سراج الدين ، والرئيس محمد حسني مبارك ؛ وحكام إسرائيل ، والسعوديين — كل هؤلاء معا ! ولأن مقاييس العمالة عنده تتسامح في العمالة لجهتين أو ثلاث فقط ، فإن عمالتي لأربعة جهات متعارضة المصالح مرة واحدة ، انتزعت منه الإعجاب ، ولم يملك — للأمانة — إلا أن يسجله في مقاله ، فكتب يقول إن « الذي يقدر على الجميع بين عشق فؤاد سراج الدين وحب الرئيس مبارك والإشادة بحكام إسرائيل والتطبيع معهم ، والاستفادة من السعوديين ، لاشك أنه يستحق الإعجاب ! » .

وقد ذكرني هذا المنطق بواقعة رواها البعض لي منذ أكثر من عشر سنوات ، حين انتدبت لإلقاء محاضرات في تاريخ مصر المعاصر في كلية تربية عين شمس ، وإذا بما أقوله في المحاضرات يثير انزعاج بعض السلطات ، ورأى المسئول أن يعرف هويتي السياسية ، فاستحضر نسخة من المذكرات التي أدرسها للطلبة ، ولم يكد يفتح أول صفحة حتى وجد عنوانا عن « الإخوان المسلمين » ، فاقتنع فورا بأني من الإخوان المسلمين ! ولكن اللغط لم يتوقف ، فاستحضر المذكرات مرة أخرى ، ووجد أنني أعالج موضوع جماعة مصر الفتاة الفاشية ، فصحح معلوماته إلى أني فاشي النزعة ! ولما استمر اللغط ، استحضر المذكرات مرة ثالثة ، ووجد أنني أدرس للطلبة تاريخ الحركة الشيوعية في مصر ، فاستقر لديه أنني إخواني فاشي شيوعي معا !

وسواء كان ما روي لي صحيحا أم لا فإنه رمز لمنطق كاتب العرض الذي تصور جمعي بين العمالة لفؤاد سراج الدين والرئيس محمد حسني مبارك وحكام إسرائيل وحكام السعودية . ولو ثابر على قراءته لما أكتب لرأى أنني عميل أيضا للاتحاد السوفييتي ، لأنني دافعت عنه بشراسة ضد الهجوم اليومي الذي يشنه عليه كاتب يميني في إحدى الصحف القومية ولم أكف عن الدفاع عنه في وجه تلطيخ اليمين . كما أنه سوف يتبين أيضا أنني عميل للعراق ، لأني كنت أول كاتب مصري أيد العراق في حربه ضد إيران ، بينما كان الجميع يكتبون في تمجيد الثورة الإيرانية ، بل ظللت أدافع عن قضيته ضد إيران بينما كان زعماء الناصرية وبعض اليسار يحج إلى خصومه من الحكام يلتمسون منهم العون والتأييد والدعم . كذلك سوف يكتشف أني عميل للفلسطينيين لأني جعلت الدفاع عن قضيتهم أحد المحاور الرئيسية في حياتي السياسية ، وتعرضت من أجل هذه القضية إلى بذاءات النصابين وثوار المصاطب وتجار الكلام . وهكذا فإن منطق العملاء سوف يقوده إلى أني عميل لجهات لاحصر لها ، ولكنه لن يدرك أبدا أني عميل لمصر وحدها ، وأن الحق وحده هو ما أهدف إليه وما أبتغيه .

والآن فإني أسجل هنا ما نسيه كاتب العرض من كتاب « فاروق ملكا » ، عن حكومة الوفد الأخيرة ، لكي يعرف القراء كيف ينحرف هذا الفريق من الكتاب الناصريين عن الحقيقة ويخدعون قراءهم . فقد كتب أحمد بهاء الدين يتحدث عن الحرية التي وفرتها حكومة الوفد الأخيرة للشعب قائلا : « استفاد الشعب من الحرية التي توفرت له سنتي 1950 و 1951 إلى حد بعيد . فرأينا صحفا متحررة تظهر في الميدان وتكسب القراء الكثيرين : ظهرت صحف « اللواء الجديد » و« الكاتب » و« الملايين » ، و« الجمهور المصري » ، و« الدعوة » ، و« الاشتراكية » ... وكان لكل جريدة حرة أسلوبها في مهاجمة الملك السابق ... وكان منطقيا ألا تقصر هذه الصحف حملاتها على شخص الملك وأفراد حاشيته ، فامتد هجومها إلى النظام الاجتماعي الظالم ، والحالة الاقتصادية التعسة ، والموقف الوطني المائع . وأخذ الناس يكتشفون كل يوم أن الأوضاع كلها مرتبطة بوجود الملك ، كما أن وجود الملك مرتبط باستمرارها ... » .

ثم يسجل ما تحقق في السنتين اللتين حكم فيهما الوفد من إنجازات بفضل الحرية التي حققها للشعب ، فيقول : « انظر إلى تلك الانتصارات الضخمة التي حققها الشعب في خلال سنتين من الحرية النسبية : فضح الملك وقدم شركاءه إلى المحاكمة ، حطم كل محاولاته لفرض نظم رجعية جديدة ، عبأ السخط بين الجماهير وحدد أهدافه في الملك الفاسد وبطانة السوء وكل من يدور في فلكه من سياسيين ، وتوج الشعب هذه الانتصارات بإلغاء المعاهدة ، ويتقرير حق شبابه في حمل السلاح ومحاربة الإنجليز ، ودفع الحكومة إلى حالة من شبه الحرب مع الاستعمار لأول مرة في تاريخنا الحديث » !

ثم يقول أحمد بهاء الدين في « فاروق ملكا » : « تركت وزارة الوفد كل أدوات الدعاية تهاجم الإنجليز ، وتنمي طاقة الكراهية للاستعمار إلى حد لم يسبق له مثيل منذ ثورة سنة 1919 ، ونقلت الإحساس المباشر بقبضة الإنجليز من مدن القنال إلى جميع أنحاء القطر ، وشجعت كتائب التحرير بأقصى وسائل التشجيع الأدبي والمادي ، حتى لقد كان ميكروفون الإذاعة ينتقل إلى معسكراتهم في القنال يروي قصصهم وينقل أحاديثهم لمواطنيهم . بعد ذلك كله ، وقبل أن تقع كارثة حريق القاهرة ، بدأت الوزارة تمد الفدائيين بالسلاح ، وتشجع ضباط الجيش والبوليس على التطوع ، وقد سحبت سفيرها من لندن ، وهمت بقطع العلاقات السياسية ، فلم يبق بينها وبين حالة الحرب الفعلية إلا شعرة واهية ... » .

هكذا كتب أحمد بهاء الدين في كتابه « فاروق ملكا » عن حكومة الوفد الأخيرة ، مما عجز الكاتب الصغير عن رؤيته ، فقدم عرضه الكوميدي للكتاب ، الذي شوه فيه تاريخ الوفد ، وردد فيه افتراءات ثورة يوليو التي فضحها الشعب منذ وقت طويل ، فأثبت ما سبق أن قلناه من أن هذا الفريق الهزيل من الكتاب الناصريين لايتعلمون من التاريخ ؛ كما أنهم في نفس الوقت لايستحون !

التحول الدكتاتوري لثورة يوليو*

ربما كانت تجربة الهند في التقدم خير رد على من يهينون الديموقراطية من الكتاب الذين يزعمون أن إنجازات ثورة يوليو لم تكن لتتحقق لو استأنفت مصر مسيرتها الديموقراطية التي بدأت مع دستور 1923 ، بعد خلع الملك فاروق ! وأنه لولا الدكتاتورية التي فرضتها الثورة لما أمكن إحداث كل هذا التغيير الاجتماعي الذي أحدثته الثورة !

هؤلاء الكتاب ـــ بعضهم بحسن نية وبعضهم بسوء نية ـــ يتبنون فكرة الوصاية التي فرضتها الثورة على شعبنا ، ويتصورون أنه لو كان الشعب المصري قد امتلك إرادته في نظام ديموقراطي ليبرالي يتيح له اختيار ممثليه وحكامه لأساء التصرف ! أو لعجز عن التصرف ! ولما استطاع أن يحقق ما حققته دكتاتورية الثورة من إنجازات !

وإلا فما هو معنى كل هذا المنّ من بعض الكتاب ، الذين يتفاخرون بإنجازات الثورة ، كما لو كانت عبقرية الشعب المصري عاجزة عن الإتيان بمثلها ، وبخير منها ، لو كان الضباط قد عادوا إلى ثكناتهم ، وتركوا للشعب الحرية في تقرير مصيره كما يشاء !

ووفقا لهذا المنطق ، فإن ما جرى مؤخرا في السودان من استلام الشعب السلطة من يد الجيش هو خطأ محض ! وأنه كان على الشعب السوداني ترك السلطة في يد الجيش ليحقق له ما حققته ثورة يوليو للشعب المصري ! كما أن هذا المنطق يقضي أيضا بأن الدكتاتورية العسكرية تستطيع أن تدفع التقدم في أي بلد من البلاد أكثر مما تدفع الديموقراطية !

(*) الوفد في 19 / 6 / 1986 نشر تحت عنوان : « العبث بالتاريخ ... والبديل الخطر » .

وكيف نستطيع أن نربي شبابنا تربية سليمة ؛ تقدس الحرية ، وتحترم النظم الديموقراطية ، إذا نحن شوهنا صورة العهد السابق على ثورة يوليو تشويها كليا كما يفعل البعض ، لحساب دكتاتورية الثورة ؟ وهؤلاء الذين يهيلون السخائم والقاذورات فوق رأس العهد السابق على الثورة لتبرير استئثار الثورة بالسلطة ، لماذا لا يذكرون في الوقت نفسه السخائم والقاذورات التي ارتكبتها الثورة ، وعلى رأسها إهدار حرية وكرامة الفرد ، وفتح المعتقلات ، وممارسة تعذيب أهل الفكر والقلم ، والاستئثار بمغانم الحكم وحصرها في يد العسكريين ، وتبديد ثروة البلاد في المغامرات العسكرية الفاشلة ، وهزيمة يونية 1967 المشينة ، والسطو على أموال القطاع العام في أكبر عمليات اختلاس شهدتها البلاد ، فضلا عن الرشا التي بلغت أرقاما فلكية .. إلى آخره ؟

لماذا لا نعلّم شبابنا تاريخه في صورته الحقيقية ، وبموضوعية كاملة ، ليعرف إيجابياته وسلبياته ، وليقارن بين الديموقراطية والدكتاتورية ، ويتعلم عوامل الفشل والنجاح ، بدلا من تضليله على الدوام بالذرائع التي تذرعت بها ثورة يوليو للبقاء في السلطة ؟

نعم إن من حق شبابنا أن يعرف لماذا قامت ثورة يوليو ؟ : هل قامت ثورة يوليو لخلع فاروق عن العرش ، أم قامت لحل الوفد ؟ وما الذي تقوله وثائق الثورة في هذا الصدد ؟ إن الإنذار الذي وجهه الجيش إلى الملك فاروق في يوم 26 يوليو 1952 يقول :

« من الفريق أركان حرب محمد نجيب ، باسم ضباط الجيش ورجاله ، إلى جلالة الملك .

إنه نظرا لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق ، نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب ، حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ، ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك ، حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن ، على حساب الشعب الجائع الفقير .

« ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة ، وما ترتب عليها من محاكات تعرضت لتدخلكم السافر ، مما أفسد الحقائق

وزعزع الثقة في العدالة ، وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى ، فأثرى من أثرى ، وفجر من فجر ، وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

« لذلك فوَّضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم الأمير أحمد فؤاد ، على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم السبت الموافق 26 يوليو سنة 1952 ... » إلى آخره .

كان هذا الكلام يوم 26 يوليو 1952 ، وفي اليوم التالي مباشرة كان عبد الناصر يطرح على الهيئة التأسيسية قضية مستقبل الحكم في البلاد ؛ هل يكون عن طريق الدكتاتورية أو عن طريق الديموقراطية ؟ وكان من رأي عبد الناصر إعادة البرلمان الوفدي المنحل وتسليم مقاليد البلاد له ــ وهذا الرأي ثابت بمذكرات الرئيس السابق محمد أنور السادات في كتابيه : « يا ولدي هذا عمك جمال » و« البحث عن الذات » ، كما أنه ثابت من رواية خالد محيي الدين لي ومما قاله في الحوار الذي نظمته مجلة « الطليعة » وصدر في عدد يناير 1975 بين اليسار المصري وتوفيق الحكيم . وربما كانت رواية خالد محيي الدين أشد مصداقية ، نظرا لما كان السادات يعطيه لنفسه من حرية التأليف فيما يرويه من ذكريات ! .

ومع ذلك فقد أثبت السادات على نفسه أنه كان أشد المعارضين للديموقراطية ! فوفقا لكلامه : « تكلم الجميع ، وربما كنت أنا أكثرهم حماسا ؛ فقد كان دفاعي من منطلق الحرص على مصلحة مصر . فالشيء الذي ننجزه بالطريق الديموقراطي في سنة ، يمكن إنجازه عن طريق الدكتاتورية في يوم ! احتدم الصراع ، وشعرت أننا سوف نواجه انقساما يضرب وحدتنا ، فتدخلت ، وبدأت ألخص الكلام الذي قيل ، بهدف تمييع الموقف ! وإذا بعبد الناصر يقاطعني بحدة وعنف قائلا : « أنت قاعد تلخص كلام الأعضاء وتتكلم كلاما لا معنى له ، وتتصرف كأنك رئيس مجلس الثورة ، ما هذا الذي تفعله ؟ » وأخذت الأصوات ، فكانت النتيجة سبعة ضد واحد : سبعة أصوات مع الدكتاتورية ، وواحد للديموقراطية هو عبد الناصر ! عندها وقف محتجا وقال في حدة : « أنا لا أستطيع أن أقبل هذا القرار الذي هو

قرار الدكتاتورية ، هذا طريق خطر على الثورة وعلى البلاد ، وأنا مستقيل من جميع مناصبي » !

وقد ذكر محيي الدين أنه لم يحضر هذا الاجتماع ، إذ كان في الإسكندرية ، ولكنه حين رجع أخبره عبد الناصر بأنه استقال ، فسأله : « لماذا رجعت » ؟ قال : « لأني لقيت الموقف في الجيش منقسما على نفسه ، ولقيت الموقف يفلت ، فأنا رضخت » .

كما ذكر خالد محيي الدين أن عبد الناصر كان موافقا على رأي الدكتور وحيد رأفت ، الذي أدلى به في مجلس الدولة ، عند نظر مسألة دعوة البرلمان الوفدي المنحل للانعقاد لمناقشة مشكلة الأوصياء على العرش ، والذي كان يقضي بدعوة البرلمان الوفدي ، بناء على أن حالة التنازل عن العرش — التي لم ينص عليها الدستور — تماثل حالة الوفاة التي نص عليها الدستور . وقد وقف الدكتور وحيد رأفت في هذا الرأي وحيدًا بسبب مؤامرات سليمان حافظ والدكتور عبدالرزاق السنهوري ، وصوَّت ضده تسعة أصوات !

هذا — إذن — ما تقوله وثائق الثورة في أسباب تحولها إلى الدكتاتورية ، بعد أن خلصت البلاد من العائق الوحيد في وجه تمتع البلاد بحياة دستورية نظيفة ؛ وهو الملك فاروق . وكان على الثورة بعد ذلك التذرع في بقائها في السلطة بالحجج المصطنعة ، وأخذت تحوك سلسلة الذرائع للتخلص من الوفد وتصفيته ؛ لأنه كان يمثل القوة الشعبية الرئيسة التي تستطيع أن تواجه دكتاتورية الثورة .

وهنا حدثت هذه المفارقة الغريبة ، إذ سرعان ما حلت الثورة محل القصر في ادعاءاته القديمة لإفساد الحياة الدستورية والدستور ، واستعانت بنفس القوى السياسية المعادية للديموقراطية ، التي كرست حياتها في خدمة القصر ، وكانت في يده أدوات يلهب بها ظهر الشعب ، لتبيع للشعب نفس البضاعة الفاسدة القديمة التي كان يروج لها القصر وأدواته وخدامه ، وهي بضاعة الطعن على الحياة الديموقراطية ، وليس الطعن على الذين أفسدوا الحياة الديموقراطية ! وكانت هذه أكبر عملية تزوير لتاريخ مصر المعاصر .

وهكذا نشأ جيل جديد ـــ هو جيل ثورة يوليو ـــ لا يعرف عن الديموقراطية الليبرالية إلا ما كتبته أقلام الثورة ومفكريها ومؤرخيها ، وهي أنها نظام فاسد ! يعطل الإصلاح والتقدم ، ويشغل البلاد بالصراعات الحزبية على السلطة ، ويتيح للقوى الخارجية الاستعمارية شراء العملاء من اليمين واليسار ! أما الدكتاتورية فقد عرف عنها الجيل الجديد أنها النظام التقدمي الذي حقق للبلاد كل ما كان مستحيلا عليها الحصول عليه بدونها !

ومن أسف شديد أن كثيرا من الكتّاب القوميين ما يزالون ـــ بحسن نية أو بسوئها كما ذكرت ـــ يلعبون هذه اللعبة الخطرة في عدائهم المستحكم للوفد ، فهم يضعون الثورة في مقابل الوفد ! ولا يضعون الدكتاتورية في مقابل الديموقراطية ! وهم بذلك يدمرون التكوين السياسي السليم لشبابنا ؛ لأنه إذا كان هذا الشباب يقرأ يوميا ـــ لنفس الكتاب ـــ اعتداءات عبد الناصر على الحريات ، وبيعه البلاد للسوفييت ، وهزائمه العسكرية المنكرة ، وفتح أبواب المعتقلات ، وفرض الحراسات ، ثم يقرأ ـــ لنفس الكتاب ـــ نفس الاتهامات التي كان يوجهها الملك فاروق للديموقراطية ! وإذا كان الشباب الحاضر يقرأ لبعض الكتاب عن امتلاك أسرة عبد الناصر« مئات الملايين من الجنيهات التي جمعتها من دم الشعب ومن أمواله ومن كنوز أسرة محمد على ومن أموال الأغنياء المصادرة والمؤممة » ! ثم يعود فيقرأ عن أسرة النحاس التي اغتنت على حساب الشعب أيضا ! فهل يبقى أمام شبابنا سوى الجماعات الإسلامية ، أو التنظيمات الشيوعية ، كبديل يستحق التجربة بعد ثبوت فساد النظامين الديموقراطي والدكتاتوري اللذين جربتهما البلاد ؟

أليست هذه هي اللعبة الخطرة ؛ لعبة المستجير من الرمضاء بالنار ؟!

الناصريون والوفد بين اليمين واليسار !*

الكاتب الصحفي الكبير عبد الله إمام صديق قديم ، أعتز بصداقته كل الاعتزاز ، وأكن له حبا وتقديرا ، وأثق في نزاهته واستقامته وأمانته ، وهو ناصري مخلص لناصريته ، بغير تجارة أو ادعاء كما يفعل البعض ! ومتحمس لتجربة عبد الناصر تحمسا كبيرا .

وقد كتب عبد الله إمام في عدد 27 مايو 1986 من جريدة « العرب » الغراء ، التي تصدر بلندن ، مقالا تحت عنوان : « عبد العظيم رمضان » يبدي فيه أسفه وتحسره لما اعتبره « ردة » في موقفي ، و« انتقالا من اليسار إلى اليمين ، بعد أن أصبحت في رأيه — « كاتبا بارزا في جريدة الوفد الجديد » !

فقد عرفني — كما قال — « يساريا متحمسا » وكنت أبدو له أنني مخلص في أفكاري ، وفيٌّ لمبادئي ، حتى إنني انضممت بإرادتي إلى حزب التجمع الوطني ، وكان من الممكن أن أكون أحد قياداته اللامعة ، وكنت أبدو بالنسبة له على يسار الناصرية ، كما كان حماسي لتجربة عبد الناصر لايحتاج إلى دليل . وبعد أن أيدت مبادرة السادات ، قال : « لا بأس ، فهناك شرائح من اليسار قد أيدت الزيارة » ، ولكن بداية التغيير الجذري في موقفي — حسب رأيه — بدأت منذ ذلك الحين وماتلاه من تأييد اتفاقيات الصلح المنفرد ، « وخطوة خطوة سار عبد العظيم رمضان في طريق الردة ، حتى أصبح من كبار المعادين لثورة يوليو ، ولكل إنجازاتها ، مدافعا عن سنوات ما قبل الثورة ، كاتبا بارزا في جريدة حزب الوفد الجديد ، وبعد أن كان رمضان مؤرخا للثورة ، أصبح ينطق ويؤرخ باسم الثورة المضادة ، وخسرت

(*) الوفد في 17/ 7 / 1986 .

قوى التقدم عبد العظيم رمضان على مراحل متعددة ، حتى سقط تماما في مستنقع اليمين » ! ثم يبدي الأستاذ عبد الله إمام رأيه بأن « الدكتور الصديق » ــ يقصدني ــ « يسيء إلى نفسه ، خاصة وأنه ليس في حاجة إلى ما يدفعه لاتخاذ مثل هذه المواقف . نحن لانريده أن يعود عبد العظيم رمضان المؤرخ الموضوعي ، تلميذ الدكتور محمد أنيس المخلص والوفي ، ولكننا فقط ننبه إلى أن ظاهرة التراجع قد امتدت من السياسيين إلى الصحفيين إلى الكتاب حتى وصلت وبكل أسف إلى بعض العلماء الذين نقدرهم ونحترمهم والذين تربت أجيال على أفكارهم ومبادئهم » إلى آخره .

هذا هو جوهر ما ورد في مقال الصديق الأستاذ عبد الله إمام ، نقلته بأمانة ، وهو يعبر عن آراء كثير من الناصريين ــ كما أعرف مما يصلني في بريدي اليومي ، وكنت قد عالجت هذه القضية في سلسلة من المقالات التي نشرتها أسبوعيا بمجلة « أكتوبر » الغراء تحت عنوان : « الثوريون وثورة يوليو » ، ولكن الطرح الجديد الذي يقدمه الصديق عبد الله إمام يدفعني إلى الرد بما آمل أن يضع النقط فوق الحروف ، لأنه يشقّ علي كثيرا أن يأسف الصديق عبد الله إمام على موقفي ويتحسر على « ردتي » ! فأريد مناقشته مناقشة علمية تستند إلى الحقائق وليس إلى التصورات .

وفي بداية الأمر ، فإني لم أبدأ مؤرخا للثورة ، ثم أصبحت أؤرخ « للثورة المضادة » ــ حسب تعبير الصديق عبد الله إمام ، ويقصد الوفد ! وإنما بدأت مؤرخا للوفد ! وبعبارة أكثر شمولا ، للحركة الوطنية في مصر تحت قيادة الوفد ، منذ ثورة 1919 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقدمت في هذه الفترة رسالتيَّ للماجستير والدكتوراه ، اللتين أمضيت في كتابتهما اثني عشر عاما كاملة ، بمعدل كتابة يومية لاتقل عن عشر ساعات ! وقد طُبعت هاتان الرسالتان في أربعة مجلدات ، يملكهما الصديق عبد الله إمام في مكتبته كما أعرف جيدا !

وحين بدأت حياتي العلمية بدراسة « الوفد » لم يكن هناك من يجرؤ من الباحثين على إنصاف الوفد ! بعد أن أسقطت ثورة يوليو فترة نضال الوفد من تاريخ الحركة الوطنية ! وتجاهلت كل قياداته التي كانت على قيد الحياة والتي قضت نحبها ! فيما

عدا سعد زغلول ، الذي قدمته للجماهير المصرية ولشباب ثورة يوليو في الميثاق ، باستهانة على أنه الرجل الذي « ركب قمة الموجة الثورية » ! وليس الرجل الذي فجر الطاقة الثورية ــ وضربت صفحا عن مصطفى النحاس كلية ! وسخرت لكتابة تاريخ ثورة يوليو مؤرخين ، لم يكن بينهم أبدا صاحب هذا القلم !

وقد كتبت تاريخ « الوفد » وتاريخ الحركة الوطنية التي قادها ، بمنهج علمي صارم ، أعطى لكل ذي حق حقه ومن خلال كتبي تعلمت الجماهير المصرية وتعلم اليسار كله حقيقة الوفد ومجاهل الفترة السابقة على ثورة يوليو ، التي طمست حقيقتها التاريخية كتابات المؤرخين الحزبيين ، وأشهرهم المرحوم عبد الرحمن الرافعي ، الذي كتب تاريخ الحركة الوطنية من منظور الحزب الوطني الذي تواطأ مع القصر ، ثم مع ثورة يوليو على الدستور . وقد لقيت جهودي العلمية في كتابة تاريخ الوفد والحركة الوطنية تقدير كل الأصدقاء من الكتاب اليساريين الذين أعتز بهم ؛ ومنهم المرحوم إبراهيم عامر ، والأستاذ محمود أمين العالم ، ومن الناصريين الأستاذ بدر الديب ، وغيره ، الذين كتبوا يشيدون بهذه الجهود والأعمال .

لاصحة إذن لما كتبه الصديق عبد الله إمام من أني بدأت مؤرخا للثورة وانتهيت مؤرخا للثورة المضادة التي يقصد بها الوفد الجديد . وطوال حياتي العلمية والسياسية كنت منسجما في مواقفي بالنسبة للوفد ، فلم أسطر فيه طعنا واحدا ــ انسياقا لمدرسة ثورة يوليو ــ ثم انقلبت مدافعا عنه في هذه الأيام ، لسبب بسيط هو أنني لا أستطيع تزوير التاريخ ؛ لأن تزوير التاريخ هو تزوير لضمير الأمة .

أما بالنسبة للناصرية ، ففي الحقيقة أنني في الأصل يساري الفكر ولست ناصريا ! ، لسبب بسيط أيضا ، هو أن الناصرية ليست مذهبا أو أيديولوجية ، وإنما تجربة تاريخية ! والمفكر ينتسب إلى فكر ، وليس إلى تجربة فيها ما فيها من خطأ وصواب ! وهذا ما دعا الصديق عبد الله إمام إلى الاعتقاد بأني كنت أقف « على يسار الناصرية » !

وبناء على ذلك فإني كنت في عهد عبد الناصر أقيِّم ثورة 23 يوليو في

إطار اتساقها أو اختلافها مع الفكر اليساري ، فكنت أؤيدها إذا اتسقت ، وأخالفها إذا اختلفت ! وعلى سبيل المثال فلم أغفر أبدا لثورة يوليو اعتداءها على الحريات ، واعتقالها للاشتراكيين وغيرهم والتنكيل بهم ، كما حدث طوال معظم الفترة التي حكمها عبد الناصر ، والتي دعت الصديق اللدود الدكتور رفعت السعيد إلى القول بأنه قضى قرابة الثلاثة عشر عاما الأولى من حكم عبد الناصر ــ الذي استمر لمدة ثمانية عشر ــ في سجون لا يستطيع أن يصف بشاعتها ! ولكن « الناصري » أي الذي ينتسب إلى الناصرية ، يؤيد الثورة في ذلك ، ويدافع عن سياستها حتى الآن !

وما يتصوره الصديق عبد الله إمام من أنني أصبحت من كبار المعادين لثورة يوليو ولكل إنجازاتها ، يحتاج إلى توضيح ، فلم يحدث أن أنكرت على الثورة إنجازاتها في التغيير الاجتماعي ــ وآخرها منذ أسابيع قليلة في البرنامج الإذاعي « شاهد على العصر » ــ ولكني مطالب ــ كمؤرخ ــ بأن أقيم هذا التغيير في إطار الفكر الاجتماعي الذي أعلنت الثورة أنها انطلقت منه في إحداث هذا التغيير ، وقد أوصلتني الدراسة إلى أن ما قدمته الثورة من تجربة اشتراكية لم يكن لها من هذه الصفة غير الاسم ! ، وأن ما قدمته الثورة للجماهير على أنه ديموقراطية ، لم يكن له من الصفة غير الاسم أيضا ، وأن ما قدمته الثورة للشعب على أنه انتصارات عسكرية (1956) لم يكن له غير الاسم أيضا ! وما قدمته على أنه « نكسة » كان هزيمة مخزية ! وما قدمته على أنه « وحدة » (بين مصر وسوريا) قضى على كل أمل في قيام وحدة حقيقية حتى نهاية هذا القرن كما يعرف الجميع .

ومن هنا فإذا كان لأحد اعتراض على ماقدمته من دراسات في هذا الصدد ، فليستخدم الوثيقة فقط في مناقشتي ، ولا شيء غيرها ! لأني أكتب التاريخ من الوثائق ، ولا أكتبه من خيالي ! كما أنني أخضعه لمنهج علمي صارم ، ولا أخضعه لهواي الشخصي وميولي الأيديولوجية ! وسوف أكون سعيدا إذا صحح لي أحد معلومة تاريخية وقدم لي الدليل على بطلانها .

ومن هنا ، فعلى الصديق عبد الله إمام ، الذي أحبه وأقدره تماما ، أن يفرق

بين عبد العظيم رمضان المؤرخ ، وعبد العظيم رمضان الكاتب السياسي ، فما أكتبه بالصفة الأولى يختلط بالماضي ، الذي لاأملك إزاءه غير تسجيله بأمانة ، وما أكتبه بالصفة الثانية أعبر فيه عن رأيي السياسي ، الذي قد يكون صائبا أو غير صائب ! وبمعنى آخر أنني لا أستطيع أن أهاجم عبد الناصر أو أدافع عنه ! لأنه أصبح جزءا من التاريخ ، وإنما فقط أسجل الحقيقة فيما فعل ، سواء كانت له أو عليه ، استنادا إلى الوثائق التاريخية . ولكنني أستطيع أن أهاجم الرئيس حسني مبارك أو أدافع عنه ؛ لأنه جزء من الحاضر الذي نحاول جميعا تغييره إلى الأفضل ، وفي ذلك فإني أعبر عن رأيي الشخصي .

بقيت نقطة هامة هي أن الصديق عبد الله إمام يعتقد أنني بتأييدي للوفد الجديد قد « سقطت في مستنقع اليمين » ! ــ حسب قوله . ولست أظن أن الصديق عبد الله يدرك خطورة هذا القول ؛ لأنه ــ فيما يبدو ــ قد نسي أن الدكتور محمد أنيس ، الذي ضرب به المثل في مقاله ! اختار وهو يساري الانضمام إلى حزب الوفد الجديد ، عندما سمح بالتعددية الحزبية ، وكان عضوا بارزا فيه قبل استقالته في أعقاب انضمام الإخوان المسلمين إلى الوفد ــ وذلك في الوقت الذي كنت أساهم فيه في تأليف حزب التجمع ! وظللت أحتفظ بعضويتي فيه رغم اختلافي وبعض قيادات اليسار معه حول مبادرة السادات ، ولم أستقل منه إلا حين تجاوز الخلاف في الرأي حدود الموضوعية وآداب الحوار إلى القذف بالشتائم والإهانات .

ولكنني لم أنتقل قيد شعرة من موقعي الاجتماعي الذي اخترته بحكم النشأة والمنبت والفكر الذي اقتنعت به ، وأتحدى من يأتي لي بحرف واحد كتبته ضد مصلحة الجماهير الكادحة أو في مصلحة النهابين والسراقين من مافيا الانفتاح ــ وإنما كتاباتي على الدوام في مصلحة الجماهير المصرية ، وضد مصلحة أعدائه . وعلى كل حال فإذا كانت الكتابة في جريدة « الوفد » علامة على السقوط في « مستنقع اليمين » ! فهل أفهم من ذلك أن الصديق أحمد طه النائب الماركسي قد انتقل ــ بعضويته الحالية في الوفد ــ من حديقة اليسار إلى مستنقع اليمين أيضا ؟ .

الحقيقة أن الوفد الجديد لا يمكن أن يعد يمينيا ، طالما أنه قبل التغيرات التي أحدثتها ثورة يوليو في البناء التحتي (علاقات الإنتاج) ــ وهذا هو جوهر الفرق بين الوفد القديم والوفد الجديد !

افتراءات ثورة 23 يوليو ضد الوفد !*

بمناسبة أول احتفال بعيد الجهاد الوطني

تعتبر خصومة ثورة 23 يوليو لعيد الجهاد الوطني في 13 نوفمبر 1918 من أغرب الخصومات في تاريخ الثورات ، فقد درجت الثورات على إلغاء الأعياد التي ترمز إلى الملوك التي أسقطتها ، أو الدساتير التي ألغتها ، أو العهود التي قامت على أنقاضها ، ولكن لم يحدث أن قامت ثورة لتلغي عيدا يرمز إلى كفاح ونضال الشعب الذي قامت من أجله ، والذي أيدها منذ قيامها ، واحتضنها بحماسه وتأييده ، وحماها بجسده وروحه !

ولكن هذا هو الذي فعلته ثورة 23 يوليو مع عيد الجهاد الوطني ، بعد أن قررت البقاء في السلطة على حساب الإرادة الشعبية ، مسجلة أول نقض لعهودها ــ وبمعنى أدق أول نقض لأول عهودها ! وهو العمل في ظل الدستور ، حيث ورد في أول بيان للثورة باسم اللواء محمد نجيب : « إني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجردا من أية غاية » .

فلقد كان طبيعيا عندما قررت الثورة البقاء في الحكم على حساب الدستور أن يهب الوفد للدفاع عنه . وقد كان في ذلك أمينا لتراثه النضالي الذي كان مكرسا على الدوام للاستقلال التام والدستور ، ولكن هذا الموقف من جانب الوفد أشعل شرارة الصراع بينه وبين الثورة ، التي أخذت تعمل منذ ذلك الحين على تشويه دوره النضالي ، وإهالة التراب على تاريخه ، وإخفاء كل إيجابياته ، وبلغت في ذلك الذروة حين ألغت الاحتفال بعيد الجهاد الوطني !

---

(1) الوفد في 13 / 11 / 1986 .

فعلى الرغم من أن هذا العيد كان اسمه : « عيد الجهاد الوطني » ، وليس عيد الجهاد الوفدي ! إلا أن الثورة أدركت ارتباط هذا العيد باسم الوفد ! ليس فقط لأنه كان في هذا اليوم أن أشعل سعد زغلول شرارة المطالبة بالاستقلال في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، باجتماعه التاريخي بالسير ريجينالد ونجت ، ومعه زميلاه علي شعراوي وعبد العزيز فهمي ــ وإنما لأنه كان في هذا اليوم أن بدا تأليف « الوفد » ، الذي قاد نضال الأمة المصرية على مدى 34 عاما .

وهكذا شاءت الثورة إلا أن تسقط من تاريخ نضال الشعب المصري 34 عاما كاملة تحت زعامة الوفد ! وقد جندت في ذلك أقلاما غير أمينة ألقت في روع الجيل الجديد أن تاريخ مصر الحقيقي لم يبدأ إلا منذ قيام ثورة 23 يوليو !

وعلى ذلك فعندما أوردت الثورة اسم « ثورة الشعب المصري سنة 1919 » في الميثاق ، لم تذكرها إلا بوصفها ثورة فاشلة ! وأن السبب في فشلها يتمثل في قياداتها ! وأخذ أنصاف المؤرخين الذين كتبوا الميثاق يسوقون أسبابا لا يقولها مؤرخ استوعب فلسفة التاريخ وعرف قوانينه ، فخلطوا بين مهام الثورة الوطنية ومهام الثورة الاجتماعية خلطا شائنا ! وخلطوا بين الدور التاريخي للقومية المصرية والدور التاريخي للقومية العربية ، وزعموا ــ جهلا ــ أن قيادات ثورة 1919 « عجزت عن تحديد الشخصية المصرية » ؛ لأنها لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء ! وأنها لم تستطع أن تستشف أنه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية !

ولم يستطع أحد ــ في جو التعتيم الذي فرضته ثورة يوليو على ثورة 1919 وزعمائها ــ أن يقول لمؤلفي الميثاق إن التاريخ لم يعرف ثورة اجتماعية تقوم قبل ثورة وطنية ! لأن الثورة الاجتماعية تقوم على صراع الطبقات ، وأما الثورة الوطنية فتقوم على تحالف الطبقات ، ولايمكن لأمة يسودها صراع الطبقات أن تقوم بثورة وطنية ناجحة تحرر أرضا أو تواجه عدوا يحتل البلاد !

كذلك لم يستطع أحد أن يقول لمؤلفي الميثاق إن التعارض كان قائما في ذلك الحين بالفعل بين القومية المصرية والقومية العربية ! ففي الوقت الذي كان المصريون يعتبرون الإنجليز عدوهم الأساسي الذي يحتل أرضهم ، كان العرب يتحالفون مع الإنجليز فيما عرف باسم الثورة العربية الكبرى تحت قيادة الشريف حسين ! وفي الوقت الذي كان تكتيك الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى يقوم على الاستعانة بالسيادة العثمانية لإكراه إنجلترا على الجلاء عن مصر ، كان تكتيك حركة القومية العربية يقوم على التخلص من هذه السيادة العثمانية !

بل لم يستطع أحد أن يقول لمؤرخي الميثاق المزيفين ؛ الذين عابوا على قيادات ثورة 1919 أنها لم تمد بصرها عبر سيناء — إن هذه القيادات قد مدت بصرها بالفعل ، ولكن لأسباب مختلفة ! فقد أحنق هذه القيادات أن تحصل بلاد العرب على استقلالها ، « وهي دون مصر بمراحل » ! — على حد قول عبد العزيز فهمي في حديث 13 نوفمبر 1918 مع السير ونجت — ، ولاتحصل مصر على الاستقلال ، « وهي أجدر بذلك » ! .

وفي كتاب الوفد إلى معتمدي الدول الأجنبية في مصر ، تظهر نبرة هذا السخط حين يقول : « إن المصريين — دون جميع الأمم التي غيرت الحرب مركزها السياسي — هم وحدهم الذين بطشت بهم يد القوة ، فحرمتهم حتى من إسماع صوتهم لمؤتمر السلام ! ظلم صارخ ، يزيد في إيلامه للأنفس ما يصلنا كل يوم من الأنباء عن المطالب القومية التي يعرضها على المؤتمر نواب الحجاز وفلسطين وسوريا ولبنان ، تلك البلاد التي كانت بالأمس إيالات تركية » .

لقد كان مما جرح عزة المصريين وكرامتهم في ذلك الحين أن يسمع مؤتمر الصلح قضية العرب — الذين هم أقل من المصريين مدنية ! — بينما لايسمع قضية المصريين الذين هم أكثر مدنية ! فالعرب أبناء مدنية واحدة هي المدنية العربية ، أما المصريون فأبناء مدنيتين ؛ هما المدنية الفرعونية والمدنية العربية ! وفي ذلك يقول سعد مستنكرا في خطابه بمنزل حمد الباسل باشا يوم 13 يناير 1919 : « هل أمة كمصر مدنيتها

أقدم المدنيات ، وفضائلها الاجتماعية ، التي تنتقل بالوراثة من جيل إلى جيل ، ظاهرة الأثر ، من حيث وداعة الأخلاق وحب احترام القوانين والتماثل التام في الميول — يمكن أن تُسأل في أمر استقلالها ، من غير أن تُجرح عواطفها المدنية بهذا السؤال ؟ وهل أبناء المدنية الفرعونية والمدنية العربية غريب عليهم أن يستقلوا ؟ » .

وفي خطاب الوفد إلى مؤتمر الصلح في 28 إبريل 1919 ، كان مما استند إليه في أحقية مصر للاستقلال أن المؤتمر سمع « المقاطعات التي فصلت عن تركيا بسبب الحرب وبسبب تطبيق مبادئ القومية عليها » (يقصد البلاد العربية) فيكون من حق مصر أن يسمع صوتها ، وهي البلد ذو المدنية العتيقة ، الذي لو لم ترغمه الدول الأوروبية على قبول السيادة العثمانية ، لكان الآن بلدا مستقلا منذ قرن » !

وبالمثل ، فلم تتضمن مراسلات الحسين مكماهون حول حدود البلاد العربية التي كان يسعى لاستقلالها ، أي شيء عن استقلال مصر ! كما أن الشروط التي سلمها له زعماء جمعيتي « الفتاة » و « العهد » عن حدود البلاد العربية التي يجب استقلالها ، لم تتضمن مصر أيضا ! فقد كانت الحدود تمتد غربا على امتداد البحر الأحمر .

وفي الوقت نفسه ، فإن مطالب المصريين في الاستقلال كانت أكثر طموحا بكثير من مطالب الملك فيصل التي عرضها على مؤتمر الصلح . فقد كان المصريون يطالبون بالاستقلال التام ، على أساس الأهلية التامة له — كما رأينا في خطاب سعد زغلول ومذكرة الوفد — أما الملك فيصل فكان يطالب بالاستقلال المقيد ! اعترافا منه بأن وضع البلاد العربية التي كان يطلب لها الاستقلال لايتيح لها الاستقلال التام ! فسوريا — « نظرا لتطورها السياسي والاقتصادي » — طلب منحها استقلالا ذاتيا ! أما الجزيرة العليا والعراق ، فمع طلبه بحكومة عربية فيهما ، إلا أنه لم ير مانعا من أن تشرف إحدى الدول الكبرى على مساعدتهما بتطوير أمورهما الداخلية ! بل إنه طلب وضع فلسطين تحت وصاية إحدى الدول الكبرى لمنع أية منازعات بين العرب واليهود !

فأين إذن آمال وطموحات قيادة الوفد قبيل وفي أعقاب ثورة 1919 ، وآمال

القيادات العربية بعد الحرب ؟ وأين كانت مصر في مخططات قادة العرب بالنسبة لاستقلال البلاد العربية ـــ وكانت بلاد العرب في نظرهم قاصرة على بلاد العرب الآسيوية ـــ حتى يتهم قادة الوفد بالتسبب في فشل ثورة 1919 لأنهم لم يمدوا بصرهم عبر سيناء ؟

ثم يصل تزوير التاريخ في الميثاق إلى قمته حين يتهم الدستور بأنه هو الذي « أوقع الوطن في محنة الخلاف على الغنائم دون نصر » ! ويصف الصراع الحزبي في مصر ، الذي جرى بعد الدستور ، بأنه « ملهاة تشغل الناس وتحرق الطاقة الثورية في هباء لانتيجة له » ! ، ثم يحمل قيادات الوفد هذه المسئولية ! .

ونسي مؤلفو الميثاق ، أو تناسوا ، أن الصراع الحزبي هو سمة من سمات الحياة الديموقراطية في أي بلد من البلاد ، وهو الذي يكون الطاقة الثورية للشعب ، ولايحرقها ـــ كما يزعم الميثاق ! وأن الدستور هو مطلب قديم من المطالب الشعبية ، وقد انتزعه بنضاله ودمائه ، وخاض من أجله ثورتين : هما الثورة العرابية وثورة 1919 ، وكان على أرس كل الحركات الوطنية التي قامت في مصر حتى ذلك التاريخ . وأن الصراع الدستوري لم يكن ـــ من ثم ـــ صراعا على الغنائم ، وإنما كان صراعا على قضية الاستقلال ذاتها ! لقد كان صراعا على من يمثل الشعب في المطالبة بحقوقه : هل يمثله القصر والأحزاب الموالية له ، أم تمثله القوى التي اختارها الشعب بإرادته الحرة الطليقة ؟ .

وقد عبر مصطفى النحاس عن ذلك في عبارة بليغة ، حين طُلب إليه الإدلاء برأيه في الاتفاق الذي توصل إليه محمود باشا في عهد وزارته (اليد الحديدية) مع الحكومة البريطانية ، فقد رفض الإدلاء برأيه في المقترحات التي تضمنها ، « إلا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابا صحيحا ؛ لأن مناقشة هذه الاقتراحات في ظل الدكتاتورية تضليل ونقمة وفتنة ، وفي ظل الدستور نور ورحمة وعصمة » وكان من رأيه أنه « لا معنى لتقرير مصير الأمة وهي مقهورة في الداخل مهدرة حقوقها وحريتها » !

كذلك وصل التضليل بواضعي الميثاق نهايته حين وصفوا معاهدة 1936 بأنها كانت « بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التي وقعت فيها ثورة 1919 » ! يقصدون زعماء الوفد ! ونسوا أن معاهدة الجلاء التي أبرمها عبد الناصر في 19 أكتوبر 1954 ، لم تفضل كثيرا معاهدة 1936 ، بل إنها لم تستطع أن تخرج عن التصور الذي طرحه سعد زغلول في 13 نوفمبر 1918 — أي قبل 36 عاما — للحصول على الاستقلال التام ، حين اقترح عقد محالفة مع بريطانيا تتضمن إعطاء إنجلترا حق احتلال قناة السويس عند الاقتضاء ، لمساعدة مصر على الدفاع عن استقلالها ، عند تعرض هذا الاستقلال للخطر من جانب أية دولة أخرى .

فقد ترجم عبد الناصر هذا النص في معاهدة الجلاء ، فنصت على أن « تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس في حالة صالحة للاستعمال ، ومعدة للاستخدام فورا . وفي حالة وقوع هجوم مسلح من دولة في الخارج على أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها في القاهرة في الثالث عشر من شهر إبريل 1950 ، أو على تركيا — تقدم مصر للملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانى المصرية في حالة ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض السالفة الذكر (مادة 3 ، 4) .

ومعنى ذلك أن عبد الناصر ذهب في التنازل إلى أبعد مما ذهب إليه سعد زغلول ، إذ جعل من حق إنجلترا احتلال القناة مرة أخرى ، ليس فقط في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة في الخارج على مصر ، وإنما أيضا إذا وقع هذا الهجوم على تركيا ودول معاهدة الدفاع المشترك العربية !

بل ذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه معاهدة 1936 — رغم اختلاف الظروف — مما أوضحه حسن الهضيبي ، مرشد الإخوان المسلمين في ذلك الوقت ، في تصريحاته للصحف السورية واللبنانية فقد وصف الاتفاق بأنه « يحوي كل إضرار بمصالح مصر والدول العربية عامة » وقال :

« أما ما نص عليه (الاتفاق) من جلاء الجنود البريطانيين عن منطقة قناة السويس خلال عشرين شهرا من وقت التصديق على المعاهدة ، فهذا كان متفقا على أن يتم في عام 1956 بموجب معاهدة سنة 1936 ، التي ألغتها مصر . وإذا فرض أن الإنجليز كانوا يأبون الخروج عند نهاية تلك المدة ، فإن بقاءهم يكون بلا سند قانوني . فما المصلحة في منحهم هذا السند للبقاء والعودة ؟

ثم قال : « وقد أعطى الاتفاق المذكور الإنجليز حقا في العودة إلى احتلال القناة إذا هوجمت إحدى الدول الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك الذي عقد ضمن نطاق الجامعة العربية ، أو على تركيا ، ولم يكن لهم هذا الحق من قبل ـــ وتركيا كثيرة الأحلاف والأعداء معا ، مما يربطنا ، ويربط الدول العربية معنا ، بالمعسكر الغربي في كل حرب .

إن الاتفاق قد اعترف للإنجليز بقناة السويس كقاعدة عسكرية ، وأباح لهم احتلال أجزاء منها لم تبن ، فاعترف بشرعية القاعدة ، مع أن معاهدة سنة 1936 لاتعطيهم الحق في إنشائها حتى يتعللوا الآن بوجودها .

وهكذا أقررنا باحتلالهم بوثيقة لصالحهم دون مصلحة لنا فيها » ... إلى آخره .

وقد نسي كتاب الميثاق ـــ بطبيعة الحال ـــ هذه الحقائق التاريخية ؛ لأن العدوان الثلاثي نسف معاهدة الجلاء ، ولولاه لبقيت قيدا يطوق قدمي مصر ، ولما أتيح لمصر في ظلها أن تلعب دورها التحرري ضد الاستعمار على مستوى العالم العربي أو مستوى العالم الثالث ؛ لأن المعاهدة كانت تجعل مصر جزءا لا يتجزأ من العالم الغربي والتحالفات الغربية ضد الاتحاد السوفييتي طوال مدة تنفيذها التي تبلغ سبع سنوات ، تتشاور الحكومتان ـــ خلال السنة الأخيرة منها ـــ لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

ولربما كان أكبر افتراءات ثورة يوليو على الوفد حين اتهمته برفض قانون الإصلاح الزراعي ، وزعمت أن هذا الرفض كان هو السبب في حله ! وكان

عبد الناصر هو الذي أعلن هذا الاتهام في خطابه في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني يوم 25 نوفمبر 1961 ، رغم معرفته بطبيعة الحال بأن هذا الاتهام غير صحيح ! وفي هذا الخطاب زعم أنه عرض على الوفد العودة إلى الحكم على أساس تحديد الملكية ، ولكنه رفض !

وكان نص عبارات عبد الناصر في هذا الخطاب قوله : « حصلت اتصالات مع الوفد ، اجتمعت مع فؤاد سراج الدين أربع مرات من أجل بحث هذا الموضوع ، اجتمع مجلس إدارة الوفد مرة واثنين وثلاثة وأربعة ليبحث طلبنا ، كانت إيه النتيجة طوال هذه الاجتماعات ؟ رفضوا تحديد الملكية الذي طلبناه ، رفضوا إنهم يحكموا ، رفضوا أن يعودوا إلى الحكم على أساس تحديد الملكية ! وكان الأمر بالنسبة لي في هذه الأيام غريبا كل الغرابة . واحنا فطنا في الآخر إن احنا كنا بسطاء جدا حينما طلبنا من الإقطاع أن يقبل بنفسه أن يوقع صك القضاء على الإقطاع وتحرير الأرض وتحرير الفلاح » !

ولم يكن شيء من هذا الكلام صحيحا ؛ لأن اجتماعات الوفد أسفرت عن قبول قانون الإصلاح الزراعي بالفعل ، وأكثر من ذلك أنه ضمّنه برنامجه الجديد الذي نشر في الصحف المصرية يوم 23 سبتمبر 1952 ، بعد أن وقع عليه مصطفى النحاس في 16 ذي الحجة 1371 الموافق 16 سبتمبر 1952 . وبطبيعة الحال فإن هذا البرنامج — الذي نشر في الصحف — لا يمكن أن يكون سريا لم يطلع عليه عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة ! .

كذلك لم يكن صحيحا أن الثورة عرضت على الوفد الحكم بعد قيامها ، لسبب بسيط هو أنه منذ الاجتماع الأول الذي عقدته يوم 27 يوليو بعد خروج الملك من البلاد ، كانت قد قررت أن تحكم البلاد حكما دكتاتوريا ! فقد طرح عبد الناصر بعد انتخابه رئيسا لمجلس قيادة الثورة على المجلس الاختيار بين حكم البلاد عن طريق الديموقراطية أو عن طريق الدكتاتورية . ولكن المجلس قرر اختيار طريق الدكتاتورية . وفسر السادات سبب هذا الاختيار في صراحة تامة بقوله : « كنا جميعا قد كفرنا

بالديموقراطية ، نتيجة لما صنعته بنا وبالبلاد ! ثم إننا جميعا ضباط ، وقد تعودنا في العسكرية سرعة الإنجاز » !

ولم يكن عبد الناصر في ذلك الوقت للحقيقة والتاريخ ــ موافقا على الدكتاتورية ، فقد وصفها لزملائه بأنها طريق الدم ، والعمل الذي يبدأ بدم لابد أن ينتهي بدم . وقال إنه يفضل ألف مرة إعادة البرلمان الحزبي القديم ، وتسليم مقاليد الأمور للأحزاب على اللجوء إلى أسلوب الدكتاتورية . وقد ذهب عبد الناصر في اعتراضه إلى حد تقديم استقالته للمجلس قائلا : « أنا لا أستطيع أن أقبل هذا القرار الذي هو قرار الدكتاتورية . هذا طريق خطر على الثورة وعلى البلاد ، وأنا مستقيل من جميع مناصبي » ! على أنه عاد عندما وجد أن موقفه لم يثن عزم زملائه عن الحكم الدكتاتوري .

وواضح من هذا الكلام أن فكرة عرض الثورة على الوفد العودة إلى الحكم على أساس الإصلاح الزراعي غير صحيحة إطلاقا . وحقيقة الأمر في هذه القصة أن الثورة عندما طردت فاروقا خارج البلاد لم تكن قد أعلنت الجمهورية ، وإنما أبقت على النظام الملكي ، وكان تنازل فاروق عن العرش لابنه الأمير أحمد فؤاد ، ولما كان لايزال طفلا ، فقد تطلب الأمر ضرورة تعيين مجلس وصاية عليه ، وبحكم الدستور كان من الضروري عودة البرلمان الوفدي المنحل إلى الانعقاد ، لكي يحلف الأوصياء أمامه اليمين باحترام الدستور وقوانين الأمة المصرية والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه والإخلاص للملك .

على أن القوى السياسية المعادية للوفد في عهد فاروق ، وعلى رأسها علي ماهر باشا ؛ رئيس الحكومة الذي عينته الثورة ، سارعت إلى الاعتراض على عودة البرلمان الوفدي ، مما دعا الدكتور وحيد رأفت إلى طلب عرض الناحية الدستورية في الوصاية على قسم الرأي مجتمعا لمجلس الدولة . وهو ما تم بالفعل ، ولكن كلا من سليمان حافظ ، وكيل مجلس الدولة وعضو الحزب الوطني السابق ، والدكتور عبد الرزاق السنهوري ، رئيس المجلس وعضو الحزب السعدي السابق ــ وهما حزبان معاديان

للوفد ــ تمكنا من حمل الجمعية العمومية لقسم الرأي على إصدار فتوى ضد عودة مجلس النواب الوفدي المنحل إلى الاجتماع ، بحجة أن هذه العودة مخالفة للدستور ! وصدر القرار بأغلبية تسعة أصوات ضد صوت واحد ، هو صوت الدكتور وحيد رأفت !

وقد سَعِدَ ضباط مجلس قيادة الثورة بهذه الفتوى ، ولم يعترض عليها سوى محمد نجيب وعبد الناصر كما سَعِدَت حكومة علي ماهر باشا ؛ لأنها تتيح لها البقاء في الحكم إلى أي مدى ترتئيه حتى تقرر إجراء انتخابات جديدة ، تكون قد أعدت العدة فيها للتآمر على الدستور .

وهذا ما حدث بالفعل ؛ لأن الانتخابات لم تحدث ، لا في عهد حكومة علي ماهر ولا في عهد الحكومات التي تلتها حتى بداية عام 1956 ! وفي أثناء ذلك كانت الثورة قد تمكنت من حل الأحزاب ومصادرة أموالها ، وفرض الحكم الدكتاتوري على البلاد .

وقد دفع الدكتور السنهوري الثمن ، بأن ضُرب على يد المظاهرات التي سيرتها الثورة ، في حرم مجلس الدولة في أزمة مارس 1954 . كما دفع سليمان حافظ الثمن أيضا ، فاستغنت الثورة عن خدماته ، ثم اعتقلته في أحداث العدوان الثلاثي على مصر في نوفمبر 1956 ! .

وهكذا تثأر الجرائم التي ترتكب في حق الديموقراطية ممن غار عليها ! وبقي الوفد حيا في ضمير الشعب المصري ، حتى عاد إلى الحياة السياسية من جديد مؤخرا ، ليواصل رسالته في خدمة الوطنية المصرية وقضايا العدل والحق والديموقراطية .

من فساد ما قبل الثورة إلى فساد الثورة !*

أليس من المثير أن كل من يريد أن يهاجم الوفد يتحدث عن فساد الحكم في عهد ما قبل الثورة ، ولايتحدث عن موقع الوفد في هذا العهد ، ولاموقفه من هذا الحكم ؟ أليس هذا هو منطق ثورة يوليو عندما قررت الاصطدام بالوفد للاستيلاء على السلطة من يد الشعب وتثبيت أقدامها في الحكم ؟ وأليست هذه نفسها هي المغالطة التي كشفها الشعب بسهولة في ذلك الوقت ؛ لأنه كان قريبا من الأحداث وكان يعيش في نفس الأحداث ، فهب يقاوم الثورة بعد أن كشفت عن وجهها الدكتاتوري ، يطالبها بالعودة إلى الثكنات ، وإعادة الحريات والإفراج عن المعتقلين القدامى والجدد ؟ بل ألم تكن تلك المغالطة نفسها هي سبب انقسام الثورة حول كل من محمد نجيب وجمال عبد الناصر ؟ ففريق محمد نجيب يطالب بعودة الضباط إلى ثكناتهم وتسليم السلطة للشعب ، وفريق عبد الناصر يطالب بتمسك الثورة بالسلطة رغم إرادة الشعب ... أولم تكن هذه المغالطة ، التي كشفت دكتاتورية الحكم العسكري للثورة ، هي سبب مظاهرات الشعب العارمة في 26 فبراير 1954 وطوال أزمة مارس 1854 ؟

نعم لقد كان الحكم في عهد ما قبل ثورة يوليو فاسدا ؛ ليس لأن الوفد كان في الحكم ، وإنما لأن الوفد كان مبعدا عن الحكم ! لقد كانت مدة الحياة الدستورية في عهد ما قبل الثورة 28 عاما تقريبا ، ولكن الوفد لم يحكم في هذه المدة أكثر من ربعها ، أي سبع سنوات ! ولم يستمر حكمه في كثير من الحالات أكثر من بضعة شهور ! فلم تتم وزارة سعد زغلول سنة كاملة ، بل بلغت مدة حكمها

(*) الوفد في 3 / 8 / 1987 .

نحو عشرة شهور ، وبالتحديد من 28 يناير إلى 24 نوفمبر 1924 . وحكمت وزارة مصطفى النحاس الأولى ثلاثة شهور فقط ! أي من 16 مارس 1928 إلى 25 يونية من العام نفسه ! وحكمت وزارته الثانية أقل من ستة أشهر ، أي من أول يناير 1930 إلى 19 يونية من العام نفسه ! وأما وزارتاه الثالثة والرابعة ــ وهما متصلتان ــ فقد حكمتا أقل من سنتين ــ أي من 9 مايو 1936 إلى 30 ديسمبر 1937 . وأما وزارتاه الخامسة والسادسة ــ وهما متصلتان أيضا ــ فقد حكمتا عامين وثمانية أشهر ، أي من 4 فبراير 1942 إلى 8 أكتوبر 1944 . أما وزارته السابعة والأخيرة فقد حكمت عامين فقط ، وبالدقة حكمت من 12 يناير 1950 إلى 27 يناير 1952 ! .

وطوال هذا الحكم المتقطع القصير ، لم يخرج الوفد من الحكم إلا مرغما وبإقالة من الملك الفاسد ! فكان الوفد ضحية هذا الحكم الفاسد وليس هو صانعه ومنشئه ــ كما يحاول خصوم الوفد السياسيون الحاليون الإيهام به للجماهير المصرية ــ خصوصا الشباب الذي لم يعش أحداث ذلك العهد الفاسد .

والأمر الذي لم يقله خصوم الوفد أن البلاد كانت واقعة تحت الاحتلال البريطاني ، وكانت أقدام الشعب مغلولة بقيوده ، وفي الوقت نفسه كان الملك في حماية الاحتلال ــ إلا في فترة الحرب العالمية الثانية، حين نزعت بالملك فاروق ميوله الدكتاتورية إلى التعاطف مع النظم الفاشية والعنصرية في الحرب ، وهي إيطاليا وألمانيا ، فرفعت دولة الاحتلال يدها عن حمايته ، بل وأجبرته على القبول بحكم الدستور والنزول على إرادة الشعب ؛ لأن إرادة الشعب كانت مع الديموقراطية وكانت تتفق مع مصلحتها أثناء الحرب . ثم استأنفت إنجلترا حماية الملك بعد الحرب .

وطوال ذلك العهد الفاسد كان الوفد يتزعم النضال الوطني الشعبي ضد هذا العهد ، وقد حاول مصطفى النحاس في عام 1937 خلع الملك فاروق عن العرش ــ كما أثبتنا ذلك من واقع الوثائق البريطانية ، وفي حادث 4 فبراير 1942 كان في وسع النحاس تنفيذ ما حاول عمله قبل خمس سنوات ، وهو التخلص من فاروق ،

لولا أنه رفض أن يجعل من الملك الفاسد شهيدا ؛ لأن خلعه في تلك الحالة كان يتم على يد الاحتلال بينما أراد النحاس حلعه عن طريق الإرادة الشعبية ، فقبل رياسة الوزراء بعد أن أخذ فاروق « يلح عليه المرة بعد المرة ويعيد الكرة بعد الكرة » ليقبل ذلك لإنقاذ عرشه !

ومع ذلك فمازلنا إلى الآن نجد بعض السياسيين الذي فقدوا برقع الحياء يهاجمون الوفد لموقفه في حادث 4 فبراير ؛ لا لأنه أنقذ الملك فاروقا ، وإنما لأنه ترك فاروقا يلقى الهوان على يد الإنجليز ! بل إن ثورة يوليو — وهي التي خلعت فاروقا عن العرش — أصبحت ملكية أكثر من الملك ! فتبنت موقف الإدانة الذي اتخذه القصر نفسه ضد الوفد بسبب حادث 4 فبراير ، وأصبحت أقلام الثورة تهاجم الوفد للأسباب نفسها التي من أجلها كانت تهاجمه أقلام القصر ! ولم يفكر فرد من هؤلاء أبدا في أن الملك فاروقا هو الذي وضع نفسه في الموقف الذي عرضه لحادث 4 فبراير ، بسبب اعتداءاته المتكررة على الدستور ، وإبعاده حزبَ الأغلبية عن الحكم عن طريق الانتخابات المزورة .

فساد عهد ما قبل الثورة — إذن — هو حقيقة تاريخية لا خلاف عليها ، ووقوع عبء النضال ضد الملك على عاتق الوفد حقيقة تاريخية أخرى لاينكرها أحد ؛ بدليل أن الملك فاروقا هو الذي أقال مصطفى النحاس في عام 25 يونية 1928 ، ثم أقاله في 30 ديسمبر 1937 ، ثم أقاله في 8 أكتوبر 1944 ، ثم أقاله في 27 يناير سنة 1952 !

ولماذا نذهب بعيدا ، فلدينا وثائق ثورة يوليو نفسها تثبت أن فساد ما قبل الثورة يقع على رأس الملك فاروق . فلم تقم الثورة بحركتها ضد الوفد وإنما قامت ضد الملك ، ولم تخلع الثورة مصطفى النحاس عن الحكم ، وإنما خلعت فاروقا عن العرش ! ولم تذكر الثورة في كتاب خلع الملك أن « ما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته » — هو نتيجة سوء تصرف الوفد ورئيسه مصطفى النحاس ، وإنما قالت في عبارة صريحة إنه « نتيجة سوء تصرفكم (الملك) وعبثكم

بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب » !

ومن هنا فإذا قلنا إن الوفد ضحية فساد عهد ما قبل ثورة يوليو 1952 ، فإننا نذكر حقيقة تاريخية لا نظن أن هناك من يجرؤ على تحديها . ولكن الأهم من ذلك بكثير هو أن الوفد كان أيضا ضحية فساد ثورة يوليو نفسها ! ـــ ذلك أننا نخشى أن نقول إنه لو كان قد قدر لثورة ، أو لانقلاب عسكري ، أن يقوم ضد عبد الناصر ، لما وجد قائد هذه الثورة أو الانقلاب من خطاب يخلع به عبد الناصر أفضل من الخطاب الذي وجهه عبد الناصر إلى فاروق ليخلعه في يوم 26 يوليو 1952 ! فلم تكرر الثورة فقط أخطاء العهد الذي ثارت ضده وإنما تجاوزتها بعيدا جدًا ؛ وإلا هل يستطيع أحد أن يقارن بين أخطاء قيادة الجيش المصري في حرب فلسطين الأولى سنة 1948 وأخطاء قيادة هذا الجيش في حرب يونية 1967 ؟ أو يقارن بين معتقلات ما قبل ثورة يوليو ومعتقلات هذه الثورة التي نصبتها لأعدائها وأصدقائها على السواء ؟ وهل يستطيع أي فرد أن يزعم أن حرية الفرد في عهد ثورة يوليو كانت أفضل من حرية الفرد في عهد ما قبل الثورة بما يجعله « يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته » ؟ وهل يمكن مقارنة مدرسة حمزة البسيوني في التعذيب بكتاتيب ما قبل الثورة ؟ .

إذن فلنكتب تاريخ عهد ما قبل الثورة كتابة صحيحة ، وعلينا ـــ في الوقت نفسه ـــ ألا ننسى كتابة تاريخ ثورة يوليو ! .

افتراءات فتحي رضوان (1) *

ربما كانت النتيجة الكبرى التي أسفرت عنها مناقشات ندوة « الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر » ، التي نظمها المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية بالقاهرة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بجامعة القاهرة والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وقسم الدراسات العربية بجامعة أمستردام ، عن « الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر » ، هي أن علم التاريخ في بلادنا ما زال بعيدا لحد كبير عن الالتزام والموضوعية ! وأن تاريخ مصر المعاصر ما زال يمثل أكبر ميادين الصراع بين القوى السياسية التي لعبت الدور الأساسي في صنعه !

أما إن « علم التاريخ » مازال بعيدا عن الالتزام والموضوعية ، فهذا ما كشفت عنه أوراق وتعليقات ومحاضرات بعض المشتركين في الندوة ، التي توضح بجلاء العجز الكامل عن فهم موضوع علم التاريخ وفلسفته ورسالته ، أو تخلط بشكل محزن بين الأعمال التاريخية العلمية وبين المذكرات التي كتبها سياسيون أو الكتابات التاريخية التي يكتبها سياسيون ينتمون لبعض الأحزاب أو التيارات السياسية ، متخذين عباءة التاريخ لإخفاء غرضهم في خدمة اتجاهاتهم السياسية .

وهذا ما أكدته في الندوة إذ قلت إن كثيرا من الرسائل العلمية في التاريخ تفتقر إلى أبسط مبادئ علم التاريخ ؛ لسبب بسيط هو أنها أجريت تحت إشراف أساتذة يستهينون بواجبهم العلمي في توجيه الطالب والإشراف عليه تحت ضغط مسئولياتهم الأخرى . وإن هناك من الأعمال العلمية ، التي لم يكتبها مؤرخون متخصصون ، أعمالا تفوق في أهميتها العلمية الأعمال التي كتبها متخصصون ! ، مثل الأعمال التي كتبها

(*) الوفد في 7 / 9 / 1987 نشرت تحت عنوان : « عباءة التاريخ الفضفاضة تخفي الجوارح والصقور » .

الأستاذ طارق البشري أو كتاب أحمد صادق سعد ، الهام : عن « تاريخ مصر الاجتماعي والسياسي » .

وهذا أمر محزن ؛ لأنه يؤثر ـــ بالضرورة ـــ على مصداقية الأعمال العلمية الجادة ، ويعطي الفرصة للعابثين بعلم التاريخ للإدلاء بدلوهم ، ويخلط الحابل بالنابل ، ويشكك في عملية منهج البحث العلمي التاريخي ، ويؤثر بالسلب على صورة المؤرخ في بلادنا ، خصوصا بعد أن أظهر البعض أنفسهم في صورة كاريكاتورية بعيدة عن الجدية العلمية الواجبة ، وبالغوا في الاستخفاف بقضايا التاريخ الخطيرة مما لم يسبق له مثيل .

وأما ما أثبتته الندوة من أن التاريخ ما زال يمثل أكبر ميادين الصراع بين القوى السياسية المتصارعة في مصر ، فيتمثل في عدد الصقور الذين وفدوا على الندوة لينهشوا في جسد تاريخ مصر المعاصر ، ويشوهوه بسخائم أحقادهم السياسية ؛ يحرفون وقائع التاريخ ، ويفترون على الزعماء والأبطال ، ويتخذون من الندوة وليمة يفترسون فيها إيجابيات التجربة الليبرالية وإيجابيات التجربة الناصرية على السواء !

نعم فقد أثير في الندوة أن سعد زغلول خائن ! ومصطفى النحاس أهبل ! ولو كان ممثلو التيار المعادي لعبد الناصر موجودين في الندوة لأثاروا ما أثاروه من أنه حرامي أو أنه عميل إسرائيلي ! ولو كان ممثلو التيار المعادي للسادات موجودين لأثاروا قصة أمه الجارية الزنجية « ست البرين » التي أورثته الخصائص والصفات التي دفعته إلى القيام بمبادرة القدس !

وكل ذلك يقدمه الصقور والجوارح لجمهورنا على أنه تاريخ ، وعليه أن يذاكره ويحفظه عن ظهر قلب ؛ ليتقدم إلى مستقبل أفضل إن شاء الله ! وكل هذه التشوهات في تاريخ نضال شعبنا الحقيقي يحاول الصقور تأصيلها في العقل الباطن لجماهيرنا الشعبية لإفساد وعيها التاريخي ، حتى تتقبل جرعات الفساد السياسي الحالي الذي يريدون إلحاقه بها تحت اسم التقدمية والعروبة والوحدة العربية .

وعلى هذا النحو بدت ندوة الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر كأنها ندوة سياسية وليست ندوة علمية ، تصفَّى فيها الحسابات السياسية بين الفرق السياسية المختلفة التي تصطرع في الساحة المصرية ، وحاولت بعض الصقور السياسية المعادية للوفد تحويلها إلى مظاهرة ضد الوفد منذ البداية ؛ بتشويه زعاماته ، ودخلت بعض الصحف المصرية المعركة ، بحسن نية حين أبرزت التشوهات التاريخية التي قدمها هؤلاء على أنها تاريخ كما فعل الأستاذ فتحي رضوان ، الذي لاينسى عداءه القديم والحديث للوفد بحكم المدرسة الحزبية التي ينتمي إليها وهي مدرسة الحزب الوطني الجديد .

ولقد كان من سوء حظي ومن حسن حظ الأستاذ فتحي رضوان في الوقت نفسه ، أنني كنت في الاتحاد السوفييتي حين ألقى خطبته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التي اتهم فيها سعد زغلول بالخيانة ، وأنه اعترف بنفسه في مذكراته بأنه خائن ! وذلك وفقا لما ذكرته جريدة المساء ؛ لأنه إذا صح ما نشرته جريدة المساء عن الرواية التي ذكرها الأستاذ فتحي رضوان ، فإني — بوصفي محقق هذه المذكرات التي نشرت — أؤكد أن هذا الكلام محض افتراء على سعد زغلول ، كما أنه ليس من الصحيح أن هذه الرواية لم تنشر في الجزء الذي صدر من المذكرات ، وإنما صدرت بالفعل ، ويمكن للقارئ أن يرجع إليها .

فلم يحدث أبدا أن أورد سعد زغلول في مذكراته أن كرومر قال له : « اطمئن ، الاحتلال باق . فهدأت نفسي (سعد زغلول) وعدت إلى صوابي » .

ولو أن الأستاذ فتحي رضوان عني بقراءة المذكرات التي نشرتها ، وعني بقراءة تعليقاتي على أحداثها ، وعلى هذه الواقعة بالذات ، لما وقع في هذا الخطأ ؛ لأن تأثر سعد زغلول لاستقالة كرومر لم يكن حبا أو غراما وافتتانا بالاحتلال ورغبة في استدامته في مصر ، وإنما كان سعد يرى أن كرومر أخف ضررا من غيره ؛ لإصلاحاته المالية والاقتصادية التي قام بها في مصر ، والتي لم يكن يستهدف بها مصلحة مصر بقدر ما كان يستهدف كسب ثقة أوروبا ، خصوصا وأن ذهاب كرومر لا يعني

ذهاب الاحتلال ، وإنما بقاؤه في صورة أسوأ ! وهو ما حدث تماما في عهد جورست ومن تلاه ، حيث تحالف جورست مع الخديو عباس حلمي على الشعب .

ولهذا السبب عندما أراد كرومر أن يُطمئن سعد زغلول على شخصه ، ويقول له : « إن خلفي سيؤيدك بكل ما في وسعه ، وسوف تشتغل معه بغاية الراحة » أجاب سعد : « إني لا أفكر في شخصي ، ولكن في بلدي ومنفعتها التي سوف تخسر بعدك خسارة لا تعوض » .

وهذا الكلام عن إصلاحات كرومر المالية والاقتصادية في مصر هو حقيقة تاريخية اعترف بها الجميع ؛ فالرافعي يقول : « يلزمنا أن نقول إن الاحتلال قد نظم حقا مالية الحكومية ، من ناحية ضبط الإيرادات والمصروفات والاجتهاد في زيادة الدخل على الخرج ، كما أنه عني بمنشآت الري » ! وفي عهد كرومر كما يقول الدكتور راشد البراوي — تم إصلاح القناطر الخيرية ، وبناء قناطر أسيوط في سنة 1902 ، وقناطر زفتى في سنة 1903 وقناطر إسنا في سنة 1908 . وفي سنة 1902 تم تشييد خزان أسوان ، مما أدى إلى زيادة المساحة المنزرعة بمقدار 800 ألف فدان ، وزيادة المساحة المحصولية من 4,7 مليون فدان إلى 7,7 مليون فدان في نهاية عصر التخصص !

ومن هنا تفسير موقف سعد زغلول من استعفاء كرومر ، الذي يتاجر به أعداء سعد ويتخذونه سلاحا يطعنونه به ، ومن هنا الافتراء على سعد بالزعم بأن كرومر طمأنه إلى أن « الاحتلال باق » ، وأن سعد زغلول هدأت نفسه بعدها وعاد إلى صوابه ! ؛ لأن أصول المذكرات — وهي منشورة وموجودة في يد القارئ — تخلو من ذلك .

أما ما أورده الأستاذ فتحي رضوان عن تعاون الوفد مع الإنجليز في أثناء الحرب العالمية الثانية ، فإنه متأثر في ذلك بانتمائه إلى جماعة مصر الفتاة الفاشية منذ تكوينها ، وتعاطفه مع المعسكر الفاشي أثناء الحرب العالمية الثانية ، توهما بأن انتصاره سيكون فيه تحرير مصر من الاحتلال البريطاني ! ومع أن هذا الانتصار كان يوقع مصر في قبضة خطر استعمار عنصري أعتى ! ومن هنا فإن تعاون الوفد مع الإنجليز في أثناء

الحرب العالمية الثانية كان تعاونا لحساب مصر وليس لحساب الإنجليز كما زعم خصوم الوفد الفاشيون في ذلك الحين ، ويردده الأستاذ فتحي رضوان حاليا ، الذي كان له دور يعترف به في توجيه ثورة يوليو إلى الطريق الدكتاتوري ، اتساقا مع فكره الأساسي .

فهل يرتدع البعض عن استخدام التاريخ لتصفية الحسابات السياسية القديمة ؟ ولكننا واقفون لكل من يعبث بتاريخ أمتنا بالمرصاد .

افتراءات فتحي رضوان (2)*

أليس من المفارقات الحقيقية أن من يخرب مبنى من المباني ، حتى ولو كان عشة فراخ ! يحول إلى المحاكمة بمقتضى القانون ، ومن يخرب العقل التاريخي للشعب المصري تصفق له الصحف الناصرية ، وتفرد له صفحاتها ليمارس من خلالها عملية التخريب ؟

عندما أثبت في مقال سابق لي على صفحات جريدة « الوفد » عدم صحة ما قاله السيد فتحي رضوان ، في ندوة الالتزام والموضوعية في تاريخ مصر المعاصر من أن مذكرات سعد زغلول تحوي ما يثبت خيانته ، ونفيت نفيا قطعيا العبارة التي ادعى ــ بغير حق ــ أن سعد زغلول سجلها على نفسه ، وهي أن كرومر قال له : « اطمئن الاحتلال باق » ، فهدأت نفس سعد زغلول ــ حسب هذا الزعم ــ وعاد إليه صوابه ! وعندما استشهدت بمذكرات سعد زغلول المنشورة ، وهي صورة بالغة الدقة والأمانة لكراسات سعد زغلول ، في إثبات أن هذه العبارة لم ترد إطلاقا في هذه المذكرات ــ كنت أتوقع أن يثبت السيد فتحي رضوان العكس ، وهو أن العبارة موجودة في المذكرات بالفعل ، أو يعتذر عن افترائه على زعيم مصري بما لم يقله وما لم يسطر به حرفا في مذكراته . وهذا هو الأسلوب العلمي السليم الذي يجب أن نرتفع إليه في مناقشاتنا لقضايا بلادنا التاريخية ــ أي الإثبات بالوثيقة ، والنفي بالوثيقة !.

ولكني فوجئت بالسيد فتحي رضوان ينشر مقالاً في صحيفة الناصريين يعترف فيه بصحة كلامي ، وهو أن العبارة التي ادعى ورودها في مذكرات سعد زغلول

(*) الوفد في 21 / 9 / 1987 نشرت تحت عنوان : رحم الله ماضينا ، ولعن زعماءنا جميعا .

لم ترد بالفعل ، وبدلا من الاعتذار علنا لمن سمعوه في الندوة يردد هذا الكلام ، فإنه آثر الإصرار على التهمة التي وجهها للزعيم المصري سعد زغلول ، وأخذ يحاول التدليل على صحة كلامه بعبارات أخرى ! سبق لنا ــ في مقالنا السالف الذكر في الوفد ــ تفسيرها التفسير التاريخي العلمي ! والطريف حقا أن السيد فتحي رضوان اختار لمقاله عنوان : « هذيان » .

وأني لا أملك إلا إن أطلب من الله تعالى للسيد فتحي رضوان الصحة وطول البقاء ، وأتجاوز عن تجاوزاته ، ولكني كنت أود لو تغلبت عليه الموضوعية في تناوله لزعامات مصر ، انطلاقا من المسئولية الوطنية والقومية التي يجب أن تكون رائد الجميع في تعرضهم لأحداث تاريخية وشخصيات تاريخية انتهى دورها التاريخي ، وصار من الضروري تناولها بمنظور مختلف عن المنظور الحزبي القديم .

ذلك أنه مما يخرب العقلية التاريخية للشعب المصري حقا أن ننقل إلى نهاية القرن العشرين سلبيات الصراع الحزبي الذي كان دائرا في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ــ كأنما لا تكفي مائة سنة كاملة لتهدئة الأحقاد الحزبية القديمة والصراعات الشخصية والحزبية القديمة ، فنسمع من جديد ما كان يتردد في تلك السنوات البعيدة من اتهامات غير منصفة وافتراءات جائرة .

ومن حسن الحظ أن الوفد الجديد واع تماما لهذه القضية الوطنية الهامة ، فلم يحدث أبدا أن هاجم أحد زعماء الوفد الجديد ، أو حتى زعماء الوفد القديم ، مصطفى كامل وفقا لرأي سعد زغلول القديم فيه .

فقد كان رأي سعد زغلول في مصطفى كامل وفقا لما ورد في مذكراته (الكراسة السابعة ص 344) أنه « نصاب » ! وكان رأي قاسم أمين ، صديق سعد زغلول ، في مصطفى كامل أنه « نصاب خدَّاع ، ومنافق كذاب » ولم يحدث أبدا أن وصف أحد زعماء الوفد مصطفى كامل بهذا الوصف أبدا ، انطلاقا من مسئوليتهم القومية والوطنية .

كذلك فمن الخطورة بمكان فصل الواقعة عن ظروفها التاريخية ، وهو نوع آخر من أنواع تزييف التاريخ يقع فيه السياسيون ، وقد وقع فيه بعض المؤرخين أيضا للأسف الشديد ممن تناولوا مذكرات سعد زغلول . ذلك أن فصل الواقعة عن ظروفها التاريخية ليس من علم التاريخ في شيء ، كما أنه ليس من مصلحة أحد ممن يلعبون اللعبة السياسية القبيحة الحالية لعبة ضرب الوفد الجديد بتشويه تاريخ الوفد القديم ! وعلى رأسهم الناصريون .

وعلى سبيل المثال ــ وحتى نذيق هؤلاء بعض ما يذيقون به الغير ــ فإن الحديث عن واقعة تاريخية مثل واقعة دعوة عبد الناصر للسوفييت بأن يجلوا قوات إلى مصر ، وبأن يحموا بطيرانهم سماء مصر ، بدون وضع هذه الدعوة في ظروفها التاريخية الحقيقية ، يؤدي بالحاقدين على عبد الناصر إلى رميه بالخيانة العظمى ؛ لأنه يجلب قوات أجنبية إلى مصر ، قد تخرج منها أو تتحول بمرور الوقت إلى قوات احتلال !

وقد انبرى ــ بالفعل ــ بعض الحاقدين على عبد الناصر إلى إلقاء هذه التهمة بحديثهم عن الاحتلال السوفييتي لمصر وخضوع مصر للسيطرة السوفييتية ! قبل أن نضع هذه القضية في إطارها التاريخي الصحيح في كتابنا « تحطيم الآلهة ، قصة حرب يونية 1967 » ، ونثبت أن عمل عبد الناصر هذا كان عملا وطنيا جليلا ، ثبت أقدام مصر في وجه العدوان الإسرائيلي ، ومهد الطريق لحرب أكتوبر .

كذلك ــ وحتى نذيق السيد رضوان بعض ما يذيق به سعد زغلول ــ فإن الحديث عن سياسة مصطفى كامل إزاء تركيا ، بدون وضعها في الظروف التاريخية الخاصة لها ، يؤدي إلى اتهام مصطفى كامل بالخيانة الصريحة ؛ لأنه لم يدع أبدا ، وفي طوال نضاله الوطني ، إلى استقلال مصر التام ! وإنما كان يدعو على الدوام إلى أن تكون مصر تحت سيادة تركيا ! ومن المعروف أنه لا يوجد وطني يدعو إلى بقاء بلده تحت سيادة بلد آخر إلا إذا كان هذا الوطني خائنا مائة في المائة !

ولكن هذه التهمة تنقشع فورا عن مصطفى كامل إذا نحن عرفنا أنه كان يعتبر

الاحتلال البريطاني أخطر على مصر من السيادة التركية ، وأنه كان يستعين بالسيادة التركية على مصر لإكراه إنجلترا على الجلاء عن مصر .

ومعنى ذلك أننا إذا أخذنا بمنطق السيد فتحي رضوان — أي منطق فصل الواقعة التاريخية عن ظروفها التاريخية الخاصة بها ، فإن كلا من سعد زغلول ومصطفى كامل يكونان زعيمين خائنين : الأول لأن الاحتلال عينه وزيرا ، ولأنه قدر أن ذهاب كرومر ومجيء جورست هو خسارة لاتعوض لمصر وهو ما أثبتت الأحداث صحة تقديره — والثاني ؛ لأنه يدعو إلى بقاء سيادة تركيا على مصر ، ويذهب إلى عاصمة الدولة صاحبة السيادة على مصر ليقابل السلطان ، ويتلقى منه الهدايا ، ويتلقى منه الإنعام برتبة البكوية ، ثم رتبة الباشوية !

وإذا عرف الشعب المصري تاريخه بهذه الصورة المشوهة القبيحة فرحمة الله على ماضينا ، ولعن الله زعماءنا جميعا ! ونحن إذن شعب لايستطيع إلا أن يفرز زعامات خائنة ، وجماهيرنا على الدوام جماهير ساذجة مخدوعة في زعمائها ، ترفعهم إلى مقام الزعامة الأسمى التي تقرب من القداسة والتأليه ، وينزلون إلى مقام العبودية والخضوع للغير !

وهذا تخريب للعقل التاريخي للشعب المصري — نعم تخريب وتخريب وتخريب !

افتراءات فتحي رضوان (3)*

ربما كان الفرق الكبير بيني وبين السيد فتحي رضوان في الخلاف الدائر بيننا حول تقييم سعد زغلول ، هو الفرق بين مؤرخ غير متورط في الأحداث ، ولا يعنيه منها إلا الحقيقة التاريخية التي هي ملك للشعب ، وبين سياسي متورط في الأحداث ، ولا يعنيه منها إلا ما يدين خصومه ويبرئ ساحته ويدلل على صحة سياسته . وهذا هو السبب في أنني أستخدم الوثيقة على الدوام في إثبات رأيي ، بينما يستخدم السيد فتحي رضوان التجريح الشخصي في حواره .

وبطبيعة الحال فلست أنوي مجاراة السيد فتحي رضوان في تجريحه الشخصي لي ، وما أسهل ذلك ، ولكني أعتقد أن مفعول الوثيقة في الحوار حول هذه المسائل التاريخية أقوى ، وهو رد كاف على كل تشويه للحقائق .

وفي الواقع أن كراهية السيد فتحي رضوان لسعد زغلول ، ومحاولته تلويث ماضيه وتاريخه ، إنما ترجع إلى اختلاف دور كل منهما في الحركة الوطنية ، فبينما كان دور سعد زغلول في تاريخ الحركة الوطنية هو دور الزعيم السياسي الذي يقود أمة ، كان دور السيد فتحي رضوان هو دور السياسي الذي يعيش على هامش الحركة الوطنية ويمارس دوره من موقع الأقلية . وبينما كان دور سعد زغلول هو دور تعبئة جهود الشعب المصري وتكتيل صفوفه ضد الاحتلال وقيادة ثورته العارمة من أجل الاستقلال ، كان السيد فتحي رضوان يلعب دورا سياسيا مختلفا كل الاختلاف ، هو دور مناوأة الغالبية الشعبية وتحويل مسارها إلى دروب جانبية لا صلة لها بما ثارت لأجله وما تمارس نشاطها لتحقيقه .

(*) الوفد في 28 / 9 / 1987 وقد نشرت تحت عنوان : الزعيم الذي رفعته أمة لايسقطه فرد .

فقد اشترك في مستهل حياته السياسية في تكوين جماعة مصر الفتاة الفاشية ، التي اتخذت من النازية والفاشية مثلا أعلى ، وكونت القمصان الخضر ، وأرهبت الخصوم السياسيين . وبعد علو نجم الدكتور مصطفى الوكيل في الجمعية واستحداث أحمد حسين منصبا له يجعله الرجل الثاني في الجمعية — وهو منصب نائب رئيس الحزب — أخذ فتحي رضوان ينقطع عن ممارسة نشاطه في الجمعية ، ثم أعلن انفصاله تماما عن الحزب عقب حادث 4 فبراير 1942 وتأييد أحمد حسين للنحاس باشا في موقفه . ثم نجح في اجتذاب عدد من الأعضاء الحانقين على تصرف أحمد حسين وكونوا « اللجنة الوطنية لشباب الحزب الوطني عام 1944 » .

ومن ذلك يتضح أمران : الأول ، أن موقع السيد فتحي رضوان السياسي كان ، منذ بداية عمله في الحركة الوطنية ، في المعسكر المعادي للأغلبية الشعبية ، ثانيا ، أنه لم يلتحق بالحزب الوطني إلا في أواخر الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي فهو لم يحسب على الحزب الوطني إلا قبل ثورة يوليو بثماني سنوات فقط تقريبا ، ومع ذلك فقد ظل يمثل عنصرا انقلابيا على الحزب الوطني نفسه كما سوف نرى !

وهذا يفسر أن رأي السيد فتحي رضوان في سعد زغلول هو رأي ينفرد به ولا يعبر عن رأي الحزب الوطني . وحتى نفهم هذه المسألة ، فإن الدور التاريخي للحزب الوطني ينقسم إلى دورين : دور إيجابي تزعم فيه الحركة الوطنية ، وهو دور ما قبل الحرب العالمية الأولى ، ودور مزايد سلبي ومتعاون مع القصر الملكي ضد الشعب ، وهو دور ما بعد الحرب العالمية الأولى .

وبالنسبة للدور الإيجابي للحزب الوطني في الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى ، فقد بدأ بمصطفى كامل ، وانتهى بمحمد فريد . وقد كان الصراع بين الحزب الوطني برياسة مصطفى كامل وبين سعد زغلول قائما طوال نظارة سعد زغلول لوزارة « لنظارة » المعارف ثم نظارة الحقانية . ولكن هذا الموقف انقلب بعد استقالة سعد زغلول من نظارة الحقانية في يوم 31 مارس 1912 بسبب تخطي الحكومة له في مسألة التحقيق مع محمد فريد . فساند الحزب الوطني سعد زغلول في انتخابه

للجمعية التشريعية ، مصححا موقفه منه ، ومعترفا بوجهه الوطني الأصيل ، مما أدى إلى ظفر سعد زغلول بدائرتين من الدوائر الثلاث التي ترشح فيها ، وهما دائرة بولاق ودائرة السيدة زينب ، رغم محاربة الاحتلال له .

ومعنى ذلك أن رأي فتحي رضوان في سعد زغلول لا يعبر فيه عن رأي الحزب الوطني ، وإنما يعبر فقط عن نفسه ، ولا ينطلق فيه إلا من تجربته السياسية المعادية لغالبية الجماهير بحكم موقعه .

وقد استمر السيد فتحي رضوان في هذا الموقع بعد تأليفه الحزب الوطني الجديد ، الذي لم يحظ بأية ثقة شعبية ولم توله الجماهير أية أهمية ، فظل معزولا عن الجماهير حتى قيام ثورة يوليو ، التي رأى فيها فرصة العمر لضرب الوفد وتصفيته من خلال صداقته بسليمان حافظ وكيل مجلس الدولة .

وكان قد سارع عقب الإفراج عنه على يد ضباط الثورة ، إلى عمل انقلاب ضد الحزب الوطني نفسه بغرض الآستيلاء على رئاسته ، فاجتمع يوم أول أغسطس سنة 1952 باللجنة العليا للحزب الوطني ، التي قررت إعفاء اللجنة الإدارية للحزب من العمل فيه ، واختيار فتحي رضوان رئيسا للحزب الوطني . وقد فوجئت اللجنة الإدارية للحزب بهذا الإجراء ، واجتمعت في اليوم التالي في غيبة رئيس الحزب حافظ رمضان ، لإثبات وجودها ، وتصدر بيانا ببرنامج الحزب .

ولم يتردد الحزب الوطني في رفع قضية على فتحي رضوان وسليمان حافظ ، عرفت باسم قضية « الإغارة على الحزب الوطني » ، وقد ترافع فيها المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي والمرحوم محمد زكي ، وطالبا فيها « بإلغاء الحزب الذي سمي بالحزب الوطني الجديد الذي ألفه فتحي رضوان » ، وعرضت على محكمة القضاء الإداري بجلسة 13 ديسمبر سنة 1952 ، على أساس أن تأليف هذا الحزب إنما يمثل محاولة للاستيلاء على الحزب الوطني ، لا على اسمه فقط ! ويقول المؤرخ عبد الرحمن الرافعي إن مفوض الدولة في ذلك الحين أيده والمرحوم محمد زكي في وجهة نظرهما ، وقال في مذكرته إن على المحكمة أن تمنع الغاصب (السيد فتحي رضوان) من

استعمال اللفظ البارز في الاسم . على أن قانون حل الأحزاب السياسية لم يلبث أن أنهى هذه القضية .

في ذلك الحين كان الأمل في عودة الجيش إلى ثكناته وعودة الحياة الدستورية معلقا على عودة البرلمان الوفدي إلى الانعقاد لمناقشة مشكلة الأوصياء ، وكان كل من جمال عبد الناصر ومحمد نجيب من هذا الرأي ، ولكن سليمان حافظ صديق فتحي رضوان وقف ضد هذا الرأي في مجلس الدولة ، ونجح في استصدار فتوى بعدم دعوة البرلمان الوفدي المنحل للانعقاد . والطريف أن هذه الفتوى لم تقنع أحدا وقتذاك ، حتى في داخل مجلس الثورة ، إذ اعترض عليها جمال عبد الناصر حتى قدم استقالته ، كما اعترض محمد نجيب ، الذي ذكر في مذكراته أنه لم يكن في أعماقه مستريحا لصحة هذه الفتوى .

وهكذا انتهت فرصة عودة الديموقراطية والحياة الدستورية في مصر إلى الأبد بفضل السيد فتحي رضوان وصديقه سليمان حافظ ، وأخذ — على حد قوله في روايته عن الأحداث — يقنع الضباط بتشكيل وزارة جديدة من الشباب الوطني يرأسها سليمان حافظ . وبذلك تحول مسار الثورة إلى الطريق الدكتاتوري .

ومن هنا — وفي ضوء الوثائق التاريخية — فإن رأي السيد فتحي رضوان في سعد زغلول يعتبر متسقا مع ماضيه السياسي ، كرجل وقف طيلة حياته في صفوف الأقلية ، ولم يستمتع في أي وقت بسماع هدير الجماهير تهتف باسمه كما كانت تهتف لسعد ! بل ظلت غالبية الجماهير على الدوام لاتحس بوجوده . ومن حسن الحظ أن سعد زغلول ليس في حاجة لسماع لشهادة السيد فتحي رضوان ؛ لأن الزعيم الذي ترفعه أمة لا يستطيع فرد أن يسقطه .

فتحي رضوان يرد

نعم ... كنت محل ثقة كاملة من الثورة ! (*)

قرأت في عدد صباح الخير الصادر في أول إبريل 1976 (رقم 1056) في مقال بعنوان « حكاية اتصال الإخوان بالإنجليز » .

« وأما رواية فتحي رضوان التي تفيد توسل عبد الناصر إليه في حديث طويل ليوافق على ترشيح حسن العشماوي بدلا من الباقوري فهي رواية مرفوضة ؛ لأنه ينسب لنفسه دورا أكبر من حجمه السياسي في ذلك الحين ، فلم يكن من الضباط الأحرار ، ولم يكن يملك نفوذا من زعامة شعبية أو غيرها تحمل الرئيس الفعلي للثورة على أن يقول له راجيا : أنا عاوزك توافق على ترشيح حسن العشماوي وبلاش حكاية الباقوري » .

وواضح من هذه الفقرة ، أنها تقوم على مجرد قرينة منطقية ، وفي الوقائع التي لاينكرها ، كاتب هذه الفقرة ، ما ينقض استنتاجه من الأساس .

من ذلك أنه حينما قامت الثورة كنت في المعتقل ، وقد كان ممكنا أن أترك فيه أياما ، كما ترك الآخرون ، ولكن الذي حدث أنه تم الإفراج عني ، بإشارة تليفونية ، صادرة من رئيس مجلس الوزراء ومبلغة لمعتقل الهاكستب ، وثابتة في دفتر الإشارات التليفونية ، وقد قام بهذا التبليغ الأستاذ عبد الرحمن أبو العينين ، الذي عين وكيلا لوزارة الخزانة ثم وزيرا للدولة وأن هذا التبليغ يتضمن أن رئيس مجلس الوزراء

(*) صباح الخير في 7 إبريل 1976 الاشتباك بيني وبين المرحوم فتحي رضوان اشتباك قديم . وقد بدأ منذ عام 1976 حين كنت أنشر دراستي عن « عبد الناصر وأزمة مارس » ، وتعرضت لدوره في تشجيع الثورة على الدكتاتورية ، وقد رد علي بهذا المقال الذي ننشر نصه ، ورددت عليه في عدد 22 إبريل 1976 .

(صاحب المقام الرفيع) قد حدد موعدا لمقابلتي مساء اليوم الذي صدرت فيه الإشارة ، ولست أدري ما الذي حدا برئيس الوزراء أن يفعل ذلك ؟

وفي مساء ذلك اليوم تمت المقابلة بيني وبين رئيس الوزراء ثم رأيت على باب مكتبه الرئيس محمد نجيب والرئيس أنور السادات الذي حدد لي موعدا في ظهر اليوم التالي 26 من يولية سنة 1952 ودار بيننا حديث سريع حول شخص الوصي على العرش ، وقد رشحت الأستاذ سليمان حافظ ، وقد ذكرت ذلك تفصيلا في سنة 1975 بل في سنة 1953 في مجلة المصور ، وقد ضم هذا الذي ذكرته في كتاب بعنوان « قبيل الفجر » من مطبوعات كتب للجميع ، وعند نشره كان الرئيس جمال عبد الناصر وعلي ماهر على قيد الحياة .

2 ــ لقد دعيت بعد ذلك للحضور إلى مجلس قيادة الثورة ، بدون أن أسعى إلى ذلك ولا أفكر فيه ، ولا أعرض نفسي على قادة الثورة ، وقد ذكرت اسم السفير الذي تفضل بتوجيه هذه الدعوة إلي ثم بتحديد موعدين أحدهما وأولهما مع المشير عبد الحكيم عامر (الصاغ آنذاك) وقائد الجناح جمال سالم ، وهو السفير عبد المنعم النجار .

3 ــ ثم دعيت إلى مجلس قيادة الثورة عند تأليف حكومة الرئيس محمد نجيب في 7 سبتمبر سنة 1952 ، وكنت وحدي دون جميع المدنيين ، المنتمين إلى الأحزاب وغير الأحزاب في مجلس القيادة عند إجراء الترشيحات ، والأخذ ببعضها ، واستبعاد البعض الآخر ، فما مبرر وجودي هناك ، وما مبرر مشاركتي في هذا الإجراء الخطير ، في تلك الظروف غير العادية ، دون جميع المصريين .

4 ــ الثابت غير المذكور أنه دخل الوزارة بناء على ترشيحي نحو سبعة من زملائي وأصدقائي ممن لا تعرفهم القيادة ، وممن لم تكن لهم مشاركة في العمل العام أمثال المرحوم الدكتور محمد صبري منصور ، والمستشار حسين أبو زيد ، والسفير أحمد فراج طايع . فما الذي جعل قيادة الثورة مستعدة للأخذ باقتراحاتي هذه ، وما الذي خصني بهذه الميزة السياسية . ودوري السياسي الضئيل لايسمح به ، وعدم

تمتعي بنفوذ مستمد من زعامة شعبية يحول دون وقوعه .

ولقد ظن بعض الناس خطأ أني رشحت الأستاذ عبد العزيز علي للوزارة ، ولو كنت ممن ينسبون إلى أنفسهم ما لم يقع منهم رغبة في المباهاة ، والظهور بما لا يحق له لقبلت ذلك القول أو على الأقل سكت . ونسب البعض الآخر أني كنت وراء دخول الدكتور نور الدين طراف الوزارة وقد ذكرت هؤلاء بأنه سبقني إلى دخولها ، إذ كان من أعضاء الوزارة الماهرية التي ألفت يوم 24 من يولية .

5 ــ ولست أدري فيما حرص على إضافتي اسم وزير ثامن إلى سبعة من وزراء رشحتهم ودخلوا الوزارة فعلا ، وهو أمر لا يقدم ولا يؤخر ولا يزيد من قدري ، ولا ينقص منه .

6 ــ حينما ذهبنا إلى قصر عابدين ، توليت كتابة خطاب الوزارة إلى مجلس الوصاية ، دون مراجعة ولا مراقبة من أحد . وهو أولى الوثائق السياسية في تاريخ أولى وزارات الثورة .

وأؤكد أنه لولا أن هذه الواقعة كما وردت في العدد الماضي من مجلة صباح الخير ، هي جزء من تاريخنا الذي أتيح لي المشاركة في بعض وقائعه ، وتطوراته ، لما شغلت بالي بكتابة هذا الرد ، ولاسيما أن هذا الرد قد يفهم منه أنه غيرة على مكانتي أو ما أورده المقال « عن حجمه السياسي » وهو أمر يعلم الله أنه أبعد الأمور عن الحق والواقع ..

لم يكن حبا في فتحي رضوان*

كتب السيد فتحي رضوان في عدد صباح الخير الصادر يوم 7 إبريل 1976 كلمة بعنوان « نعم كنت محل ثقة كاملة من الثورة » يرد فيها على فقرة وردت في أحد فصول الدراسة التي نشرتها لي صباح الخير في أول إبريل (وهي الدراسة التي يظهر سيادته بالغ تقديره لها فيسميها « مقالا » !!) .

كنت قد أنكرت في هذه الفقرة روايته التي تفيد أن عبد الناصر قد توسل إليه في حديث طويل ليوافق على ترشيح حسن العشماوي للوزارة بدلا من الباقوري . وقد وصف السيد فتحي رضوان ما أوردته بأنه « يقوم على مجرد قرينة منطقية » ، وأن في الوقائع التي لا أنكرها « ما ينقض استنتاجي من الأساس » !

ولست أدري تماما أية رواية ينفيها السيد فتحي رضوان ويرى أن في وقائعها ما ينقض استنتاجي فيها من الأساس ؟ ذلك أن الفصل من الدراسة الذي أشار إليه سيادته باسم « مقال » ، يتضمن روايتين له ، لا رواية واحدة ؛ أما الرواية الأولى ، فيقول فيها إن المرشد حسن الهضيبي قد رشح ثلاثة للوزارة هم : زكي شرف وكمال الديب وأحمد حسني ولكن مجلس الثورة اتفق فيما بينه على اختيار واحد من مرشحي الهضيبي وواحد من شباب الإخوان ، وكان عبد الناصر يرى اختيار حسن العشماوي من الشباب ، لكن فتحي رضوان رشح الشيخ أحمد حسن الباقوري معارضا تعيين حسن العشماوي .

وقد أنكرت هذه الرواية ، بعد عرضها على الروايات الأخرى وعقد موازنة بينها ، ومن ثم فلا مجال للقول بأن إنكاري هذا قد قام على مجرد « قرينة منطقية » !

(*) صباح الخير 22 إبريل 1976 .

أما الرواية الثانية فهي تفيد توسل عبد الناصر إليه في حديث طويل ليوافق على ترشيح حسن العشماوي بدلا من الباقوري . وقد أنكرت هذه الرواية أيضا بناء على أن السيد فتحي رضوان ينسب لنفسه دورا أكبر من حجمه السياسي في ذلك الحين .

فلم يكن من الضباط الأحرار ، ولم يكن يملك نفوذا من زعامة شعبية أو غيرها تحمل الرئيس الفعلي للثورة على أن يقول له راجيا : « أنا عاوزك توافق على ترشيح حسن العشماوي ، وبلاش حكاية الباقوري » !

فأي رواية من هاتين الروايتين يدافع عنها السيد فتحي رضوان ، وأية رواية يسلم بعدم صحتها ؟

من الواضح ، وقد أورد الرواية الثانية في رده ، أنه يقصدها وحدها بالدفاع ، وأنه سلم في الأولى ! ولكنه ينسى أن الروايتين مرتبطتان لا تنفك إحداهما عن الأخرى . فالأولى سبب للثانية ، بمعنى أنه طالما أن اسم الباقوري قد ثبت قبوله في الترشيح الأول من جانب عبد الناصر ، بل طالما ثبت إصراره عليه ، فإن مسألة اعتراض عبد الناصر على الباقوري وإلحاحه على فتحي رضوان ليقبل ترشيح حسن العشماوي بدلا منه ، تكون قد فقدت كل أساس تستند عليه ، وتكون قد سقطت تماما .

إذا كان الأمر كذلك ، فما معنى الأدلة الطويلة التي ساقها السيد فتحي رضوان في كلمته لينقض بها استنتاجاتي من الأساس ، إذا كانت لاتنفي حرفا واحدا مما ذكرته في هذا الشأن ؟

إذا كان تقديري صائبا ، فإن السيد فتحي رضوان قد ساق هذه الأدلة ليستدل بها على أن حجمه السياسي لم يكن أقل من الدور الذي نسبه لنفسه . ولذلك فقد أورد من هذه الأدلة أنه دخل الوزارة « بناء على ترشيحه » نحو سبعة من زملائه وأصدقائه ممن لا تعرفهم القيادة وممن لم تكن لهم مشاركة في العمل العام .

نحن إذن أمام خلاف حول التقييم وليس حول الوقائع ــ تقييم الحجم السياسي للسيد فتحي رضوان في ذلك الحين .

وبالنسبة للأمثلة التي ساقها ، فليس لي اعتراض عليها من الناحية التاريخية بل إنني اعتمدتها واعتمدت عليها في التوصل إلى نتائج هامة في أحد فصول الدراسة التي تنشر صباح الخير بعض أجزائها .

ولكن الذي أنكره أن هذه الأمثلة تفيد أنه قد تمتع بحجم سياسي يحمل عبد الناصر علي الإلحاح عليه لكي يقبل ترشيح حسن العشماوي بدلا من الباقوري . لماذا ؟ لأن هذا الإلحاح يفيد تعلق قبول الترشيح بإرادة السيد فتحي رضوان . و لم يكن الأمر كذلك . فإذا نحن أضفنا إلى ذلك ما ثبت من أن عبد الناصر لم يعترض على الباقوري وأنه على العكس من ذلك قد تحمس لقبوله ، لم تبق ثمة حاجة لهذه القضية أصلا .

والحقيقة التاريخية أن ما تمتع به السيد فتحي رضوان من ثقة ضباط مجلس القيادة ــ وكان يتمتع بها فعلا ــ لم يكن حبا في فتحي رضوان وإنما كراهة في الوفد ! ففي ذلك الحين كان علي ماهر ، الذي فرضته الثورة على رأس الحكومة بعد قيامها ، قد انتهى دوره التاريخي بعد شهر ونصف فقط ، بعد أن فقد مبرر بقائه واستغنى ضباط الثورة عن خدماته ! وكان جانب كبير من ضباط مجلس الثورة قد تفتحت شهيتهم إلى الحكم ، وبات من الضروري لذلك التخلص من الوفد . ولما كان من المتعذر الاستعانة بأحد من أحزاب الأقلية في هذه المهمة ؛ لأن هذا يعطي للثورة وجها رجعيا ، وكانت في ذلك الحين ما تزال ترفع لواء الدستور ــ فهنا يأتي دور السيد فتحي رضوان .

فالسيد فتحي رضوان كان خصما لدودا لحزب الأغلبية الذي يحظى بثقة الجماهير الشعبية ، وهو الوفد . وقد كرس جزءا كبيرا من تاريخه النضالي في محاربة الوفد ، ولكنه يتميز بأنه لم يتلوث بالدخول في وزارات القصر كما تلوث غيره من أعضاء الحزب الوطني ، ويتميز أكثر من ذلك بأنه كان يقود الجناح التقدمي في

الحزب الوطني مع نور الدين طراف . ومن ثم فهو أصلح لأداء هذه المهمة من علي ماهر الذي كان يسبقه تاريخ طويل في التعاون مع القصر واستمداد سلطته منه ، وله أطماع خاصة يسعى لتحقيقها . وقد أدى السيد فتحي رضوان هذه المهمة بجدارة مع صديقه الحميم سليمان حافظ !

ومن هنا فإذا كان قد دخل الوزارة ، بناء على ترشيح السيد فتحي رضوان ، نحو سبعة من زملائه وأصدقائه — كما يقول — فلم يكن ذلك لأنه يتمتع بحجم سياسي يتيح له ترشيح هذا العدد الهائل من الوزراء ، فيقبلون على الفور ! وإلا كان يتمتع بنفوذ يفوق عبد الناصر نفسه الذي لم يكن حينذاك يستطيع فرض هذا العدد الكبير على مجلس الثورة ؛ وإنما لأن هذا كان هو الدور الذي اختير لأجله ، وبمعنى أدق — لم يكن حبا في فتحي رضوان وإنما كراهية في الوفد !

هل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد ؟ (1)*

لم يسعدني الحظ بسماع الدكتور فؤاد زكريا في الندوة التي أقامها حزب الوفد عن الفرص الضائعة للديموقراطية وثورة 23 يوليو ، وقد قرأت جانبا من محاضرته في جريدة الوفد ، وقرأت جانبا آخر في صحيفة الناصريين ، وقد استلفت نظري قول نسب إليه بأن حزب الوفد لم يستطع أن يقدم البديل الحقيقي لثورة يوليو ! ومع معرفتي بمخاطر مناقشة أقوال ليس لديَّ النص الكامل عنها ، إلا أنني هنا أناقش تلك المقولة ، سواء قالها الدكتور فؤاد زكريا أو لم يقلها ، لما أحدثت من رنين .

وفي الواقع أن القضية بالشكل الذي قدمت به تعد قضية مغلوطة من أساسها ؛ فقد كان الشكل الصحيح لها هو : هل قدمت ثورة يوليو البدليل عن الوفد ؟ وسوف أناقش القضية من عدة وجوه .

أولا : حتى قيام ثورة يوليو لم يكن الوفد قد فقد مبرر بقائه حتى تكون الثورة بديلا له يقود النضال الوطني والاجتماعي ! وعلى العكس من ذلك لم يكن الوفد قد امتلك الفرصة التي كان جديرا بأن يملكها لو كان النظام الملكي في مصر قد أفسح السبيل للشعب لفرض إرادته الحرة الطليقة في الانتخابات التي جرت منذ قيام دستور 1923 حتى قيام الثورة ، فقد حكم الوفد مدة سبع سنوات من ثمانية وعشرين عاما هي عمر الحياة الدستورية من 1924 - 1952 .

ومن هنا فحتى لو كانت تلك السنوات التي حكم فيها الوفد سنوات عجافاً لما كانت كافية للحكم على حزب وطني بالتصفية والزوال ، ناهيك عن أن تلك

(*) الوفد في 22/ 8 / 1988 .

السنوات كانت سنوات الإنجاز الوطني والاجتماعي والاقتصادي الذي لم يحققه حكم القصر على مدى الواحد والعشرين عاما ، الأمر الذي كان يحتم استمرار حزب الوفد في الحياة السياسية المصرية .

ثانيا : من الثابت أن الثورة ــ التي بدأت في شكل إنقلاب عسكري ــ لم تنجح إلا بسبب تبنيها الشعارات التي كان الوفد يرفعها ، وعلى رأسها الدستور . وبسبب قيامها ضد القصر الذي ظل الوفد في صراع مرير معه منذ تأليفه في 13 نوفمبر سنة 1918 . وعندما أخذت الثورة في الانقلاب على الدستور تخلى الشعب عن تأييدها ، وشعر بأنه انتقل من حكم أوتوقراطية القصر إلى حكم دكتاتورية الجيش ، وأخذ يعبر عن معارضته لحركة الضباط ، حتى كاد يفلح في القضاء عليها وإعادة الضباط إلى ثكناتهم في أزمة مارس 1954 ، لولا أن أفلحت الثورة ، من خلال التآمر وتحريك عناصر البوليس الحربي ، وخديعة العمال ، في إحداث أنقلاب آخر ــ ضد الشعب هذه المرة ــ وزجت بالقوى الوطنية والتقدمية في السجون ، وقبضت على السلطة بيد من حديد ، ومن ثم كان استمرار الثورة في الحكم ضد إرادة الشعب ، ولا يمكن لمثل هذا الحكم أن يكون بديلا لحكم شعبي مثل حكم الوفد ! .

رابعا : قد يجوز القول ــ مع ذلك ــ بأن ثورة يوليو قدمت البديل لحكم الوفد لو كان الوفد قد رفض فكرة الإصلاح الزراعي ، لأن حركة التاريخ في ذلك الحين كانت تتطلب قيام ثورة بورجوازية ديموقراطية تقضي على النظام شبه الإقطاعي وشبه الرأسمالي الذي كان موجودا في ذلك الحين ، وتحرر جماهير الفلاحين من قيود علاقات الإنتاج التي قام عليها هذا النظام ، وهذه الثورة كان يحققها الإصلاح الزراعي ــ ولكن من الثابت أن الوفد قَبِل قانون الإصلاح الزراعي في ذلك الحين ، وجعله مادة في برنامجه الذي أعلنه في 23 سبتمبر 1952 ، وبالتالي فإن استمرار حركة الجيش في الاستيلاء على السلطة في ذلك الحين كان يعد اغتصابا لسلطة الشعب واعتداء على حرية الشعب وإرادته ، ولا يوجد أي مبرر له ، وبالتالي لا يعد بديلا لحزب الوفد .

خامسا : من الثابت تاريخيا أن الثورة لم تبتدع فكرا جديدا قامت لتحقيقه ، سواء كان هذا الفكر فكرا اجتماعيا أو سياسيا ! فعلى المستوى الاجتماعي لم تأت الثورة معها بفكرة الإصلاح الزراعي ، وإنما كانت هذه الفكرة تشغل بال مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد رفعتها دوائر الرأسمالية المصرية ذاتها منذ المؤتمر الاقتصادي الأول في عام 1946 ، وفضلا عن ذلك لم تكن فكرة الإصلاح الزراعي مما قامت الثورة لتحقيقه ، ولم تكن شعارا من شعارات الضباط الأحرار التي طرحت في منشوراتهم ، وإنما طرحها الدكتور راشد البراوي في مقال كتبه في أعقاب نجاح الثورة ، فوجدت فيه الثورة السلاح الفعال للقضاء على طبقة كبار الملاك للاستمرار في السلطة .

أما على المستوى السياسي ، فحين قامت الثورة لم تفكر في القضاء على النظام الملكي في مصر ، وإنما خلعت فاروقا لتقيم ابنه فؤادا خلفا له ، ولم تكن أكثر ثورية من ذلك الوقت ! وأما العمل السياسي فلم تقدم حزبا شعبيا ديموقراطيا بديلا عن الوفد ، بل أقامت هيئة التحرير التي جندت لها أعداء الديموقراطية وأنصار القصر القدامى ، وحولت هذه الهيئة إلى الاتحاد القومي ، ثم حولت الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي ـــ وكلها كانت تنظيمات منعزلة عن الجماهير تقودها السلطة التنفيذية . وفي الوقت نفسه فإن من يُلق نظرة على برنامج هيئة التحرير في ذلك الوقت ويقرأ برنامج الوفد الذي نشره في 23 سبتمبر 1952 يعرف تماما من كان أكثر ثورية : ثورة يوليو أم الوفد ؟ فكما أثبتنا في كتابنا : « الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر » الذي صدر عام 1975 ـــ لم يكن في برنامج الثورة شيء عن فلسطين ، ولا عن سياسة باندونج ، ولا عن تأميم قناة السويس ، بل ولا عن الإصلاح الزراعي أو الاشتراكية ، كما كان يخلو من أي برنامج محدد للعمال والفلاحين ـــ أي أنه كان على العكس تماما من برنامج الوفد السالف الذكر ، الذي تحدث عن كل هذه الشعارات ؛ فقد وصف الوفد نفسه في برنامجه بأنه « هيئة سياسية ديموقراطية اشتراكية » ، وتحدث عن « إقامة نظام اشتراكي اجتماعي » ، و« دعم مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية » ـــ حتى ليصدق القول بأن الثورة كانت تطور برنامج الوفد

وليس برنامج هيئة التحرير ؟

وفي الواقع أن كل ما كانت مصر في حاجة إليه عند قيام ثورة يوليو هو تطبيق الليبرالية الصحيحة ، التي حرمت مصر منها بسبب النظام الملكي ، مع نقل المجتمع المصري من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي كلية ، وتحرير جماهير الفلاحين من قيود علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية التي فرضتها الرأسمالية الزراعية المسيطرة على الحكم ، عن طريق الإصلاح الزراعي ، وهو ما دعت الرأسمالية الصناعية إليه ـــ كما قلت ـــ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وقد قبله حزب الوفد في هذا المفهوم ؛ فقد جاء في برنامجه الذي نشره يوم 23 سبتمبر 1952 : « يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والإصلاح الزراعي يتفق مع ما يهدف إليه من إشاعة العدالة الاجتماعية ، والتقريب بين الطبقات ، وتشجيع استثمار رءوس الأموال في الصناعات ، والاتجاه نحو تصنيع البلاد ، والعمل على إيجاد الصناعات الكبرى » .

ومن ذلك يتضح أن ثورة يوليو لم تقدم عند قيامها البديل عن الوفد ، بل أقول إن تمسكها بالسلطة بعد قبول الوفد الإصلاح الزراعي كان جريمة ضد شعب مصر ؛ لأن تأسيس حكم دكتاتوري عسكري مقام حكم ديموقراطي شعبي يعد ـــ في أي بلد من بلاد العالم ـــ جريمة سافرة ضد الشعب .

هل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد ؟ (2)*

تناولنا في مقالنا السابق مقولة أن « حزب الوفد لم يستطع أن يقدم البديل الحقيقي لثورة يوليو » ، وقلنا إنها مقولة مغلوطة من أساسها ، وإن الشكل الصحيح لها هو : « هل قدمت ثورة يوليو البديل عن الوفد ؟ » وأثبتنا من واقع الحقائق التاريخية أن الثورة لم تقدم هذا البديل ؛ لأن كل ما كانت مصر في حاجة إليه عند قيام الثورة هو تطبيق الليبرالية الصحيحة ، وتطبيق الإصلاح الزراعي ، ولم يكن فكر الإصلاح الزراعي هو فكر الثورة ، وإنما كان فكر الرأسمالية المصرية الصناعية قبل الثورة ، وقد قبل الوفد في ذلك الحين مشروع الإصلاح الزراعي ، وكان هو الحزب الوحيد في مصر المهيأ لتطبيق الليبرالية تطبيقا صحيحا ، فسحب بذلك من ضباط الثورة كل مبرر للبقاء في السلطة ، وأصبح استمرارهم فيها جريمة سافرة ضد الشعب .

وقد أثبت تاريخ الثورة هذه الحقيقة ؛ فقد قفز الضباط إلى السلطة دون أن يكون لديهم أي خبرة بالحكم أو ممارسته ، ودون أن يكون لديهم أيضا أي فكر ثوري ينير لهم الطريق ، وكان مخططهم السابق يقوم على مجرد خلع الملك وإتاحة الفرصة لتطبيق الدستور تطبيقا صحيحا ، ثم العودة إلى ثكناتهم ، ولكنهم قرروا بشكل فجائي البقاء في السلطة ، وفرض دكتاتورية عسكرية بحجة صالح البلاد ، دون أن يخولهم أحد هذا الحق ، مما دعا عبد الناصر نفسه إلى الاحتجاج على هذا الاتجاه ، بل إلى أن يقدم استقالته ، ولكنه عاد عندما تبين أن استقالته لن تمنع هذه الدكتاتورية .

(*) الوفد في 29 / 8 / 1988 .

وقد كان استمرار الضباط في السلطة ضد إرادة الشعب ، مما دعا كافة القوى الوطنية والتقدمية إلى الوقوف في وجههم ؛ لإجبارهم على ترك الحكم للشعب والعودة إلى ثكناتهم ، فأصبح وجودهم في السلطة ضد الشرعية ، على مستواها الدستوري ومستواها الشعبي ، وظل الصراع عارما بين ثورة يوليو والشعب المصري على طول الشهور الثمانية عشرة التالية حتى تفجرت أزمة مارس 1954 ، وفي هذه الشهور آثر كثير من ضباط الثورة الانحياز إلى مبادئهم ضد الثورة ! منهم « القائمقام يوسف صديق » ، الذي كان له فضل إسقاط قيادة جيش فاروق ليلة 23 يوليو ، والذي كان واضحا كل الوضوح في معارضته لضرب الوفد على غير أساس ديموقراطي ، وكان يدعو إلى التمسك بالدستور ودعوة البرلمان الوفدي الأخير للانعقاد . كما كان كثير الرفض لاعتقال الزعماء السياسيين دون اتهام ، كما طالب بإلغاء الرقابة على الصحف ، ثم قدم استقالته من مجلس قيادة الثورة عندما ضُرب تنظيم ضباط المدفعية في يناير 1953 ، الذي اعترض على انحراف بعض أعضاء مجلس الثورة .

ومنهم أيضا خالد محيي الدين الذي كان يضغط من أجل قيام ديموقراطية تضمن للمواطن حرية الرأي والعقيدة وعمل الجمعيات وحق التظاهر السلمي لجميع المواطنين ، وحق الإضراب السلمي ، وبلغ اعتراضه على استمرار الثورة في السلطة قمته في ثورة سلاح الفرسان ضد دكتاتورية الثورة في أواخر فبراير 1954 ؛ طلبا لقيام جمهورية برلمانية واستعجال إعداد الدستور لتعود الحياة الديموقراطية إلى البلاد ، ووجد نفسه في وقت من أوقات هذه الأزمة يواجه الاعتداء والتهديد بالاعتقال . وبلغ موقفه الشريف قمته في يوم 25 مارس 1954 عندما وقف إلى جانب الديموقراطية ضد الثورة .

وكان من أهم ضباط الفرسان الذين طالبوا بعودة الحياة الديموقراطية وتخلي القيادة العسكرية عن السلطة أحمد المصري ومحمود حجازي وصبري القاضي وأحمد حمودة وفاروق الأنصاري وغيرهم ، وبلغ بهم الإيمان لما نادوا به تكوين تنظيم سري داخل سلاح الفرسان لقلب مجلس الثورة وإيجاد نظام ديموقراطي بعد أن تمكنت الثورة من ضرب الديموقراطية في أزمة مارس ، ولكن التنظيم كشف أمره ، وحوكموا أمام

محكمة ثورية أصدرت أحكامها على 16 ضابطا بالسجن مددا متفاوتة .

كذلك كان من ضباط الثورة الشرفاء الذين طالبوا بعودة الجيش إلى ثكناته ، وإفساح السبيل للحياة الديموقراطية القائمقام أحمد شوقي ، الذي كان أكبر الضباط رتبة بعد محمد نجيب ، والذي كتب في جريدة المصري يوم 27 مارس 1954 يتهم الثورة صراحة بالانحراف عن مبادئها ويقول : « هل كان من أهداف الثورة أن تحكم البلاد ؟ هل كان من أهداف الثورة أن تكمم الأفواه وتقيد الحريات ؟ هل كان من أهداف الثورة أن يزج بالمواطنين ـــ الجاني منهم والبريء في السجون ؟ وأن تملأ المعتقلات ؟ هل كان من أهداف الثورة أن تقحم الجيش في السياسة وفي كل مرفق من مرافق البلاد ؟ وأليس من أبناء مصر من يستطيع القيام بالأعمال المعهود بها الآن لبعض ضباط الجيش حتى يتفرغ هؤلاء الضباط إلى النهوض بجيشنا المفدى لكي يتمكن من القيام برسالته ؟ إذن عودوا إلى صفوفكم في الجيش » !

ولقد كان تحت هذا الضغط المناهض للثورة من داخل الجيش وخارجه أن برزت آراء توفيقية ، مثل رأي أحمد الألفي عطية ، الذي اقترح إعادة تنظيم الوفد على أن ينضم إليه عبد الناصر وصلاح سالم ورجال الثورة . وتساءل « ترى كم تكون فرحة البلد وتأييدها الخالص العميق » ؟ .

وقد اضطرت الثورة المزعومة إلى التراجع أمام الجماهير حين تبينت أنها لن تستطيع الاستمرار في السلطة رغم إرادة الشعب ، وأخذت تتهيأ للتحول إلى حزب في ظل النظام الليبرالي الجديد الذي كان عليها أن تسلم له السلطة ، واختارت بعض الآراء لهذا الحزب في ذلك الحين اسم « الحزب الجمهوري » ، أو « الحزب الاشتراكي الجمهوري » ، وفي يوم 20 مارس 1954 أعلنت الأهرام أن العمل في إعداد مشروع برنامج الحزب قد أوشك على الانتهاء ، وأنه من وضع الدكتور راشد البراوي يعاونه البكباشي سمير حلمي والبكباشي محمد صدقي سليمان ولفيف من المدنيين . على أن خطوات تأليف هذا الحزب توقفت يوم 24 مارس حين أعلن اللواء محمد نجيب أنه ليس في النية إنشاء حزب جديد ، وفي اليوم التالي أعلن مجلس

قيادة الثورة قرارا رسميا بعدم تأليف حزب ، في إطار قراراته بحل مجلس قيادة الثورة يوم 24 يوليو 1954 ، باعتبار الثورة قد انتهت ، وتسليم البلاد لممثلي الأمة .

ولكن المؤامرات كانت تحاك في ذلك لاستبقاء الثورة في السلطة رغم إرادة الشعب ، وتم خديعة فريق من الطبقة العاملة للاشتراك في المؤامرة ، ووقع الاعتداء على مجلس الدولة ، وضرب السنهوري على يد مظاهرات مكونة من جنود البوليس الحربي الذين يلبسون ثيابا مدنية مع بعض أعضاء هيئة التحرير ، وسقطت كل القوى الوطنية والتقدمية في قبضة دكتاتورية عسكرية ثقيلة لم تشهد البلاد مثيلا لها من قبل ؛ أخذت تتبع هذه القوى بالتصفية والاعتقال والمحاكمات . وشهدت مصر في تلك الأيام السوداء غياب شمس الديموقراطية الليبرالية إلى الأبد .

فهل كان ذلك الحكم العسكري ، الذي فرض على شعب مصر رغم إرادته ، والذي تسمى باسم « ثورة يوليو » هو البديل الحقيقي لحزب الوفد الليبرالي ، الذي ظهر إلى الوجود السياسي بمحض الإرادة الشعبية يوم 18 نوفمبر 1918 ، واستمد شرعيته السياسية من التوكيلات الشعبية أولا ، ومن الانتخابات الحرة ثانيا ، والذي ظل في نضال لا يكل ولا يهدأ ضد الاستعمار والاستبداد طوال الأربعة والثلاثين عاما قبل الثورة ، ثم جاء حفنة من الضباط المغامرين لا يملكون أي رصيد نضالي ليقفزوا إلى السلطة بين عشية وضحاها ، ويفرضوا حكمهم الاستبدادي على الشعب بعد أن خدع بهم وظن أنهم أطاحوا بحكم الفراعين ، فإذا بهم فراعين من أشد من رأت مصر في تاريخها الطويل عتوا وفسادا .

هل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد (3)*

على مدى المقالين السابقين كنا نناقش مقولة خاطئة قيلت في ندوة عقدها حزب الوفد وهي : إن الوفد لم يقدم البديل الحقيقي لثورة يوليو . وقلنا إن الصحيح أن يقال إن ثورة يوليو لم تقدم البديل الحقيقي للوفد ، وأخذنا ندلل على ذلك بالأسانيد التاريخية الصحيحة ، وفي هذا المقال نواصل البرهنة على رأينا ، تصحيحا لتاريخنا الذي يريد حملة قميص عبد الناصر تشويهه وتزييفه .

وفي الحقيقة أن ثورة يوليو كان من الممكن أن تكون البديل عن الوفد لو كانت مصر تعاني فراغا من الزعامة والقيادة فجاءت ثورة يوليو لتسد هذا الفراغ ! ولكن من الثابت تاريخيا أن مصر لم تكن تعاني من مثل هذا الفراغ ، بل تثبت السنوات السبع السابقة على الثورة ـــ أي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ـــ أنها كانت أكثر السنوات في تاريخ مصر ازدحاما بالحركة ، وأحفلها بالنشاط الوطني ، وأملأها بالأحزاب السياسية التي كانت تنتمي لتيارات فكرية تمتد من اليمين إلى اليسار ، وأن الجماهير المصرية كانت تملأ الشارع المصري بالمظاهرات الصاخبة التي تطالب بالاستقلال والدستور ، وتثبت في كل يوم جدارتها بالتصدي للاحتلال والقصر .

كما تثبت تلك السنوات أن مصر كانت مليئة بزعامات سياسية متمرسة بالخبرة والوطنية سواء في حزب الوفد ، أو الإخوان المسلمين أو مصر الفتاة أو التنظيمات الشيوعية أو حتى أحزاب الأقلية ـــ وكلها زعامات من الإهانة لها أن نقارنها بضباط ثورة يوليو عديمي الخبرة الذين قفزوا ـــ بغير استعداد ـــ إلى السلطة ، وفرضوا دكتاتوريتهم على البلاد بالقوة المسلحة . وقد كانت تلك الزعامات والقيادات

(*) الوفد في 5/ 9 / 1988 .

السياسية والفكرية هي التي رفعت شعارات تأميم قناة السويس ، والاشتراكية ، والإصلاح الزراعي ، والحياد بين الكتلتين الغربية والشرقية ، وبناء جيش وطني سليم ، وكسر احتكار السلاح ، والوحدة العربية ، وعروبة فلسطين والتضامن الأفريقي الآسيوي وتصنيع البلاد ـــ ولم يكن ضباط يوليو هم أصحاب هذه الشعارات ..

بل لقد دخلت بعض هذه الشعارات في دور التنفيذ الفعلي قبل الثورة وعلى يد الوفد بالذات ، مثل الوحدة العربية ، إذ كان بدعوة وقيادة الوفد أن تأسست جامعة الدول العربية في عام 1944 ، وهي الصيغة التي قاومت الزمن حتى الآن . ومثل الحياد ؛ فقد كانت حكومة الوفد هي التي اتخذت موقف الحياد في الحرب الكورية سنة 1950 ، وسبقت بذلك الهند إلى اتخاذ هذا الموقف التاريخي العظيم على الرغم من أن بريطانيا كانت لها قوات في مصر . بل لقد كانت حكومة الوفد هي التي اعترفت بالاتحاد السوفييتي في أغسطس سنة 1943 ، وأعلن مصطفى النحاس ذلك في المؤتمر الوفدي الكبير الذي عقد في 13 نوفمبر 1943 .

بل إن فكرة كسر احتكار السلاح ، التي نسبت إلى عبد الناصر بعد صفقة الأسلحة الروسية ، كانت فكرة الوفد ! وقد أخذ في تنفيذها في أثناء آخر حكومة له وأرسل في ذلك لجنة إلى أوروبا في سبتمبر وأكتوبر 1951 برياسة مصطفى نصرت وزير الحربية الوفدي ، وفي رسالته التي بعث بها من فرنسا إلى مصطفى النحاس قال : « أما عن الموقف في تشيكوسلوفاكيا فقد ينجلي في بحر يومين ، حيث تكون التفاصيل قد تم بحثها مع مندوبي اللجنة وتكون قد أبلغت إلينا في باريس وإذا تم ذلك ـــ حسب شرحي السابق ـــ فنأمل في إبرام أكبر عدد من العقود عن معدات جاهزة التسليم مع الحكومة التشيكوسلوفاكية » ... إلى آخره . ومن هنا إذا كان عبد الناصر قد عقد صفقة الأسلحة الروسية ـــ التي أطلق عليها في ذلك الوقت اسم « صفقة الأسلحة التشيكية » ـــ فإنه لا يكون قد فعل أكثر من السير على الدرب الذي شقه الوفد ∴

أما الصراع العربي الإسرائيلي ، الذي بنت عليه ثورة يوليو سمعتها ومجدها ،

فيكفي أن أوضح هنا من واقع الوثائق والحقائق التاريخية موقف هذا الصراع عندما كانت تديره حكومة الوفد ، وهذا الموقف عندما أدارته ثورة يوليو ! ونترك للقارئ الحكم ، لقد أغلقت مصر قناة السويس في وجه الملاحة والتجارة الإسرائيلية بعد عقد الهدنة المصرية الإسرائيلية في رودس منذ بداية الحرب العربية الإسرائيلية الأولى ، واستمرت في إغلاقها بعد عقد الهدنة المصرية الإسرائيلية في ردوس ، وفي عهد حكومة الوفد الأخيرة شددت إجراءات تفتيش السفن المحايدة بعد أن تبين استخدام إسرائيل لها في شحن السلع كما شددت الرقابة على إرسال البترول إلى إسرائيل عبر قناة السويس . وفي الوقت نفسه كانت حكومة الوفد تشدد الحصار على إسرائيل من البحر الأحمر ؛ ففي يناير 1950 تم الاتفاق بين حكومة الوفد والحكومة السعودية على أن تنزل القوات المصرية في جزيرتي تيران ، وصنافير اللتين تتحكمان في خليج العقبة ، ونصبت المدافع المصرية الساحلية في رأس نصراني للسيطرة على مدخل الخليج . وفي مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من مصطفى نصرت وزير الحربية الوفدي برر وجود القوات المصرية في جزيرة تيران بأنه لتاكيد السيادة العربية على مدخل خليج العقبة وقال إن تزايد نشاط إسرائيل على ساحل إيلات قد اضطرنا إلى تدعيم قواتنا المصرية في منطقة مدخل العقبة فأرسلت قوات مناسبة إلى رأس نصراني لتتحكم تحكما تاما في هذا المدخل .

وفي 21 ديسمبر 1950 أصدرت حكومة الوفد تعليماتها إل شركات الملاحة بأنه إذا حاولت سفينة حربية إسرائيلية ، أو سفينة حربية مساعدة تابعة لإسرائيل أن تمر في المياه الإقليمية بما في ذلك مدخل خليج العقبة ، أمكن إطلاق النيران في مواجهتها لإنذارها ولمنعها من المرور .. إلى آخره وفي يوم 15 يناير سنة 1951 أصدرت حكومة الوفد مرسوما أخذت فيه بحد ستة أميال بحرية لبحارها الإقليمية رغم أن اتفاقية الهدنة التي عقدت في رودس قد حددت ثلاثة أميال فقط للمياه الإقليمية .

على هذا النحو أحكمت حكومة الوفد الحصار على إسرائيل في البحر الأحمر ، من المنفذ الرئيسي الذي يؤدي إلى ساحلها الجنوبي وميناء إيلات من جانب ومن

جانب آخر من ناحية قناة السويس لقطع أي اتصال بين الشاطئ الإسرائيلي على البحر المتوسط وشاطئها على البحر الأحمر الأمر الذي أدى إلى بقاء الساحل الإسرائيلي على خليج العقبة مشلولا لحد كبير وإلى عجز إسرائيل عن إقامة علاقات اقتصادية قوية مع الدول الأفريقية المستقلة الواقعة على البحر الأحمر .

ولنر الآن موقف هذا الصراع عندما أخذت تديره ثورة يوليو وهل تطور إلى الأفضل أم إلى الأسوأ .. يكفي هنا أن نقول إن هذا الحصار على إسرائيل في البحر الأحمر قد انتهى نتيجة لحرب عام 1956 بعد أن احتلت إسرائيل سيناء كلها ورفضت الانسحاب منها إلا بعد فك الحصار الذي ضربته مصر على ملاحتها في خلج العقبة ، ولم يملك عبد الناصر إلا الإذعان فسلمت القوات الإسرائيلية منطقة شرم الشيخ وقطاع غزة إلى القوات الدولية وفي 27 مارس 1957 أعلنت إسرائيل أنها سوف تمارس حقها في الملاحة في مياه خليج العقبة ومضايق تيران وبذلك حققت أضخم مكسب حصلت عليه منذ احتلالها ميناء أم الرشراش الذي أسمته ميناء إيلات في مارس 1949 ، ثم كرست هذا الأمر الواقع إلى حد أن اعتبرت أي محاولة من جانب مصر لإعادة إغلاق خليج العقبة مبررا لشن حرب وقائية وهو مافعلته في مايو 1967 بالفعل وانتهى في آخر الأمر بفتح قناة السويس أيضا لملاحتها بالإضافة إلى خليج العقبة .

فهل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد ؟ وأليست هذه هي حقائق التاريخ .

هل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد (4) *

في هذا المقال الرابع من سلسلة المقالات التي أرد فيها على المغالطة التي تقول إن الوفد لم يقدم البديل الحقيقي لثورة يوليو ، والتي أثبت فيها أن ثورة يوليو لم تكن هي البديل الحقيقي للوفد ــ أود في البداية أن أوضح أن هدفي من هذه المقالات ليس إنكار أي إنجاز من الإنجازات الكثيرة التي حققتها ثورة يولية ؛ لأن مثل هذا الإنكار يحول المناقشة إلى مهاترة لا معنى لها ، وإنما أنا في هذه المقالات أناقش قضية نظرية ذات أهمية كبرى ، وهي : هل كانت مصر في حاجة إلى ثورة يوليو بديلا لحزب الوفد الذي كان يقود النضال الوطني في ذلك الحين ؟ وبصورة أخرى : هل كان حزب الوفد قد فقد مبرر بقائه وتطلبت مصلحة البلاد قيام قيادة وطنية بديلة عندما قامت ثورة يوليو ؟ وإذا نحن سلمنا جدلاً بأن البلاد كانت في حاجة إلى قيادة بديلة ، فهل كانت ثورة يوليو هي هذه القيادة الصالحة البديلة ؟ وهل كانت الإنجازات التي حققتها ثورة يوليو على مدى ثمانية عشر عاما من حكم عبد الناصر مما تعجز عن تحقيقه قيادة الوفد ؟

ولعلي في المقالات السابقة قد أوضحت أن مصر عندما قامت ثورة يوليو لم تكن تعاني من فراغ سياسي جاءت ثورة يوليو لتملأه ، أو عجز في القيادة السياسية الصالحة جاءت لتسده ، وإنما كانت مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تموج بحركة وطنية عارمة من أجل الجلاء والدستور ووحدة وادى النيل لم تشهدها منذ إبرام معاهدة 1936 ، وأنها كانت تزخر بقيادات سياسية متمرسة بالخبرة والوطنية وأساليب النضال الشعبي وتعرف كيف تحرك الجماهير نحو مصالحها الحقيقية ، وأن

(*) الوفد في 12/ 9 / 1988 .

نضال مصر في تلك الفترة التاريخية كان يقوم أساسا على الشعب ولايقوم على الجيش الذي كان شائعا أنه ضالع مع الملك ، وبالتالي كانت الحركة الوطنية وقتذاك حركة شعبية ديموقراطية مائة في المائة ، الكلمة العليا فيها للجماهير التي تولي ثقتها لمن تشاء .

ولم يكن الوفد في ذلك الحين مجرد حزب سياسي عادي مما تمتلئ به بلدان العالم التي تنتهج النظام الليبرالي ، وبمعنى آخر لم يكن حزبا سياسيا يمثل طبقة شعبية محددة يدافع عن مصالحها المتعارضة مع مصالح الطبقات الأخرى ، وإنما كان — كما وصفته في كتابي : « عبد الناصر وأزمة مارس » — ممثلا لجبهة عريضة تمتد شمالا لتشمل كبار الملاك العقاريين ، وتمتد جنوبا لتشمل صغار الملاك الزراعيين ، وتمتد « يمينا » لتشمل كبار الرأسماليين ، وتمتد « يسارا » لتشمل جماهير الطبقة العاملة . وهذه الجبهة الطبقية والأيديولوجية العريضة كانت تمثل صيغة التحالف التي عجزت عن تحقيقها ثورة يوليو بتنظيماتها القديمة ابتداء من هيئة التحرير ومرورا بالاتحاد القومي وانتهاء بالاتحاد الاشتراكي ، لأنها جبهة نبتت من أسفل ولم تكن جبهة سلطوية فرضت من أعلى !

وقد كان اعتماد الوفد الأول والأساسي على الجماهير المصرية توليه ثقتها في الانتخابات الحرة ، وتزيف إرادتها في الانتخابات التي يجريها القصر الملكي بمعرفته لإسقاطه ! وقد كان في وسع هذه الجماهير أن تسحب ثقتها من الوفد في أية انتخابات حرة فيتحول من حزب الأغلبية الشعبية إلى حزب صغير من أحزاب الأقلية ، ولكن الجماهير ظلت في كل انتخابات حرة تتوفر لها ظروف سياسية استثنائية تمنع تدخل الإدارة فيها ، تمنح الوفد ثقتها وتأييدها ، حتى آخر انتخابات حرة قبل الثورة جرت في 3 يناير 1950 ، إذ نال الوفد 228 مقعدا من 319 مقعدا ، ونال السعديون والأحرار الدستوريون والحزب الوطني والاشتراكيون والمستقلون بقية المقاعد النيابية .

ومن هنا فإن وجود الوفد في الحكم كان يعني تغليب إرادة الشعب ، وأكثر من ذلك يعني أن هناك ديموقراطية حقيقية بالمعنى الأثيني أي حكم الشعب ، وهو ما جاءت ثورة يوليو لتقلبه رأسا على عقب ؛ إذ من الثابت أنها اعتمدت في حكمها على الجيش ، ولم تثق في الشعب أبدا ، رغم ما أخذ يوليها من ثقته بعد اتضاح وجهها الوطني التقدمي ، فظل الحكم دكتاتوريا عسكريا على مدي تاريخها . بل إنه حتى عندما تمسك الشعب بعبد الناصر في أعقاب الهزيمة العسكرية المشينة في يونيو 1967 ، وسانده في وجه حركة الجيش التي كان يعدها المشير المهزوم عبد الحكيم عامر ، لم يثق عبد الناصر في الشعب أيضا ، فجاءت انتخابات 1969 انتخابات مزورة من ألفها إلى يائها بدون أي مبرر معقول ، إذ لم يكن في مواجهة الاتحاد الاشتراكي أحزاب منافسة تزور الانتخابات لإسقاطها ، وإنما كان جميع المرشحين ينتمون إلى الاتحاد الاشتراكي ، ولكن الانتخابات زورت لإنجاح بعضهم ضد بعضهم الآخر ، لأن فكرة النظام في التمثيل الشعبي كانت تفرغه من مضمونه الديموقراطي كلية وتجعله مجرد أداة لتمرير القوانين والتشريعات التي تريد السلطة التنفيذية تمريرها ! .

على هذا النحو لا يمكن لمفكر ذي عقل سليم أن يعتقد أن مصر كانت في حاجة إلى حكم عسكري دكتاتوري بديل عن حكم الشعب الديموقراطي ! أو أن مصلحتها كانت تتطلب قيام قيادة عسكرية دكتاتورية لتحل محل قيادتها الشعبية الديموقراطية ! صحيح أنه ارتفعت بعض الأصوات قبل الثورة تنادي بالمستبد العادل ، ولكن هذه الصيحات ارتفعت يأسا من قيام الديموقراطية الصحيحة التي كان القصر يحول دون قيامها ، ولم ترتفع كفرا بهذه الديموقراطية ! لأنه لا يوجد مفكر حقيقي ينادى مخلصا بالاستبداد إلا إذا كان طريق الديموقراطية مسدودا في وجهه .

ونلاحظ أن كل الذين آمنوا باستبداد الثورة في بداية عهدها ، وساعدوها على هذا الاستبداد ، كانوا أول من اكتووا بنارها ! وعلى رأسهم الفقيه القانوني الذي وضع علمه في خدمة الثورة عندما قامت ، وهو الدكتور عبد الرزاق السنهوري ،

والمستشار سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ، ومن السياسيين علي ماهر باشا وفتحي رضوان ؛ إذ لم تكد الثورة تستنفد أغراضها من كل واحد منهم حتى تخلصت منه سريعا ! ومن الجماعات السياسية جماعة الإخوان المسلمين ، التي ساندت الاستبداد في البداية ثم اكتوت بناره وجحيمه على مدى تاريخها في النهاية ! وكذلك الجماعات الشيوعية ، التي أيدت الثورة في البداية ثم دخلت السجون لتقضي فيها بقية حياتها حتى بدأت الثورة ما أسمته بمرحلة التحول الاشتراكى ! بل من الغريب أن القيادات العمالية ، التي ساندت الثورة في أحرج فتراتها ، وثبتت أقدامها بعد أن كانت القوى الوطنية والتقدمية قد تمكنت من تصفيتها تقريبا ، هذه القيادات العمالية لقيت نفس الجزاء ! فكما ضرب السنهوري في مجلس الدولة ، تلقى صاوي أحمد صاوي ، قائد حركة إضرابات العمال في أزمة مارس ، صفعة على وجهه من يد الضابط أحمد أنور قائد البوليس الحربي ، أنهت أوهامه في حكم الطبقة العاملة وأيقظته على حكم الجيش !

وهذا يوضح أن مصر لم تكن في حاجة أبدا لمثل هذا الحكم العسكري ، بديلا لحزب الوفد ، ولم تكن في حاجة أبدا لدكتاتورية عبد الناصر بديلا لديموقراطية مصطفى النحاس ، ولم تكن في حاجة لحكم المعتقلات والسجون والإرهاب والتعذيب بديلا لحكم الوفد الذي يسوي بين المصريين في الحقوق المدنية والسياسية ، ويضمن الحرية الشخصية ، ولايعتقل أي مواطن ولايحبسه إلا وفقا لأحكام القانون ، ولا يوجه إليه جريمة أو يوقع عليه عقوبة إلا بناء على القانون ، ولاينتهك حرمات البيوت بزوار الفجر ، ويضمن حرية الرأي وحرية الاعتقاد وحرية الصحافة وحق الاجتماع وحق تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات ، ويفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ! .

هل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد ؟ (5)*

أوضحت في مقالاتي السابقة المغالطة التاريخية التي تقول إن الوفد لم يقدم بديلا لثورة يوليو ، وأكدت أن الصحيح أن يقال إن ثورة يوليو هي التي لم تقدم بديلا للوفد ، وضربت الأمثلة باعتراض القوى الوطنية والتقدمية على استمرار الثورة في الحكم ، بل وانقلاب عدد من ضباط الثورة الكبار عليها عندما تبينوا انحرافها عن الأهداف التي قامت لتحقيقها ، والتي كانت تنحصر في خلع الملك ، وإتاحة الفرصة لتطبيق الدستور ، وهو ما ورد في بيانها الأول ثم اعتداءاتها على الحريات وتعطيلها الحياة النيابية وتسليط الجيش على الشعب بدلا من حمايته . وأوضحت أن هذا الصراع بين القوى الوطنية والتقدمية والثورة بلغ ذروته في أزمة مارس 1954 التي أجبرت فيها القوى الوطنية الثورة على اتخاذ قرارات يوم 25 مارس بحل مجلس قيادة الثورة يوم 24 يوليو سنة 1954 ، والسماح بقيام الأحزاب ، وانتخاب جميعة تأسيسية انتخابا حرا مباشرا ، وتكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة . ولكن تآمر ضباط الصف الثاني وخداعهم لفريق من القيادات العمالية ، مكن مجلس قيادة الثورة من الانقلاب على قراراته يوم 25 مارس ، وتوجيه ضربة قاصمة للقوى الوطنية والتقدمية ، وإنهاء المقاومة .

ولعل المقال الخطير الذي كتبه الأستاذ إحسان عبد القدس في مجلة روز اليوسف يوم 29 مارس 1954 — في ذروة أزمة مارس ، وقبل يوم واحد من تراجع مجلس الثورة في قرارات 25 مارس ، وبطشه بالقوى الوطنية والتقدمية — ينعش ذاكرة الذين يتهمون الوفد اليوم بأنه لم يقدم البديل الحقيقي لثورة يوليو ، ويضع الصورة

(*) الوفد في 19 / 9 / 1988 .

التاريخية الحقيقية أمام أعينهم للذكرى والتاريخ .

وكان الأستاذ إحسان عبد القدس ، بحكم اتصالاته بضباط الثورة ، وصداقته بعبد الناصر ، هو أكثر الناس معرفة بالمشاكل التي تحول دون عودة الضباط إلى ثكناتهم ، وأكثرهم يأسا من إمكان تحقيق مثل ذلك الأمل بسهولة ، بعد أن تحول الضباط في تلك المدة الوجيزة ، التي تقل عن عامين بأربعة أشهر ، إلى رجال مال يكونون المؤسسات الضخمة التجارية وشبه التجارية ، وإلى رجال سياسة وحكم تنحني لهم فيها الجباه ــ جباه رجال السياسة وجباه ضباط الجيش الأكبر منهم رتبة ! فكتب يقول :

« أنا لا أومن بأن هؤلاء الرجال ــ رجال الثورة ــ يستطيعون أن يعودوا إلى ثكناتهم ! قد يعود الجيش إلى ثكناته كمبدأ عام ، أما رجال الثورة بالذات ، فلا ! كيف يعود البكباشي جمال عبد الناصر ليقف « زنهارا » أمام أي لواء ، ويرفع يده « تعظيم سلام » لكل أميرالاي ؟ وكيف يعود صلاح سالم إلى حياة العسكرية الجافة التي لاسبيل فيها إلا الطاعة العمياء للأوامر ؟ ومن يلقي إليه هذه الأوامر ؟ وجمال سالم ، وزكريا محيي الدين ، وأنور السادات ، و ... و ... !

« إنهم رجال مارسوا الحكم فعلا ، ومارسوا السياسة فعلا وعملا ، ومارسوا المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية ــ كانوا وزراء وأكثر من وزراء ! .

« إن كل من يعتقد أن عودة قادة الثورة إلى ثكناتهم هو الحل الأخير السعيد ، مخطئ ، لايستطيع أن يرى أبعد من قدميه ، ولا يستطيع أن ينفذ ببصيرته إلى الشهر القادم أو الشهر الذي يليه !

« إن رجال الثورة الذين أعنيهم ليسوا فقط أعضاء مجلس القيادة الأحد عشر ، فهناك الضباط الأحرار الآخرون ، الذين يطلقون عليهم : ضباط الصف الثاني ، والذين كان لهم دور كبير في الأزمة الأخيرة (أزمة مارس) ... وهم يتولون اليوم مناصب خطيرة كبيرة هنا وهناك في مختلف الوزارات وفي مختلف الجهات ! وقد نجح بعضهم في منصبه نجاحا كبيرا ، وفشل البعض الآخر فشلا ذريعا ــ هؤلاء

أيضا لايمكن تجاهلهم ، ومن الغباء أن نعتقد أن الأمر سينتهي عند هذا الحد !

« إن رجال الثورة قد أنشئوا مؤسسات ضخمة تجارية وشبه تجارية ! لحساب هيئة التحرير ، يشرف عليها حتى اليوم ضباط . أين تذهب هذه المؤسسات ؟ ما مصيرها ؟ وهي — على حد علمي — مؤسسات لاتزال في دور التكوين ، فمن يرعاها وينفق عليها إذا لم تعد هناك هيئة تحرير ؟

« ولا أريد أن أعدد مسائل أخرى ، ولا أريد أن أدخل في مزيد من التفاصيل الدقيقة والمظاهر الخطيرة ، حتى لا أحرج أحدا ! ولا أحرج قلمي .

« كل هذه المسائل كانت هي مدار البحث خلال الأسابيع القليلة الماضية التي أعقبت عودة الرئيس محمد نجيب بعد استقالته ، وعقب إعلان القرار الخاص بتكوين الجمعية التأسيسية توطئة لإعادة الحياة النيابية — لم يكن البحث يدور حول شكل البرلمان ، ولا حول موعد إجراء الانتخابات ، ولا حول شروط إعادة تكوين الأحزاب ، ولاحول هذا كله — كان البحث يدور حول مصير الثورة ، ومصير رجال الثورة ، ومصير مؤسسات الثورة ! كان أعضاء مجلس الثورة يبحثون عن مصيرهم وأين يكونون ؟ وكان ضباط الصف الثاني أيضا يبحثون عن مصيرهم وأين يكونون ؟ وكان هؤلاء جميعا ينظر بعضهم إلى بعض ، ويبحث كل منهم عن مصير الآخر ومكانه في المستقبل ؟

« وفي المرات التي أتيح لي أن أقول رأيي ، قلت في اختصار وإصرار : يجب أن يؤلف مجلس الثورة حزبا يجمع القادة وضباط الصف الثاني بعد استقالتهم من الجيش ، ويضم معهم المدنيين — الذين يؤمنون بهم إيمانا بلا مطمع وبلا نفاق ! — حزبا يكون استمرارا لهيئة التحرير ، فهذه الهيئة لا يمكن أن تستمر كجمعية اجتماعية — كجماعة المحافظة على القرآن الكريم ! — وتتولى وزارة الشئون الإنفاق عليها . هذه الهيئة إما أن تكون حزبا سياسيا كاملا ، وإما أن تحل .

« ولكن كان يقوم في سبيل تكوين هذا الحزب اعتراضان : الاعتراض الأول ، هو موقف الرئيس محمد نجيب من الحزب : هل يضم إليه ، أو يبعد عنه ؟ وكان

من الثابت أنه لم يعد هناك أي مجال للتعاون بين الرئيس محمد نجيب وضباط القيادة وأغلبية ضباط الصف الثاني .

أما الاعتراض الثاني على تكوين الحزب ، فهو احتمال فوز الوفد بالإغلبية في الانتخابات ، وهو احتمال كان ولا يزال مؤكدا في ذهن القادة .

« ولكن تكوين الحزب لم يكن يعني أن يفوز رجال الثورة بالأغلبية ! ومن الطبيعي أن يفوزوا بالأقلية ، ومن الأفضل لهم كحزب أن يبدءوا كأقلية برلمانية ، وقد قلت هذا لجمال عبد الناصر ، قلت له : إن الناس لم تعرفه حتى اليوم إلا كضابط وكحاكم وصاحب سلطان ، وإن من حق الناس عليه ، ومن حقه على الناس أن يعرفوه كصاحب فكرة شعبية يدعو لها بين صفوف الشعب !

« ورددت يومها ما سبق أن كتبته مرارا ، وهو أن قوة الوفد ليست في رجاله ، بل قوته في الفكرة الشعبية التي يمثلها ، والتي لم يستطع أحد أو حزب آخر أن ينزعها منه . وهذه الفكرة لن تنزع عن الوفد بالقوة ولا بحله ، بل بمعركة شعبية كتلك التي خاضها سعد زغلول وانتزع فيها الفكرة الشعبية من الحزب الوطني .

« وقلت لجمال أيضا : إن الثورة أخطأت في موقفها من الوفد ، إذ وقفت منه نفس الموقف الذي وقفته منه أحزاب الأقلية قبل الثورة ! مع فارق واحد ، هو أن أحزاب الأقلية كانت تعتمد في محاربة الوفد على قوة الملك ، وأن الثورة اعتمدت في محاربة الوفد على قوة الجيش ، فلم تتغير النتيجة ! وانصرفت جميع العواطف الشعبية وجميع التكتلات الشعبية ناحية الوفد ، لتؤيده ضد الاضطهاد وضد القوة » .

نكتفي بهذا القدر من المقتطفات من مقال إحسان عبد القدس ، وهو يرد ردا بليغا على السؤال الذي صدرنا به هذه السلسلة من المقالات : هل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد ؟ وهو آخر مقال كتبه إحسان في مناخ الحرية التي فرضها الشعب على الثورة في أزمة مارس ؛ لأنه في اليوم التالي مباشرة كان تآمر ضباط الصف الثاني على الحرية قد نجح بنجاح الاعتصام العمالي المدبر ، وانقض ضباط الثورة على القوى الوطنية والتقدمية بالتصفية والاعتقال والمحاكمات ، وفرضوا

دكتاتورية عسكرية ثقيلة على الشعب ، ووجهوا ضربة قاصمة للصحافة وحرية الرأي بحل مجلس نقابة الصحفيين ؛ بحجة أنه ثبت أن سبعة من أعضائه ـــ البالغ عددهم اثني عشر عضوا ـــ تقاضوا في العهد الماضي مصروفات سرية ! وكان من الطبيعي أن يكون هؤلاء السبعة من كبار معارضي الثورة ، وهم إحسان عبد القدس وفاطمة اليوسف وحسين أبو الفتح وأبو الخير نجيب ومرسي الشافعي وعبد الرحمن الخميسي وكامل الشناوي وإبراهيم عبده ومحمد خالد .

وبفضل هذا الانقلاب السلطوي لم يعد أحد من ضباط الثورة ـــ سواء من ضباط مجلس القيادة أو من ضباط الصف الثاني ـــ يقلق على مصيره ويتساءل : أين يكون بعد عودة الحياة النيابية وفوز الوفد في الانتخابات العامة ؟ فقد تخلصوا من عدوهم الأساسي ، وهو الحياة النيابية والوفد ، وضمنوا لأنفسهم مصيرهم ، بالتربع بالقوة المسلحة على صدر البلاد .

هل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد ؟(6) *

في المقال السابق من هذه السلسلة حول الثورة والوفد ، عرضنا المقال الهام الذي كتبه الأستاذ إحسان عبد القدوس في اليوم الأخير من أزمة مارس الفاصلة في تاريخ الثورة ، والذي كشف الأسباب الحقيقية لتمسك ضباط الثورة بالحكم وإصرارهم على البقاء في السلطة ، ولم تكن هذه الأسباب تتصل بمصلحة البلاد ، وإنما كانت تتصل بسبب واحد هو أنهم كانوا قد تحولوا إلى رجال مال وسياسة وحكم ، ولم يعد في وسعهم العودة إلى ثكناتهم خاضعين للنظام العسكري الذي يحكم الجيش ! وقد عبر إحسان عبد القدس عن ذلك بقوله : « كيف يعود البكباشي جمال عبد الناصر ليقف زنهارا أمام أي لواء ، ويرفع يده تعظيم سلام لكل أميرالاي ؟ وكيف يعود صلاح سالم إلى حياة العسكرية الجافة التي لا سبيل فيها إلا الطاعة العمياء للأوامر ؟ وجمال سالم وزكريا محيي الدين وأنور السادات ، و ... و ... ؟ إنهم رجال مارسوا الحكم فعلا ، ومارسوا السياسة فعلا وعملا ، ومارسوا المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية ، وكانوا وزراء وأكثر من وزراء ! » .

وفي هذا المقال نستعين بالمرحوم القائمقام يوسف صديق ، وهو أحد أنقى وأطهر العناصر التي تخلصت منها الثورة ، أو نفضوا أيديهم منها بعد أن شاهدوا إنحرافاتها في تلك الشهور المبكرة من عمرها ، ورفضت نفوسهم الأبية أن يتحملوا أمام التاريخ وزرها ، ومنهم خالد محيي الدين وثروت عكاشة ومحسن عبد الخالق وغيرهم .

والقائمقام يوسف صديق لا تعرف عنه جماهيرنا المصرية شيئا كثيرا ، إذ لم يبق

(*) الوفد في 26 / 9 / 1988 .

داخل صفوف الثورة أكثر من ستة أشهر فقط ، ثم ضاقت نفسه بانحرافاتها ، فقال كلمته بشجاعة وآثر الخروج على التمتع بمغانم الحكم وجاه السلطة ، ودفع الثمن اعتقالا وهربا ونفيا .

ومن المفارقات الغريبة حقا أن يوسف صديق كان على رأس الثورة ليلة 23 يوليو بينما كان عبد الناصر وعبد الحكيم عامر في حالة اضطراب شديد بعدما علما بتسرب خبر الحركة إلى السلطات ! وقد اعتقلت قوات يوسف صديق عبد الناصر وعبد الحكيم عامر في اتجاهها لاقتحام رئاسة الجيش ، وأفرج عنهما يوسف صديق بعدما اكتشف شخصيتهما ، ليقوم بمهمته التي أنقذت حركة الجيش من الفشل . ومع ذلك فقد خرج يوسف صديق من الثورة بعد ستة أشهر فقط بينما استولى عبد الناصر وعبد الحكيم عامر على الحكم طوال حياة الثورة !

أما المفارقة الثانية فهي أن يوسف صديق كان قبل الثورة بين نفي وتشتيت من قبل القصر ، ولم يتغير مصيره كثيرا بعد الثورة ، التي كان له فضل إنقاذها من كارثة باعتراف الجميع ، لأن الثورة كانت قد حلت محل القصر في الاعتداء على الحريات والتنكيل بالخصوم !

وفي أثناء أزمة مارس ، وفي مناخ الحرية القصير الأمد الذي تمتعت به الجماهير في ذلك الشهر ، خرج القائمقام يوسف صديق باقتراح تكوين جبهة من القوى الوطنية للوقوف في وجه الثورة ، تتكون من الوفديين والإخوان المسلمين والشيوعيين والاشتراكيين . وعندما سأله مندوب روز اليوسف : كيف يجمع الوفدي والاشتراكي والشيوعي والأخ المسلم والشامي والمغربي في جبهة واحدة ؟ وقال إن هذا لايمكن تحقيقه ـــ أجاب في بساطة وسخرية قائلا : لقد تم تكوين هذه الجبهة فعلا ، ولكن في السجن ! ـــ أو على حد قوله بالحرف الواحد ـــ : « إن التغاضي عن الاعتراف بقيام جبهة متحدة من هذه الهيئات الأربع هو هروب من الواقع ، فقد تم تكون هذه الجبهة فعلا ، وليس هناك دليل أسطع على وجودها من أن أقطاب وشباب هذه الهيئات ممثلون الآن في جميع المعتقلات والسجون ! التي جمعت بين

الشيوعي والوفدي والأخ المسلم والاشتراكي ، فجمعت بذلك بين الشامي والمغربي على حد قول القائلين — فلا يكون هناك عجب أن تجمع الجبهة بينهم ، ولاسيما أن اجتماعهم هو للعمل لمصر » .

ثم أوضح القائمام يوسف صديق أسباب خروجه من مجلس قيادة الثورة ، فقال إنه ظل عضوا في مجلس الثورة حتى أعلنت الثورة أنها ستجري الانتخابات في شهر فبراير سنة 1953 ، وكانت الثورة بذلك تسير وفقا لمبادئ الضباط الأحرار ، غير أن مجلس قيادة الثورة بدأ بعد ذلك يتجاهل هذه الأهداف ، فحاولت — أكثر من مرة — أن أترك المجلس وأعود إلى صفوف الجيش ، فلم يسمح لي بذلك . حتى ثار فريق من الضباط الأحرار يتزعمه اليوزباشي محسن عبد الخالق ، على مجلس قيادة الثورة بسبب هذا التجاهل لأهداف الثورة فأيدت الثائرين بالدفاع عن وجهة نظرهم ، فأبعدت إلى أسوان سنة 1953 ، ونفذت أمر الإبعاد حتى تثبت لهم صحة آرائي عمليا بفعل الأيام » .

ثم يقول القائمام يوسف صديق إن مجلس الثورة قد خدعه مستشاروه المضللون ، فما حل شهر فبراير سنة 1953 ، الذي كان محددا لعودة الحياة النيابية ، إلا وكان مجلس قيادة الثورة قد اعتقل الضباط الثائرين ، وحاكمهم ، وسجنهم . ثم ألغى الدستور بحجة عمل دستور جديد ، وحل الأحزاب بحجة أن بعضها فاسد ، وصادر أموالها .

« وهنا أصبح واضحا أن الثورة قد انحرفت ، وبدأت تنتكس ، فاتصلت بالبكباشي جمال عبد الناصر تليفونيا من أسوان ، وأخبرته أني لايمكن أن أبقى عضوا في مجلس الثورة ، وطلبت منه أن يعتبرني مستقيلا ، وقلت إنني لا أوافق على ما يتم ، وسأرسل هذه الاستقالة مع أحد الضباط الذين كانوا في حراستي .

« ولم ألبث أن استدعيت في الحال ، واعتقل كل من عرف أن له صلة بي . ونصحت أن أسافر للعلاج في سويسرا على أن أعود بعد ثلاثة أشهر للعمل في صفوف الجيش . ومضت الشهور الثلاثة ، وجاءني الخبر بعد ذلك بأن عودتي غير مرغوب بها ! ولكنني عدت خلسة إلى وطني ، وتوجهت إلى بلدتي في مركز

الواسطى ، واستقلت من الجيش تلغرافيا ، فتقرر تحديد إقامتي هناك . ثم طلبت انتقالي إلى القاهرة ، فحددت إقامتي هنا » !

هذا الكلام ـــ الذي ننقله بحذافيره من كلام القائمقام يوسف صديق ـــ الرجل الذي أنقذ الثورة من كارثة الفشل ، والذي قبض على رئيس أركان حرب جيش فاروق وثبت أقدام الثورة ـــ يوضح في جلاء أن الثورة التي استمرت في الحكم في مصر حتى وفاة عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970 ، كانت ثورة أخرى غير التي أيدها الشعب في 23 يوليو ، والتي كانت خطتها الأساسية خلع الملك وإتاحة الفرصة لتطبيق الدستور تطبيقا صحيحا ، وإعادة الحياة النيابية المعطلة ، ثم العودة إلى الثكنات للتفرغ للعدو الخارجي !

فمن الواضح أن هذه الثورة ، التي استمرت في الحكم برياسة عبد الناصر ، كانت إنقلابا على الثورة التي أيدها الشعب ! فالثورة التي أيدها الشعب ! كانت تستهدف عودة الحياة النيابية ، وكان من شأنها عودة الوفد إلى الحكم بإرادة الشعب باعتباره الحزب صاحب الأغلبية الشعبية ، أما الثورة التي استمرت في الحكم فكانت ثورة على الحياة النيابية وعلى الوفد ! وكانت تستهدف البقاء في الحكم بمساندة الجيش ، وهذا هو السبب في بقاء المشير عبد الحكيم عامر على رأس الجيش رغم أخطائه الفادحة في حرب 1956 ، ومشاركته عبد الناصر في الحكم حتى أودى بالبلاد بهزيمة يونية 1967 !

فمن هو البديل الحقيقي للآخر ؟ هل هو الوفد بديل لثورة يوليو ، أم ثورة يوليو بديل للوفد ؟ وأيهما كان موجودا قبل الآخر : هل كانت ثورة يوليو موجودة قبل الوفد أم كان الوفد موجودا قبل ثورة يوليو ؟ ومن منهما استولى على مكان الآخر : هل استولى الوفد على مكان ثورة يوليو أم استولت ثورة يوليو على مكان الوفد ؟ ومن منهما كان أصلح لمستقبل البلاد وتقدمها : الحكم العسكري المستند إلى قوة الجيش أم الحكم المدني الديموقراطي المستند إلى إرادة الشعب ؟ ـــ أليست هذه كلها أسئلة جديرة بالتأمل ؟ .

الوفد وأسرة البوربون (1)! *

عندما اعتزم النحاس عزل فاروق

ربما كان أكبر المغالطات التي يسوقها ضد الوفد خصومه السياسيون ، هو الزعم بأن نجاح الوفد في الانتخابات ، وتأليفه الحكومة الجديدة ، سوف يعود بالبلاد إلى عهد ما قبل الثورة أو ـــ كما يرمز خصوم الوفد ـــ معناه عودة أسرة البوربون ، كما حدث في فرنسا بعد هزيمة نابوليون .

كذلك من أكبر المغالطات التي يسوقها خصوم الوفد هو الربط بين الوفد وسلبيات الحياة النيابية ومفاسدها قبل الثورة ، واعتبار عودة الوفد إلى الحكم بمثابة تلك السلبيات والمفاسد .

والحقيقة التاريخية ، التي يعرفها خصوم الوفد أنفسهم ، هو أن الوفد قبل الثورة كان يمثل الثورة الشعبية ضد أسرة البوربون ـــ أي أسرة محمد على ـــ وأن تاريخ الوفد كان هو نفسه تاريخ الصراع الشعبي ضد الملك ، هذا الصراع الذي بلغ في إحدي المعارك حد السعي إلى خلع الملك فاروق عندما ظهرت ميوله ونزعته الأوتوقراطية إلى الحكم المطلق ، وهو ما ظهر في هذه الواقعة التاريخية التي نهديها إلى الذين يسوقون هذه المغالطة ليعلموا أن الوفد كان أسبق من ثورة يوليو في فكرة خلع فاروق ، وعمدتنا في هذه الواقعة الوثائق البريطانية .

وترجع الواقعة إلى عام 1937 حين أخذ الملك فاروق تحت نصائح علي ماهر باشا يهيئ لأزمة دستورية مع حكومة الوفد برياسة مصطفى النحاس تتيح له إقالة

(*) الوفد في 17 / 3 / 1987 .

حكومة الشعب ، وقد مهد لذلك بتعيين علي ماهر رئيسا للديوان الملكي بطريقة لم يراع فيها حكم الدستور ، إذ عينه بأمر ملكي لا بمرسوم ، لكي يتفادى توقيع رئيس الوزراء عليه .

وعندئذ أدرك مصطفى النحاس أن الطريق الذي يسير فيه الملك الشاب هو طريق الحكم المطلق والاعتداء على الدستور وأن استمرار الملك على العرش قد أصبح يمثل خطورة على البلاد ، ومن ثم فإن الأمر صار يتطلب خلع فاروق وتعيين الأمير عبد المنعم مكانه . ولما كانت مصر ما تزال تحت الاحتلال البريطاني من الناحية الفعلية رغم انتهاء الاحتلال من الناحية الرسمية بمعاهدة 1936 ، بمعنى أن السفارة البريطانية في مصر كانت تستطيع التدخل ؛ لذلك كان من الضروري المضي في هذه الخطوة على حذر ، عن طريق كسب موقف السفارة البريطانية حتى لاتتدخل تدخلا يقلب الموقف إلى جانب الملك ويؤدي إلى كارثة دستورية .

وهذا ما كتبت به السفارة البريطانية في مصر إلى وزارة الخارجية البريطانية ، ومن خلال تلك المكاتبات عرفنا هذه المحاولة ؛ ففي يوم 30 أكتوبر 1937 كتب المستر كيلي ، القائم بعمل السفير البريطاني ، إلى المستر إيدن ، يبلغه بأنه تقابل مع أمين عثمان ، الذي كان في ذلك الحين يقوم بدور ضابط اتصال بين الحكومة والسفارة البريطانية وأنه قد أبلغه أنه زار النحاس باشا وأن « النحاس وهو يفكر بصوت عال ، قد أعطاه الانطباع بأنه ينوى أن يطلب إلى سفير صاحب الجلالة الوقوف جانبا ، ويدعه يتعامل مع الملك فاروق » وأن النحاس فيما يبدو قد جالت بخاطره فكرة إحلال الأمير عبد المنعم محل فاروق . ثم سأل أمين عثمان المستر كيلي رأيه ، فأجابه بأنه يتعين عليه انتظار عودة السير مايلز لامبسون في اليوم التالي .

ولم يلبث مصطفى النحاس أن تقدم بفكرته خطوة أخرى ؛ ففي مقابلته للسفير البريطاني يوم 2 نوفمبر 1937 أخذ يمهد التربة لنية العزل حتى لاتتدخل السفارة ، فتحدث عن الأزمة الدستورية بينه وبين الملك ، ووفقا لما كتبه السفير مايلز لامبسون فإن حديث النحاس عن موقف الملك كان « بعنف » وفيه ذكر أن هذا الموقف « لم

يعد محتملا على الإطلاق ؛ فقد استخدم جلالته معه في مقابلتهما الأخيرة لغة مهينة ، وكان واضحا ــ بما لايدع مجالا للشك ــ أنه كان يحاول إثارة مشكلة تؤدي إلى قطع العلاقات والاستقالة ، ولكنه تمالك نفسه بصعوبة ، وامتنع عن قول أي شيء يمكن أن يستخدمه جلالته ضده » .

ثم مضى النحاس يقول : « إنه لأمر بعيد عن العقل أن يلعب فاروق ، الذي لايعدو كونه مجرد صبي عديم الخبرة ، مثل هذا الدور العدواني ، الذي لايتفق مع الدستور بالمرة . وإنني لأجد نفسي مسوقا إلى التساؤل عما إذا كان قد بقي هناك مجال للتعاون معه ، وعما إذا كانت مصلحة البلاد قد أصبحت تتطلب ضرورة خلع الملك فاروق ؟ وكان تساؤل النحاس بالضبط : « عما إذا كان قد بات على الملك فاروق أن يذهب ، لمصلحة البلاد ؟ » .

ويقول لامبسون في رسالته إلى حكومته إنه بذل جهده لتهدئة النحاس متذرعا بالأزمة العالمية (التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية فيما بعد) قائلا إنه لن يكون من دواعي المصلحة الوطنية الانسياق وراء أزمة داخلية كبرى ، « وإن اتخاذ إجراء عنيف ضد العرش سوف يؤدى ــ لامحالة ــ إلى التوغل في مياه عميقة جدا ، لدرجة أنني أرجو رفعته ألا يدع هذه الفكرة تجول برأسه » ... ومن الضروري لذلك أن أنصح رفعتكم بقوة بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء في المسألة الدستورية يزيد الأمور حرجا ، لأن مثل هذا الإجراء سوف يكون قاضيا في هذا الموقف والعلاقات مع إيطاليا على تلك الدرجة الكبيرة من الحرج » .

على أن النحاس رد بأنه في مثل هذه المسائل فإنه « يلزم تدعيم الوضع الدستوري عن طريق البرلمان » ، وأنه « لايستطيع أن يثق في حسن تقدير الملك فاروق » ، ودلل على ذلك بأن القصر قد سرب أنباء الاعتمادات الخاصة بالدفاع الوطني ، وهو لا يستطيع أن يخاطر بتسريب مثل هذه المسائل التي هي على أعلى درجة من الأهمية » ، وأنه « لن يسمح باستمرار القصر في لعب هذا الدور الذي يتعارض مع الدستور » ، والذي وصل إلى حد تحريض الطلبة وإثارة القلاقل في الأزهر وتساءل قائلا : « هل مثل هذا الدور يقوم به ملك دستوري ؟ » .

على أن السفير لامبسون خشي من مغبة خلع فاروق ، خصوصا وقد كان النحاس ـــ حسب قول السفير ـــ « يبدو واثقا من أن البلاد سوف تقف وراءه مؤيدة » . ولذلك أخذ يذكر النحاس بالموقف الدولي ، ويدعوه إلى تجنب ما يهيج الموقف ، وفي الوقت نفسه قابل علي ماهر باشا ، رئيس الديوان ، ليوضح له خطورة مركز فاروق قائلا : « إن الملك الشاب عديم الخبرة يخاطر مخاطرة جسيمة بإثارة هذه الأزمة الدستورية مع رئيس وزرائه المنتخب انتخابا دستوريا ، وإنه يجب على الملك ـــ بأي ثمن ـــ أن يتذكر أنه ملك دستوري » على أن علي ماهر باشا ، الذي كان يحرك خيوط الأحداث ، أجاب بأن موقف النحاس « يجحف بامتيازات العرش المقررة في الدستور » ، وإصراره عليه « يفتح الباب للملك لإقالته » . وقال : « وأعرب عن احتقاره التام للنحاس ووزارته » .

وبذلك أخذت فكرة خلع فاروق تتمكن من ذهن النحاس ومعه مكرم عبيد سكرتير عام الوفد ، وكان من الضروري أن يعاود الكرة مع السفارة البريطانية حتى لا تعترض على الخلع ، فزار مكرم عبيد السفير لامبسون يوم 3 نوفمبر 1937 ، ودار بينهما حديث خطير حول خلع فاروق ، أوضح فيه مكرم عبيد أن « المسألة تتلخص فيما إذا كان قد أصبح من الضروري التخلص من فاروق وتنصيب ملك جديد مكانه » ، وقال : « إنه من الضروري تحديد الوضع الدستوري بين العرش والحكومة تحديدا قاطعا وواضحا ، لكي يستمر دوران دولاب العمل في الحكومة » على أن لامبسون أخذ يثير من جديد مسألة الموقف الدول قائلا إن مبعث قلقه إنما هو التوتر الدولي القائم ويحذر من أن « قيام أزمة دستورية الآن سوف يمثل خطرا داهما على مصر » .

على أن النحاس إزاء تدهور الموقف بينه وبين فاروق رأى أن الموقف لم يعد يحتمل تأجيلا إلى حين يهوي الملك بسيف الإقالة فوق عنق حكومته ، ولذلك قابل لامبسون مرة أخرى يوم 23 نوفمبر 1937 حيث أبلغه بأن الملك فاروق « قد ازداد غطرسة وميلا لتوجيه الإهانة ، وأصبح غير قابل للإصلاح » ، وأن « دولاب العمل في الحكومة قد أوشك على التوقف » ، واختتم بالقول أنه « قد اعتزم ـــ تبعا

لذلك ـــ على أن يسترد حريته الكاملة في العمل في إطار العلاقات الدستورية بين الملك والحكومة » . وعندما حاول لامبسون إقناع النحاس بالتمهل قائلا : « إنه سوف يبذل مسعى آخر مع علي ماهر ليتأكد من أن كل جهد في هذا الشأن قد استنفد » ، رد عليه النحاس قائلا بأن الملك فاروق « لايمكن إصلاحه بالمرة ، وأنه لم يعد في طوقه الانتظار أكثر من ذلك » .

على أن الحكومة البريطانية رفضت السماح بخلع الملك بسبب الموقف الدولي ، في الوقت الذي كان الملك يمضي حثيثا في خطة إقالة الوزارة ، وجرى السباق سريعا بين الوفد والقصر نحو الخلع أو الإقالة ، وكان النحاس باشا ينوي الحصول على قرار الخلع من البرلمان ، ولكن الإقالة كانت أسرع ، وكان خطاب الإقالة مليئا بالكذب والبذاءة الملكية ، التي دفع فاروق ثمنها فيما بعد .

الوفد وأسرة البوربون (2)*

الوفد بين الملك فاروق « وفواريق » ثورة يوليو !

نسي الذين يربطون بين الوفد وسلبيات العهد الملكي السابق على الثورة أن الوفد لم يكن هو صانع هذه السلبيات ، وإنما كان ضحية لها ، بل كان هو الضحية الوحيدة تقريبا ، باعتباره حزب الأغلبية الشعبية .

كما نسي الذين يتاجرون باسم ثورة يوليو أن ثوار يوليو لم يزعموا عند خروجهم ليلة 23 يوليو أنهم ثاروا ضد الوفد ، وإنما ثاروا ضد الملك ، ولو أعلنوا أنهم ثاروا ضد الوفد لما تبعتهم قطة من قطط مصر . وعندما وجهوا إلى الملك إنذارهم بعد ظهر يوم 26 يوليو 1952 يطالبونه بالتنازل عن العرش ، حملوه وحده المسئولية كاملة ، فورد في تلك الوثيقة التاريخية : « نظرا لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق ، نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب ، حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ، ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير . ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر ، مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة ، وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى ، فأثرى من أثرى ، وفجر من فجر ، وكيف لا والناس على دين ملوكهم . لذلك فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش » .... إلى آخره .

(*) الوفد 24 / 3 / 1987 .

فأين ــ إذن ــ الوفد في هذه الوثيقة التاريخية ؟ إن الوفد في هذه الوثيقة هو ضحية « العبث بالدستور وامتهان إرادة الشعب » ، ولم يكن هو الذي عبث بالدستور وامتهن إرادة الشعب .

ومن هنا ، فإذا جاء من يهاجم الوفد باعتباره رمزا لعهد الملكية ، فإنه يكون قد زور التاريخ وزيف الحقائق التاريخية ؛ لأن الوفد كان هو الإيجابية الوحيدة في العهد الملكي ، باعتباره ممثل إرادة الشعب . ويكون الغرض من مهاجمة الوفد هو مهاجمة تلك الإيجابية الوحيدة ، أي الديموقراطية الليبرالية التي كان يمثلها الوفد .

وهذا ما فعلته ثورة يوليو عندما قررت البقاء في الحكم ؛ فقد هاجمت الوفد وحملته أوزار عهد الملكية ، وتبنت كل حجج الملكية في مهاجمة الوفد ! وأكثر من ذلك أنها رحبت بكل القوى السياسية التي كانت تساند ادعاءات القصر في محاربة الوفد ومحاربة الديموقراطية الليبرالية ، وفوجئ الشعب حين رأى ثوار يوليو قد احتلوا مكان القصر في الحياة السياسية ، ولعبوا دوره في محاربة الديموقراطية ومن هنا جاء التعبير الذي ردده الشعب ، وهو أن الثورة قد خلعت فاروقا ونصبت مكانه فواريق ! وتأكد ذلك حين هاجم سليمان حافظ ، وكيل مجلس الدولة والمستشار الأسود للثورة ، مصطفى النحاس ، ووصفه بأنه « دمل في قلب الوطن يجب أن يفقع » (هكذا) وطلب استبعاده من رئاسة الوفد ومن كل تنظيمات الوفد الجديدة .

وبهذا اتبعت الثورة في محاربة الوفد نفس الأسلوب الذي كان القصر الملكي يتبعه في ضرب الوفد ، وهو ضرب زعامته ، في الوقت الذي كانت محطة لندن تهلل للحرب التي كانت تشنها الثورة ضد مصطفى النحاس ، وتصفه ــ في شماتة ــ بأنه « الرجل الذي أساء إلى العلاقات بين مصر وبريطانيا بإلغاء.معاهدة 1936 ، وترك الشبان المصريين يعيثون فسادا في منطقة قناة السويس » .

وعندما أسقطت الثورة مصطفى النحاس من رياسة الوفد عنوة ، كان لذلك دوي في أوروبا ، التي أدركت ما يعنيه ذلك لمستقبل البلاد السياسي ، وكتب « إيوار » في « الديلي هيرالد » يصف سقوط النحاس بأنه أهم بكثير من سقوط فاروق ! أو على حد تعبيره : « لاشك أن أفول نجم النحاس أهم بكثير من اختفاء

فاروق » وقد برر هذا الحكم بقوله « إن النحاس ، كسيد وزعيم للوفد ، كان هو المسيطر على السياسة المصرية منذ ربع قرن ، سواء كان في الحكم أو خارجه » .

وطوال عهد الثورة كانت مادتها الرئيسة لمحاربة الوفد ومحو صفحته من اللوح ، هي نفس المادة التي كان القصر يستخدمها في العهد الملكي ، بل من الغريب أن الثورة ، التي قامت لتخلع فاروق ، استخدمت أكبر سلاح كان يستخدمه القصر لمهاجمة الوفد ، وهو حادث 4 فبراير 1942 ! وكاد فاروق يفقد فيه عرشه ، فمع أن الإنجليز هم الذين هددوا فاروقا ، إلا أنه لم يغفر للوفد أنه جاء إلى الحكم نتيجة لهذا التهديد ، واتهم الوفد بعدم الولاء له ، وهكذا كانت إحدى جرائم الوفد في نظر الثورة هو أنه لم يكن على ولاء للملك الذي خلعته ! .

ثم أخفى ثوار يوليو تاريخ الوفد عن الشعب ، حتى لا يعرف الجيل الجديد الحقيقة ، بل أصبح اسم مصطفى النحاس من المحرمات في كتب التاريخ ، وجللت بالسواد صفحة النضال الشعبي المشرفة التي خاضتها الجماهير المصرية تحت زعامة الوفد ، وأكثر من ذلك أهالت الثورة تراب النسيان على إنجازات حكومات الوفد للطبقة العاملة وتحرير الاقتصاد الوطني من ربقة الدين والسيطرة الأجنبية ، رغم قصر مدد هذه الحكومات التي بلغت سبع سنوات من ثمانية وعشرين عاما هي عمر الحياة النيابية ، ونسبت إلى الوفد كل مخازي فاروق واعتداءات أحزاب الأقلية على الحياة الديموقراطية ، وجرت عملية تشويه بشعة لكل ما حققه الوفد على الصعيد الوطني ، فوصفت كل إنجازاته الوطنية بأنها صفقات استسلام ، ووصفت معاهدة 1936 بأنها كانت بمثابة « صك الاستسلام للخديعة الكبرى التي وقعت فيها ثورة 1919 » مع أن معاهدة الجلاء التي أبرمتها الثورة في أكتوبر 1954 لم تكن تفضل كثيرا معاهدة 1936 ، رغم مرور ثمانية عشر عاما من النضال الوطني ، وظلت الثورة تتمسك بهذا الزعم رغم تسليمها سيناء للعدو الإسرائيلي بما لم يكن يحلم به في تاريخه ، في يونيه 1967 .

على أن الشعب ظل وفيا للوفد رغم كل الأباطيل ، وعن طريق الآباء الوطنيين فهم الأبناء من الشباب قيمة نضال الوفد ، وتبدى وفاء الشعب حينما مات مصطفى

النحاس ، وخرجت الجماهير تودعه باكية ، وهي مستهينة بالخطر ، واعتقلت الثورة من اعتقلت من هذه الجماهير ، التي كانت كل جريمتها في نظر الثورة : الوفاء ! .

وحين سقط الاتحاد الاشتراكي ؛ التنظيم الصورى لقوى الشعب العاملة ، وبدأ نظام التعددية الحزبية على يد السادات ، لم يكن السادات يتصور أن الوفد يمكن أن يمثل أي خطورة على نظامه ، بعد أن محى عبد الناصر صفحته من تاريخ الشعب المصري ، ولكنه فوجئ بالوفد يبعث حيا كأن لم يبق في مرقده عشرين عاما ، ولهذا السبب لم يكد يمضي شهران على ممارسة الوفد نشاطه السياسي في 4 فبراير 1978 حتى كان السادات يسقط الحقوق السياسية من جديد عن فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج بقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي « الذي كان أكثر ما هدد الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ! » ولم يدر أنه بهذا العمل ضد الوفد قد اعترف بصلاحيته للعمل السياسي كأقوى ما يكون !

وهكذا انهارت كل السدود التي أقامتها الثورة بين الوفد وجماهيره ، ولم يصدق العالم الخارجي هذه المعجزة السياسية ، وهي انبعاث حزب سياسي بمثل هذه القوة بعد رقاد استمر نحو ربع قرن ، في الوقت الذي توجد في الساحة السياسية أحزاب تبدو حية ، بينما هي ماتت في ضمير الشعب منذ سنين ! ذلك أن الشعب — والشعب وحده — هو الذي يكتب شهادة الميلاد أو الوفاة لأي حزب من الأحزاب ، بقدر ما يحترم إرادته ويعبر عن أهدافه ومصالحه . فما زالت باقية تلك المادة الخالدة التي نحتها دستور 1923 ، والتي تقول إن « الأمة هي مصدر السلطات » ، لأن هذه المادة ليست مرتبطة بدستور من الدساتير ، وإنما هي مرتبطة بحق الشعب في الحياة ! .

الوفد وأسرة البوربون (3)*

الوفد بين فساد الملوك وفساد الثوار !

كلمة إنصاف لابد من الاعتراف بها لثوار يوليو ، هي أنه لايمكن تحميلهم وحدهم كل المسئولية عن انحرافهم بمسيرة مصر الديموقراطية إلى المسار الدكتاتوري الذي اتجهوا إليه ؛ إذ يشاركهم فيه بدرجة متساوية جميع القوى السياسية القديمة الأوتوقراطية النزعة والفاشية التي كانت تلتف حول القصر ثم سارعت في أعقاب الثورة لوضع خدماتها تحت تصرف الضباط .

وحتى يمكن للقارئ من الجيل الجديد استيعاب هذه المسألة فإننا نوجز له الحياة السياسية في مصر قبل ثورة يوليو في عبارة وجيزة هي أنها كانت تنقسم بين الوطنيين والمنحرفين ؛ أما الوطنيون فهم كل من تربى في حجر الوفد ورضع من مبادئه لبان الحرية والاستقلال والدستور والديمقراطية والوحدة الوطنية ، وأما المنحرفون فهم كل من نشئوا في حجر القصر ورضعوا من مبادئه في الحكم المطلق والاستغلال والفساد ، وهم كل من انشقوا عن الوفد مللا من النضال وفرارا من تكاليفه وأعبائه وطمعا في مغانم الحكم التي كان القصر يوفرها . وهم كل القوى الفاشية التي استفادت من ديموقراطية الوفد في الحكم في التربص به وتعبئة القوى ضده وادعاء الراديكالية .

وعندما خرج ضباط يوليو ليلة 23 يوليو لم يكونوا يملكون أية خبرة في شئون الحكم ، بل لقد أثبت في دراساتي التاريخية أنهم لم يخرجوا بقصد أن يحكموا ، وإنما خرجوا بقصد خلع فاروق والعودة إلى الثكنات ؛ ولذلك تجمع المصادر الأساسية على أن عبد الناصر لم يكد يعلم بنية زملائه في البقاء في الحكم وفرض الدكتاتورية حتى قدم استقالته مما أصبح يعرف فيما بعد باسم « مجلس قيادة الثورة » .

(*) الوفد في 31 / 3 / 1987 .

وسرعان ما تفوق التلاميذ على الأساتذة ، بل سرعان ما تخلصوا من الأساتذة أنفسهم بعد أن استقر في يدهم الحكم ، وأصبحت إدانة النظام القديم كله ، بوطنييه ومنحرفيه أحد أكبر مبررات حكم ثورة يوليو ، واختلط الحابل بالنابل فأصبحت انحرافات القصر وقوى الانحراف السياسية تنسب إلى الوفد سواء بسواء ، وجرد النظامُ القديم بأكمله من أية إيجابيات قدمها لتهيئة الفرصة للثورة لإثبات إيجابياتها ، ونشأ جيل جديد لايعرف من عهد ما قبل ثورة يوليو إلا الفساد والخراب الذي ألحقه القصر بالحياة السياسية ، ولا يعرف أية إيجابية قدمها الوفد .

بل إنه حين وقف فؤاد سراج الدين في سرادق عابدين منذ أيام يتحدث عن إنجازات الوفد قبل الثورة لصالح العمال والفلاحين كتب الصديق سمير رجب ، رئيس تحرير المساء ، وهو من شباب الصحفيين ، يبدي دهشته وعجبه لما اعتبره ادعاءات من قبل فؤاد سراج الدين ، وتحدث عن فساد الحياة السياسية قبل الثورة — كأن الوفد هو سبب هذا الفساد وليس القصر ! — من منطلق أكاذيب وافتراءات ثورة يوليو على الوفد التي نسيت القصر ونسبت إلى الوفد هذا الفساد ؛ فقد عاش طوال حياته في عهد الثورة لايسمع ولا يقرأ إلا هذه الافتراءات والأكاذيب .

لهذا السبب ربما كان من الضروري للجيل الجديد الذي لم تتح له قراءة تاريخ بلده قراءة صحيحة أن يعرف أن حكومات الوفد قبل الثورة ، على الرغم من أنها لم تحكم سوى سبع سنوات فقط من ثمانية وعشرين عاما — إلا أن حجم الإصلاحات التي قدمتها يكفي وحده لمعرفة مدى ما كان يمكن أن تجنيه البلاد من إصلاحات وخدمات لو كان القصر الملكي احترم إرادة الشعب واستمرت حكومات الوفد مددا أطول ، ونعمت البلاد بالديموقراطية الحقيقية .

فقد كانت حكومات الوفد هي التي أصدرت قانون استعمال اللغة العربية في مكاتبات الشركات ودفاترها ، والذي هيأ للعنصر الوطني من الشباب المصري تولي الوظائف التي كان يشغلها الأجانب في الشركات . كما كانت هي التي جعلت التعليم الابتدائي ثم الثانوي بالمجان ، وأصدرت قانون العمل الفردي لحماية الأجور ومعالجة

حالات المرض والعجز والشيخوخة والوفاة . كما أصدرت قانون التأمين الإجباري ضد إصابات العمل ، وبه أمكن الاحتفاظ للعامل بحق التعويض . ثم أقرت قانون الاعتراف بنقابات العمال ؛ فأسبغت الصفة الشرعية على نضال العمال ضد استغلال أصحاب الأعمال . كذلك أنشأت لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال ، وخففت الضريبة عن صغار الملاك الزراعيين ، وأنشأت ديوان المحاسبة ، وجعلته هيئة مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية محاطا بسياج من الضمانات ، كما أصدرت قانون استقلال القضاء ؛ الذي كفل للقاضي مبدأ عدم العزل . إلى غير ذلك من الإصلاحات الاجتماعية الهامة التي صدرت في ظروف كان الوفد فيها يحارب كلا من القصر والاحتلال .

هذه هي الحقائق التاريخية في شأن الفساد المزعوم للوفد ، والذي هو ـــ في حقيقته ـــ فساد الملوك وفساد الثوار . فليت الذين أفسدوا الحياة السياسية في الماضي وفي الحاضر يتعلمون دروس التاريخ ! فقد انطوت صفحة الملوك كما انطوت صفحة الثوار ! وبقي الشعب ينظر وراءه في غضب ! .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الوفد وأسرة البوربون (4)*

إرادة الشعب بين التوفير والتزوير !

عندما وصفت ثورة يوليو نفسها بأنها التقدم ، ووصفت الوفد بأنه الرجعية ، كانت تكذب أكبر كذبة في تاريخ مصر الحديث . وهي كذبة ما زالت تلقى تصديق بعض الشباب الذي لم يقرأ التاريخ . ويرجع كذب هذه المقولة إلى حقيقتين تاريخيتين : الأولى أن الثورة على الرغم من تبنيها قوانين الإصلاح الزراعي ، التي تمثل في حد ذاتها ثورة بورجوازية ديموقراطية ، إلا أن حصر السلطة في يد الضباط ، واستبعاد كافة القوى السياسية الشعبية التي كانت تقود الحركة الوطنية قبل الثورة ، وتصفيتها بالاعتقال والسجن ، قد أعطى الثورة طابعا فاشيا ظلت تحتفظ به طوال تاريخها . ومن الناحية النظرية أو الأيديولوجية البحتة فإن الليبرالية التي كان يمثلها الوفد هي أكثر تقدما من الفاشية العسكرية ، مهما تخفت هذه تحت أسماء براقة ، ومهما قدمت من إنجازات على المستوى الوطني — كما فعل النظامان الفاشي في إيطاليا والنازي في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية .

وعندما أصدرت الثورة قرارات التأميم في يوليو 1961 ، لم تنقل ملكية وسائل الإنتاج إلى يد الشعب كما هو الحال في الدول الاشتراكية الحقيقية ، وإنما نقلتها إلى يد الدولة — الدولة التي كانت تسيطر على مقدراتها ومصيرها — ولم تشرك الشعب في إدارة وسائل الإنتاج إشراكا فعليا ، وإنما سلمتها إلى يد الضباط العسكريين الذين تثق بهم والذين لم يكن لديهم أدنى فكرة عن الإدارة الاشتراكية لوسائل الإنتاج فقذفت بثروة البلاد إلى هوة ليس لها قرار — هي الهوة التي نعيش فيها الآن . فحين تنتقل وسائل الإنتاج من يد طبقة إلى يد بيروقراطية غير مسئولة تكون قد انتقلت

(*) الوفد في 6/ 4 / 1987 .

لغير مالك حقيقي ـــ أي تصبح بلا صاحب يرعاها ويصونها ويحميها ، وسرعان ما تتآكل تدريجيا في يد الأكلة الحقيقيين . وهو ما يحدث الآن للقطاع العام الذي هو أبعد ما يكون عن الإدارة الاشتراكية ، والذي يخرب فيه الجميع من الإدارة العليا إلى العمال بوعي وبغير وعي .

ومثل هذا النظام الذي أقامته ثورة يوليو ، والذي يتناقض بناؤه التحتي مع بنائه الفوقي ، لا يعد نظاما تقدميا ؛ لأنه يفتقر إلى مزايا الرأسمالية ومزايا الاشتراكية ، ولأنه لايثق في الطبقة التي يمثلها ـــ أي لا يثق في الطبقة الرأسمالية أو الطبقة العمالية ؛ فهو على الدوام يفرض وصايته ودكتاتوريته عليهما .

وهذا ما جعل كلا من اليسار واليمين والوسط يعاني تحت حكم ثورة يوليو ـــ وهو ما لا يمكن أن يجعله نظاما تقدميا ؛ فقد دخل الشيوعيون السجون ، ودخل الإخوان المسلمون ، ودخل الوفديون ، ولم يبق في الساحة السياسية سوى ضباط ثورة يوليو ومن يلوذ بهم من فلول القوى الأوتوقراطية القديمة التي كانت موالية للقصر ، وكل ذلك تحت شعارات الديموقراطية والاشتراكية ، على الرغم من منافاة كل من الديموقراطية والاشتراكية للحكم الدكتاتوري ؛ فالديموقراطية هي حكم مجموع الشعب ، والاشتراكية هي أعلى مراحل الديموقراطية ، لأنها تحرر الطبقات الجماهيرية من قيود علاقات الإنتاج الاستغلالية .

والملاحظة المشتركة بين حكم القصر السابق على الثورة وحكم ثورة يوليو هي التي تتمثل في تزييف الإرادة الشعبية عن طريق تزوير الانتخابات ؛ فقد كان هناك قبل الثورة انتخابات ، وكانت هناك انتخابات في عهد الثورة ، ولكنها كانت انتخابات صورية مزيفة في غالبيتها العظمى ـــ أي فيما عدا الانتخابات التي كانت تجريها حكومات الوفد أو الحكومات المحايدة أو القومية قبل الثورة ، وانتخابات حكومة ممدوح سالم في عهد السادات ، ولحد ما انتخابات سنة 1984 .

فمن المعروف أن نظام الانتخابات الصحيح في أي بلد من البلاد هو أساس الحياة الديموقراطية ، وهو وحده الذي يصون المبدأ الدستوري الأول القائل إن « جميع

السلطات مصدرها الأمة » فالبرلمان يمثل السلطة التشريعية التي تشرع للبلاد وتضع لها القوانين التي تحكم بمقتضاها . وقد علمنا التاريخ أن الطبقة الحاكمة تضع من القوانين ما يتفق مع مصلحتها بالدرجة الأولى . ومن هنا عرف التاريخ قوانين إقطاعية لأن الطبقة الإقطاعية وضعتها ، كما عرف قوانين رأسمالية لأن الطبقة الرأسمالية وضعتها ، وعرف قوانين اشتراكية لأن الطبقة العاملة وضعتها .

ومن هنا خاضت الطبقات الجماهيرية من العمال والفلاحين المعارك على مدى التاريخ الحديث كله من أجل حقها في انتخاب ممثليها في البرلمان ، حتى يكون لها رأي في التشريع والقوانين التي تحكم بمقتضاها ، وكان من أكبر ما سعت إليه خاصة حق الانتخاب المباشر في الدساتير بدلا من الانتخاب على درجتين ؛ أي عن طريق ممثلين ينتخبون أعضاء البرلمان .

وفي العالم الرأسمالي الغربي تحرص الطبقات الجماهيرية على التوجه إلى صناديق الانتخاب باعتبار ذلك مسألة حياة أو موت لها ؛ لأن ترك صناديق الانتخاب للطبقة الرأسمالية وحدها يأتي ببرلمان رأسمالي ذي صبغة فاقعة ، بكل ما يترتب على ذلك من صبغ التشريع والقوانين بصبغة رأسمالية فاقعة ، وتأثر مصالح الطبقات الجماهيرية سلبا بهذه الصبغة الرأسمالية .

ويشجع الجماهير على التوجه لصناديق الانتخاب معرفتها الأكيدة أن الحكومة التي تجري الانتخابات هي حكومة تحترم الإرادة الشعبية ، وتجري الانتخابات حرة نزيهة ، مهما كانت النتائج التي ترتبت عليها ، سواء باستمرار الحزب الحاكم في الحكم أو سقوطه .

ولكن في العالم الثالث تتخذ المسألة شكلا آخر ، بسبب حرص الأحزاب الحاكمة على البقاء في الحكم على حساب الإرادة الشعبية — أي عن طريق تزوير الانتخابات . وهذا ما حدث قبل ثورة يوليو بسبب استيلاء الملك على سلطات كبيرة في الدستور أباحت له حرية إقالة حكومات الوفد التي كانت تتمتع بالأغلبية ، والإيتاء بحكومات انقلاب تجري انتخابات مزيفة تأتي بها إلى الحكم بأغلبية كبيرة . ولذلك

فقد تمثل معيار ثبوت غالبية الوفد وصدق تمثيله للإرادة الشعبية في نتائج الانتخابات التي أجرتها حكومات محايدة ، كما حدث في أعوام 1923 و1929 و1936 و1950 ؛ فقد أسفرت هذه الانتخابات دائما عن فوز الوفد فوزا ساحقا وسقوط خصومه .

مع ذلك فإن إدراك الجماهير المصرية قبل الثورة أهمية صوتها في الانتخابات كان يجعلها لا تدخر وسعا في التوجه إلى صناديق الانتخابات مهما أصابها من ضرر واعتداء من رجال الإدارة والشرطة ، وذلك حتى لا تخضع لحكومات أقلية تحكمها رغم إرادتها وتفرض عليها من التشريع والقوانين ما يضر بمصالحها .

على أنه في أثناء الحكم العسكري لثورة يوليو ، فقدت الجماهير الشعبية الدافع للذهاب إلى صناديق الانتخاب ؛ بسبب يأسها القاتل من احترام إرادتها من قبل الثورة ، ولأن تزوير الانتخاب تحوَّل على يد ثوار يوليو إلى فن وعلم وخبرة لم يعد يجدي فيها الحرص على التوجه إلى صناديق الانتخاب وتحمل المشاق ! بعد أن أصبحت صناديق الانتخاب يستبدل بها غيرها مما أعد مسبقا .

وقد استمر هذا حتى بدأ نظام التعددية الحزبية في عهد السادات ، وجرى أول إنتخابات حرة في عهد الثورة على يد حكومة ممدوح سالم ؛ فتحولت الجماهير تدريجيا إلى التوجه إلى صناديق الانتخاب بعد امتناعها السابق ، وهو ما بدت بشائره في انتخابات 1984 بسبب ظهور أحزاب جديدة خاضت الانتخابات مثل الوفد ، بكل ما يحمله من أمل للجماهير في أن تحترم إرادتها في المستقبل .

ولعل الانتخابات الحالية تكون فرصة للجماهير لممارسة إرادتها والتعبير عن مشيئتها بطريقة إيجابية دفاعا عن مصالحها التي تتأثر — دون شك — بطريقة ضارة إذا هي تركت الميدان لخصومها يختارون ممثليهم في البرلمان ، ويصوغون من التشريع والقوانين ما يتفق مع مصالحهم ويغفل مصالح الجماهير .

وسوف تكشف هذه الانتخابات بالذات ما إذا كانت الجماهير قد خرجت من سلبيتها التي فرضتها عليها ثورة يوليو ، واستردت في يدها مقاليد أمورها ، أم أنها ما تزال مغيبة الوعي السياسي بفضل تزييف الإرادة الشعبية على يد ثوار يوليو العظام ! .

تلك النفوس اليسارية المريضة ومذكرات الزعيم سعد زغلول*

أليس من الغريب حقا أن يصدر الجزء الثاني من مذكرات الزعيم الخالد سعد زغلول ، فلا يجد من بعض النفوس المريضة في جريدة « الأهالي » ماتستقبله به سوى سيل من البذاءات توجهها إلى شخص محقق هذا الجزء وهو صاحب هذا القلم ــ ولا شيء إطلاقا من النقد البناء ؟ أليس من المحزن أن تفلس تلك النفوس المريضة من خير تقدم به هذا العمل العلمي ، الذي يخدم القراء والمكتبة العربية وتاريخنا الوطني ، فلا تجد إلا الشر والشتائم توجهها إلى صاحب التحقيق جزاء وفاقا ؟ أليس مما يثير السخرية ألا تجد تلك النفوس المريضة ما تنال به من شخص سعد زغلول بعد أن كشفت مذكراته عن افتراءات خصومه عنه ــ وبعد أن اتهموه بالخيانة وعدم الوطنية ــ فتوجه حرابها إلى شخص محقق هذه المذكرات ؟

وهكذا تتجدد الحملة ضد شخص محقق مذكرات سعد زغلول من جديد ، وهي نفس الحملة التي ثارث في أعقاب صدور الجزء الأول من هذه المذكرات ، وتستخدم نفس أساليبها الوضيعة مع التطوير اللازم ، وقد سبق لنا أن رددنا عليها على صفحات هذه الجريدة « الوفد » يوم 12 يونيو 1987 تحت عنوان : « مذكرات سعد زغلول وصحافة اليسار الصفراء » . ومن هذه الأساليب محاولة طعني بابنتي المعيدة بكلية البنات ، والتي شاركت في مجموعة العمل في مذكرات سعد زغلول .

ففي العام الماضي كانت التهمة أنني استغللت صداقتي برئيس هيئة الكتاب لانتداب ابنتي للعمل في الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول ، وقد أثبت أن ابنتي

(*) الوفد 17 / 10 / 1988 .

عملت في المذكرات تطوعا ودون أن تتقاضى مليما واحدا على عملها ، رغم أنها أدت عملها بكفاءة لا تقل عن كفاءة أي باحث ممن اشتركوا في العمل ، وأنه عند انتدابها للعمل رسميا في الجزء الثاني فإن كل ما تناله هو مكافأة شهرية قدرها عشرون جنيها ، تنزل بعد الخصومات إلى ثمانية عشر جنيها تقريبا ! وهو مبلغ رمزي يكسب أضعافه أي منادي سيارات في اليوم الواحد ، وليس في شهر كامل !

أما التهمة في هذا العام ، بعد صدور الجزء الثاني من المذكرات ، فهي أنني في تقديمي للكتاب وحسب كلمات الكاتب ، أشدت بابنتي وبجهدها على نحو كان يجب أن أعف عنه ، ولكني لم أعف ــ كما قال ــ « لأن الكبار يتعففون أما الصغار فلا يتعففون » !

هكذا يريد الكاتب ببذاءته أن يستغل أبوتي لممارسة الظلم على ابنتي ، فأحرمها من كلمة إنصاف تستحقها ، بحجة التعفف ! وينسى أن الإنسان يتعفف عن الظلم ولا يتعفف عن الحق ! ولكن النفوس المريضة ترى الأمور بعين لايراها بها الأصحاء ، إنها ترى أنه كان من الواجب أن أشيد بعمل كل من أسهم في ذلك العمل ، وأسقط ابنتي من الحساب بكل مايمثله هذا الإسقاط من ظلم يحاسبني عليه المولى حين ألقاه ، وهكذا فسواء عملت ابنتي بأجر أو بدون أجر في مذكرات سعد زغلول ، فهي سلاح في يد الأدنياء ! وسواء عملت بأجر حقيقي أو رمزي فهي أيضا سلاح ! وسواء أنصفتها بكلمة تقدير أو لم أنصفها فهي سلاح ! لأنه لا حدود لوضاعة البعض .

ولكن جهل الكاتب يقوده إلى خطأ لا يقع فيه المبتدئون من الكتاب ، فهو لا يستطيع أن يعرف الفرق بين مهمة « تحقيق » المذكرات ــ التي قمت بها ــ ومهمة « قراءة » كراسات المذكرات « ومراجعتها » ، التي قامت بها المجموعة ! ويخلط بين المهمتين خلطا يوضح مستواه الفكري فيتحدث عما أسماه بـ « لجنة التحقيق » مع أنه لا توجد مثل هذه اللجنة ! ويتصور أن ابنتي من بين لجنة التحقيق الوهمية هذه ، ويتصور أن جهدي انحصر في مراجعة ما قامت به هذه اللجنة الوهمية !

مع أنه لو قلب صفحة الغلاف الداخلي للكتاب لقرأ هذه العبارة : « اشترك في قراءة الكراسات » وليس « اشترك في تحقيق المذكرات » ــ كما يتوهم ! ولو عنى نفسه بقراءة التقديم الذي كتبته ، لعرف أن هناك لجنة أخرى « لمراجعة » تلك القراءة مراجعة دقيقة هي التي اشتركت فيها ابنتي ولذلك لم أسجل اسم ابنتي بين أسماء لجنة القراءة على ظهر الغلاف الداخلي ، ولم أزعم في أي صفحة من صفحات التقديم أنها اشتركت في تلك القراءة الأولى وإنما كان كلامي عن دورها في « المراجعة » .

ولكن الكاتب بكل هذا الخلط والأخطاء يزعم أنه ناقد أدبي ! ويستخدم « أدبه » الجم في توجيه البذاءات إلى شخصي ، فيتحدث عن « نزواتي الصغيرة » و« رغبتي في تأكيد الذات » و« تحقيق الانتصار على الورق » ! ولا يستطيع أن يستخلص من كل الدراسة المطولة ، التي فندت فيها الافتراءات التي وجهها أحد الباحثين في رسالة علمية إلى سعد زغلول ووطنيته ــ إلا شيئا واحدا هو أن بيني وبين هذا الباحث « صراعا ما لانعرف نحن القراء بواعثه » ، ولا يستطيع عقله أن يقوده أبدا إلى أية أسباب موضوعية ! فكل المعارك العلمية والأدبية والفنية وراءها بواعث شخصية وصراعات شخصية ــ وفقا لمنهجه الفاسد ! مع أنه لو قرأ مقالي الذي ألحقته بالجزء الثاني من المذكرات ، لاستقامت الصورة في ذهنه ، بل إنه حتى لو قرأ مصدرا محايدا ، وهو أعمال ندوة « الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر » وهي مسجلة في كتاب منشور بالفعل ، وقد أشرت إليه في تقديمي للجزء الثاني ــ لفهم ــ دون كبير عناء ــ أن المعركة كانت معركة علمية بحتة ، ليس فيها أي ظل لذلك الصراع الشخصي الموهوم الذي تصوره ذكاء الكاتب ، بل لعرف أن مثل هذا الصراع الشخصي مستحيل حدوثه بيني وبين ذلك الباحث ، لانعدام الندية والكفاءة أصلا ، فالصراع يكون بين الأنداد والأكفاء .

بل لعرف أيضا لماذا لم أنشر مقال الباحث المذكور في الجزء الثاني من المذكرات لأني إذا كنت قد نعيت على مجلة الهلال أنها قبلت تلويث صفحاتها بهذا المقال ، فكيف أقبل أنا تلويث صفحات الجزء الثاني من المذكرات بهذا المقال ؟ وألا أكون

قد تناقضت مع نفسي ؟ إن أي نقد موضوعي هو قابل للنشر في أي مكان ، وسواء كان هذا المكان صفحات صحفية أو مجلة أو كتاب . ولكن النقد الذي ينزل إلى مستوى التجريح الشخصي والإساءة الشخصية ويخلو من النقد البناء ، لايستحق هذا النشر .

وهذا هو السبب في أني نعيت على مجلة محترمة مثل « الهلال » نشر مقال هابط يخلو من الموضوعية ولو كانت مجلة « الهلال » مجلة من تلك المجلات الصفراء التي دأبت على تلويث صفحاتها بحثالة المقالات لاعتبرت ما فعلته شيئا طبيعيا ومتوقعا من مثلها ، ولما وجهت إليها هذا النقد ! ولكن الكاتب ــ لفرط ذكائه ــ يتصور وجود تناقض في موقفي بين إبداء احترامي للمجلة وبين لومي لها ! مع أن الإنسان لا يلوم إلا من يحترمهم فقط أما من لايحترمهم فهو يسقطهم من الحساب .

وهنا نصل إلى تحليل بواعث الكاتب على مقاله . ولست أريد أن أقفز إلى النتائج ولكن الكاتب ــ فيما يبدو ــ يعتبر أن مهمته هي الهدم وليس البناء ! وخطؤه الأكبر أنه يوجه معاوله إلى الأهرامات ولا يوجهها إلى الحوائط المائلة ! فمن قبل وجه معاوله إلى جمال الغيطاني الذي تترجم بعض أعماله إلى معظم اللغات الحية ، وتصور أن الناس في هذه الدول تترجم هذه الأعمال إلى لغاتها لمهارة جمال الغيطاني في الدعاية لنفسه وأعمال العلاقات العامة ، وليس لأنها تستحق الترجمة ! كما وجه معاوله إلى الدكتور سمير سرحان الذي يخدم الثقافة في مصر بما لم يخدمها به رئيس آخر لهيئة الكتاب ، كما وجه معاوله في نفس المقال ، إلى الدكتور محمد عناني ، رئيس تحرير مجلة « المسرح » ولست أدري هل هو خطأ الأهرامات التي تعلو فوق قزمية الكاتب ، أم أنها أزمة الكاتب الذي يشعر بقزميته أمام الأهرامات ؟

رد على جريدة الناصريين
لماذا شنقت الثورة « خميس والبقري » ؟! *

تفضلت جريدة الناصريين فهاجمتني في مقالين متتاليين بتاريخ 15 و22 مارس 1987 ، وكان المقال الأول للأستاذ محمد متولي حسين ، وهو مقال موضوعي احترمت صاحبه لأنه لم ينزل بنفسه إلى مستوى التجريح الشخصي الذي نزل إليه كاتب المقال الثاني ، الذي كنت أكن له ودا كبيرا وأؤمل فيه خيرا كثيرا ، ولذلك فإني أرد على المقال الأول خاصة .

وربما كان أول ما استلفت نظري هو تقديم المقال الذي لست أظن أنه من إنشاء الكاتب وإنما من إنشاء التحرير ، والذي يتهمني بأنني « تخصصت ونذرت ما بقي من حياتي للهجوم على ثورة يوليو وللتنديد بكل ما تم على يديها » ! — وهو اتهام لست أدري أي الأسس أقيم عليه ؟ ففي حدود علمي أنه لايوجد مؤرخ حقيقي في مصر قد أنصف ثورة يوليو — بوعي وعلم وعلى أساس أيديولوجي — كما فعلت ! ليس فقط في كتبي وإنما في مقالاتي السياسية والتاريخية .

فقد أنصفت إنجازات الثورة في البناء التحتي ، في مرحلتها « البورجوازية الديموقراطية » ، وفي مرحلة « التحول الاشتراكي » إنصافا كبيرا ، وكان تقييمي لهذه الإنجازات إيجابيا في الوقت الذي اعتبر خصوم الثورة السياسيون هذه الإنجازات أكبر سلبياتها ! وهذا التقييم الإيجابي هو الذي يفرق بين مؤرخ بورجوازي ومؤرخ بروليتاري ينتمي لمدرسة التفسير المادي للتاريخ ، وكان آخر مقال كتبه في هذا الصدد

(*) 30 / 4 / 1987 .

في مجلة النيل الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات في عددها الخاص الصادر في يوليه 1986 ، ومن قبل ذلك في مقال معروف بجريدة « أخبار اليوم » في يوليه 1984 .

على أن إنصافي لثورة يوليو كان يقضي علي ـــ في الوقت نفسه ـــ بأن أقيم سلبياتها أيضا . وهذا هو الفرق بين الكتابة التاريخية والكتابة السياسية ، فلا توجد كتابة تاريخية أحادية الجانب ، تكتفي بإبراز الإيجابيات وتتغافل عن السلبيات ، وإلا فإنها لا تساوي ثمن الحبر الذي كتبت به .

وهذا هو الفرق بين الحياد والموضوعية ! فقد كنت أنا المؤرخ الذي قال بصراحة تامة إن الحياد التاريخي وهم من الأوهام ونفاق ومراءاة ، فالمؤرخ موقف ، ومن هذا الموقف يستمد أهميته الفكرية ، ولكن على المؤرخ أن يكون موضوعيا ، بمعنى ألا يخفي ما يكمل الصورة التاريخية لحدث من الأحداث ، بسبب موقفه الاجتماعي ، ولا يتردد في إدانة السلبيات في تقييمه التاريخي .

ومن هنا ، فحين كتبت عن التيارات اليسارية في الحركة الوطنية في دراستي عن « تطور الحركة الوطنية في مصر » ، وعلى الرغم من انتمائي لمدرسة التفسير المادي للتاريخ ، إلا أنني لم أتصور للحظة واحدة أن يكو ن عملي مكرسا لإبراز إيجابيات تلك الحركة اليسارية وإخفاء سلبياتها ، ولذلك فقد أدنت قيادات هذه الحركة ، وقلت إن التطرف الذي أبدته ، والرعونة التي أظهرتها ، قد أديا لإجهاض الحركة الاشتراكية في مصر « يرجع للكتاب ص 558 - 560 » ـــ ذلك أن موقفي الفكري يجب ألا يكون على حساب موضوعيتي !

وعندما قدمت دراسة تاريخية عن تأميم قناة السويس ، لم أقل أبدا إن هذا التأميم « خطيئة » كما جاء في « يوميات الهبرتي » ، أو كما جاء على أقلام ناصرية أخرى لا تقرأ بقدر ما تكتب ! وإنما قلت بالحرف الواحد : إن هذا التأميم « يدخل في إطار نضال شعب مصر من أجل تخليص اقتصاده من السيطرة الأجنبية ، وهو نضال له

مخاطره الضرورية التي يجب على كل شعب حر أن يكون مستعدا لتقبلها منذ البداية ، وكان نجاح مصر في هذا التأميم ، ونجاح الإدارة المصرية في إدارة شركة قناة السويس ، مقدمة لما وقع بعد ذلك من قيام مصر بعد انتهاء الحرب بتمصير كل البنوك الإنجليزية والفرنسية وشركات التأمين ، وكذا كل الشركات الأخرى التي كانت تمارس نشاطا تجاريا أو إنتاجيا ، فتحرر الاقتصاد الوطني بذلك من السيطرة الأجنبية » « انظر عدد 470 من مجلة أكتوبر » في 27 أكتوبر 1985 .

على أنه لم يكن علي أن أغفل السلبيات التي أحاطت بصدور قرار التأميم ، ومنها صدوره من عبد الناصر وحده بمعزل عن الحكومة ، بل وبمعزل عن الجيش نفسه الذي لم يعرف بالقرار إلا قبل صدوره بيوم واحد ! فليس لأي حاكم على وجه الأرض أن يتخذ قرارا مصيريا يتعلق بالحرب والسلام بعيدا عن شعبه وعن حكومته وعن جيشه مهما كان هذا القرار لمصلحة بلده ولمصلحة مواطنيه ، وإلا فيم وجدت الحكومات ، وفيم وجدت قيادات الجيوش ، إذا كان للحاكم وحده — دون شريك — أن يتخذ مثل هذه القرارات ؟

بسلبيات حرب يونية فعلى المعترض إثبات عدم حدوثها ، باستخدام الوثائق التي تفند ما كتبت ! وهكذا .

وما ورد ـــ إذن ـــ في تقديم الأستاذ محمد متولي حسين من أني نذرت ما بقي من حياتي للهجوم على ثورة يوليو ، هو محض اختلاق وافتراء ؛ لأن كتابة المؤرخ عن تجربة تاريخية لايمكن أن تدخل في باب الهجوم أو الدفاع ، وإنما تدخل في باب التقييم العلمي التاريخي ، الذي يستند إلى الوثائق ، وليس من حق أحد أن يحرم المؤرخ من تقييم الحدث التاريخي ، وما إذا كان يتفق مع حركة التاريخ أو يسير ضدها ، أو ما إذا كان قائد الشعب قد استخدم الإمكانيات المتاحة له الاستخدام الأمثل ، أو أنه أساء استخدام هذه الإمكانيات ، وما إذا كانت الحركة أو الثورة قد نقلت البلاد إلى الطريق الصحيح أو أنها قذفت بها في الضياع ... إلى آخره .

وهذا ينقلني إلى مناقشة أهم السلبيات التي أدنت بها في تقييمي التاريخي ثورة يوليه ، وهي التي استخلصها بذكاء الأستاذ محمد متولي حسين ، وحاول الرد عليها ، ولكنه أغفل استخدام الوثيقة في الحوار .

لقد كان أول هذه السلبيات موقف الثورة من الطبقة العاملة ومن الحركة العمالية ، ومن حسن الحظ أن الأستاذ محمد متولي حسين لم ينكر شنقها لخميس والبقري ، ولكن تقييمه لهذا الشنق أنه خطأ وليس جريمة ، وطلب من الله أن يغفر للثورة هذا الخطأ ! الذي ذكر أنه ليس مقصودا ، وأنه لا يعبر عن احتقار للطبقة العاملة .

وطالما أن الكاتب قد استخدم معي ألفاظا مثل « الفحش » وغيره فليسمح لي باستخدام لفظ مخفف لوصف هذا التحليل ، وهو أنه تحليل ساذج لا يستند إلى أي أساس فكري . فلم تبدأ ثورة يوليو كثورة اشتراكية تهتم بخدمة الطبقة العاملة ـــ كما حاول أن يوحي ـــ وإنما بدأت كثورة « بورجوازية ديموقراطية » ـــ وهذا هو الوصف العلمي لها في مرحلتها الأولى ، التي تبدأ من قيام الثورة إلى يوليه 1961 ـــ ووظيفة الثورة البورجوازية الديموقراطية في الفكر الاشتراكي ليست إقامة الاشتراكية ، وإنما نقل المجتمع من مرحلته شبه الإقطاعية وشبه الرأسمالية إلى مرحلته

رد على جريدة الناصريين

لماذا شنقت الثورة « خميس والبقري » (2) *

وعندما تناولت حرب يونيه 1967 في دراسة تاريخية نشرت على مدى 78 أسبوعا في مجلة « أكتوبر » ، وتغلغلت بالدراسة إلى أبعاد الهزيمة ، هل كان علي أن أقلب الهزيمة إلى نصر ؟ ، وأبدل السلبيات إلى إيجابيات ؟ حتى أنال إعجاب دراويش الناصرية ؟ — أم كان علي أن أقدم دراسة أمينة وموضوعية لهذا الحدث الخطير في حياة مصر وفي حياة أمتنا العربية بكل ما فيها من مرارة وعلقم وحنظل — وهل كان علي أن ألتمس الأعذار لقيادة ألحقت بشعبنا المصري وأمتنا العربية ذلك العار الذي لم يمحه إلا نصر العبور ؟

ولقد قلت مرة ، في ردي على الصديق الذي أجله وأحترمه وهو الأستاذ عبد الله إمام ، وكان ذلك في جريدة الوفد ، إن الطريق الأمثل لمناقشتي — وهو الطريق الأقصر أيضا — هو الوثيقة ! بمعنى أنني أكتب التاريخ من الوثائق ، لأني لا أملك موهبة الصديق نجيب محفوظ في التأليف ! ومن هنا فإما أن ما أكتبه صحيح وإما أنه خطأ ، فإذا لم يعجب أحدا ما أكتب ، فعليه إثبات خطئي بالوثيقة التي تنقض ما كتبت ، وإلا فإن ما كتبته يظل ثابتا سواء رضي أو لم يرض !

وعلى سبيل المثال ، وفيما يتصل بالسلبيات التي أحاطت بقرار التأميم ، فإن الطريقة الوحيدة لتفنيدها هي إثبات أن هذه السلبيات لا وجود لها ! — بمعنى إثبات أن عبد الناصر أشرك حكومته وجيشه في قرار التأميم قبل اتخاذه ! وفيما يتصل

(*) أول مايو 1987 .

الرأسمالية التي هي مرحلة ضرورية قبل إقامة الاشتراكية .

وهذا ما فعلته الثورة تماما — سواء أكانت تعي هذا الفكر بالعلم أم بالضرورة — بقوانين الإصلاح الزراعي ، التي لم تكن قوانين اشتراكية ، وإنما كانت قوانين رأسمالية تماما كانت تدعو لها الولايات المتحدة قبل ثورة يوليو للتخفيف من الأزمة الاستعمارية للرأسمالية العالمية ، كما دعت إليها الأمم المتحدة ، بل دعت إليها الرأسمالية المصرية نفسها في مؤتمرها الأول سنة 1946 — وهو ما يمكن للأستاذ محمد متولي حسين الرجوع إليه في كتابنا : « صراع الطبقات في مصر » .

ولقد كان الإجراء الثاني ، الذي لجأت إليه ثورة يوليو بعد قوانين الإصلاح الزراعي ، الذي نشر مشروعه في الصحف يوم 12 أغسطس — هو شنق خميس والبقري ! وهما إجراءان متكاملان ، وليسا متناقضين كما يتوهم البعض !

لقد كان الغرض من مشروع قانون الإصلاح الزراعي — كما ذكرنا — بل وكما فهم الضباط ناقصو الثقافة من مقال الدكتور راشد البراوي الذي نشر يوم 4 أغسطس 1952 ، هو توجيه رءوس الأموال المحبوسة في الملكيات الزراعية الكبيرة إلى الاستثمار في الصناعة ، ومعنى ذلك نقل المجتمع المصري من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الرأسمالي الصناعي . فلما قام عمال مصانع كفر الدوار بحركتهم غير المتوقعة توهما منهم بأن الثورة الاشتراكية قد بدأت هددوا بهذه الحركة أهداف الثورة من الإصلاح الزراعي تهديدا خطيرا ، فلقد كان الهدف — كما ذكرنا — نقل المجتمع المصري إلى المرحلة الرأسمالية الخالصة التي تسيطر فيها الطبقة الرأسمالية ، وليس نقله إلى المرحلة الاشتراكية التي تسيطر فيها الطبقة العاملة . وقد شعر الضباط بالجزع لردود فعل الطبقة الرأسمالية في ذلك الحين لحركة عمال مصانع كفر الدوار ، والتي هاجمت الحركة هجوما شديدا ، ووقف المليونير أحمد عبود يقول في تصريح لجريدة « اللوموند » الفرنسية إن العمال يسمعون الكثير عن حدوث ثورة زراعية ، فليس غريبا أن يتساءلوا عن الفوائد التي ستصيبهم بدورهم .

لهذا السبب ، ولإعادة الطمأنينة إلى قلب الرأسمالية المصرية ، التي كان الضباط

يعقدون الأمل عليها في التحول الاقتصادي الرأسمالي ـــ فقد كان عليهم التفكير في عمل يخلعون به قلب الطبقة العاملة ، وينسونها به تماما العمل النقابي والمطالبة بالحقوق والاعتصامات والإضرابات وغيرها طوال المرحلة التاريخية القادمة ـــ عمل يكون غير مسبوق في تاريخ الحركة العمالية في مصر ، وقد كان هذا العمل هو شنق خميس والبقري !

وهذا ما حدث بالضبط وحقق به الضباط هدفهم ، وقام الضباط بتنفيذه بنفس الطريقة التي نفذ بها الإنجليز محاكمة دنشواي ! فكما عقد الإنجليز محكمة مخصوصة في منطقة وقوع الحادث ـــ أي في شبين الكوم ـــ فكذلك عقد الضباط محكمة مخصوصة ـــ محكمة عسكرية مكونة من الضباط برياسة البكباشي عبد المنعم أمين ـــ عقدت جلساتها في منطقة الحادث ؛ بل في مبنى الشركة نفسها ! وحاكمت المتهمين محاكمة صورية ، ثم أصدرت حكمها بالإعدام على مصطفى خميس ! ولم تنس المحكمة أن تجمع العمال والأهالي خارج قاعة الجلسة ، وتتلو عليهم حكم الإعدام قبل التصديق عليه ، لإحداث نفس أثر تنفيذ الحكم أمامهم كما حدث في دنشواي !

وبهذا العمل الوحشي ، الذي لم تجرؤ عليه الطبقة الرأسمالية المصرية نفسها طوال الحكومات التي أقامتها قبل الثورة . والذي كان عملا سياسيا مقصودا مائة في المائة ـــ ضمن الضباط خضوع الحركة العمالية لسلطتهم دون أي إزعاج ، يحركونها كما يشاءون ، حتى وفاة عبد الناصر !

بل إنه حين وقفت أقسام من الطبقة العاملة في أزمة مارس إلى جانب الضباط وثبتتهم في الحكم بعد أن كانوا قد سلموا تماما للقوى الوطنية والتقدمية التي كانت تعمل على عودتهم إلى ثكناتهم ، جوزي قادة الحركة العمالية جزاء سنمار ! فلم يذكر الضباط من خدمات هؤلاء القادة إلا المبالغ التافهة التي دفعت لهم لخدمة الحركة ، وبلغ احتقار الضباط لهؤلاء القادة ذروته عندما حشدوا بعض العمال لاستقبال عبد الناصر بعد عودته من باندونج ، فحين حدث احتكاك بسيط بين صاوي أحمد صاوي ، قائد تلك الحركة ، والبكباشي أحمد أنور ، قائد البوليس الحربي ، وتحدى

صاوي البكباشي أحمد أنور أن يذكر له ما قدمته الثورة للطبقة العمالية بقوله : « إنتو عملتوا لنا أيه ؟ » لم يذكر له أحمد أنور أي إنجاز تحقق ، لأنه لم يكن قد تحقق بعد شيء ! وإنما اكتفى بإسكاته بصفعتين على وجهه ! — أو على حد تعبير أحمد أنور نفسه لأحمد حمروش : « لم أتمالك نفسي ، فلهفته قلمين » !

والأغرب من ذلك رد فعل عبد الناصر لهذه الإهانة الجسيمة ، فلم يغضب لكرامة الرجل الذي ثبته في منصبه ، بعد أن كان يبكي بكاء حقيقيا للصاغ أحمد طعيمة أثناء الأزمة ، وينفض يده مما يدبر حتى لا يشنقه محمد نجيب في ميدان التحرير — وإنما تعجب من صاوي أحمد صاوي — كما يقول أحمد أنور !

وعلى ذلك فحين يكتب الأستاذ محمد متولي حسين بالحرف الواحد يقول : « من السذاجة ، أن لم يكن من السفاهة أن يضطر المرء إلى أن يعرض ما حققته الثورة من أجل الطبقة العاملة . » ثم يقول — بالحرف الواحد أيضا — إن الثورة « بدأت بالقضاء على سيطرة رأس المال واحتكاره ، وانتهت بإعلان الاشتراكية العلمية » — فمن حقي — كمؤرخ — أن أصحح له معلوماته ، وأقول له إن الثورة بدأت بخدمة رأس المال ، وعلى حساب الطبقة العاملة !

وإذا كان رأس المال لم يتجاوب معها وينفذ أهدافها في نقل البلاد من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي ، فإن الضباط وضعوا الحكم والسلطة في أيديهم بعد تصفية الأحزاب وإنهاء صفحة الديمقراطية الليبرالية ، فشكلوا أكبر عائق في وجه التحول الرأسمالي ، لأن الطبقة الرأسمالية ، في أي بلد من البلاد ، لا تستثمر أموالها في التصنيع إلا إذا كانت تثق بالحكم ، وهي لا تثق بأي حكم إلا إذا كان هذا الحكم في يدها لا في يد الضباط العسكريين ، كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية التي تسود فيها الديمقراطية الليبرالية التي تسمح للرأسمالية بالوصول إلى الحكم من خلال انتخابات حرة .

ولقد كانت الخطوة الثانية التي اتخذتها الثورة للسيطرة على الطبقة العاملة ، بعد شنق خميس والبقري ، هي منع الطبقة العاملة من الاشتغال بالسياسة بإصدارها القانون رقم 319 الخاص بنقابات العمال ، والذي حل محل القانون رقم 85 لعام 1942 ، وفيه حرمت على الطبقة العاملة الاشتغال بالمسائل السياسية ؛ مع أن الطبقة العاملة قبل الثورة كانت جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية .

رد على جريدة الناصريين (3)*
ديمقراطية ثورة يوليو !

لأن جريدة الناصريين كتبت مقالا موضوعيا ترد به على ما كتبت في جريدة الوفد ، دون أن تلجأ فيه إلى التجريح الشخصي ، الذي أصبح سمة من سمات يسار هذا الزمن الأغبر ، فإني أرد على ما أثارته من نقاط بهدف الوصول إلى الحقيقة التي هي الغرض الرئيس من أي نقاش .

لقد تحدثت في مقالي الأول عن موقفي المنصف لثورة يوليو ولإنجازاتها في البناء التحتي ، وقلت إن إنصاف الثورة لا يكون بقلب السلبيات إلى إيجابيات ! أو إغفال السلبيات وإبراز الإيجابيات ـــ كما يفعل دراويش الناصرية ـــ لأن أية دراسة تاريخية تفعل ذلك لا تساوي ثمن الحبر الذي كتبت به . ثم تناولت مسألة شنق الثورة لخميس والبقري لأول مرة في تاريخ الحركة النقابية في مصر ، وأوضحت بالدليل التاريخي أن هذا الشنق لم يكن ـــ كما أرادت أن تصوره جريدة الناصريين ـــ مجرد خطأ يمكن أن يغفره الله ! وإنما كان جريمة حقيقية ارتكبتها الثورة بأعصاب باردة لحساب الرأسماليين المصريين قبل الثورة ، التي كانت الثورة تعلق عليهم الآمال للتنمية !

وحتى لا يكون كلامنا في هذا الصدد مجرد تحليل واستنتاج ، فمن الضروري أن نعرض رأي عبد الناصر نفسه في ذلك الوقت ، كما عبر عنه في خطبه وتصريحاته .

ففي خطابه يوم 6 إبريل 1954 في وفود عمال السويس والإسكندرية بمقر قيادة الثورة ، وعندما شكا أحد العمال من الشركات الرأسمالية قائلا : إننا نحن العمال في الشركات نشعر أن هناك سوسا ينخر في عظامنا ، رد عليه عبد الناصر بقوله :

(*) الوفد 28 / 5 / 1987 .

« إن هذا السوس موجود في كل مكان ، ولايجمل مطلقا أن نقول للعامل بين عشية وضحاها : هذه شركة البيضا ملك لكم .. إننا نريد من العمال وأصحاب رءوس الأموال أن يسيروا متحدين متكاتفين ... نحن لا يمكننا إلزام صاحب الشركة بإجابة جميع المطالب دفعة واحدة ، لأن هذا يؤدي إلى اختفاء رءوس الأموال ، ومصلحة البلاد العليا تقضي بأن تقوم من ناحيتها بتشجيع استغلال أموالهم ، حتى تعم الشركات جميع أنحاء البلاد » ..

وفي خطاب عبد الناصر يوم 19 إبريل 1954 في وفود الفلاحين والعمال أزال كل وهم في نفوسهم من ناحية انتصار الثورة لهم على حساب ملاك الأرض والرأسماليين . فقال في عبارة قاطعة : « أمامنا الفلاح والعامل ، وصاحب الأرض وصاحب رأس المال ، نحن نعمل للجميع ولا ننصر فئة على الأخرى سنكون حكاما بين الجميع ننصف صاحب العمل وننصف الفلاح وصاحب الأرض » !!

(راجع مجموعة خطب عبد الناصر ، القسم الأول ص 107 - 108 - 123) .

ومن هنا فإذا قالت جريدة الناصريين ، إن الثورة قامت بالقضاء على سيطرة رأس المال ، فليس معنى ذلك أن السيطرة انتقلت إلى يد الطبقة العاملة ، بعد أن أعلن عبد الناصر بصراحة أن الثورة لن تنصر فئة على الأخرى ـــ وإنما كان هذا القضاء لحساب ضباط ثورة يوليو ـــ وهو ما حدث بالفعل ! وهذا هو السبب الرئيس في إحجام الطبقة الرأسمالية عن الاستثمار ؛ لأن الطبقة الرأسمالية ـــ في أي بلد من البلاد ـــ تستثمر أموالها في عمليات التنمية إذا كان الحكم في يدها ، من خلال نظام ليبرالي حقيقي يتيح لها الوصول إلى الحكم .

وهذا يدفعنا إلى معالجة النقطة الثانية من النقاط التي أثارتها جريدة الناصريين . وهي ما زعمته من ديمقراطية ثورة يوليو ، التي وصفتها بجرأة تحسد عليها بأنها كانت ديمقراطية في أرفع مراحلها ! أو على حسب نص عبارتها : « ارتفعت ثورة يوليو بالديمقراطية إلى أرفع مراحلها » !

وتقصد الجريدة بهذا القول ما أطلق عليه كاتب المقال اسم « الديمقراطية الاشتراكية » التي يقول إن الثورة أعلنتها في عيد هو أعظم أعياد الديمقراطية في تاريخ

مصر سنة 1962 . ولعله يقصد قرارات التأميم في يوليو 1961 ، أو يقصد الإعلان الدستوري بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ، الذي صدر بقرار جمهوري في سبتمبر 1962 ، والذي أنشأ مجلس الرياسة ليوحي بأن سلطات رئيس الجمهورية . الفردية قد انتقلت إلى قيادة جماعية ، وإن كان الأرجح أنه يقصد قرارات التأميم ؛ لأن الإعلان الدستوري لم يغير الوضع الدكتاتوري للسلطة الحاكمة من الناحية الفعلية شيئا .

وهذا يضعنا أمام خطأ آخر من أخطاء تحليلات الناصريين لإنجازات ثورة يوليو ، التي يغفلون فيها الفرق بين النظرية والتطبيق ، فمن المحقق أن الاشتراكية هي أرفع مراحل الديمقراطية ؛ لأنها تحرر جماهير العمال من قيود علاقات الإنتاج الرأسمالية ، ولكن بشرط أن تنقل الحكم إلى يد الطبقة العاملة وفقا للنظرية الاشتراكية لا أن تضع الحكم في يد طبقة عسكرية تكونت على مدى العشر السنوات السابقة على قرارات التأميم ؛ لأن هذا معناه بوضوح نقل الطبقة العاملة من يد الرأسمالية ، ووضعها في يد هذه الطبقة العسكرية .

ولست في حاجة إلى القول بأن وضع الطبقة العاملة مع الطبقة الرأسمالية أفضل من وضعها مع الطبقة العسكرية ! لأن القضية أولا وأخيرا هي قضية الإنتاج — وهذا ما يغفله الكثيرون عند التحليل للأسف الشديد — ومعنى هذا الكلام أن لكل طبقة دورها التاريخي في العملية الإنتاجية ، وبدونها تسقط العملية الإنتاجية في هوة ليس لها قرار — أي يتوقف المجتمع عن الإنتاج ؛ فطبقة السادة في مجتمع العبيد ، لها دور تاريخي لا تستطيع أن تؤديه طبقة أخرى ! فإذا قضي على هذه الطبقة في عصرها توقفت العملية الإنتاجية للمجتمع ، وتوقف التطور التاريخي ، وما ينطبق على طبقة السادة ينطبق على الطبقة الإقطاعية وعلى طبقة الرأسمالية .

ومن هنا فلا يستطيع أحد أن يختصر مرحلة من مراحل تطور المجتمع البشري قبل أن تستنفد أغراضها تماما .

وهذا يفسر لماذا لم ينتقل المجتمع المصري بقرارات الإصلاح الزراعي إلى المرحلة الرأسمالية ، كما أنه لم ينتقل بقرارات التأميم إلى المرحلة الاشتراكية ! لأن القرارات

الأولى كانت تتطلب انتقال السلطة إلى يد الطبقة الرأسمالية ولأن القرارات الثانية كانت تتطلب انتقال هذه السلطة إلى يد الطبقة العاملة ، ولكن ضباط ثورة يوليو عطلوا التطور التاريخي الصحيح باستيلائهم على السلطة وحرمان كل من الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة منها !

ومن هنا لم تنتج الطبقة الرأسمالية ، ولم تنتج الطبقة العاملة أيضا ! فقوانين الحركة التاريخية تقضي بأن كل طبقة لا تستطيع أن تنتج إلا في ظل الحكومة التي تنبثق منها وتمثل مصالحها .

وإنتاج الطبقة الرأسمالية في المجتمعات الرأسمالية يتمثل في استثمار أموالها في المشروعات التي تعمل فيها الطبقة العاملة والتي تضطر فيها الطبقة الرأسمالية إلى الدخول في علاقات مع الطبقة العاملة تسمح بالصراع الطبقي في شكل سلمي عن طريق إعطاء الطبقة العاملة حق الإضراب والانتخاب المباشر لاختيار ممثليها في الهيئة التشريعية . فيتكون من ذلك نظام إنتاجي يدفع المجتمع إلى الأمام .

ولكن انتقال وسائل الإنتاج إلى يد الطبقة العسكرية التي أنشأتها ثورة يوليو نقل البلاد إلى نظام بيروقراطي وليس نظاما اشتراكيا ــ وهو شر أنواع الأنظمة على الإطلاق ، لسبب بسيط هو أنه ليس نظاما إنتاجيا ، وإنما هو دخيل على أنماط الإنتاج التي عرفها التاريخ ، والتي تقوم على طبقات وليس على أوليجاركيات (أقليات) فوسائل الإنتاج لابد أن تكون في يد طبقة تحافظ عليها وتصونها وتعمل على تنميتها لصالح المجتمع وتحس نحوها بإحساس الملكية ــ ولا يكون في يد بيروقراطية ، هي غير منتمية بالضرورة إلا إلى وظائفها !

وهذا هو أساس التسيب الذي نلاحظه في القطاع العام ــ سابقا وحاليا ــ وهو أساس الخسائر التي يعانيها القطاع العام سابقا وحاليا ، وهو أساس تدهور العملية الإنتاجية الحالي بعد أن فقدت كل أساس تقوم عليه النظم الاقتصادية .

وهذه هي الديمقراطية رفيعة المستوى التي تتحدث عنها جريدة الناصريين ، والتي تقول إن ثورة يوليو نقلت المجتمع المصري إليها ، ووصفتها بأنها « ديمقراطية الاشتراكية » ! فلعل القارئ الآن يعرف أن الفرق بينها وبين الديمقراطية الاشتراكية

الحقيقية هو نفس الفرق بين النحاس والذهب أو بين القصدير والفضة ! ــ إنه الفرق بين الزيف والحقيقة بين الكذب والصدق ــ لأن تلك الديمقراطية لم تكن أكثر من دكتاتورية الأقلية العسكرية التي كانت تحكم مصر ، واشتراكية المنتفعين الجدد من ضباط ثورة يوليو الذين انتقلت إلى أيديهم وسائل الإنتاج .

عبد الناصر والتنظيم السري للإخوان المسلمين*

من الأقوال المأثورة أن الشعوب العظيمة تصنع تاريخا عظيما ، والشعب المصري على رأس هذه الشعوب ، فوراءه تاريخ يمتد إلى سبعة آلاف عام ، وهو تاريخ مقروء باهتمام متجدد في كل أنحاء العالم ؛ سواء تناول الفترة الفرعونية ، أو تناول الفترة الإسلامية ، أو تناول الفترة القومية التي نعيشها حاليا بمرحلتيها المصرية والعربية .

وقد احتل الإخوان المسلمون في تاريخ الحقبة المعاصرة مكانا مرموقا منذ نشأة جماعتهم في عام 1928 ، ليس فقط بوصفهم آخر اختلاجة من اختلاجات مصر الإسلامية ــ قبل دخولها في العصر القومي ، الذي لا رجعة فيه بحكم التاريخ ــ وإنما لتميزهم بتنظيم سري إلى جانب تنظيمهم العام ، لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر ، ولم يكن له نظير في الأحزاب الأخرى ، سواء الأحزاب التي تنتمي للفكر القومي الليبرالي ، كحزب الوفد ، وحزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الهيئة السعدية وحزب الكتلة الوفدية ، أو الأحزاب التي تأثرت بالفكر الفاشي ، كحزب مصر الفتاة .

وقد كان لي حظ التوفر على دراسة هذا التنظيم السري منذ سنوات ، ونشرت هذه الدراسة في حلقات امتدت على أربعة وعشرين أسبوعا في مجلة « روز اليوسف » وبعض الجرائد العربية الأخرى ، ثم صدرت في كتاب تحت عنوان : « الإخوان المسلمون والتنظيم السري » وفيه ألقيت الضوء على الخلافات التي وقعت في الجماعة ؛ سواء في تنظيمها العلني أو تنظيمها السري ، وسواء قبل ثورة 23 يوليو ، أو بعدها ، وانتهيت فيه إلى إثبات مسئولية التنظيم السري للإخوان عن حادث المنشية ؛

(*) أكتوبر 16 / 12 / 1984 .

الذي جرت فيه محاولة اغتيال عبد الناصر ، وذلك من واقع التتبع الدقيق للوثائق التي تتعلق بهذا الحادث ، وتبرئة القيادة السياسية ، ممثلة في الهضيبي ، من إصدار الأمر بتنفيذ محاولة اغتيال عبد الناصر ، بعد أن فقدت سيطرتها على التنظيم ، وتحميلها ـــ مع ذلك ـــ المسئولية ، على اعتبار أن التنظيم السري هو جهاز الإخوان المسلمين ، وقد أنشأته القيادة السياسية لاستخدامه في تحقيق أغراضها وأهدافها بالقوة عند اللزوم .

لماذا أقول هذا الكلام ؟ أقوله لأن قصة التنظيم السري أخذت تظهر من جديد ، بعد أن تناولها الأستاذ عمر التلمساني في سلسلة من المقالات كتبها في جريدة « الشرق الأوسط » اللندنية ، تحت عنوان : « عمر التلمساني يتذكر » ، وهي مذكرات تثير ـــ بالضرورة ـــ قضايا كثيرة قابلة للنقاش والجدل حول تاريخ الإخوان وتنظيمهم السري ؛

فقد استلفت نظري ما أورده الأستاذ عمر التلمساني عن عبد الرحمن السَّندي ، رئيس التنظيم السري قبل الثورة ، وأحد أهم الشخصيات التي أثرت في تاريخ جماعة الإخوان ، فقد لاحظت تأثر رواية الأستاذ التلمساني عن السندي بالخصومة الشخصية التي كانت بينهما ، والتي أثرت بالضرورة في رؤية الأول لأعمال الثاني وعلاقاته .

وبطبيعة الحال فمن حق الأستاذ التلمساني أن يعطي رؤيته للأحداث التي وقعت داخل جماعة الإخوان من وجهة نظره ، فتلك هي طبيعة المذكرات السياسية ، فهي ليست تاريخا ، وإنما هي مصدر من مصادر الكتابة التاريخية لا غنى عنه في استرداد الحدث التاريخي من الماضي ، ولكن يبقى أنه من واجب المؤرخ أن يوضح للقارئ هذا الحدث التاريخي في صورته الحقيقية المبرأة من الهوى الشخصي ، حتى ولو كانت هذه الصورة مما لا يتفق مع أيديولوجيته ومواقفه الفكرية والسياسية .

وفي هذا الصدد فربما كنت آخر من يتصدى للدفاع عن المرحوم عبد الرحمن السندي ، فلم أكن عضوا في الإخوان المسلمين ، ولا في تنظيمهم السري ، ولم يسبق لي اتصال بالمرحوم السندي ، وأكثر من ذلك أنني أنتمي لفكر يعارض مثل

هذه التنظيمات السرية المسلحة ، ولا أومن إلا بحركة الجماهير الشعبية ووسائلها الديموقراطية ، وبالتالي فإن ما أورده هنا ليس دفاعا ، وإنما هو الحقيقة التاريخية في شأن الخلاف بين السندي والهضيبي ، وأيضا في شأن العلاقة بين السندي وعبد الناصر .

وفي الوقت نفسه فإن ما أورده أيضا ليس اتهاما للأستاذ التلمساني بتزوير الحقيقة التاريخية ؛ لأن رؤية المعاصر للحدث التاريخي لا تعد تزويرا إلا بقدر ما يدخل فيها من عنصر الاختلاق والخيال ، وما عدا ذلك فإنها تعد تعبيرا عن رؤيته الخاصة التي تحمل آراءه وعواطفه الشخصية .

وقبل أن أدخل في الموضوع فربما كان من الضروري أن انتهي أولا من نقطتين أثارهما الأستاذ التلمساني حول عبد الرحمن السندي ؛ فقد ذكر — في النقطة الأولى — أن المرحوم السندي اعتقل في عام 1969 مع من اعتقلهم عبد الناصر ، ومنهم الأستاذ عبد العزيز كامل ، وأن السندي « ناله في هذا الاعتقال من الإيذاء ما أضر بصحته كثيرا ، فما إن خرج من المعتقل حتى انتقل إلى رحمة ربه » !

والشيء الذي أريد أن أؤكده للأستاذ التلمساني هو أن المرحوم السندي لم يعتقل في عام 1969 ، ولم يعذب لدرجة الإضرار بصحته ووفاته ، لسبب بسيط هو أنه كان قد توفي قبل ذلك بسبع سنوات ، فقد توفى في يوم 29 يولية 1962 .

أما النقطة الثانية فتتعلق بما ذكره الأستاذ التلمساني من أن عبد الناصر كان قد احتضن عبد الرحمن السندي « وعينه في شركة شل ، وأسكنه فيلا في الإسماعيلية فيها كل وسائل الراحة » . وهذه المعلومات غير صحيحة ؛ فلا أثر لهذه الفيلا . ولست أظن أن طبيعة المرحوم السندي تقبل هذا النوع من المكافآت ، خصوصا بعد أن أنصفه الأستاذ التلمساني في ذكرياته المنشورة بقوله : « أذكر أن عبد الرحمن السندي رحمه الله كان من أكثر الإخوان التزاما بمبادئ الإخوان » . وفي حدود علمي أنه ليس في مبادئ الإخوان التي كان المرحوم السندي « أكثر الإخوان التزاما بها » — باعتراف الأستاذ التلمساني — بيع الأخ المسلم نفسه للحاكم بفيلا أو وظيفة أو

غيرها مـ طرق الإغراء التي يقبل عليها الدنيويون .

والآن ما هي قصة الخلاف بين عبد الرحمن السندي وحسن الهضيبي ؟ إن هذه القصة ترجع إلى تولي حسن الهضيبي قيادة الإخوان كمرشد عام في أكتوبر 1951. بعد اغتيال حسن البنا . ولم يكن الهضيبي يعرف أن التنظيم السري كان ما يزال قائما بعد أن ارتكب في عهد المرحوم البنا أعمال سنوات 1946 و1947 و1948 ، التي أدت إلى حل جماعة الإخوان المسلمين على يد النقراشي باشا في 8 ديسمبر 1948 . وكانت حكومة النقراشي قد وضعت يدها على اثنين وثلاثين من قادة هذا التنظيم السري ، وعلى رأسهم عبد الرحمن السندي بعد حادثة ضبط سيارة الجيب المشهورة في 15 نوفمبر 1948 .

ومن هنا أخذ الهضيبي على عاتقه مهمة تصفية التنظيم السري ، يؤيده في ذلك غالبية قيادات الهيئة التأسيسية للإخوان ، التي ألقت على عاتق التنظيم السري مسئولية النكبات التي لحقت بالجماعة .

وسرعان ما اكتشف الهضيبي ، واكتشفت معه القيادات التي تؤيده ، أن تصفية التنظيم السري ليست بالسهولة التي يظن ؛ فقد كان على رأس هذا التنظيم ـــ كما ذكرنا ـــ المرحوم عبد الرحمن السندي ، الذي كان يعاونه كل من : أحمد حسنين ، ومصطفي مشهور ، ومحمود الصباغ ، وأحمد زكي حسن . وكانت هذه الجماعة على رأس التنظيم السري تراقب بغضب تصرفات الهضيبي منذ توليته ، فقد دخل في تحالف مع القصر الملكي ، ولم يكد يمضي شهر على تعيينه حتى كان يركب عربة ملكية في طريقه إلى القصر للقاء فاروق ، وتكررت زيارات الهضيبي لفاروق في فترة كان الشعور الوطني يقف فيها موقفا معاديا بدرجة لم يسبق لها مثيل ، كما حرص على مجاملة فاروق في تعيين حافظ عفيفي باشا رئيسا للديوان الملكي يوم 24 ديسمبر 1951 ، في الوقت الذي استقبلت فيه القوى الوطنية هذا التعيين باعتباره تآمرا من جانب القصر على الحركة الوطنية ، كما أنه وقف موقفا مهادنا للإنجليز وقت ارتفاع المد الثوري المقاوم للاحتلال ؛ فأعلن أنه ضد العنف ، وخطب في عشرة

آلاف من شباب الإخوان المسلمين يطالبهم بأن « يذهبوا ويعكفوا على تلاوة القرآن الكريم » ، وصرح بأن الطريق لإخراج الإنجليز هو تربية الشعب وإعداده ؛ مما دعا خالد محمد خالد إلى الرد عليه بمقال في روز اليوسف تحت عنوان : أبشر بطول سلامة ياجورج ! .

كل ذلك عزل الهضيبي عن قاعدته الجماهيرية المكونة من شباب الإخوان المتدين والمتحمس للجهاد في سبيل بلده ــ وكانت تعبر عن هذا الشباب مجلة « الدعوة » ــ مما دعا الهضيبي إلى التبرؤ من المجلة ، وإعلان أنها لا تصدر عن المركز العام للإخوان المسلمين ، ولا تنطق بلسانه ، ولا تمثل سياسته ، وأنها صحيفة شخصية تعبر عن آراء صاحبها ! .

وقد كان من الطبيعي أن تدفع هذه السياسة التي يقودها الهضيبي إلى مواجهة بينه وبين التنظيم السري وعلى رأسه عبد الرحمن السندي ، وفي ذلك يقول محمد فرغلي : « في الوقت الذي كان الهضيبي لا يريد أن يكون « النظام » (التنظيم السري) موجودا ، وقف عبد الرحمن السندي في وجه المرشد ، باعتبار أن هذا الجهاز هو خلاصة الجماعة ، ولايمكن بحال من الأحوال أن يلغى هذا « النظام » ، ولابد من بقائه واستمراره » .

وقد ذكر محمد خميس حميدة أن عبد الرحمن السندي « من أول قيام الأستاذ الهضيبي كمرشد » ، حدثت بينه وبين الهضيبي « بعض الأمور » ، وأنه كان هناك « نفور باستمرار » ؛ فقد كان السندي يرى أن الهضيبي « ماكانش يجب أن يكون مرشدا » ، لأنه « موش من الجماعة ، وما كانش متصل بيها في يوم من الأيام ، ومجيئه موش من الناحية القانونية » .

ونظرا لأن طبيعة التنظيم السري كانت تجعله مما يخشى بأسه ، فقد كان كل ما أسفر عنه هذا الصراع بين عبد الرحمن السندي والهضيبي ، هو أن فقد الهضيبي سيطرته على التنظيم السري ! وقد استطاع من خلال تدخل القيادات السياسية الأخرى إحداث بعض التعديل غير المؤثر على التنظيم ، كما جرى تعيين حلمي عبد الحميد رئيسا للجهاز بدلا من عبد الرحمن السندي ، ولكن السندي ظل في التنظيم السري ، ولم يلبث أن عاد إلى قيادته بعد فترة .

وقد كان هذا هو وضع العلاقات بين الهضيبي والسندي عندما قامت ثورة 23 يوليو ، ومن هنا كان من الطبيعي أن يكون له تأثيره في العلاقة التي نشأت بين السندي وعبد الناصر ، خصوصا عندما اكتشف السندي أن الهضيبي قد أخذ يكون لنفسه تنظيما سريا جديدا ، وأنه يعمل على التخلص منه . وفي ذلك يقول محمد خميس حميدة إن عبد الرحمن السندي جاءه وقال : « إن حسن الهضيبي بيعمل « نظام » جديد ، فسألت الهضيبي : فيه نظام جديد بيتعمل ؟ فقال : أبدا ، ولكن عبد الرحمن قال إن فيه استحالة ، ولايستطيع أن يسير في العمل أو يتعاون مع المرشد » .

ومعنى ذلك أن العلاقة بين السندي وعبد الناصر لم تكن علاقة « احتواء » — كما حاول الأستاذ التلمساني تصويرها — ولم تكن مسألة شراء أو بيع بفبلا أو وظيفة ، وإنما كانت العلاقة جزءا من الصراع على سياسة الجماعة — الدائر بين الهضيبي والسندي — وجزءا في الوقت نفسه من الصراع الذي دار وقتذاك بين الهضيبي وعبد الناصر — بعد انتهاء شهر العسل بين الإخوان والثورة — كما أنها كانت جزءا من الصراع بين الهضيبي وجماعة صالح عشماوي .

وهذه النقطة هامة جدا ، لأنها تفسر الصدام الذي حدث بين عبد الناصر وجماعة الإخوان حول التنظيم السري ، عندما نجحت الجماعة في إزاحة عبد الرحمن السندي من رئاسته ؛ فعندما كان على رأس التنظيم وكان في الوقت نفسه على علاقة طيبة مع عبد الناصر ، لم يكن لدى الأخير ما يدعوه إلى القلق بشأن التنظيم واحتمال استخدام الهضيبي له ضد الثورة ، ولكن عندما أزيح السندي عن رئاسة التنظيم ، هب عبد الناصر يطالب الإخوان بحل تنظيمهم السرى حماية لظهر حركة الجيش من خطره .

على أن الهضيبي كان في ذلك الحين يسعى حثيثا لفرض سيطرته على التنظيم ، الذي أدرك أنه قوة مؤثرة في الصراع مع عبد الناصر ، ولما كان يعرف أنه لن يتمكن من ذلك مع وجود عبد الرحمن السندي في الجماعة ، فلذلك انتهز فرصة مصرع

المهندس السيد فايز ، وهو الرجل الثاني في التنظيم ، ورجله في الوقت نفسه ـــ على يد أجهزة عبد الناصر أغلب الظن ـــ فاتخذ مكتب الإرشاد قرارا يوم 19 نوفمبر 1953 بطرد السندي من جماعة الإخوان ، ومعه كل من محمود الصباغ وأحمد زكي وأحمد عادل ، واختير يوسف طلعت ، وهو تاجر حبوب كان على صلة بحسن الهضيبي قبل أن يكون مرشدا ، رئيسا للتنظيم .

وقد فجر فصل عبد الرحمن السندي ورفاقه الثلاثة أكبر انقسام وقع في الإخوان حتى ذلك الحين ؛ فقد انتهز خصوم الهضيبي ظروف فصل هؤلاء الأعضاء دون تحقيق أو حيثيات فصل ، لتحريك القاعدة الشبابية للإخوان ضد الهضيبي ، مطالبة بإجراء تحقيق في أسباب هذا الفصل ، ووصف صالح عشماوي ، رئيس تحرير مجلة « الدعوة » المناهضة للهضيبي ، الأربعة المفصولين في مقال نشر بعدد أول ديسمبر 1953 ، بأنهم « من صفوة الإخوان العاملين الذين لهم سبقهم وبلاؤهم في الدعوة » ، واتجهت مجموعات من المعترضين على قرار فصل السندي ورفاقه إلى المركز العام للإخوان المسلمين ، واعتصموا ، وأعلنوا أنهم لن يخرجوا حتى تصحح الأوضاع ، في الوقت الذي أبدى بعض أنصار الهضيبي المجتمعين ببيته استعدادهم للزحف بجمع أكبر على المركز العام .

ولم تلبث الأزمة أن وصلت إلى ذروتها حين وجه الهضيبي على رأس مكتب الإرشاد ضربة لقيادات الإخوان التي تؤيد عبد الرحمن السندي ورفاقه ، والتي كانت تتمثل في مجموعة مجلة « الدعوة » برياسة صالح عشماوي ، فأصدر المكتب يوم 9 ديسمبر 1953 قرارا بفصل كل من صالح عشماوي ومحمد الغزالي وأحمد عبد العزيز جلال .

وفي الوقت نفسه أقام جهاز إشراف على التنظيم السري مكونا من : إبراهيم الطيب مسئولا عن القاهرة ، وأحمد حسنين مسئولا عن الأقاليم ، وبقي صلاح شادي مسئولا عن البوليس ، وأبو المكارم عبد الحي مسئولا عن الجيش ، وذلك لمساعدة

يوسف طلعت رئيس التنظيم السري .

وعندئذ أحس عبد الناصر بأنه لم يعد في وسعه الانتظار طويلا ، فأصدر من خلال مجلس قيادة الثورة قرارا في يوم 14 يناير 1954 ، باعتبار جماعة الإخوان المسلمين حزبا سياسيا يطبق عليه أمر مجلس قيادة الثورة الخاص بحل الأحزاب السياسية . وفي اليوم السابق 13 يناير ، كانت سيارات البوليس تقطع شوارع القاهرة تجمع الإخوان من بيوتهم ، وكانت القطارات قادمة من الأقاليم تحمل المعتقلين من الإخوان .

من عمر التلمساني إلى الدكتور عبد العظيم رمضان *

في العدد 425 من مجلة أكتوبر الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 1984 كلمة بعنوان : (عبد الناصر والتنظيم السري للإخوان المسلمين) .

وقد حمدت لكم عدم التجريح الشخصي للأستاذ الهضيبي رضوان الله عليه ، ثم لي في نفس الوقت ، وإن كان سياق المقال ينطوي في سطوره على حملة صارخة ضد الأستاذ الهضيبي رضوان الله عليه ، ولكنني وجدت العذر لك فيما خطته يمينك ، إذ دللت في مقدمة كلمتك على خلافك الجذري مع الإخوان جميعاً ، مما سبق لسيادتكم من كتابات ضد الإخوان . لقد أعطيت الإخوان حقهم في السطور الأولى ، ولكن سرعان ما عبرت عن إحساسك بأن العصر القومي لا رجعة فيه بحكم التاريخ ، وأنت تعلم تماماً أن الإخوان ينكرون القومية بمفهومها الحالي ؛ لما تولده من خصومات بين البشر ، بسبب ادعاءات زائفة ترجع إلى الأصل أو اللون أو ما إلى ذلك ، وإن كانوا يقرونها على أنها حب الوطن وإسعاده والبذل في سبيله ، إذ الأقربون أولى بالمعروف ، وهم لايعترفون بتفاضل بين الناس إلا بالتقوى والعمل الصالح . كما أني أظنك لاتقصد المعنى الذي تسرب إلى ذهني من قولك « ليس فقط بوصفهم آخر اختلاجة من اختلاجات مصر الإسلامية » وأنت تعلم تماماً ما معنى « اختلاجة » لحظات الموت . إني أريد أن أطمئنك صادقاً ، أن الإخوان المسلمين لم يصلوا في يوم من الأيام ، ولن يصلوا بفضل الله ، إلى لحظات الاختلاج ، فهم باقون عاملون رغم كل ما أحاط بهم ؛ لأنهم وهبوا أنفسهم لدعوة الله ، ودعوة الله لن تموت ، بل يقوم عليها دعاة بعد دعاة . ليس هذا فحسب بل إن دعوة الإخوان المسلمين لم تعد قاصرة على مصر ، ففي كل قارة من القارات الخمس ، شباب

(*) أكتوبر 30 / 12 / 1984 .

ورجال يدينون بمبادئها ويشهدون الله على الوفاء لها ، والتضحية في سبيلها ، مهما لاقوا في سبيلها من عنت أو اضطهاد . بل لعل سيادتك وأنت أستاذ التاريخ لآلاف الطلاب الجامعيين قد لاحظت بل وعلمت مدى تعلق الشباب بمبادىء الإخوان المسلمين ، الأمر الذي لا يخفى على أحد من أن الإخوان المسلمين ليسوا آخر اختلاجه من اختلاجات مصر الإسلامية ، وستظل مصر بفضل الله ، شاء الناس أو لم يشاءوا ، ستظل إسلامية ترفع منار العلم والتربية من خلال الجامع الأزهر الكبير ، ومن خلال جهاد الشباب في المحافظة على هذه العقيدة في مصر الإسلامية . فليطمئن خاطرك ياسيدي الدكتور ، باعتبارك مسلماً يحرص كل الحرص على عقيدته الإسلامية ، ويتمنى ازدهار الإسلام في هذا البلد الأمين . أما أماني الذين يكرهون هذا المعنى والمبنى ، فلك أن تقول لهم ، إن شئت ، إنما الأماني والأحلام تضليل وحاشاك أن تكون هناك .

السيد الدكتور عبد العظيم : أنت تعلم أني أكتب ذكريات لا مذكرات ، والذاكرة قد تخطىء أحياناً ، فإن كنت صححت لي تاريخ وفاة المرحوم عبد الرحمن السندي فإني شاكر لك هذا التصحيح ، مع التأكيد بالشهود أن المرحوم عبد الرحمن السندي توفي عام 1962 فعلاً كما صححت ، إلاّ أنه قد اعتقل في ذلك العام ، هو ومن ذكرت أسماءهم في الذكريات ، وأنه توفي بعد خروجه من المعتقل بقليل . ولست أدري لماذا صححت سيادتك تاريخ الوفاة ، ولم تتعرض لأمر اعتقاله والإساءة إليه فيه ، ومع ذلك فهذا شأنك ، وليس من حقي الاعتراض عليه ، إلاّ على سبيل التذكير أو العتاب . ولكي تتأكد أنني لا أتعالى على الاعتراف بخطأ آخر وقعت فيه ، وهو أنني ذكرت فيما نشر أن كاميليا ماتت غرقاً ، والحقيقة التي تبينتها بعد ذلك أن كاميليا ماتت حرقاً في حادث طائرة ، وأن التي ماتت غرقاً هي أسمهان .

السيد الدكتور : لم يكن بيني وبين المرحوم عبد الرحمن السندي أية خصومة شخصية تستدعي التجني عليه في سرد الأحداث ، فإن كان السيد الدكتور يعلم أن بيني وبين السندي رحمه الله خصومة شخصية فليدلني عليها أكن له شاكرا ، ذلك أنني لم يكن بيني وبين مخلوق خصومة شخصية ، وحتى لما توفي عبد الناصر

وعلمت بوفاته ، كانت أول كلمة خرجت من فمي هي : رحمه الله . إن الذين وهبوا أنفسهم للعمل في حقل الدعوة الإسلامية ، لا يحملون لأحد خصومة شخصية ، إذ إن الدعوة إلى الله والخصومة الشخصية لا يجتمعان في إهاب واحد . ولو تفضل السيد الدكتور بالاتصال بأصدقاء السندي لعلم منهم على وجه القطع واليقين أنه لاخصومة شخصية بيني وبينه على الإطلاق . وأسأل الله المغفرة لي ولك بسبب ما اتهمتني به من وجود خصومة شخصية ، لست أدري من أين أتيت بها وأنت أستاذ التاريخ ؟!!

تقول سيادتكم بالحرف الواحد : (ولست أظن أن طبيعة المرحوم السندي تقبل هذا النوع من المكافآت) فهل ترى سيادتكم أن التاريخ أو تقدير الأشخاص يقوم على الظن ؟ ، فما أكثر ما يحتوي الظن على الخطأ ، وقد قال الله تبارك وتعالى ﴿ **إن بعض الظن إثم** ﴾ وما أعتقد أن بعد قول الله من قول . ألست معي في هذا ؟! أم أن لك فيه رأيًا آخر . ولم يغب عن علمك كمؤرخ أن رجلاً أثنى على رجل عند عمر بن الخطاب ، فسأله عمر : هل عاشرته ؟! هل عاملته ؟ قال الرجل : لا . قال عمر لعلك رأيته يصلي أو يتمتم !!! هذا هو الوضع الصحيح عندما يريدون الحكم على شخص ما . كما أنك في مكان آخر قلت إن الخلاف بين المرحوم السندي وبين الأستاذ الهضيبي رضوان الله عليه ، أوجد الصلة بين السندي وعبد الناصر رحمهما الله . فهل ترى أنك قد أكدت معي معنى الاحتضان أو الاحتواء . وإن كان الاحتواء لايرضيك ، فضع له من الأسماء ما شئت ، فإن ذلك لا يغير شيئًا من حقيقة الوضع بينهما ، أيا كان اسمه أو وصفه ، لأن الاتفاق بين رجل ورجل ، بسبب اختلاف أحدهما مع آخر ، ينطوي على الكثير مما لا أريد أن أسميه بعد أن لم يرضك وصف الاحتضان أو الاحتواء . إنما الصلة التي تسببها المودة والألفة واتفاق الخواطر هي المبرأة من الاحتضان أو الاحتواء ، وكل ما بُني على سبب يزول بزوال السبب ، إلاّ الصلة بمسبب الأسباب . لقد أعطيتني فرصة كسب الجولة ، إذ بنيت حكماً على ظن ، وما هذا ممن كان في مثل علمك بمستساغ ، وسبحان مقلب القلوب والأبصار . ثم لماذا لم تتعرض في مقالك لما ألحقه عبد الناصر بالسندي رحمهما الله ؟ إن كان

حقيقة فهو يدعم قولي ، وإن كان باطلاً فما أجدرك أن تردني إلى الحق ، بعد أن تتبنى الظن أساساً لحكم في سلسلة أحداث التاريخ ، ولك فيه باع طويل .

ثم تركتني بعد أن اتهمتني بالخصومة الشخصية ، واتجهت اتجاها كلياً إلى أحداث أخرى ، لا علاقة لها بذكرياتي ، وكأنك اتخذت ما جاء فيها مدرجة إلى ما تريد أن تقول عن النظام السري أو الخاص في الإخوان ، ولقد كتبت وسأظل أكتب ما حييت ، أن النظام الخاص ما أقامه الإمام الشهيد ، إلا لمقاومة الاحتلال البريطاني في مصر والاحتلال الصهيوني في فلسطين ، ولم يقمه للوصول إلى الحكم عن طريق الإرهاب كما يقول المغرضون ، كان لزاماً على المسلمين جميعاً حكاماً ومحكومين ، أن يهبوا لتحرير مصر وفلسطين ، ولكنهم تقاعسوا وفي هذا إثم كبير عند الله ، فقام الإمام الشهيد بهذا الفرض الكفائي ، فرفع عن المسلمين جميعاً وزر الإثم ، وكم كان جديراً بكل مسلم حر أبي أن يحمد هذا للإمام الشهيد حسن البنا ، لا أن يتناوله البعض بما هو أطهر منه كطهر ماء السماء ، لئن أخطأ بعض الشباب من الإخوان في بعض تصرفاته ، فما ذلك بمبرر لأن يوصف الإخوان جميعاً بأنهم إرهابيون ، ولقد كان جميلاً منك ذكرك عدم رضاء الأستاذ الهضيبي عن هذا النظام لكثير من الأسباب ، فما بالك عدت تقحم الأستاذ الهضيبي رضوان الله عليه فيه ؟؟ هل تجد اتساقاً في ذلك القول ؟! الرد والحكم لك ، لا لأحد آخر . ألا تذكر أنك قلت في مقالك هذا (ومن هنا أخذ الهضيبي على عاتقه مهمة تصفية التنظيم السري) ترى ماذا يقول القارئ على مثل هذه المفارقات .

وإذا كان همه تصفية النظام السري ، فكيف يعود هو نفسه إلى استباحة قيام نظام سرّي آخر ، وقد رأى من أول الأمر عدم الرضاء عن مثل هذا النظام ؟! ماأنصفت الرجل يا دكتور !!

لقد ذكرت ذكر الواثق المستيقن مما يقول (وتكررت زيارات الهضيبي لفاروق) . إن المقابلة الأولى كانت معلنة في الصحف والمجلات وعلم بها العام والخاص من الناس ، فحق لك أن تقررها في مقالك ، ولكن الزيارات المتكررة التي ذكرتها

سيادتكم هل كنت على علم بها حتى تذكرها كحقيقة ثابتة ؟؟ ومن أنبأك بها ؟! القصر الملكي ؟ أم المخابرات العسكرية ؟! أم المباحث ؟ هل هناك مصدر غير ذلك ؟! ولن أرضى لك أن تعد تقارير المباحث مصدراً للتاريخ ، ما دامت صلتك بالقصر لم يكن لها من وجود . لقد حيرتمونا معكم !! إذا أقيم نظام نبيل وصفه القضاء والنيابة بشرف المقصد ونبل الغاية ، قلتم إرهابيون ، وإذا طلبنا من الشباب أن يربي نفسه بتلاوة القرآن وحفظ الأحاديث النبوية ، قلتم منزلقون ، ماذا نفعل ؟؟ وأي طريق تريدون أن نسير فيه ؟؟ أشيروا علينا أيها القوم ، يرحمنا ويرحمكم الله ، ويغفر لنا ولكم وهو خير الغافرين . إننا إخوان مسلمون ، وفكرنا فكر الإخوان المسلمين ، وليس في هذا جريمة يعاقب عليها القانون ، بعد أن كفل الدستور حرية الرأي والعقيدة ، ما دمنا نتصرف في حدود الدستور والقوانين المتفرعة منه !!! هل كان الأستاذ الهضيبي مرشد الإخوان رضي الله عنه ، مهادنًا للإنجليز ؟؟ الذين طلبوا هم والفرنسيون والأمريكيون من حكومة النقراشي حل جماعة الإخوان ؟ وكان في وقت من الأوقات مرشدًا للإخوان ؟! أمثل الهضيبي في دينه وخلقه وعلمه يهادن من يحتل بلاده ؟ لماذا لم تظن مرة أن هذا لا يكون ، بعد أن ظننت أن السندي رحمه الله لا يقبل مكافأة من أحد ؟! أليس الرجلان من الإخوان المسلمين ؟؟ فما السر في التفرقة بينهما ؟! وفي مثل هذا المجال !!! اللهم إنك تعلم هل أخطأ الدكتور عبد العظيم رمضان في هذا أم أصاب !!! ثم أقوال محمد فرغلي وخميس رحمهما الله ، والتي استشهدت بها ، هل تصلح مصدراً للتأريخ ؟ وأنت تعلم كيف أخذت هذه الأقوال ، وفي أي الظروف ، وتحت أية ملابسات ؟؟ لماذا يا دكتور ؟ سامحك الله . وهل من شيم الرجال أن ينقلبوا على بعضهم البعض ، لاختلاف في الرأي ؟؟ لماذا لم يحظ الهضيبي رضوان الله عليه بما حظي به السندي رحمه الله ؟! ولماذا لم يقم الصراع بين الهضيبي وعبد الناصر ، إلا بعد إزاحة السندي من رئاسة التنظيم السري ؟؟ لأن لعبد الناصر صلة خاصة بالسندي ، أم لأمر آخر لم تحدثنا عنه ؟! إني لا أجادلك في صحة فصل الإخوان لمن ذكرت ، وكل الذي أريد أن أحيطك علماً به أن الأستاذ الهضيبي رضوان الله عليه بعد أن فصل هؤلاء الإخوة قال :

(إننا لم نفصلهم طعناً في دينهم أو خلقهم ، ولكن لخروجهم على قوانين الجماعة)
كما أضيف إلى معلومات سيادتكم أن بعض هؤلاء الإخوة زار الأستاذ الهضيبي رضوان الله عليه في منزله بعد أن أفرج عنه السادات ، واعتذر له عما بدا منه . أليس في هذا إظهاراً لطهارة تصرف الهضيبي معهم ، دون أن يكون للشخصيات دخل في هذا ؟!

وأخيراً أذكر سيادتكم بأنك منذ سنوات مضت كتبت في الأهرام مقالاً ضد الإخوان ، وقلت إن مصادر معلوماتك ، في ذلك المقام ، تقارير المباحث العامة ، وهل يمكن أن يستمد التاريخ من مثل هذه المصادر وأنت تعلم مدى دقتها وتحري الحق فيها ، ألا ليت شعري هل من مجيب ؟؟ ما حملني على هذا الرد المفصل ، إلا ابتعاد سيادتك عن التجريح الشخصي ، وهذه مكرمة أذكرها لك ، ولو أنك تعرضت للأشخاص ، لما اهتممت بالرد ، كما فعلت مع غيرك .

السيد الدكتور : لقد حرصت فيما كتبت على ألا أمس شخصك بسوء ،فإن رأيت في بعض الكلمات أو الجمل مالا يرضيك ، فإني أبادر بإخطارك أنني ما قصدت ، وإنما القلم في استرساله قد يسبق الخاطر ، وكلنا عرضة للخطأ ، وخير الخطائين التوابون كما يقول رسولنا ﷺ ، ونحن إلى الآن ــ إذا شئت ــ متحاوران ، يحدونا حسن النية وسلامة القصد وعفة القول ، ويسعدني كشخص لم يدرس التاريخ دراستك له ولم يدرّسه ، أن يقوم الحوار بيني وبينك أسأل الله أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير دعوته وصالح الوطن ، إنه نعم المجيب .

عمر التلمساني

من عبد العظيم رمضان إلى عمر التلمساني*

عندما كتبت في عدد 16 ديسمبر الماضي من « أكتوبر » أدافع عن المرحوم عبد الرحمن السندي ، لم يكن يخطر ببالي أنني أهاجم الإخوان المسلمين ، بل كنت أتصور أنني أدافع عن تاريخ الإخوان المسلمين ، الذي هو جزء من تاريخ مصر ، وكنت أعتقد أنه مما يسيء إلى الجماعة أن ينسب إلى أحد قادتها وزعمائها ، الذين أثروا في تاريخها ومصيرها ، أنه باع نفسه لعبد الناصر بشيء من الدنيويات العارضة مثل وظيفة أو فيللا أو غير ذلك مما يقبله ضعاف النفوس ممن لم يتشربوا دعوة الإخوان السامية ، ولم يناضلوا في سبيلها ، ويعرضوا حياتهم ومستقبلهم ومستقبل أولادهم للخطر من أجلها .

ولعلي كنت أصدق حكما في ذلك من الأحكام التي يصدرها بعض قادة الجماعة ، من واقع مشاهدتهم للأحداث ، فيما ينشرونه من مذكرات ، أو يدلون به من روايات تاريخية عن الجماعة ، لأني أعرف ، من واقع دراستي للمذكرات السياسية والروايات التاريخية ، أن كتابها ورواتها يكونون متأثرين عادة برؤيتهم الشخصية ، وهي رؤية منحازة بالضرورة ، ولا يطلب أحد منها أن تكون غير ذلك ! وهذا لا يقلل من أهميتها كمصدر تاريخي ، بل ربما يزيد من أهميتها ، لأنه يلقي الضوء على جوانب خفية لا تنكشف بدون ذلك ، هي جوانب النفس البشرية والعواطف الشخصية .

وهذا — بالذات — هو ما يميز الدراسة التاريخية ، التي يكتبها مؤرخ محايد بالضرورة ، عن المذكرات الشخصية ، التي يكتبها معاصر منحاز بالضرورة .

(*) أكتوبر 30 / 12 / 1984 .

فالمؤرخ يرتفع بالأحداث من مستوى العواطف الشخصية إلى مستوى الوقائع الفعلية ، ويدرس الأحداث التاريخية في إطارها التاريخي وليس في إطارها الشخصي ، وهو في ذلك لا يلغي العواطف الشخصية ، وإنما يضعها في نصابها الصحيح ، وهي أنها ، في نهاية الأمر ، لا تعدو إلا أن تكون انعكاسا لمواقف فعلية وصراعات سياسية حقيقية ، أو اتفاقات وتحالفات تفرضها ظروف معينة . وبمعنى آخر أن العواطف الشخصية لاتنشأ من فراغ ، وإنما تفرضها الممارسة السياسية لهذا الطرف أو ذاك ، فتولد عداء أو تعاطفا ، وتولد خصومة أو ودا .

وهذا هو الذي دعاني إلى توضيح جذور الخلاف بين المرحوم عبد الرحمن السندي والمرحوم الهضيبي ، والتي ترجع إلى خلاف حول السياسات التي تؤثر على مصير الجماعة ومستقبلها ؛ لأن هذا بالفعل هو الإطار الصحيح لمواقف المرحوم السندي وعلاقاته بكل من عبد الناصر والهضيبي ، وليس الإطار هو أن عبد الرحمن السندي كان يقيم علاقته بعبد الناصر طمعا في وظيفة في شركة أو فيللا في الإسماعيلية ، ولسبب بسيط هو أنه لو كان عبد الرحمن السندي ممن يبيعون أنفسهم لما التحق بالإخوان المسلمين أصلا ! ولما وصل فيها إلى تحمل تلك المسئولية الجسيمة ، مسئولية التنظيم السري ، التي تتطلب طرازا فذا من الرجال ، يتميزون بالصلابة والتحمس والإيمان والاستعداد للتضحية والفداء . كذلك لو كان عبد الرحمن السندي ممن يبيعون أنفسهم ، لوجد بسهولة تامة من يشتريه قبل ثورة 23 يوليو ، من ملك أو أحزاب أو سلطة احتلال . ولما كان في حاجة لانتظار قيام ثورة 23 يوليو ليبيع نفسه لعبد الناصر بالذات !

أقول ذلك دون أن أعرف الرجل في حياتي ، بل لعلى كنت أبعد الناس عن معرفته ؛ لما أوضحت في مقالي السابق من أنني انتمي لفكر يعارض مثل هذه التنظيمات السرية المسلحة ، ولا يؤمن إلا بحرية الجماهير الشعبية ووسائلها الديمقراطية في تحقيق إرادتها ، كما أنني لم انضم إلى الإخوان المسلمين في أي مرحلة من حياتي ، لأن مفهومي للدولة القومية يختلف عن مفهومهم ، وكذلك مفهومي للعمل السياسي لا يقر قيام تشكيلات .

كذلك عندما تعرضت للمرشد العام حسن الهضيبي لم أكن أقصد مهاجمته ، أو « أنحمل عليه حملة صارخة » ـــ كما يقول الأستاذ عمر التلمساني ! ـــ فالمرحوم الأستاذ الهضيبي كنت أكن له على الدوام كل احترام وتقدير ، لعلمه ودينه ، ولم أقصد التنديد بسياساته التي مارسها منذ تولى منصب المرشد العام ، وإنما كنت فقط أعرض هذه السياسات لأصل إلى معرفة أصل الخلاف بين الرجل وبين المرحوم عبد الرحمن السندي ، مع اعترافي ـــ في الوقت نفسه ـــ بأن للرجل حقا في اتباع السياسات التي يراها أجدى من غيرها لتسيير مركب الإخوان المسلمين ، بعد الضربة التي أصابتهم بقرار الحل في عهد النقراشي ، وما ترتب عليها من أحداث .

نعم لم أقصد مهاجمة المرحوم الهضيبي ، وإنما فقط عرض سياساته . وهذا ما أحاسب عليه من الناحية العلمية ؛ فمن ناحية زيارات الهضيبي للملك فاروق ، فالأستاذ التلمساني لم ينكر الزيارة الأولى كما هو واضح من خطابه إليّ ، ولكنه أنكر تكرار الزيارات ! ولست أدري ماذا يمكن أن يطلق من وصف إذا كانت قد تكررت زيارته للملك في 16 يناير 1952 للتهنئة بمولد ولي العهد ، ثم زيارته في 25 مايو 1952 لاستنكار الهتافات التي تعالت ضد الملك وتبرئة الإخوان منها .

وعلى كل حال فلم أقل إن هذه الزيارات ، التي كانت جزءا من مهادنة للقصر ارتآها المرشد المرحوم حسن الهضيبي في تلك الظروف بعد أن حل النقراشي جماعة الإخوان ، وجرى ما جرى من صدام بعدها مع حكومات القصر ـــ كانت تشكل سياسة استراتيجية ثابتة للهضيبي ، لأنه لم يتردد بعدها ـــ حين علم صالح أبو رقيق بميعاد الثورة قبل وقوعها وطلب عبد الناصر تأييد الإخوان لها ـــ أن أعطى موافقته على مساندة الثورة ، وفي صباح يوم الثورة كانت هناك قوات من متطوعي الإخوان تتعاون مع وحدات الجيش للسيطرة على طريق السويس لصد أي هجوم محتمل من قبل الإنجليز نحو القاهرة .

وعلى ذلك فإن عرض سياسات الهضيبي في تلك الفترة لم يكن قصدي منه التشهير أو شن حملة عليه ، وإنما لتوضيح أسباب الخلاف بينه وبين المرحوم

عبد الرحمن السندي ، وهو خلاف كان قد تعدى المرحوم السندي في ذلك إلى أقسام عريضة من الإخوان المسلمين ، كانت تعبر عنهم جريدة الدعوة ، التي كان يصدرها المرحوم صالح عشماوي ، رفيق نضال الأستاذ عمر التلمساني ، مما دعا الهضيبي إلى أن يذيع على لسان عبد الحكيم عابدين ، سكرتير عام الجماعة ، بيانا باسم المركز العام للإخوان المسلمين يعلن فيه أن « مجلة الدعوة لا تصدر عنه ولاتنطق بلسانه ولا تمثل سياسته وأنها صحيفة شخصية تعبر عن آراء صاحبها » إلى آخر ما أوردناه في مقالنا السابق . ولم يتعرض الأستاذ التلمساني لهذه الوقائع بالنقض ، ولا يملك ذلك ؛ لأنها حقائق ثابتة ! .

بقيت مهادنة المرحوم الهضيبي للإنجليز ، وهو ما ينكره الأستاذ التلمساني ، وأنا مضطر أن أورد نصوص ما أدلى به الهضيبي من تصريحات ، وردود الفعل الوطنية لها وقت اشتداد المعركة الوطنية ضد الاحتلال في أكتوبر ونوفمبر 1951 . وسأحتكم إلى القراء في تأييد أو عدم تأييد الوصف الذي أطلقته على الموقف .

ففي يوم 15 أكتوبر 1951 أدلى الهضيبي بتصريح لمجلة « الجمهور المصري » — أي بعد أسبوع واحد من إلغاء المعاهدة — أعلن فيه أن أعمال العنف لا تخرج الإنجليز من البلاد ، بل سأل مندوب المجلة : « هل تظن أن أعمال العنف تخرج الإنجليز من البلاد ؟ إن واجب الحكومة اليوم هو أن تفعل ما يفعله الإخوان المسلمون من تربية الشعب وإعداده ، فذلك هو الطريق لإخراج الإنجليز » . وخطب في عشرة آلاف من شباب الإخوان المسلمين قائلا : « اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم » .

وقد رد عليه الكاتب الإسلامي الكبير خالد محمد خالد في روز اليوسف بمقال تحت عنوان : « أبشر بطول سلامة ياجورج » ! قال فيه : « الإخوان المسلمون كانوا أملا من آمالنا ، لم يتحركوا ، ولم يقذفوا في سبيل الوطن بحجر ولا طوبة ! أفي مثل هذه الأيام يدعى الشباب للعكوف على تلاوة القرآن الكريم ؟ ومرشد الإخوان يعلم ، أو لايعلم أن رسول الله وخيار أصحابه معه قد تركوا صلاة الظهر وصلاة

العصر ، من أجل معركة ؟ ويعلم ، أو يجب أن يعلم ، أن رسول الله نظر إلى أصحابه في سفره ، فإذا بعضهم راقد قد أعياه الصوم ، وبعضهم مفطر قام بنصب الخيام فابتسم لهم ابتسامة حانية راضية ، وقال : « ذهب المفطرون اليوم بالأجر كله » . فلقد وجد الوطن قبل أن يوجد الدين ، وكل ولاء للدين لايسبقه ولاء للوطن فهو ولاء زائف ليس من روح الله » .

وفي 27 نوفمبر 1951 ، أثناء اشتداد معركة القناة ، كتب إحسان عبد القدوس تحت عنوان : « الإخوان ، إلى أين ، وكيف ؟ » ، ينعي عليهم عدم مشاركتهم في معركة القناة ، ويقول إن هذه هي أيام الامتحان الأول للإخوان عقب محنتهم ، فإما أن يكونوا أقوياء بإيمانهم ، وإما فقدتهم مصر » .

هذه ــ إذن ــ هي الأسباب الحقيقية التي فصلت ما بين الهضيبي والسندي ، وربطت ما بين السندي وعبد الناصر بعد قيام الثورة ، عندما عرف السندي أن الهضيبي يعمل على التخلص منه ، وينشئ لنفسه نظاما سريا جديدا .

ولكن الأستاذ التلمساني ينكر أن الهضيبي أنشأ تنظيما سريا جديدا ، فهو يسألني : « إذا كان همه (الهضيبي) تصفية النظام السري ، فكيف يعود هو نفسه إلى استباحة قيام نظام سري آخر ؟ وقد رأى من أول الأمر عدم الرضا عن مثل هذا النظام . ما أنصفت الرجل يا دكتور » !

وهذا الإنكار من جانب الأستاذ التلمساني لقيام الهضيبي بإنشاء تنظيم سري آخر هو أمر مذهل حقا ؛ فماذا يسمي الجهاز الذي عين عليه الهضيبي يوسف طلعت ؟ والذي دبر اغتيال عبد الناصر ؟ أعتقد أن الأستاذ التلمساني سوف يثير على الفور قضية الاعترافات التي أدلى بها زعماء التنظيم السري في المحاكمة ، بحجة أنني أعرف « كيف أخذت هذه الأقوال ، وفي أي الظروف ، وتحت أية ملابسات ! » . وردي على ذلك أنني مع اعترافي بكل ظروف التعذيب التي أخذت فيها هذه الأقوال ، إلا أنني أومن أيضا بأنه لا يوجد جهاز بوليسي في العالم يستطيع أن يضع على لسان الشهود كل الأقوال التي قيلت في محكمة الثورة ، واستغرق الإدلاء بها 1650 صفحة ، ويحمل هؤلاء الشهود على إلقائها كما يجري في

المسرحيات ! وإنما أطلق التعذيب لسان الكثيرين ؛ فأدلوا بتفصيلات دقيقة تناولت شتى خفايا العلاقات فيما بينهم داخل التنظيم السري ، وتطوع بعضهم بتفصيلات مطولة استغرقت صفحات عديدة من المحاضر الرسمية ، وجرت مواجهات واتهامات متبادلة ، وبطبيعة الحال فلا يمكن اعتبار كل هذه الأقوال حقائق مسلما بها ، وإنما هي أقوال تخضع للفحص العلمي التاريخي لإظهار مدى صحتها والوثوق بها ، ولكن من المستحيل نبذها كلية .

وعلى كل حال ، إذا كانت العلاقة بين المرحوم عبد الرحمن السندي وعبد الناصر هي علاقة بيع وشراء ، كما يريد أن يؤكد الأستاذ التلمساني ، فلماذا لم يصف كل علاقة من هذا النوع بهذا الوصف ؟ إن الأستاذ التلمساني يعرف جيدا أن صديقه ورفيق كفاحه المرحوم صالح عشماوي قد اصطدم اصطداما عنيفا مع المرحوم حسن الهضيبي في الوقت الذي كان فيه الصراع بين الهضيبي وعبد الناصر قد وصل إلى ذروته إلى حد دفع بالهضيبي إلى الاختفاء خوفا من القبض عليه ، فقد اعتبرت مجلة « الدعوة » هذا الاختفاء حركة من الحركات البهلوانية ! وأطلقت على الهضيبي اسم « المختفي الأعظم » ! وكتبت في يوم 28 سبتمبر 1954 تقول : « ماذا يعود على المسلمين وبلاد المسلمين من النعامة التي دفنت رأسها في الرمال ، فلا ترى شيئا ظنا منها أن أحدا لا يراها مادامت هي لا ترى أحدا » ! وتساءلت : « أين كان هذا الاختفاء في عهد فاروق وعهد حافظ عفيفي ، الذي كان طلاب الإخوان يهتفون ضده في كل مكان ، بينما كان « المختفي الأعظم » يقدم له أصدق التهاني في قصر عابدين في ذلك الأوان ؟ وبينما كان شباب الإخوان يوزعون رسوم فاروق وصوره ويمزقونها ويدوسونها بالأقدام ، كان « المختفي الأعظم » ينزع رسم حسن البنا ليضع مكانه رسم فاروق ؟ » .

وقد كتب صالح عشماوي في « الدعوة » يوم 24 سبتمبر 1954 يهاجم هذا الاختفاء ، ويقول : « اختفى الأستاذ الهضيبي في مكان ما ، وأخذ يقود شباب الإخوان في صراع عنيف مع رجال الثورة ، فلا عجب إذا ثار كثير من أعضاء الهيئة على هذا الوضع الذي يخالف الشوري التي قررها الإسلام ، والتزمت بها الجماعة منذ عهد الإمام الشهيد » .

فلماذا إذن لم يتهم الأستاذ التلمساني مجموعة « الدعوة » ، وعلى رأسها المرحوم صالح عشماوي ، بالعمالة لعبد الناصر والاحتواء والبيع والشراء ، واتهم المرحوم عبد الرحمن السندي ؟ مع أنه يعرف جيدا العلاقة الوثيقة بين مجموعة الدعوة وعبد الرحمن السندي ورفاقه ، والتي دفعت الدعوة إلى شن هجوم شديد على الهضيبي عندما فصل السندي ورفاقه ، وكان جزاء هذا الدفاع أن فصل الهضيبي صالح عشماوي ومحمد الغزالي وأحمد عبد العزيز جلال ! فما السر في التفرقة بين أصحاب قضية واحدة ، هي قضية الخصومة للهضيبي والتأييد للثورة ؟

لقد حاجني الأستاذ التلمساني في دفاعي عن المرحوم السندي ، ونفى عنه تقبل احتواء عبد الناصر بالمكافآت ، بأني لم أعاشره ! وساق قصة عمر بن الخطاب عندما أثنى رجل عنده على رجل ، فسأله : « هل عاشرته ؟ هل علمته ؟ » .

وصحيح أنني لم أعاشر المرحوم السندي ، ولكن قرأت فيه شهادتين ممن عرفوه ، إحداهما أدلى بها الأستاذ عمر التلمساني نفسه ، بقوله : « أذكر أن عبد الرحمن السندي رحمه الله كان من أكثر الإخوان التزاما بمبادئ الإخوان » ! أما الشهادة الثانية فمن المرحوم صالح عشماوي ، الذي وصف عبد الرحمن السندي ورفاقه الذين فصلهم المرحوم الهضيبي (في عدد أول ديسمبر 1953 من مجلة « الدعوة ») بأنهم « من صفوة الإخوان العاملين الذين لهم سبقهم وبلاؤهم في الدعوة » ! .

فهل تراني — كمؤرخ — قد جاوزت أصول البحث العلمي التاريخي ، حين دافعت عن المرحوم السندي بالاستناد إلى هاتين الشهادتين وحدهما ، ناهيك عن الأدلة الأخرى التي قدمتها آنفا ؟ وأليس من حقي — في المقابل — أن أسأل الأستاذ التلمساني إبراز الدليل على صحة واقعة الفيلا التي أهداها عبد الناصر إلى السندي في الإسماعيلية ، وأطلب منه تحديد موقعها وعنوانها ؟

إن الأستاذ عمر التلمساني عزيز علي حقا ، وأنا أكن له احتراما كبيرا ، ولم

أقصد إطلاقا أن أسبب له حرجا ، وإنما قصدت أن أصحح بعض الوقائع التاريخية التي قد تكون قد ارتسمت في ذهنه بطريقة غير دقيقة ، خصوصا وأنا أعلم أنه يكتب من الذاكرة ، والذاكرة قد تخطئ أحيانا — كما يعترف بذلك — ولعلي تجاوزت حين وصفت الخصومة بينه وبين المرحوم السندي بأنها خصومة « شخصية » وكان الأجدر أن أصفها بأنها خصومة في الرأي ، وربما كان ما دفعني إلى هذا الاستنتاج أن هناك خصومة في الرأي بيني وبين المرحوم عبد الرحمن السندي ، للأسباب التي ذكرتها ، ولكن هذه الخصومة لم تمنعني من الدفاع عنه باستماتة عندما تبينت وجه الحق في الاتهامات الموجهة إليه ، ليس فقط لحرصي الشديد على تنقية تاريخ مصر المعاصر مما يعلق به من الشبهات أو الافتراءات والتزوير المتعمد والتحريف ، وإنما لاقتناعي أيضا بأن الدفاع عن الحق هو أرقى أنواع العبادات التي كلف الله بها الإنسان ، ولعلي في هذا الدفاع لم أسئ أية إساءة إلى المناضل الإسلامي الكبير الأستاذ عمر التلمساني ، وإلا فإني أقدم له الاعتذار وطلب العفو مقدما .

تعليق أبي غدير على اتصالات الثورة بالإخوان *

محمد فهمي مصطفى أبو غدير عضو مكتب إرشاد الإخوان المسلمين عند قيام الثورة يكتب محتجا على بعض ما جاء في حلقات عبد الناصر والإخوان :

أكتب لك بشأن ما تكتب (تفاصيل موقف الإخوان ...) لأوضح لك ــ آسفا ــ أن ما تكتبه خلط بين حق وباطل وخطأ وصواب !! قد تكون معذورا ... وحاشاك أن تكون متأثرا بمؤثرات أخرى .. ولأذكرك بأن من يكتب للحق وللتاريخ عليه أن يتحرى الحق والصواب .

وإليك بعض التعقيبات أو التصويبات سمها كما تشاء :

1 ــ كان من السهل أن ترجع إلى الصحف اليومية المعاصرة للوقت الذي تكتب عنه ، ولو رجعت لظهر لك جليا أن أخي وصديقي « أبا رقيق » لم يكن عضوا بمكتب الإرشاد عند قيام الثورة ومعرفته بأمور الثورة قبل ظهورها وبأحداث الثورة التي تتصل بالإخوان لايصلح دليلا على أن المسئولين عن الجماعة كانوا على علم بأمر الثورة قبل ظهورها .

2 ــ أصدق كلمة في هذا الشأن كلمة « فتحي رضوان » نقلا عن جمال عبد الناصر : « حسن العشماوي كان المدني الوحيد الذي كان يعلم بأمر الثورة قبل ظهورها » .

3 ــ أما قول أحمد حمروش ففيه صواب وخطأ ، وحتى الصواب يحتاج إلى

(*) صباح الخير في 15 إبريل 1976 . وقد كتب الأستاذ محمد فهمي مصطفى أبو غدير هذا المقال تعليقا على الدراسة التي كنت أنشرها في صباح الخير في ذلك الوقت عن « عبد الناصر وأزمة مارس 1954 » ، وتحدثت فيها عن علاقة الثورة بالإخوان بالمسلمين .

إضافة ، والصواب أن حسن العشماوي وصالح أبو رقيق ، عرفا بأمر الثورة قبل ظهورها . « والإضافة » أن آخرين من غير المسئولين القريبين منهما عرفوا بأمر الثورة قبل ظهورها ، أما الخطأ فهو القول : إن هؤلاء كانوا أعضاء بمكتب الإرشاد في ذلك الوقت والحق أنهم لم يكونوا ! وبالتالي لم يكونوا مسئولين .

4 ــ ليس صحيحا ــ ألبتة ــ أن الأستاذ « الهضيبي » أبلغ في الإسكندرية بقيام الثورة وأتت موافقته بمساندة الثورة . وهذا كلام رغم مجافاته للحقيقة فهو في ذاته يمس جماعة الإخوان كهيئة وكتنظيم سياسي له وزنه ومكانته ومبادئه !

5 ــ أن حراسة بعض المنشآت وأماكن العبادة قام بها الإخوان فعلا ولكن الخطأ في هذا الخبر : القول إنه كان يوم 23 يوليو والصواب أنه كان بعد ذلك ولهذا الموضوع قصة لا مجال لذكرها هنا .

6 ــ حقا إن بعض الإخوان المسلمين في صبيحة يوم الثورة كانوا يحمون الثوار على طريق السويس وغير طريق السويس بل في داخل القاهرة ، بل إن « عبد الناصر » لم ينزل شوارع القاهرة إلا بعد أن تأكد من حماية الإخوان لظهره في ذلك اليوم ولكن ذلك لم يكن ــ أيضا ــ بأمر من المسئولين وإنما كان بأمر من حسن العشماوي ومن معه من غير المسئولين .

7 ــ نقل السلاح إلى عزبة حسن العشماوي كان صحيحا كله ولا خطأ فيه وإن كانت هناك بعض ملابسات عاصرته لعلها تعطي بعض الضوء على الأحداث السابقة لقيام الثورة .

8 ــ أما البيان الذي أصدره الإخوان والذي أشرت إليه ، فلصدوره مناسبة وقصة لا محل لذكرها هنا ، وإن أردت معرفتها تفصيليا فارجع إلى نصوص البيان وإلى الأحياء ممن وقعوا هذا البيان فهو وثيقة تاريخية هامة والكلام عنه يعطي صورا وظلالا وانطباعات غاية في الأهمية .

9 ــ أما رفض الإخوان في الاشتراك في الحكم الذي وعدت أن تتحدث عنه في مناسبة قريبة فهو موضوع شائك وخطير ويكفي للدلالة على تعلم مدى خطورته :

(ا) أنه كان نقطة البداية بشأن الخلاف بين الإخوان والثورة .

(ب) أنه كان الموضوع الذي يشبه الديناميت وضع في صفوف الإخوان فانتهى بمأساة وكارثة وأية كارثة .. !!

(10) أستحلفك بالله (ولا أقول لك اتق الله) إن أردت أن تكتب للحقيقة والتاريخ فلا تكتب إلا بعد التحري الدقيق والتحقق ممن عايشوا هذه الأحداث من المسئولين في ذلك الوقت واعلم وتيقن أن الله سيحاسبك إن قصدت بكتابتك غير الحق .

« محمد فهمي مصطفى أبو غدير »
عضـو مكتب الإرشـاد في ذلك الوقت .

والدكتور عبد العظيم رمضان يرد على أبي غدير

الحق ياسيدي أنك حيرتني !

أولا : ففي الفقرة الثانية من خطابك ، أكدت قصة أن حسن العشماوي كان المدني الوحيد الذي كان يعلم بأمر الثورة قبل ظهورها ، ولكنك في الفقرة التالية (الثالثة) قلت : والصواب أن حسن العشماوي وصالح أبو رقيق عرفا بأمر الثورة قبل ظهورها .

ثانيا : وفي الفقرة الأولى قلت إن كلام الأخ أبي رقيق لايصلح دليلا على أن المسئولين في الجماعة كانوا على علم بأمر الثورة قبل ظهورها لأنه لم يكن عضوا بمكتب الإرشاد عند قيام الثورة . وفي الفقرة الثالثة أكدت أنه كان يعرف بأمر الثورة قبل ظهورها هو وحسن العشماوي .

وأضفت أن آخرين من غير المسئولين القريبين منهما عرفوا بأمر الثورة قبل ظهورها ! وإذا كنت قد أكدت كلام أبي رقيق ، فلماذا تطلب مني ألا اعتبره دليلا على أن المسئولين في الجماعة كانوا على علم بأمر الثورة قبل ظهورها ؟

ثالثا : أنكرت في الفقرة الخامسة أن الإخوان قاموا بحراسة بعض المنشآت وأماكن العبادة يوم 23 يوليو . وفي الفقرة التالية (السادسة) أكدت أن الإخوان كانوا يحمون طريق السويس وغير طريق السويس ، بل في داخل القاهرة في صبيحة يوم الثورة (أي يوم 23 يوليو !) بل قلت إن عبد الناصر لم ينزل شوارع القاهرة إلا بعد أن تأكد من حماية الإخوان لظهره في ذلك اليوم !

رابعا : ولقد نفيت نفيا قاطعا في الفقرة الرابعة أن الأستاذ الهضيبي قد أبلغ في الإسكندرية بقيام الثورة ، ولكنك لم تقدم دليلا واحدا على هذا القول . وإذا كنت قد اعترفت بأن الأستاذ صالح أبو رقيق عرف بأمر الثورة قبل ظهورها ، فما

الذي يدعوني إلى تكذيب روايته هو وتصديق روايتك أنت ، رغم أنك نفسك لم تدع أنك كنت تعرف بأمر الثورة قبل قيامها ؟

خامسا : وقد أكدت في الفقرة السادسة أن أحدا من المسئولين عن الإخوان لم يأمر بحماية الثورة على طريق السويس وغير طريق السويس في داخل القاهرة ، وإنما كان ذلك بأمر حسن العشماوي ومن معه من غير المسئولين ، وكأن جماعة الإخوان المسلمين كانت جيشًا بلا قيادة ، وكان جنودها يتلقون أوامرهم من غير المسئولين بينما المسئولون لا يدرون من أمرها شيئا ، اللهم إن هذا كلام خطير يمس جماعة الإخوان كهيئة وكتنظيم سياسي له وزنه ومكانته ومبادئه ، فوق أنه بعيد عن التصديق بالنسبة لجماعة عرفت بقدرتها الفائقة على التنظيم العلني والسري ، أن كلام أبي رقيق في هذا الشأن بإبلاغ الهضيبي في الإسكندرية وانتظار موافقته أقرب إلى التصديق بالنسبة لباحث يزن الأمور ويريد الوصول إلى الحقيقة ، بل بالنسبة للقارئ العادي .

سادسا : لقد ألححت في الفقرة الأولى وفي الفقرة الثالثة على أن صالح أبو رقيق لم يكن عضوا في مكتب الإرشاد عند قيام الثورة . وطلبت إلي الرجوع إلى الصحف اليومية المعاصرة حتى يظهر لي ذلك . ولست أدري كيف تتصور أن أتصدى لكتابة فصل عن الإخوان المسلمين في هذه الفترة دون أن أعرف ذلك ، ودون أن أطلع على الصحف اليومية المعاصرة ؟ ولو رجعتم إلى ما ورد في دراستي في هذا الصدد ، ستجدونه على النحو الآتي : أما أحمد حمروش فيذكر أن الذي عرف من الإخوان هما حسن العشماوي وصالح أبو رقيق عضوا مكتب الإرشاد ، ولم يذكر أحمد حمروش أنهما كانا عضوين بمكتب الإرشاد « عند قيام الثورة » ، أو في ذلك الوقت ! ولو ذكر ذلك لصححت هذه الرواية .

سابعا : ولقد استحلفتني بالله في الفقرة العاشرة ، وتحرجتم أن تطلبوا إلي أن « اتقي الله » إن أردت أن أكتب للحقيقة والتاريخ ، وحذرتني من أن الله سوف يحاسبني إن قصدت بكتابتي غير الحق .

ولم تكونوا في حاجة إلى كل هذه التأكيدات ، لأني لا أكتب مقالا سياسيا أو تحقيقا صحفيا ، وإنما أكتب بحثا تاريخيا علميا بمنهج علمي له أصوله وقواعده ، وأنا

أجتهد في ذلك بقدر ما منحني الله من قوة ومثابرة ، في حدود ما يتوفر لدي من وثائق ومصادر أساسية ، دون أن أدعي العصمة .

وكم كان يسعدني حقيقة لو صححتم لي خطأ تاريخيا يدني هذا البحث من الكمال الذي يصبو إليه كل باحث . ولم أكن لأتردد في تصويبه شاكرا لكم تفضلكم بذلك . بل إني أدعو كل من يملك القدرة على التصويب أن يفعل ذلك .

فالحقيقة ملك للتاريخ وملك لشعب هذا البلد . ولن يغض من شأني أن يصحح لي أحد خطأ تاريخيا ، وإنما يغض من شأني أن أصر على هذا الخطأ .

ولذلك تعود المؤرخون ألا يغلقوا الباب وراءهم .

15 مايو
هل هو ثورة على الثورة ؟*

15 مايو 1971 هل هو انقلاب ؟ أم هو حركة ؟ أم هو ثورة ؟ أم استمرار لثورة ؟

هذه كلها أسئلة دار حولها حوار كثير ، وسوف يدور حولها حوار أكثر ، وهذا الحوار لا يعد من قبيل الترف الفكري الذي يلجأ إليه المثقفون ، وإنما هو ضرورة من الضرورات . لأن لكل ثورة مهام ، وتعريف أي ثورة يحمل في طياته بالضرورة مهام هذه الثورة . بمعنى أننا إذا أطلقنا على ثورة 1919 تعريف ثورة بورجوازية وطنية ، فمعنى ذلك أنها ثورة تحرر وطني يقع عبء قيادتها على عاتق الطبقة البورجوازية الكبيرة ، ولا يمكن ، بالتالي ، أن نتوقع من هذه الثورة مهام الإصلاح الزراعي ! وإذا أطلقنا على ثورة 23 يوليو تعريف ثورة بورجوازية ديموقراطية ، فمعناه أنها ثورة تحرر وطني يقع عبء قيادتها على الطبقة البورجوازية الصغيرة ، ومهمتها إسقاط بقايا الإقطاع ، وإفساح المجال لتطور الرأسمالية . وبالتالي فلا يمكن أن نتوقع من مثل هذه الثورة تحقيق مهام الثورة الاشتراكية في تلك المرحلة الأولى من قيامها ، وإنما نتوقع تمهيد الطريق للثورة الاشتراكية ، التي تقوم هي بها ، أو يقوم بها غيرها .

وعلى هذا الأساس ، يصبح التنظير للثورة مسألة أساسية ، لأنه يكشف عن هوية الثورة ، ويوضح خطها النظري ، ويحدد مهامها . وبدون ذلك ، وبدون إدراك الثورة لذاتها ، تصبح حركتها التاريخية حركة عشوائية ، قد تحقق أي شيء ، وقد

(*) روز اليوسف في 15 مايو 1978 عدد 2605 .

لا تحقق أي شيء .. وقد تتقدم إلى الإمام ، وقد تلف وتدور ثم تعود إلى حيث بدأت .. !

فكيف يمكننا توصيف يوم 15 مايو ! هل هو انقلاب أم ثورة ؟

لكي نجيب على هذا السؤال ، ينبغي علينا أن نحدد أولا ما هو معنى الانقلاب ؟ إن الانقلاب تغيير يحدث في البناء السياسي للمجتمع . تسقط به السلطة القائمة ، وتقوم غيرها ، دون أن يترتب على هذا السقوط والقيام أي مساس بأوضاع الملكية السائدة في المجتمع .

وعلى سبيل المثال ، فلو أن ثورة 23 يوليو اكتفت بخلع فاروق وإقامة أحمد فؤاد مكانه ــ كما كانت تهدف في البداية ــ لظلت مجرد انقلاب ؛ لأن التكوين الطبقي للمجتمع يكون قد ظل كما هو دون تغيير ، ويكون البناء السياسي قد ظل ، بالتالي دون تغيير أيضا ... إلا فيما عدا تغيير شخص بشخص ، أي عزل الملك ، وتولية ملك أخر مكانه ، ولكن الثورة عندما مست أوضاع الملكية في المجتمع بإصدارها قوانين الإصلاح الزراعي أولا ، ثم قوانين التأميم ثانيا ، نقلت التغيير إلى الأساس الاجتماعي ، وتغيَّر التكوين الطبقي شبه الإقطاعي وشبه الرأسمالي الذي كان قائما ، تبعا لذلك ، كما تغير البناء السياسي كله أيضا ومثل هذا التغيير الشامل لا يمكن أن يقوم به انقلاب ، وإنما تقوم به ثورة .

فهل كان يوم 15 مايو ، في هذا الضوء انقلابا أم ثورة ؟ إن الأمر المحقق أن هذا اليوم لم يكن انقلابا ، لسبب بسيط ، هو أن السلطة الشرعية لم تسقط في هذا اليوم ، وإنما سقطت القوى المعارضة لها .

ولم تجر العادة بأن يطلق وصف انقلاب على إجراءات تقوم بها السلطة الشرعية ضد خصومها لتدعيم شرعيتها ومركزها . وإذا كان خصوم السلطة الشرعية يعتبرون ما قامت به انقلابا ، فلأنهم خصوصا في حالة 15 مايو كانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب الثورة وحملة مبادئها (الناصرية) لأسباب غبر واضحة ، وغير مقنعة أيضا ؛ لأن السلطة الشرعية تنتمي للصف الأول من الثورة ، بينما كانوا ينتمون إلى الصف الثاني والثالث ، ولأن السلطة الشرعية لم تعلن نبذها وإنكارها لمبادئ ثورة

23 يوليو ، وإنما أعلنت نبذها وإنكارها لتطبيقات لاترى أنها تتفق مع مبادئ الثورة التي أعلنتها عند قيامها خصوصا مبدأ : « إقامة حياة ديمقراطية سليمة » .

وإذا كان هذا اليوم لا يمكن أن يعد انقلابا ، فهل يعد حركة ؟ أم ثورة ؟

إن الإجابة على السؤال الأول تتوقف على تحديد ما جرى بعد 15 مايو ، وهل كان مجرد استمرار لما قبل ذلك اليوم ، أم كان مغايرا ؟ فإذا تحقق أن ما جرى كان مجرد استمرار لما قبل 15 مايو ، كان اليوم حركة على وجه التحقيق ، أما إذا كان مغايرا ، فإن الأمر يتوقف عندئذ على دراسة حجم هذا التغيير وكنهه وموقعه في بناء المجتمع .

ومن الواضح مما جرى بعد 15 مايو ، أنه كان تصحيحا للمسيرة الديمقراطية لثورة 23 يوليو . فقد رأينا كيف حققت هذه الثورة ، الديمقراطية الاجتماعية بقوانين الإصلاح الزراعي وقوانين التأميم ، وتحريرها جماهير الفلاحين والعمال من علاقات الملكية الاستغلالية قبل الثورة . وقد كان من الضروري أن ينعكس هذا التحرير في علاقات الملكية على تحرير مماثل في البناء السياسي . وبمعنى آخر : أن يترتب على الديمقراطية الاجتماعية ديموقراطية سياسية ، وتزداد مشاركة الجماهير الفلاحية والعمالية في السلطة والحكم . ولكن هذا لم يحدث ، أو هو حدث من الناحية الشكلية فقط . فقد أعطيت نصف مقاعد المجالس الشعبية والتشريعية للعمال والفلاحين ، ولكن هذا الحق كان صوريا ، لأن السلطة والحكم بقيا في يد أقلية حاكمة تتمثل فيما عرف باسم « مراكز القوى » وترتب على هذه الوصاية ، وعلى غياب المشاركة الشعبية الفعلية في صنع القرار ، أن فقدت الديموقراطية الاجتماعية محتواها السياسي الضروري . وحين تفقد الاشتراكية محتواها الديموقراطي ومشاركة الجماهير ، تتحول تلقائيا إلى رأسمالية دولة .

وقد صححت السلطة الشرعية التي انتصرت يوم 15 مايو هذا الوضع ؛ ففي الوقت الذي احتفظت فيه بقوانين الإصلاح الزراعي وقوانين التأميم ، رفعت الوصاية

عن الجماهير ، وألغت الإجراءات الاستثنائية ، وأصدرت الدستور الدائم ، وفكت المعتقلات ، وأغلقت مراكز التعذيب ، وألغت العزل السياسي ، وسنت ضمانات الفصل بغير الطريق التأديبي ، وفكت التنظيم السياسي الواحد ، وأباحت تكوين الأحزاب السياسية ، وألغت الرقابة الإدارية على الصحف ، وأباحت للأحزاب تكوين صحفها المستقلة .

وقد بلغ من حجم هذا التغيير واتساع نطاقه ، أن أصبح في حد ذاته ثورة في البناء العلوي : ثورة تصحيح لثورة 23 يوليو ، أو ثورة على ثورة 23 يوليو ! ومن الطبيعي أن الذي يحدد أي الصفتين هي الأرجح ، هو موقف الثورة من علاقات الملكية ، فإذا تبنت هذه الثورة موقف ثورة 23 يوليو من علاقات الملكية كانت ثورة تصحيح ، وإذا انقلبت على موقف ثورة 23 يوليو من علاقات الملكية ، كانت ثورة على الثورة !

ولما كانت الثورة قد احتفظت بقوانين الإصلاح الزراعي وقوانين التأميم ، واحتفظت بالتالي بسيطرتها على جزء هام من وسائل الإنتاج ، كما احتفظ جانب كبير من الجماهير الفلاحية والعمالية بحريته التي حصل عليها بسقوط علاقات الإنتاج الاستغلالية القديمة وفي الوقت نفسه صححت الثورة البناء الديموقراطي السياسي بما يتناسب مع التحرر الذي وقع في البناء الديموقراطي الاجتماعي ، فإنها تكون ثورة تصحيح ، وليست ثورة على الثورة . وتظل تحتفظ بهذه الصفة طالما حققت مهامها الديموقراطية الاجتماعية والسياسية ، ولكنها تفقدها إذا تخلت عن هذه المهام .

وفي رأيي أن الثورة قد قطعت شوطا هاما ، وجديرا بالتقدير ، في تنفيذ مهام الثورة الديموقراطية التصحيحية ، ولكن بقي عليها أشواط أخرى .

فقد بقي عليها تصفية جميع مخلفات الوصاية السياسية السابقة على 15 مايو وقطع الطريق في وجه قيام أية وصاية أخرى في المستقبل ؛ فلا يخفى أن قوانيننا الحالية تكمن فيها كل المقومات التي تتيح قيام دكتاتورية أخرى في أية لحظة من اللحظات ، وفي أي ظرف من الظروف ، وإذا كانت هذه الدكتاتورية لا تقوم الآن ؛ فلأمر يتعلق بشخص الرئيس السادات وحده ، واتجاهاته الديموقراطية ... وليس من المعقول

أن تتعلق حرية شعب بزعيم سياسي مهما وصلت شعبيته إلى الدرجة التي وصلت إليها شعبية السادات . وإنما تتحقق الديموقراطية بوضع الضمانات الدستورية التي تحمي حقوق المحكومين من نزوات أي حاكم مستبد في المستقبل .

لذلك فإن الأمر يقتضي مراجعة قوانين التجمهر والإضراب ، وإلغاء النصوص التي تمد اختصاصات المحاكم العسكرية إلى المدنيين بحيث يصبح القضاء العادي هو الجهة المختصة بمحاكمة المدنيين . كما يجب إنهاء العمل بقانون الطوارئ ، كما وعد رئيس الوزراء ممدوح سالم ، في خطابه يوم 12 ديسمبر 1976 . ثم يجب تعزيز حصانة النواب بحيث يتعذر إسقاط عضويتهم إلا لأسباب جسيمة . كما يجب تدعيم الممارسة الديموقراطية في الصحافة والعدل والإدارة والجامعات .

وفي الوقت نفسه ينبغي دعم القطاع العام وزيادة السيطرة على وسائل الإنتاج ، لأن هذا الدعم وهذه السيطرة هما الجوهر الحقيقي للديموقراطية ، وهما ضمان تحرر الجماهير من الاستغلال الاقتصادي الرأسمالي ، وبدونهما تفقد الديموقراطية مضمونها الصحيح وتفقد الجماهير حريتها الحقيقية .

ومن المحقق أن الانفتاح بالشكل الذي تحول إليه أصبح يحمل أخطارا ماحقة ، تهدد ذلك الجزء الهام من وسائل الإنتاج الذي يسيطر عليه القطاع العام . ومن حسن الحظ أن الرئيس السادات أدرك هذه الحقيقة ، وطلب تصحيحها في خطابه يوم 2 مايو ، بل طلب إلى رئيس الوزراء إجراء تعديل وزاري يضمن — فيما يضمن — « أن يعود الانفتاح لمسيرته الصحيحة انفتاحا إنتاجيا وليس انفتاحا استهلاكيا » . ويعتبر تنفيذ هذا التوجيه من رئيس الجمهورية أمرا جوهريا ، حتى لا تضل الثورة طريقها وتنحرف عن أهدافها وتفقد بالتالي هويتها .

فالأمر الذي يجب أن يعيه الجميع ، هو أن الديموقراطية الاجتماعية والسياسية هي صمام الأمن لهذه الثورة ولهذا النظام . وهذه الديموقراطية الاجتماعية والسياسية لن تتحقق إلا بقطع الطريق على ظهور هذه الطبقة الشرسة من الرأسمالية الطفيلية ، التي ترى في ظروف الانفتاح الفرصة لتضخيم ثرواتها . والالتفاف حول مكتسبات جماهيرنا ، وإعادة ظروف مجتمعنا إلى ظروف ما قبل ثورة 23 يوليو ، وتهديد ثورة 15 مايو بأفدح الأخطار .

رد علي مجدي حسنين
مجدي حسنين ومديرية التحرير*

أصبحت كتابة تاريخ مصر المعاصر كالقبض على الجمر سواء بسواء ، وهذا ما أصبحت أحس به كلما تناولت حدثا تاريخيا أتعرض فيه لشخصية معاصرة على قيد الحياة ، إذ سرعان ما أجد نفسي في اليوم التالي أمام عريضة اتهام من هذه الشخصية ، تطعن في أمانتي العلمية ونزاهتي وكفاءتي ، ثم تشرع هذه الشخصية في الدفاع عن نفسها بما تراه !

وقد طالما قلت إن مثل تلك الشخصيات التاريخية المعاصرة ليس بها حاجة لإساءة الظن بي وبما أكتبه ، لسبب بسيط هو أنني لست متورطا في الأحداث ، ولست طرفا فيها ، وأنه لا مصلحة لي — بالتالي — في نسبة أشياء لتلك الشخصيات ترى أنها لم تقع بالشكل الذي أوردته ، وأنه من حق هذه الشخصيات أن تكتب إلي برؤينها التاريخية من وجهة نظرها ، وبما تراه يصحح الواقعة التاريخية حسبما وقعت ، وسوف ترى أنني سوف أنشرها بترحاب كبير ، وسوف أعلق عليها تعليقا تاريخيا يبين وجهة نظري فيها في ضوء الروايات والحقائق الأخرى . فإذا لم أفعل فإنه يحق لتلك الشخصيات أن تسيء الظن بي وبما أكتب ، وأن توجه إلي ما تشاء من الطعن والسباب !

وفي عدد 15 نوفمبر 1987 من جريدة الناصريين ، فوجئت بمقال للسيد مجدي حسنين تحت عنوان : « إذا لم تستح فاكتب ماشئت » ! ذكرت فيه الجريدة أن جريدة الوفد رفضت نشره ، وهو يخفل بالتجريح الشخصي الذي ترفض جريدة

(*) الوفد في 23 ، 11 / 1987 ينشر تحت عنوان : حياء المؤرخ .

الوفد عادة أن تجعل صفحاتها ميدانا له . وفي هذا المقال يبدي السيد مجدي حسنين غضبه لما نشرت عن مشروع مديرية التحرير في مقالي عن « الأساس التاريخي لحادث المنصة » الذي نشرته جريدة الوفد ، وفيه قلت إن الثورة أسندت أخطر التغييرات الاقتصادية والاجتماعية إلى قيادات من أهل الثقة على حساب الخبرة الضرورية ، وضربت مثلا بمديرية التحرير التي أسندت مشروعها إلى ضابط صغير برتبة صاغ ، ومنحته سلطات مطلقة لمدة ثلاث سنوات كاملة ، ولكن الخسائر أخذت تتوالى ، مما اضطر عبد الناصر إلى عزل الضابط الصغير ، وضم مديرية التحرير إلى وزارة الزراعة .

فعلى الرغم من أني لم أذكر اسم السيد مجدي حسنين ، إلا أنه غضب ــ كما قلت ــ وكتب مقاله الهجومي ، الذي اتهمني في نهايته بعدم الحياء ، واختتمه بقوله : « إذا لم تستح فاكتب ما شئت » ! وقال إنه كان واجبا على أن أستجوب وأناقش كل الأطراف ، وأن أحقق وأدقق فى كل المعلومات ، وألا أعتمد على شاهد واحد متحيز قام بتخريب أهم مشاريع الثورة لبناء الريف ، وأعاد الاستغلال كاملا للقرية في عهد السادات ، وهو سيد مرعي !

ولست راغبا في الدخول في معركة عقيمة مع السيد مجدي حسنين ، الذي أكن له التقدير ، وسوف أكتفي بإجابة موضوعية على طعنه واتهاماته ، فأقول له إنه ما كان لي أن أعتمد على مصدر واحد ــ هو سيد مرعي ــ فيما كتبت ، وإنما استجوبت شهادات كل الأطراف بالفعل ، وعلى رأسهم عبد الناصر نفسه ، وشهادته في هذا الصدد تغني عن كل شهادة ، وتتمثل فيما أقدم عليه من « طرده » للسيد مجدي حسنين من مديرية التحرير في 3 نوفمبر 1957 . وتعبير « طرده » ليس تعبيري ، وإنما تعبير السيد أحمد حمروش في كتابه القيم : « قصة ثورة 23 يوليو » ! وإذا كنت أحسن الظن بالزعيم الكبير ، فلست أعتقد أن « طرده » للسيد مجدي حسنين من مديرية التحرير التي أنشأها ، إنما كان لنجاحه في إدارتها ! وإلا اتهمت الزعيم عبد الناصر بالظلم ، وعدم تقدير الرجال ، والازدراء بالنجاح .

كذلك لست أرى أن رأي السيد مجدي حسنين في المهندس سيد مرعي مما يخدم الزعيم عبد الناصر ، وإنما يسيء إليه كل الإساءة ، ويؤكد أنه زعيم لا يحسن تقدير الرجال ، وأنه يسمح لنفسه بالخديعة ؛ لأن الزعيم عبد الناصر عندما طرد السيد مجدي حسنين من مديرية التحرير ، أسند إدارتها للمهندس سيد مرعي بالذات ، إذ نقل تبعيتها إلى وزارة الزراعة التي كان المهندس سيد مرعي وزيرها .

ومن حق السيد مجدي حسنين أن يكتب عن المهندس سيد مرعي ما كتبه في مقاله من قدح ، ويتهمه بما شاء من اتهامات ، ولكن ليس من حقه أن يتهمني بعدم الموضوعية وعدم النزاهة لأني صدقت عبد الناصر ووثقت بدوافعه في طرد السيد مجدي حسنين من مديرية التحرير ، لأني لو كتبت أن عبد الناصر طرد السيد مجدي حسنين من مديرية التحرير لأنه نجح في إدارتها ، لخالفت الموضوعية ولما صدقني أحد ، بل لهاجمتني جريدة الناصريين ، واعتبرت ما كتبت هجوما سافرا على عبد الناصر وعلى ثورة يوليو يضاف إلى هجومي الواحد بعد الألف على الثورة ، الذي أحصاه السيد مجدي حسنين بدقة حسابية يحسد عليها !

بل إن قبولي للاتهامات التي وجهها السيد حسنين إلى المهندس سيد مرعي سوف يوقعني في مشكلة أخرى مع جريدة الناصريين ، لأنه وصف المهندس سيد مرعي بأنه كان رجلا « يفيض حنقا طبقيا واجتماعيا على الفلاحين » ، وأنه كان « يريد الحفاظ على ثروة الطبقات والفئات التي ينتمي إليها » ، وأنه « جعل رسالته أن يحتوي مشاريع الثورة واندفاعها » وأنه « لايطيق قيام زراعة تعاونية وجماعية عصرية وعلمية في مصر » .. إلى آخره !

فإذا أنا قبلت هذه الاتهامات ، أفلا أكون قد قبلت في الوقت نفسه انسحاب هذه الاتهامات على الزعيم عبد الناصر ؟ أو رميته بالغفلة ؟ لأنه لم يستطع اكتشاف هذه الصفات في المهندس سيد مرعي حتى نهاية حياته ، وسمح للمهندس سيد مرعي بخداعه إلى الحد الذي جعله يسند إليه أخطر مشروع للثورة ، وهو مشروع الإصلاح الزراعي ، كعضو منتدب للإصلاح الزراعي بدرجة وزير أولا ، ثم كوزير دولة

للإصلاح الزراعي ، ثم كوزير للزراعة إلى جانب عمله كوزير دولة للإصلاح الزراعي لمدة أربع سنوات كاملة ، ثم إضافته مديرية التحرير إلى وزارة الزراعة ليصبح مسئولا عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومديرية التحرير ! ثم إعادته وزيرا للزراعة مرة أخرى بعد النكسة ! إذ كيف لم يكتشف عبد الناصر — إذا صدقنا ما يقال عن ذكائه ولماحيته — حنق المهندس سيد مرعي الطبقي والاجتماعي على الفلاحين — حسب تعبير السيد مجدي حسنين — مع بقائهم يقاسون من هذا الحنق طوال تلك الفترة الطويلة ؟

وحتى أقنع السيد مجدي حسنين بأني لا أتباهى من فراغ بأني المؤرخ الأكاديمي الموضوعي النزيه الصارم في استقصاء الحقيقة — حسب كلامه — فإني أحيله إلى عدة أطراف أخرى لم أنس مناقشتها قبل أن أكتب ما كتبت عنه ؛ ففي أول مجلس نيابي قام بعد الثورة ، عندما تناول وزير الزراعة (عبدالرزاق صدقي في ذلك الحين) مشروع مديرية التحرير في بيانه إلى المجلس ، تقدم العضو محمد رشدي النحال بطلب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فيما يثار حول هذا المشروع من تبذير في أموال الدولة من القائمين على تنفيذه ، ودراسة ما إذا كان مشروعا ناجحا أو فاشلا ! وفي أكتوبر 1957 تقدم العضو سيد جلال بسؤال إلى وزير الزراعة ، يطالبه فيه بموافاة المجلس بتكاليف استصلاح الفدان بهذه المديرية ، وعدد الموظفين التابعين لها بكل من القاهرة والإسكندرية ، وكذا عدد السيارات التي تقوم باستخدامها ، وتكاليف تشغيلها وصيانتها ! إلى آخره . وقد لقي هذا السؤال استحسانا شديدا من جمهور الشعب ، بل اعتبر سيد جلال بطلا ليتقدم بمثل هذا السؤال ، كما يعترف عبد اللطيف البغدادي في مذكراته . وفيها يضيف أنه عندما أصدر عبد الناصر قراره باستبعاد مجدي حسنين من مديرية التحرير ، وأمر بإذاعته في نشرة أخبار الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر : « ابتهج الشعب بهذا القرار ، وكسب جمال من ورائه مكسبا شعبيا ، لأنه كان هناك شعور عام من أغلبية أفراد الشعب بعدم الرضا عن طريقة مجدي في إدارته لمشروع مديرية التحرير » !

وهنا أكتفي بهذا القدر دون الدخول في تفاصيل أخرى ، فقط لكي أثبت للسيد مجدي حسنين أنني أمتلك قدرا من الحياء يجعلني أتوقف عن كتابة ما لا تستحب كتابته مما يجرح ويسيء ، وله — إذا شاء — أن يستمر في قراءة ما كتبه السيد عبد اللطيف بغدادي في مذكراته في هذا الصدد !

ومن هنا فلعله يوافقني الرأي الآن بأن ما أورده في مقاله عن المعجزة الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في مديرية التحرير حاليا ، لاتدين له بالفضل ، بل ربما هي تدين لخروجه ! — اللهم إلا إذا كان يقصد أنه كان صاحب الفكرة في إنشاء المشروع ، وهو ما تجمع عليه المصادر بالفعل . فلكيتف بهذا الفضل ولينسب فضل وصول مديرية التحرير إلى ما وصلت إليه حاليا إلى أصحابه الحقيقيين .

الحكم العسكري وهزيمة يونيو*

ليس أدل على فشل الحكم العسكري في حماية البلاد من أن مصر منيت بأكبر هزيمتين عسكريتين في تاريخها الحديث في ظل الحكم العسكري ، وكانت الهزيمة الأولى عندما كان الحكم في يد القادة العرابيين ، وترتب عليها سقوط البلاد في يد الاحتلال البريطاني ، أما الهزيمة الثانية فقد وقعت عندما كان الحكم في يد القادة الناصريين ، وترتب عليها وقوع سيناء في يد الاحتلال الإسرائيلي ، بالإضافة إلى الضفة الغربية وغزة والجولان .

وهذا يؤكد ذلك التحليل الرائع لدور الجيش التاريخي الذي تفرزه المادية التاريخية ، وهو أنه دور الأداة في يد الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج ، والأداة تستخدم ولكنها لا تحكم ! وهذا ما يحدث في كل النظم السياسية في العالم المتقدم فلا يحكم الجيش في أي بلد رأسمالي أو اشتراكي ، وإنما تحكم الطبقة ، وهي في النظام الرأسمالي الطبقة الرأسمالية وفي النظام الاشتراكي الطبقة البروليتارية ، والجيش فيها هو الأداة المنفذة لما يصدر إليها من الأوامر .

وعلى العكس من ذلك في العالم الثالث ، ففي معظم نظمه السياسية يتولى الجيش فيها الحكم ، ويدير البلاد بطريقة تفتقر إلى النضج السياسي الذي لا يتوفر إلا للسياسيين المحنكين الذين برزوا من خلال الممارسات الديموقراطية والاحتكاك بمشاكل الجماهير والعمل بقضايا البلاد القومية العليا ، واكتسبوا الخبرة البرلمانية والسياسية اللازمة التي تؤهلهم للحكم ، ومن هنا كانت أزمة العالم الثالث الحقيقية تتمثل في وقوعه تحت حكم الجيش ، واختفاء الديموقراطية بالتالي ، واختفاء الحنكة

(*) الوفد في 6 يونيو 1988 .

السياسية معها أيضا .

وفي عهد الحكم العسكري لعبد الناصر تعرضت مصر لهزيمتين عسكريتين : الأولى في سنة 1956 ، والثانية في سنة 1967 .

ومن المعروف أنه بعد وقوع الهزيمة ــ التي أطلق عليها نكسة ــ جرى تبادل اتهامات بين الجيش بقيادة المشير عبد الحكيم عامر والقيادة السياسية بقيادة عبد الناصر حول مسئولية الهزيمة فقد قرر الجيش أن عبد الناصر يتحمل المسئولية لأنه منع الجيش من توجيه ضربة إجهاضية إلى إسرائيل بعد أن تأكد من أنها سوف توجه هذه الضربة إلى مصر لا محالة وأن عبد الناصر قد أخطا بإعطاء ضمانات إلى القوى الكبرى : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وفرنسا بعد البدء بالضربة الأولى ، وذلك بعد التحذير الأمريكي الذي وجهه الرئيس جونسون يوم 26 مايو ، والتحذير الذي أعلنته الحكومة الفرنسية يوم 2 يونيه ، والطلب السوفييتي يوم 26 مايو بعدم البدء بإطلاق النار .

إن هذه الضمانات بعدم البدء بالضربة الأولى ، في الوقت الذي كان معروفا أن إسرائيل سوف توجه هذه الضربة لا محالة إلى القوات المصرية ، كان معناه إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل لتوجيه هذه الضرية في الوقت الذي يروق لها ، دون أن تتخذ أية احتياطات لتلقي هذه الضربة من تخصيص قوات دفاع قوية .

وفي الوقت نفسه فإن الأيام قد أثبتت أن الضمانات التي قدمها عبد الناصر للدول الكبرى بعدم البدء بالضربة الأولى ، وتنفيذ هذه الضمانات بالفعل ، لم يكن له أي أثر في مواقف هذه الدول من العدوان الإسرائيلي . فلم تحاول منعه بأية صورة من الصور ، بل تم تحت عينها ، ولم تسع لإزالته بعد وقوعه بشكل فعال . بل قبلت من الناحية الفعلية نتائجه ــ وإن أظهرت من الناحية الشكلية استياءها منه ــ صحيح أن ديجول ندد بالعدوان ، ولكن التنديد الكلامي غير التنديد المسلح ، وقد هلل الشعب الفرنسي للانتصار الإسرائيلي بأكثر مما هللت إسرائيل ، وسعدت الولايات المتحدة بهذا الانتصار وعدته انتصارا لها أما الاتحاد السوفييتي فإنه كان سيدعم مصر

في أية حالة من الحالات ، وسواء قامت بالضربة الأولى أو لم تقم بها ، بل لعله كان يسعد لو قامت مصر بتوجيه الضربة الأولى ولقيت هزيمة مشرفة .

أما فريق عبد الناصر فيستند في إلقاء المسئولية على الجيش إلى أن عبد الناصر قد حذر القيادة العسكرية يوم 2 يونيه من أن ضربة العدو لن تتأخر في خلال 48 ساعة إلى 72 ساعة ، وأكثر من ذلك أنه تنبأ بأن يكون العدوان الإسرائيلي يوم الاثنين 5 يونيو ، وأن توجه الضربة الأولى للقوات الجوية ، ولكن هذا التحذير من عبد الناصر لم يبلغ إلى القيادات الميدانية ، ولم يخرج عن حيز المجتمعين في مؤتمر القيادة السياسية والعسكرية العليا الذي ألقي فيه ، ولذلك لم يكن له أي صدى أو تأثير ولم تتخذ له أية استعدادات خاصة ، وبالتالي فإن المسئولية تقع على القيادة العسكرية .

على أن عبد الحكيم عامر كان له رده الطريف على هذه الحجة ، فعندما سأله عنها الفريق مرتجي بعد الحرب قال إنه « لايعرف في عبد الناصر أنه كاهن أو أن الوحي ينزل عليه أو أن عنده من صفاء الروح والشفافية ما يجعله يتنبأ مسبقا بالأحداث » !

ثم ألقى عبد الحكيم عامر بهذه القنبلة . فقال : « إن عبد الناصر سبق وتنبأ في عام 1956 ، بعد تأميم قناة السويس ، بأن الموقف الدولي لن يسمح للإنجليز والفرنسيين بأن يشنوا هجوما على مصر بسبب هذا التأميم ، وكان هذا التنبؤ ضد رأي المخابرات الحربية ، التي تجمع لديها من المعلومات عن تحركات الإنجليز والفرنسيين ما يوحي بأن الهجوم على مصر مرجح جدا بل إنه مؤكد ـــ ولكن تنبؤ عبد الناصر خاب .

والقضية لا تزال مطروحة ، ولكنها لا تطرح قضية الهزيمة بقدر ما تطرح قضية الحكم العسكري الذي لم يحقق لمصر نصرا عسكريا واحدا ، وإنما ألحق بها الهزائم والنكسات .

على يد من تلقينا هزيمة يونية 1967 (1) *

مازلت على اقتناع تام بأن هزيمة يونية 1967 هي نقطة التحول في مسارنا التاريخي ومسار الأمة العربية ومسار إسرائيل ومسار القضية الفلسطينية ، وأننا لم نستطع حتى الآن أن نسترد مسارنا الأول بعد كل ما حققناه من انتصارات في حرب أكتوبر وبعد كل ما بذلنا من جهود على المستوى الداخلي والخارجي .

ولقد كان مسارنا قبل حرب يونية 1967 يتجه إلى الوحدة العربية ، وقد أصبح قصارى مطمحنا اليوم إزالة الخلافات بين البلاد العربية ! أما فكرة الوحدة العربية فلم تعد مطروحة حتى على المستوى النظري ، ولو كان النصر قد تحقق في حرب يونية ، لفعل في قضية الوحدة العربية ما فعله انتصار بسمارك على فرنسا في حرب 1870 في الوحدة الألمانية .

وقد كان مسارنا قبل هزيمة يونية يتجه إلى تشديد قبضة الشعب على وسائل الإنتاج وبناء الاقتصاد الوطني ، وقد اتجه بعد الهزيمة إلى المجهود الحربي لاسترداد سيناء ، وتخلخلت قبضة الشعب على وسائل الإنتاج ، ثم تفككت ، ثم جاءت سياسة الانفتاح بعد حرب أكتوبر للاستنجاد بالقطاع الخاص لنجدة القطاع العام ، فانقلبت على أيدي الرأسمالية الطفيلية إلى فتح البلاد أمام البضائع الأجنبية ، وأصبحت خسائر القطاع العام تعد بمئات الملايين ، ونسيت قضية الاشتراكية حتى إن حزب مصر الاشتراكي ــ الذي ورث الاتحاد الاشتراكي ــ غير اسمه إلى الحزب الوطني الديموقراطي ! وكانت البداية هزيمة يونية !

(*) الوفد في 12 / 6 / 1989 .

وقد كان مسارنا قبل هزيمة يونيو يتجه إلى تعزيز الاستقلال الوطني عن كل من الشرق والغرب ، وبعد الهزيمة ألقينا بأنفسنا في أحضان الشرق لتحرير سيناء ، وامتلأت مصر بالقوات السوفييتية الحليفة ، وعندما عجزت حرب أكتوبر عن تحرير كامل سيناء ، ألقينا بأنفسنا في أحضان الغرب لاستكمال تحرير سيناء ، ولم نخرج حتى الآن ! وأصبحت قضية الاستقلال الوطني قضية تاريخية بعد أن كانت قضية سياسية ، وكانت البداية هزيمة يونيو !

وقد كان مسارنا قبل هزيمة يونيو يسير في اتجاه معاكس لاتجاه إسرائيل ، وكان مجرد التفكير في عقد صلح معها ــ ناهيك عن الاعتراف بها ــ يدخل في مراتب الخيانة العظمى ، وبعد هزيمة يونية تم الاعتراف بها بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967 ، وبعد نتائج حرب أكتوبر المحدودة تمت زيارة القدس ، وأبرمت اتفاقيتا كامب ديفيد ، ثم المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، التي تسمى رسميا معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل . وكانت البداية هزيمة يونيو .

وقد كان مسار القضية الفلسطينية قبل هزيمة يونيو يتجه إلى استرداد الأرض التي فقدت في حرب 1948 ــ أي إزالة دولة إسرائيل من الوجود السياسي ــ وبعد هزيمة يونيو تحولت القضية الفلسطينية من قضية إزالة آثار حرب 1948 إلى قضية إزالة آثار حرب 1967 ! ــ التي اصطلح على تسميتها قضية إزالة آثار العدوان ــ وبذلك أصبح الوجود الإسرائيلي حقيقة واقعة .

وبالنسبة لمنظمة التحريرالفلسطينية فقد كان المسار قبل هزيمة يونية يتجه إلى عدم الاعتراف بإسرائيل ، فأصبح المسار الآن طلب اعتراف إسرائيل بالمنظمة ! وبعد أن كان الوجود الإسرائيلي ينفي الوجود الفلسطيني أصبحت أرض فلسطين تتسع لكل من الوجود الفلسطيني والوجود الإسرائيلي وكانت البداية هزيمة يونيو 1967 !

ومعنى هذه النماذج القليلة التي ذكرتها ، أن مصر ومعها العالم العربي كله ، لم تخسر في يونية 1967 معركة ، كما حاول منهزمو حرب يونية إيهامنا ، وإنما خسرت حربا ، ومعناه أيضا أن إسرائيل لم تكسب في يونية 1967 معركة ، وإنما

كسبت حربا ؛ لأن آثار المعارك تكون عادة وقتية ، ولكن آثار الحروب أكثر دواما ، وآثار حرب يونية ما زالت مستمرة حتى الآن .

وهذه الحقيقة تلح علينا دائما في أن نتلمس الجديد في أسباب تلك الهزيمة المخزية ، حتى نتقي أسبابها ، وفي ذلك ربما تصلح الرواية التي ساقها المؤرخ العسكري محمد فيصل عبد المنعم في كتابه الوثائقي : « شهدت الرصاصة الأولى في 67 » ، كأحد الأسباب المباشرة في حجم الهزيمة ، وقد كتبها من واقع رؤيته الشخصية وكشاهد على التاريخ .

فقد كتب يقول إنه في مساء يوم الرابع من يونية 1967 كان يقضي ليلته في العريش بعد أن قضى النهار كله في المرور وتفقد القوات المنوط بها الدفاع عن المحور الشمالي لسيناء ، واستلفت نظره أمران أثارا قلقه البالغ ، فقد كان قبل أيام قليلة في سيناء مكلفا منذ إعلان حالة الطوارئ يوم 15 مايو بالتعرف على الروح المعنوية للقوات ، وكانت القوات وقتها ، وحتى يوم 26 مايو 1967 ، متماسكة مترابطة ، وقد اتخذت مواقفها الدفاعية القومية ، وكان القادة الذين قابلهم على إلمام تام بواجباتهم وقد درسوا دراسة جيدة طبيعة الأرض ، وكان في قطاع العريش واحدة من أفضل فرق المشاة ، وكان يدعمها لواء مدرع من خيرة تشكيلات مصر المدرعة .

كان هذا هو الموقف حتى 26 مايو 1967 ، ولكن عند زيارة محمد فيصل عبد المنعم الثانية في مساء يوم 4 يونية ، لاحظ أن اللواء المدرع الذي يدعم فرقة المشاة قد سحب من العريش إلى الجنوب ، تحت فكرة تسلطت على القائد العام ــ المشير عامر ــ وقتها بأن إسرائيل ستقوم بهجوم مدرع رئيسي لاختراق المحور الجنوبي ، وتتحول منه شمالا لضغط القوات المصرية إلى ساحل البحر ! وبذلك حرمت الفرقة المشاة من العنصر المدرع الحيوي عندما تلقت قوة الصدمة الرئيسية صبيحة يوم 5 يونية 1967 .

أما الأمر الثاني الذي لاحظه محمد فيصل عبد المنعم فهو أن كل القادة الذين سبق له مقابلتهم في الزيارة الأولى ، وكانوا يعرفون طبيعة الأرض ، وقاموا بالعديد

من البروفات على الهجوم المضاد الإسرائيلي وعلى احتلال المواقع المعادية ، قد تم استبدال قادة جدد بهم ـــ بعضهم جاء من خارج البلاد ليقود تشكيلات مقاتلة بعد سنوات عديدة من الابتعاد عن خدمة الميدان ـــ جاءوا لكي يبدءوا من جديد بالتعرف على المهام والضباط والأرض وكل شيء ، أما القادة القدامى الذين كانوا يعرفون كل شيء فقد اختفوا !

ويقول محمد فيصل عبد المنعم في أسباب هذا الاستبدال قبيل المعركة ، إن الرأي العام آنذاك كان يتوقع نصرا عسكريا قريبا وكبيرا على إسرائيل ، وكانت وسائل الإعلام قد غذت هذا الاتجاه لدى قطاعات الدولة كلها ، وبات الجميع يتهيئون لاستقبال هذا النصر المرتقب . وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا لا يؤتى بمن يجنون ثمار هذا النصر القادم ؟

وهكذا خاضت مصر المعركة الدفاعية في حرب يونية بقادة لا يعرفون شيئا عن أرض المعركة !

على يد من تلقينا هزيمة يونيو 1967 ؟ (2) *

لم تكن هزيمتنا في يونية 1967 هزيمة في معركة ، كما حاول النظام الناصري إيهامنا ، وإنما كانت هزيمة في حرب ، لأن آثار المعارك تكون عادة وقتية ، ولكن آثار الحروب تكون أكثر دواما ، وهو ماحدث في حرب يونية ، إذ تغير بعدها اتجاهنا واتجاه الأمة العربية واتجاه القضية الفلسطينية ، ولم نسترد بعد اتجاهنا الأول .

وفي المقال الماضي استعنًا بأحد الشهود العيان ، وهو المؤرخ العسكري محمد فيصل عبد المنعم ، في كتابه : « شاهدت الرصاصة الأولى في 67 » واليوم نستعين بشاهد عيان آخر من موقع مسئولية أكبر وأخطر ، وهو قائد جبهة سيناء في حرب يونية 1967 ، وهو الفريق أول عبد المحسن مرتجي ، في كتابه : « الفريق مرتجي يروي الحقائق » ليروي لنا ، بأسلوبه البسيط والبليغ ، معا أوضاع القوات المصرية يوم 4 يونية 1967 ـــ أي اليوم السابق على الحرب ـــ فيقول :

« مضى بنهاية يوم 4 يونيو 1967 ثلاثة أسابيع على رفع درجات الاستعداد للقوات وفتحها تعبويا في سيناء ، ولم تستقر الأوضاع بعد ، ولم تنته القيادة العليا إلى قرار حاسم محدد واضح ، فالخطة الدفاعية « قاهر » فقدت فاعليتها بمرور الأيام : فمرة يركز المجهود الرئيسي للدفاعات في القطاع الأوسط ، وأخرى يوجه الاهتمام إلى الغردقة فترسل لها القوات البرية والبحرية والجوية ، ومرة ـــ بناء على تدخل الزعامة السياسية ـــ يتحول الاهتمام إلى شرم الشيخ ، ثم لا يلبث أن يتحول إلى القطاع الشمالي ، ثم تتوهم القيادة العليا بناء على نصيحة تقدم لها بأن القطاع الجنوبي لايقل أهمية عن غيره ، إن لم يفقه ، فتأخذ بفكرة الهجوم المدرع المكثف المعادي من هذا الاتجاه .

(*) الوفد في 19 / 6 / 1989 .

« وفي كل مرة ترسل القوات ، وتعزز ، وتجرى تحركات بالعرض وبالطول في أنحاء سيناء دون توقف ودون هدف ، وتستمر هذه التحركات حتى اندلاع القتال ، فيستنفد المجهود ، وتهتز الصورة لدى القادة ، وتفقد الأمل في النصر ، وتفقد الثقة في قيادتها .

« كل هذا والقيادة العليا تتمركز في القاهرة ، ولا تذهب إلى مكانها الصحيح في وسط قواتها ، وإنما تبقى بعيدة عن الجبهة بمئات الكيلومترات ، تعتمد على ما يرد لها من معلومات وأخبار دون أن تتحقق من صحتها . وهذه القيادة العليا أخذت على عاتقها التخطيط والتنسيق والمتابعة على مستوى الدول المشتركة : مصر والأردن وسوريا والعراق ، دون أن تمتلك العناصر القادرة على القيام بهذه المهمة على الوجه الأكمل » .

« أما عن أوضاع القوات التي وصلت إلى مسرح العمليات ، فالحديث عنها طويل : وحدات تأخذ أوضاعها في الأماكن المخصصة لها ، وتتفهم مهامها ، وتلم بطبيعة الأرض وبأوضاع القوات المجاورة وموقف العدو أمامها ، وتنفذ إجراءات المعركة بالكامل ، لكن لاتلبث أن تصدر لها الأوامر لترك أماكنها إلى أماكن جديدة غريبة عليها وغير ملمة بها ، والوقت لايسعفها على أن تطمئن لأوضاعها وتفهم مهامها ! وأماكنها القديمة تخصص لوحدات جديدة بنفس الحجم ! فإذا سألنا عن السبب لم نجد المبرر المقنع ! ووحدات تقطع مئات الكيلو مترات دون أن تستقر على حال ، وهي في مشوارها الطويل ذهابا وإيابا تفقد قدرتها الفنية قبل أن تطلق طلقتها الأولى » !

« ووحدات تستقطع منها قوة الصدمة والنيران ، لتعزز بها وحدات أخرى ، ومع ذلك تستمر مهامها كما هي من غير تعديل يتناسب مع قوتها الجديدة بعد أن أخذ منها عناصر دعمها ! وبالطبع يصبح حجم المهمة يفوق قدرة هذه الوحدات وفاعليتها » !

« ومسرح العمليات لم يجهز هندسيا إلا إلى خمس المطلوب فقط ! وحتى هذا الخمس أصبح لا يمثل حقيقة الواقع ، بعد أن تغيرت الحدود الدفاعية على مر الأسابيع الثلاثة منذ 15 مايو 1967 ، وامتدت عشرات الكيلو مترات شرقا ، وخلقت مناطق دفاعية جديدة لم تكن في حسبان الخطة الدفاعية « قاهر » التي كان يجهز المسرح على أساسها » .

وقد كان أبرز الأخطاء القاتلة التي وقعت فيها القيادة العليا هو الذي تمثل في دفعها بكل القوات المتيسرة في الجمهورية إلى سيناء ، دون الاحتفاظ باحتياطيات كافية خارج مسرح القتال ، يمكن استخدامها في مجابهة المواقف الطارئة أو لاستغلال نجاح لاح في منطقة ما . وقد تركت منطقة غرب القناة إلى القاهرة عارية تماما من القوات المقاتلة ذات الفاعلية ، وتعللت القيادة بأنها ظنت أنها ستكون قادرة على إنشاء قوات كافية جديدة تسلحها بالأسلحة المتفق على توريدها مؤخرا من الاتحاد السوفييتي ، وعلى ذلك بنت القيادة العليا تشكيل الوحدات المقاتلة الجديدة على سراب خادع !

أما بالنسبة للقوات البحرية ، التي كانت تملك تفوقا على إسرائيل ، فقد أفلحت إسرائيل في توزيعها على البحر المتوسط والبحر الأحمر ، وقد أرسل القسم الأكبر والأكثر فاعلية إلى البحر الأحمر ، تحت فكرة خاطئة بأن عمليات إسرائيل ستوجه ضد شرم الشيخ والغردقة ، وبذلك ظل بدون استغلال لأن إسرائيل لم تقم بهذه العمليات ! أما القوات البحرية التي بقيت في البحر المتوسط ، فكانت كما يقول الفريق أول عبد المحسن مرتجي : « قطعا غير صالحة أساسا للعمل بسبب كفاءتها الفنية ، ولا تمثل تفوقا معينا على البحرية الإسرائيلية ، وهذا ما جعلها لا تحرك ساكنا في مراحل القتال الأولى » .

فإذا انتقلنا من القوات البرية والبحرية إلى القوات الجوية ، « التي ألقي عليها عبء التخاذل وفقدان الحرب ، وأهين قادتها وزج بهم في السجون ، لوجدنا أن هذه القوات قد ظلمت ظلم « الحسن والحسين » ، حسب تعبير الفريق عبد المحسن مرتجي .

فقد كان عدد الطيارين أقل من عدد الطائرات الصالحة ، ولم تكن الخدمة الأرضية والفنية على المستوى المطلوب في جميع الحالات ، وكانت وحدات إصلاح المطارات والممرات ينقصها معدات الإصلاح الحديثة ، ولم تسلم وحدات وأطقم التوجيه من العجز ، كما أن الدفاع المضاد للطائرات لم يكن كافيا ، بل إن بعض المطارات تركت بلا أسلحة مضادة للطائرات ! وإذا وجدت تكون قاصرة على الرشاشات التي لا تصلح إلا للهجوم المنقض المنخفض .

وفي الوقت نفسه فإن وسائل الإنذار كانت متخلفة ، والرادارت المسلحة بها القوات الجوية والدفاع الجوي لاتكشف عن طائرات معادية تتخذ مسارها على ارتفاع أقل من 500 متر . والصواريخ أرض ـــ جو ، التي زودتنا بها روسيا ، كانت من الأنواع المتخلفة ، التي يمكن التشويش عليها بالتدخل الإلكتروني المتفوق الذي سلحت به الطائرات الإسرائيلية ، مما جعل دقتها في إصابة الهدف تضعف بدرجة كبيرة .

يضاف إلى ذلك أن عدد الطائرات المصرية الذي قدم للرأي العام المصري كان مبالغا فيه بدرجة كبيرة ، فقد كان عدد الطائرات المصرية الصالحة ـــ من مقاتلات ومقاتلات / قاذفة ـــ يبلغ حوالي 170 طائرة ، وكان عدد الطيارين ينقص حوالي 10 ـــ 15 طائرة ، بينما امتلك الإسرائيليون من نفس الأنواع من 375 إلى 400 طائرة ، يعمل عليها ألف طيار تقريبا ، بعضهم من المتطوعين ذوي الجنسية المزدوجة ومن ذوي الخبرة القتالية المكتسبة من مسارح الحرب في كوريا وفيتنام ، في الوقت الذي كان ضعف الميزانية في مصر قد خفض من معدلات الوقود ، وقلل من ساعات تدريب الطيارين ، وأثر بصفة عامة على التدريب .

وقد كان معنى ذلك أن القوات الجوية الإسرائيلية كانت تتفوق على القوات الجوية المصرية بنسبة 8 : 1 في عدد الطلعات التي يمكن أن تقوم بها طائراتهم ، في الوقت الذي لم تكن قد اكتملت بعد وحدات الدفاع الجوي من المدفعية المضادة للطائرات التي أنيط بها الدفاع عن الأهداف الحيوية في البلاد والقواعد الجوية والمطارات وأماكن تجمع الوحدات والدبابات ، الأمر الذي سهل عمل القوات الجوية الإسرائيلية ، وأتاح لها حرية العمل فوق المطارات ، وإصابة الطائرات وهي واقفة على الأرض لا حول لها ولا قوة !

خطاب الهزيمة واعتراف عبد الناصر !*

بعض كتابنا اليساريين يتصورون أنه طالما أن عبد الناصر قد اعترف — في رأيهم — في خطاب الهزيمة في حرب يونية 1967 بأنه يتحمل تبعة ما حدث ، فإن على المؤرخين أن يكتفوا بهذا الاعتراف ، ويغلقوا باب التحقيق في هزيمة يونيو ، كما لو كانت حادث مصرع جاموسة على الطريق الزراعي بعد القبض على الفاعل واعترافه .

وهو منطق يثير السخرية حقا ؛ فالمؤرخون يعرفون جيدا من هو المسئول عن هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ، ومع ذلك فما زالت الدراسات تجري على قدم وساق عن الحرب العالمية الثانية ! وهم يعرفون من هو المسئول عن هزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين ، ومع ذلك فمازالت الدراسات تجري عن حرب فلسطين ، وهم يعرفون من هو المسئول عن نجاح الإسرائيليين في اختراق ثغرة الدفرسوار وتحطيم حائط الصواريخ وتطويق الجيش المصري في الضفة الشرقية للقناة ومحاولة احتلال السويس ، ومع ذلك فإن الدراسات تجري عن حرب أكتوبر ! وهم يعرفون من هو المسئول عن هزيمة الجيش المصري أمام الجيش البريطاني أثناء الثورة العرابية ، ومع ذلك ما زالت الدراسات تجري ، والندوات تعقد حول الثورة العرابية ! وهم يعرفون من هو المسئول عن هزيمة البحرية الأمريكية في حادث بيرل هاربور تحت هجوم الطائرات اليابانية ، ومع ذلك فلم يغلق أحد باب الكلام في حادث بيرل هاربور ! إذن هو منطق عجيب ، وهو لو صدر من كاتب آخر غير الصديق العزيز فيليب جلاب ، لقلنا إنه كاتب سطحي ، ولكنه حين يصدر من فيليب جلاب بالذات فإنا نقول إنها سطحية متعمدة ! خصوصا حين يعتمد على

(*) الوفد في 26 / 6 / 1989 .

ما أسماه اعتراف عبد الناصر في خطاب الهزيمة .

فلو كان الناصريون يأخذون هذا الاعتراف مأخذ الجدية فكيف قبلوا على ضميرهم الوطني أن يكونوا ناصريين ؟ وكيف تحملوا أمام الشعب الدفاع عن عبد الناصر بدلا من أن يلعنوه ؟ وكيف أقاموا منه تمثالا يعبد بدلا من أن يسقطوه ؟ وكيف يتسابقون إلى تأليف الأحزاب التي تحمل اسمه بدلا من أن يتبرءوا من هذا الاسم وهو يتحمل مسئولية أكبر هزيمة لحقت بالجيش المصري في التاريخ الحديث ؟ وكيف يقبل الشعب في صفوفه فريقا يمجد المسئول عن تلك الهزيمة العسكرية النكراء ويرفعه إلى مصاف الأبطال ؟ .

الحقيقة أن الجميع يعرفون ، كما يعرف الصديق فيليب جلاب نفسه أيضا ، قيمة اعتراف عبد الناصر المزعوم ! ويعرفون الظروف والدوافع التي دفعت عبد الناصر إلى هذا الاعتراف المسرحي ! ولو كان عبد الناصر أمام لجنة تحقيق في هزيمة يونيو لما اعترف هذا الاعتراف الوهمي . إن هذا الكلام عن « اعتراف » عبد الناصر هو كذبة تاريخية ضخمة ، فلم يحدث أبدا أن اعترف عبد الناصر هذا الاعتراف ، وخطاب عبد الناصر منشور في الجزء الذي نشره مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام في الصفحات من 225 إلى 328 ، فليبحث فيه الصديق فيليب جلاب كما يشاء ويقدم لنا هذا الاعتراف الموهوم .

إن ما قاله عبد الناصر بالضبط في خطاب الهزيمة يوم 9 يونية المشئوم ، هو أنه « على استعداد لتحمل المسئولية كلها » ! هذا ما قاله بالحرف الواحد فهل تحمل هذه العبارة معنى الاعتراف ، أم تحمل معنى أنه على استعداد لأن يتحمل المسئولية عن غيره الذي هو المسئول الحقيقي عنها ؟

ومن المعروف الآن تاريخيا أن هذا الخطاب كان مناورة ماهرة قصد بها استمرار عبد الناصر في الحكم ، وليس الاستقالة منه ! فقد كتبه له الأستاذ محمد حسنين هيكل ، وهو من أعظم صحفيي مصر في القرن العشرين ، فكان — كما وصفه البعض بحق — خطاب « استجداء ثقة » ولم يكن خطاب استعفاء !

ويستدل على ذلك بترشيح عبد الناصر زكريا محيي الدين رئيسا للجمهورية بدلا منه ، وكان المفروض أن يعلن تنحيه عن الرئاسة ، وأن يقوم رئيس مجلس الأمة بسلطة رئيس الجمهورية طبقا للدستور ؛ ولكن اختيار زكريا محيي الدين كان اختيارا مقصودا لتنفير الشعب من الاستقالة ، فقد كان زكريا محيي الدين يتحمل أمام الشعب مسئولية رفع أسعار بعض السلع ، وكان اختياره بمثابة التسليم للأمريكان .

ويضاف إلى ذلك أن الخطاب بعد أن شرح ظروف النكسة ، تقدم ببرنامج عمل للمرحلة القادمة ! ولم يحدث في تاريخ الاستقالات التي تتم في مثل تلك الهزائم ، أن يضع المستقيل برنامج عمل لمن يخلفه ليسير عليه !

فأين ــ إذن ــ هذه الحقائق التاريخية من الكوميديا الهزلية التي قدمها لنا الصديق فيليب جلاب في عاموده في الأهالي ، والتي اخترع فيها أن عبد الناصر اعترف في خطاب الهزيمة « اعترافا تفصيليا بأنه هو وحده المسئول أولا وأخيرا ، وأنه يتحمل تبعة ما حدث » ! ــ على حد قوله ؟ وأليس من حقنا أن نطالبه بإبراز هذه الوثيقة السرية الخطيرة التي لايعلم المؤرخون ــ بالفعل ــ عنها شيئا ؟

لكن الصديق فيليب جلاب يطالبنا بأن نعتمد على اعتراف عبد الناصر الموهوم في الوثيقة السرية الخطيرة الموهومة ، ونترك الاعتماد على ما كتبه الجنرالات الذين سجلوا رواياتهم عن حرب يونية ، حتى ولو كان أحدهم قائد جبهة سيناء !! بل إنه يبدي دهشته إذا رأينا في مثل هذه المذكرات وثائق عسكرية وسياسية دامغة ، ولدينا الاعتراف الموهوم لعبد الناصر بتحمل المسئولية في الوثيقة السرية الخطيرة الموهومة ؟

ولعل الصديق فيليب جلاب يتوقع ــ بعد هذا الدرس الكوميدي الذي لقنه لنا في كتابة التاريخ ــ أن نستدعيه إلى كلية الآداب لإلقاء بعض المحاضرات على طلبة التاريخ في منهج البحث التاريخي ، لنستفيد بعبقريته النادرة في هذا المجال ، ونحن على استعداد لذلك بشرط أن يبرز لنا أولا اعتراف عبد الناصر الموهوم في الوثيقة السرية الخطيرة الموهومة !

ولكن عرابي لم يكن له حواريون !*

من المفارقات الغريبة التي لاحظتها مما يصلني من رسائل من القراء ، وما أخوضه من معارك على صفحات الصحف ، أن أكثر الناس فهما لما أكتبه هم القراء العاديون الذين يبحثون عن الحقيقة المجردة ، وأن أكثر الناس تحريفا لما أكتبه هم الأصدقاء الكتاب الذين يخالفونني في الرأي من بعض الوجوه ؛ لأنهم يبحثون عما يؤيد أو يخالف وجهة نظرهم ، ويسرعون في الحكم دون تدبر أو تمحيص .

وإلا كيف أفسر اتهام الصديق العزيز الأستاذ فيليب جلاب لي في عاموده الهام « دبوس » بأني خصصت مقالي : « خطاب الهزيمة واعتراف عبد الناصر » « كله ابتداء من العنوان لإثبات أن عبد الناصر هو المسئول عن هزيمة يونيو 1967 » !

فالمقال في يد القراء ، ولا يحتوي في أي سطر منه على أي إثبات على أن عبد الناصر هو المسئول عن هزيمة يونيو 1967 ، وإنما تناول بالترتيب حق المؤرخين في البحث التاريخي في وقائع يعرفون من هو المسئول عنها ، والتشكيك في أخذ الناصريين اعتراف عبد الناصر المزعوم بالمسئولية عن الهزيمة مأخذ الجدية ، وإثبات أن الكلام عن « اعتراف » عبد الناصر بالمسئولية هو كذبة تاريخية ضخمة ، والتنبيه إلى الفرق بين معنى « الاعتراف بالمسئولية » و« الاستعداد لتحمل المسئولية كلها » ثم تحليل خطاب عبد الناصر الذي كان مناورة ماهرة قصد بها الاستمرار في الحكم وليس الاستعفاء منه ، لأنه لم يسبق في تاريخ الاستقالات أن تقدم المستقيل ببرنامج عمل للمرحلة القادمة لكي يسير عليها من يخلفه .

(*) الوفد في 17 / 7 / 1989 .

فأين هذا كله مما قاله الصديق فيليب جلاب من أني خصصت المقال لإثبات أن عبد الناصر هو المسئول عن هزيمة يونيو 1967 ؟ أليست طريقة قراءة الصديق العزيز لمقالي هي نفس طريقة قراءته لاعتراف عبد الناصر المزعوم في خطاب الهزيمة ؟ فلا أنا أثبت في مقالي أن عبد الناصر هو المسئول عن الهزيمة ، ولا اعترف عبد الناصر في خطابه بأنه المسئول عن الهزيمة !

ومن حق الصديق فيليب جلاب أن يقرأ بالطريقة التي تروقه وتريحه ، ولكن ليس من حقه توجيه الاتهامات لي دون دليل من واقع كلامي ، وليس من حقه تفسير استعداد عبد الناصر لتحمل المسئولية كاملة بأنه كان « اعترافا تفصيليا بأنه هو وحده المسئول أولا وأخيرا عن الهزيمة » .

ومن حسن الحظ أن رأينا في مسئولية عبد الناصر قد سبق لنا إبداؤه في دراستنا : « تحطيم الآلهة » ، وقد أبديناه في مقالنا الماضي في الوفد ، وهو دليل على أن الصديق فيليب جلاب يتقول علينا بما لم نقله .

ولكن الصديق العزيز ، الذي يمتع قراءه بعاموده الأسبوعي ، يظن أنه سوف يمتعني أيضا إذا هو ساق الزعيم أحمد عرابي كمثل على أن الناس يعتقدون أن الزعيم الوطني لايسقط في الحساب التاريخي بسبب هزيمة في معركة أو في حرب ، وأنه من حق الناصريين بناء على ذلك أن يكونوا ناصريين وأن يدافعوا عن عبد الناصر إذا أخذوا اعتراف عبد الناصر مأخذ الجد .

والصديق العزيز يقدم لنا بهذا الكلام مثالا آخر على طريقته الفريدة في القراءة ، التي قدمنا نماذج منها ، فكما أنه اختلق علينا أننا سقنا مقالنا كله لإثبات مسئولية عبد الناصر عن هزيمة يونية ، فها هو ذا يختلق علينا أننا طالبنا بإسقاط عبد الناصر في الحساب التاريخي بسبب هزيمة يونيو ، ولعله الآن يعض بنان الندم لأن ما أثبتناه في كتابنا « تحطيم الآلهة » ، وما أوردناه في مقالنا في الوفد ، ليس فيه شيء مما ذكر ، فلا نحن أثبتنا أن عبد الناصر كان المسئول الوحيد عن الهزيمة ، ولانحن طالبنا بإسقاطه في الحساب التاريخي ، ولا نحن أسقطناه من عداد الأبطال القوميين والوطنيين ، بل

كان كلامنا بالحرف الواحد أن عبد الناصر « كان بطلا قوميا ما في ذلك شك » .

ولكن الفرق بين عبد الناصر وأحمد عرابي هو أن عرابي لم يجد حواريين متعصبين ينتسبون إلى اسمه ، ويطالبون بتأليف حزب يحمل اسمه ، وينسبون أنفسهم إلى نظام كان مسئولا مسئولية كاملة عن أكبر هزيمة في تاريخ مصر العسكري ، ويدافعون عن أخطائه ، ويقللون من شأن الهزيمة ، فيسمونها هزيمة في معركة لا في حرب ، ويهاجمون ويرهبون كل من يتعرض بالتحليل لحرب يونية بحجة أن عبد الناصر اعترف بمسئوليته عنها « وخلاص ! » هكذا بكل بساطة ، كأن أرواح الشعب من عسكريين ومدنيين الذين قتلوا في هذه الحرب لا تستحق من المؤرخين وقفة ، وكأن الأربعة المليارات من الأسلحة التي ضاعت في رمال سيناء دفعت من جيوب الهنود السيخ أو السنغاليين أو غيرهم ولم تدفع من جيب الشعب المصري الفقير ، وكأن اعتراف عبد الناصر المزعوم بالمسئولية — وهو اعتراف لم يدفع — بالمناسبة — ثمنه كما دفع ولهلم الثاني قيصر ألمانيا ، أو « هتلر بعده ، أو موسوليني — يجب أن يغلق الأفواه ويقفل باب المناقشة ، وإلا أبدى الصديق فيليب جلاب تعجبه قائلا : « أغرب ما يناقش الآن بعد اثنين وعشرين عاما من العدوان الإسرائيلي على مصر هو تحديد من المسئول عن هزيمة يونيو » !

نعم لم يجد أحمد عرابي حواريين يتبنون أخطاءه ويدافعون عن هزيمته كما وجد عبد الناصر ، بل وجد من ينقده بقسوة ويحمله مسئولية وقوع الاحتلال ، فيكتب الزعيم مصطفى كامل يقول : « لا ريب أن كل مصري يخلص الحب لبلاده ويتألم من نتائج الحوادث العرابية الوخيمة ، يرى أنه كان يجب على عرابي أن يبتعد عن مصر ، ويعمل برأي سلطان باشا ، لتزول أسباب التدخل الأجنبي ، وكان يجب على عرابي أن يقلب نظره في التاريخ فيتذكر أن إنجلترا إنما تسعى منذ أوائل هذا القرن أن تستفيد من الدسائس والمكائد ، لذلك كان يتحتم على عرابي الخروج من مصر ليدفع عنها الخطر » .

بل يكتب مؤرخ مثل الرافعي يهاجم عرابيا بشراسة ، ويقول : « كان عرابي

على جانب كبير من الغرور ، وقد كان ذلك من العوامل الفعالة في اتجاهه السياسي ، والأمثلة على غروره كثيرة ، فمن ذلك أنه حين تحفزت إنجلترا لضرب الإسكندرية ، أبان له بعض مواطنيه ضرر الحرب وسوء مستقبلها ، فكان يقول : « أنا أقوى من دولة الإنجليز ودولة فرنسا » ، وقال : « إن الطوابي والعساكر المصرية لاتقاوم الإنجليز فقط ، بل جميع الدول مدة ثلاث سنين بحيث لا يمكن لأحد الدخول إلى مصر ! » وكان يردد هو وأنصاره كلمتهم المأثورة : « الإنجليز كالسمك ، إذا خرج من البحر هلك » وهذا من الغرور الناشئ عن الجهل لا محالة . ثم يقول الرافعي بالحرف الواحد إن « عرابي لم يكن على حظ من الكفاءة الحربية ، ولا من الشجاعة ، ولا كان واثقا من نفسه مطمئنا إلى اضطلاعه بأعباء القيادة ، وكان به ناحية ضعف أخرى ، وهي إيثاره المطامع الشخصية على مصالح الوطن العليا » .

وعذر الصديق فيليب جلاب في عدم معرفة هذه المعلومات واضح ، فهو لا يقرأ إلا لهيرودوت وثوكيديديس والمؤرخين الألمان ، خصوصا ذلك المدعو كلوفر ، الذي يتصور فيليب أنه مؤرخ عالمي ! ولست أعرف حقا من أين التقط اسمه ! — ولكنه يعتقد أن هؤلاء المؤرخين هم الذين وضعوا مبادئ الكتابة التاريخية التي لاتسقط الزعيم الوطني في الحساب التاريخي بسبب هزيمة في معركة أو حرب !

كذلك فإن عذره واضح أيضا لطريقته الفريدة في القراءة ، التي تظهر له المعاني في شكل مقلوب ، فيتصور أننا أثبتنا مسئولية عبد الناصر عن هزيمة يونية ، وأننا أسقطناه في الحساب التاريخي ، وأننا جردناه من البطولة الوطنية ، رغم أن كل كتاباتنا تظهر العكس !

وأخيرا فإن عذره واضح لأن مسئولياته تجعله مقلا في قراءة تاريخ بلده ، فيتصور أن المصريين طالما أنهم اعتبروا أحمد عرابي بطلا وطنيا ، فقد اكتفوا بالدفاع عنه ولم ينقدوه .

نظرة جديدة لحرب أكتوبر (1)*

تحتل حرب أكتوبر 1973 مكانة خاصة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي ، نظرا لأنها الحرب التي كسر فيها العرب ـــ لأول مرة ـــ قاعدة الهزيمة ، وحطموا ما ترتب على هذه القاعدة مما عرف باسم « الأسطورة الإسرائيلية » ، أو « أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لايقهر » .

وفي الفترة السابقة صدرت عشرات الكتب عن حرب أكتوبر ـــ بلغت في العام الأول فقط 35 كتابا ! ـــ ألفها عسكريون وصحفيون وكتاب ، معظمهم من العرب ، وإن كان يغلب على الكثير منها الطابع التجاري ، كما عقدت بجامعة القاهرة في أكتوبر 1975 ندوة نظمتها القوات المسلحة اشتركت فيها شخصيات دولية ، كما نشرت بعض المذكرات لعسكريين اشتركوا في الحرب تتميز بالنظرة الأحادية في العرض والتحليل ، ومن هنا كان من الضروري إلقاء نظرة علمية على هذه الحرب ، وتناولها من منطلق موضوعي بحت ، ومحاولة إخضاعها لمنهج البحث التاريخي وأدواته العلمية .

وسوف أتناول هنا بعض النقاط التي أبرزها الفحص العلمي لهذه الحرب ، والتي يمكن عن طريق ربط بعضها ببعض أن ترسم صورة متكاملة لها بتناقضاتها وانتصاراتها وهزائمها .

وأولى هذه النقاط هي أن القوات المسلحة المصرية عند نشوب هذه الحرب كانت عاجزة عن تحرير كامل سيناء ، وإنما كان كل ما تستطيع تحقيقه هو تحرير

(*) الوفد في 23 / 10 / 1986 .

نحو 15 كيلو مترا بطول الضفة الشرقية للقناة ، والمرابطة هناك في حماية حائط الصواريخ المصري لشن حرب استنزاف ثانية ضد القوات الإسرائيلية في سيناء .

وكانت حرب الاستنزاف الأولى التي بدأت في 8 سبتمبر 1968 قد أثبتت أنها باهظة التكاليف بالنسبة للجانب المصري ، لقد استمر الدور الأول من هذه الحرب خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 1968 ، ولكن القيادة المصرية اضطرت إلى إيقافها بعد أن أخذت الطائرات الإسرائيلية وقوات الكوماندوز الإسرائيلية المحمولة جوا في الإغارة على الأهداف المدنية بوادي النيل في الليالي القمرية ، وضربت خلالها قناطر وكوبري نجع حمادي وقناطر إسنا ، ومعسكرات أسيوط ، ودمرت محطة محولات الضغط العالي بنجع حمادي ، وفي خلال أربعة أشهر كانت القيادة المصرية تعمل على حماية الأهداف الحيوية التي كانت تبلغ نحو ألف هدف في ذلك الحين .

على أن هذه الأربعة الأشهر من الإيقاف أتاحت للقيادة الإسرائيلية اتخاذ قرار ببناء خط بارليف ، والانتقال من فكرة الدفاع المتحرك إلى الدفاع الثابت ، وفي أثناء بناء خط بارليف استأنفت القيادة المصرية حرب الاستنزاف في 8 مارس 1969 . وقد واجهت القيادة الإسرائيلية هذا الدور بالقيام بأول عملية جوية مباشرة منذ حرب يونيه ضد أهداف عسكرية ، وفي يونيه 1969 فتحت ميدانا جديدا للصراع هو الحرب الإلكترونية . وفي 13 يوليو حصل موشيه ديان على موافقة حكومته على دخول سلاح الطيران الإسرائيلي المعركة كمدفعية طائرة .

وبهذا الإجراء انتقلت حرب الاستنزاف إلى مرحلة جديدة هي التي عرفت باسم « الاستنزاف المضاد » ، وانتقل الزمام إلى يد القيادة الإسرائيلية التي وسعت نطاق عملياتها لتمتد على طول الجبهة من قناة السويس إلى خليج السويس ثم على طول خليج السويس وميناء سفاجة في البحر الأحمر والزعفرانة ، ولم تكد تنتهي سنة 1969 حتى كان الدفاع المصري قد انهار تماما وأصبحت سماء مصر مفتوحة أمام الطائرات الإسرائيلية ، وأخذت الطائرات في ضرب مصر في العمق .

كان هدف القيادة الإسرائيلية حمل مصر على الركوع وإسقاط الزعامة المصرية .

ولكن الزعامة المصرية تحركت لإنقاذ الموقف ، فزار عبد الناصر موسكو في يوم 22 يناير لحمل القيادة السوفييتية على إرسال قوات سوفييتية إلى مصر وتزويد مصر بصواريخ سام 3 ، وكان ذلك بداية الوجود السوفييتي في مصر .

وفي الفترة التالية بدأت معركة كبرى هي التي عرفت باسم معركة بناء حائط الصواريخ ؛ التي تمت بتضحيات باهظة تحملها الجانب المصري في صبر تحت قصف إسرائيلي ، وصل في يومي 14 و 15 إبريل 1970 فقط إلى معدل تأثير قنبلة ذرية زنة 20 ألف طن ! حتى إذا كان آخر إبريل كان قد تمركز غرب القناة أكبر تجمع للصواريخ شهدته حرب الاستنزاف ، وبدأت بعد ذلك مرحلة نقل هذا الحائط داخل منطقة القناة والوصول به إلى خط المياه ، وفي نهاية شهر يونية دخلت أولى وحدات الصواريخ خلال ليلة 29 / 30 يونية وبذلك بدأ أسبوع تساقط طائرات الفانتوم المشهور ، واضطرت إسرائيل إلى قبول وقف حرب الاستنزاف وقبول مبادرة روجرز بعد أن أعلن أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل في الكنيست أن الطيران الإسرائيلي أخذ يتآكل وفي يوم 8 أغسطس 1970 انتهت حرب الاستنزاف من الناحية الفعلية ، و لم تستأنف مصر القتال إلا في 6 أكتوبر 1973 .

كان إيراد هذه النقطة ضروريا لفهم النقطة التالية ، وهي أن حائط الصواريخ المصري ؛ رغم أنه يعد سلاحا دفاعيا إلا أنه كان يمثل نصف الأسلحة الهجومية التي استخدمتها مصر في حرب أكتوبر !

فعلى الرغم من أن حرب الاستنزاف قد تركت الجيش المصري في وضع دفاعي قوي ، ألا أنه من الناحية الهجومية كان تفوق الطيران الإسرائيلي على الطيران المصري يجعل من المستحيل على القوات المسلحة المصرية عبور أرض سيناء المكشوفة إلى الحدود المصرية الإسرائيلية ، دون أن تتحمل خسائر فادحة تجعلها غير قادرة على إنجاز هذه المهمة ، وفي الوقت نفسه كان يحد من قدرة الطيران المصري على توجيه ضربة جوية مركزة ذات تأثير على الأهداف الهامة في عمق إسرائيل ، وقد كان معنى ذلك ــ كما توصلت إليه قيادة أركان حرب القوات المصرية في ذلك الوقت ــ وهو

« أنه ليس من الممكن القيام بهجوم واسع النطاق يهدف إلى تدمير قوات العدو الإسرائيلي وإرغامه على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة » .

هذا هو السبب في نشأة مدرستين في القيادة العسكرية المصرية ؛ المدرسة الأولى هي مدرسة الحرب الشاملة التي تنتهي بتحرير كامل سيناء ، وترى — بالتالي — أنه لا يجب البدء بأية أعمال عسكرية قبل تكوين قوة ردع كافية ، وقبل أن يكون لدى مصر قوة طيران قادرة على ضرب عمق العدو ، أما المدرسة الثانية فهي مدرسة الحرب المحدودة ، وترى أن الفجوة بين القوات الجوية المصرية والقوات الجوية الإسرائيلية تميل إلى الاتساع لا الضيق ، وأنه حتى إذا حصلت مصر من السوفييت على طائرة ردع يمكن مقارنتها بطائرة الفانتوم ، فإن قدرة مصر على استيعاب هذه الطائرة ستحتاج إلى فترة طويلة ، تكون إسرائيل قد حصلت خلالها على طائرة أكثر تقدما ، وبالتالي فإنه لا يوجد أمل في إغلاق أو تضييق الفجوة بين مصر وإسرائيل في القوات الجوية في المستقبل القريب ، ويكون من الضروري ، إذا أرادت مصر شن حرب تحرير ، أن تفكر في حرب محدودة تشنها في ظل تفوق جوي معاد ، وهذه الحرب لايمكن القيام بها إلا بالاعتماد على حائط الصواريخ في حماية القوات البرية التي تتقدم في سيناء .

على أنه لما كان مدى صواريخ سام 3 السوفييتية التي تنطلق من حائط الصواريخ لايتجاوز 15 كيلو مترا شرقي القناة ، فقد كان على القوات المصرية البرية ألا يتجاوز هذه المسافة في تقدمها في سيناء ، ثم يكون عليها أن ترابط في هذه المساحة بطول القناة ، وتترك لحائط الصواريخ التعامل مع الطائرات الإسرائيلية التي تقوم بالهجوم عليها ، حتى تتآكل تدريجيا وتضطر إسرائيل إلى إبرام اتفاق مع مصر تنسحب بمقتضاه من سيناء .

وقد كانت هذه الخطة ، « خطة الحرب المحدودة » ، هي التي عرضها الفريق سعد الدين الشاذلي على الرئيس السادات في اجتماع 6 يونيو 1972 ، ورأى فيها السادات الحل الوسط للخروج من مأزق الامتناع عن خوض حرب هجومية شاملة قبل

تكوين قوة الردع ، أو الدخول في هذه الحرب دون أن تملك مصر إمكاناتها ، وأعطى الأمر بتنفيذها للفريق محمد صادق .

على أن تنفيذ خطة الحرب الهجومية المحدودة كان لابد أن يلقي بآثاره على المسرح السياسي والعسكري من ناحيتين :

الأولى : الاستغناء عن القوات السوفييتية المرابطة في مصر تحت اسم : « الوحدات الصديقة » والخبراء السوفييت . فقد كان من العسير شن هذه الحرب الهجومية المحدودة في ظل الوجود السوفييتي في مصر دون إخطار الحكومة السوفييتية بهذه الحرب مسبقا ، والحصول على إذنها مقدما ، لسبب بسيط هو أن هذه الحرب سوف تجر الحكومة السوفييتية إليها ، ولأن الوجود السوفيتي في مصر هو وجود عسكري ، ولأن المعاهدة المصرية السوفييتية المبرمة في 27 مايو 1971 تقضي بأنه في حالة نشوء أوضاع تشكل حسب رأي كلا الطرفين تهديدا للسلام أو خرقا للسلام ، فإنهما يتصلان ببعضهما على الفور بقصد تنسيق موقفيهما من أجل إزالة التهديد الناشئ أو إعادة السلام ، ولم يكن الاتحاد السوفييتي في ذلك الحين ليوافق بحال على أن تبدأ مصر بالحرب ، حتى لا يتورط في مواجهة مع الولايات المتحدة . ولذلك أصدر السادات قراره بطرد الخبراء السوفييت يوم 8 يوليو 1972 .

أما التأثير الثاني لقرار الحرب الهجومية المحدودة فهو فيما يتعلق بالحلفاء السوريين الذين كان قرار الحرب المحدودة لا يوافق مصلحتهم . فعلى العكس مما كان عليه الحال بالنسبة للجبهة المصرية ، حيث كان من مصلحتها تقييد حركة القوات المصرية شرق القناة ، وربطها بقدرة حائط الصواريخ المصري على تقديم الحماية لهذه القوات والتي كانت لاتتجاوز مسافة 10 - 15 كيلو مترا — فإن الجبهة السورية كان من مصلحتها التقدم إلى الأمام لاسترداد الجولان بقدر ما يمكن أن تحملها عجلات مدرعاتها وآلياتها ، ولم تكن تعتمد كثيرا على حماية المظلة الصاروخية السورية ، التي لم تكن بقدر كفاءة المظلة المصرية أو تمتد على كامل ساحة الجبهة السورية بكفاءة متساوية .

وقد رأت القيادة المصرية إجراء تعديل شكلي على الخطة العسكرية لإزالة اعتراض السوريين ، يقضي بدمج خطة الحرب المحدودة ـــ التي كان يطلق عليها اسم « المآذن العالية » ـــ في خطة أخرى للوصول إلى المضايق يطلق عليها اسم « الخطة 41 » ، لتصبحا خطة واحدة ذات مرحلتين ، على أن يفصل بين المرحلتين ما اصطلح على تسميته باسم « وقفة تعبوية » ـــ أي وقفة حتى تتغير الظروف التي أدت إلى هذه الوقفة ـــ والتي قد تستمر لعدة أسابيع أو لعدة أشهر ، حتى تتوفر إمكانيات نقل الهجوم إلى المضايق . ولم يكن أحد في القيادة المصرية يحمل الخطة الثانية على محمل الجد ، لتعذر تنفيذها في ظروف تفوق الطيران الإسرائيلي وقدرته على تدمير القوات المصرية في تحركها في الصحراء نحو المضايق . ولذلك يقول الفريق سعد الدين الشاذلي إن العادة جرت في القيادة المصرية على مناقشة خطة العبور « المآذن العالية » بالتفصيل الدقيق ، « ثم نمر مرورا سريعا على المرحلة الثانية ، ولم أتوقع قط أن يطلب تنفيذ هذه المرحلة ، وكان يشاركني هذا الشعور قادة الجيوش » .

على أنه قدر لهذا التناقض على الجبهتين المصرية والسورية أن يغير مجرى الحرب لغير صالح الطرفين !

نظرة جديدة لحرب أكتوبر (2)*

عندما شنت مصر حربها الهجومية ضد إسرائيل لتحرير أرضها كان حجم السلاح الذي كان في يد القوات المصرية يفوق ما لدى كثير من دول حلف الأطلنطي وحلف وارسو ! بل كانت القوات البرية المصرية تتفوق على ما لدى بريطانيا أو فرنسا ، ولكن نقطة التهديد الوحيدة تمثلت في القوات الجوية الإسرائيلية ، التي كانت متفوقة على القوات الجوية في كل من مصر وسوريا مجتمعة .

وكانت القيادة العسكرية المصرية في أثناء الإعداد الهائل لحرب أكتوبر قد أخذت تسعى للحصول على مساعدات عسكرية من الدول العربية ، لصبغ المعركة بصبغة قومية . وتشير الوثائق إلى أن الرئيس السادات لم يكن لديه أمل كبير في تحقيق نتائج مؤثرة في هذا الصدد . لقد كان يثق في استعداد المملكة العربية السعودية وليبيا لتقديم العون العسكري ، أما الدول العربية الأخرى ، وهي الجزائر والمغرب والعراق فكان يرى أنها تزايد فقط ولن تعطي شيئا . وكانت العلاقات بين مصر وبين كل من الجزائر والعراق والأردن يسودها التوتر لأسباب متناقضة ، فقد كان الرئيس السادات يهاجم الملك حسين ويصفه بأنه « باع نفسه للأمريكان والاستعمار الغربي » ، كما كان يهاجم الرئيس الجزائري هواري بومدين لنفس السبب ، ويصفه بأنه « باع نفسه للأمريكيين ، لا سياسيا فحسب ، بل واقتصاديا كذلك ، وأنه وقع مع الشركات الأمريكية عقدا يضمن إمداد أمريكا بالبترول والغاز السائل لعشرات السنين ، وبذلك يصبح اقتصاد بلاده معتمدا اعتمادا كليا على أمريكا » . كما كان يرى أن النظام العراقي الذي كان يرأسه حسن البكر مشغول بالتهديد الإيراني على حدوده الشرقية ،

(*) الوفد 30 / 10 / 1986 .

وبالتهديد الكردي في شمالي العراق ، وأنه لن يعطي شيئا . وفي المقابل كانت الأنظمة العربية تشك في جدية مصر في خوض الحرب ، وأكثر من ذلك أنها كانت تشك في إمكان تحقيقها أي نصر بعد هزيمتها في يونية 1967 . ولذلك رفض الرئيس الجزائري إمداد مصر بأية قوات جزائرية « إلا في حالة نشوب القتال بالفعل وليس قبله » . وكذلك كان موقف العراق مماثلا لموقف الجزائر ، ولكنه أرسل إلى مصر سريا من طائرات « هوكر هنتر » تم تجديده ، وبقي بها حتى قيام الحرب ، واشترك فيها . أما ليبيا فإن العلاقات ساءت في عام 1973 بين الرئيس السادات والرئيس القذافي ، لرفض السادات من جهة ضغوط الوحدة التي كان يفرضها القذافي ، ومن جهة أخرى بسبب إسقاط المقاتلات الإسرائيلية إحدى الطائرات الليبية المدنية فوق سيناء في بداية عام 1973 ، إذ أثير في ليبيا أنه كان في وسع سلاح الجو المصري إنقاذ الطائرة ولكنه لم يفعل ، ووزعت منشورات في طرابلس تتهم المصريين بالجبن ، وساعد ذلك على ترسيخ الاعتقاد لدى القذافي بأن مصر لن تحارب . لذلك رفض السادات أن يذيع للقذافي سر قرار بدء الهجوم ، مما جعل الحرب عند قيامها مفاجأة تامة للقذافي تركت أثرها في موقفه السلبي ، حيث هاجم الخطة في اليوم التالي للحرب وأعلن عدم موافقته عليها أو على الهدف منها .

في ذلك الحين كان التنسيق بين القيادتين العسكريتين المصرية والسورية يصطدم بخطة الحرب المحدودة التي وضعتها القيادة المصرية (المآذن العالية) والتي تقيد حركة القوات البرية المصرية شرق القناة بقدرة حائط الصواريخ المصري على تقديم الحماية لهذه القوات ــ أي بمسافة تتراوح بين 10 ، 15 كم ــ وتجعل أي هجوم بري يتجاوز هذه المسافة مخاطرة جسيمة تؤدي إلى عواقب وخيمة .

وقد ذكرنا أن القيادة المصرية قد أجرت تعديلا شكليا على هذه الخطة يمضي بها إلى المضايق بحيث تتكون من مرحلتين بينهما « وقفة تعبوية » بعد عبور القناة ، ولا تنفذ المرحلة الثانية حتى تتوفر إمكانيات نقل الهجوم إلى المضايق . ولما كانت هذه الإمكانيات تتمثل في تفوق الطيران المصري على الطيران الإسرائيلي ، وهو أمر مستبعد ، فقد جرت العادة على مناقشة خطة « المآذن العالية » بالتفصيل الدقيق ، ثم المرور سريعا على المرحلة الثانية ، إذ لم يتوقع أحد تنفيذها .

على أن هذه الخطة كان من شأنها أن تضع السوريين في مأزق خطير ، لأنها توقف القوات المصرية على بعد 15 كيلو مترا من قناة السويس اختياريا ، في الوقت الذي تتعرض فيه الجبهة السورية لضغوط إسرائيلية هائلة ، فقد كان من المعروف منذ البداية أن العدو الإسرائيلي سوف يحشد الجزء الأكبر من قواته ضد الجبهة السورية ، لأن صغر عمق الجولان (20 كيلو مترا) مع عدم وجود عقبات مائية أو صحراوية كان يتيح للسوريين سهولة استرداده والوصول إلى منحدراته ، فإذا تمكنوا من ذلك أمكن للمدفعية السورية تهديد إسرائيل تهديدا خطيرا ، إذ تستطيع أن تضرب صفد وطبرية ومشروع تحويل نهر الأردن ومشروع روتنبرج الهيدرو — كهربائي الهام . ومن هنا كان من الضروري بالنسبة لإسرائيل عند قيام الحرب حسم المعركة مع سوريا أولا ، ثم الاستدارة على الجبهة المصرية .

وقد أشير إلى هذه الحقيقة منذ وقت مبكر ، ففي اجتماعات مجلس الدفاع العربي المشترك في دورته الثانية عشرة في نوفمبر 1971 أوضح الفريق الشاذلي بصراحة أن الجبهة المصرية لا تستطيع أن تمنع إسرائيل عند قيام الحرب من حسم المعركة مع سوريا في خلال أسبوع واحد من بدء الحرب .

ومن هنا كان احتمال عدم قبول السوريين الاشتراك مع مصر في حرب أكتوبر قائما في ذهن القيادة العسكرية المصرية ، ولكنها لم تكن تعول كثيرا على هذا الاشتراك ، وكانت تعرف أنها تستطيع أن تخوضها بإمكانياتها العسكرية وحدها . لذلك عندما أبدى الفريق أحمد إسماعيل ، قائد عام القوات المسلحة المصرية ، مخاوفه من عدم موافقة السوريين على دخول الحرب ، رد عليه اللواء سعد الدين الشاذلي ، رئيس الأركان ، بأن مصر يمكنها القيام بالمعركة بمفردها .

والسؤال الآن : لماذا قبلت سوريا الاشتراك مع مصر في حرب رغم وجود هذا التناقض على الجبهتين ؟ في الواقع أنه لم يكن في وسع القيادة السورية أن تقف موقف المتفرج من الحرب أمام شعبها ، فقد كانت القوات الإسرائيلية في ذلك الوقت تحتل الجولان ، وكان السادات يدرك ذلك ، فعندما سأله اللواء عبد الغني الجمسي في

اجتماع أكتوبر 1972 عن موقف سوريا ، أجاب السادات بأن الرئيس حافظ الأسد مقتنع تماما بأن أي عمل نقوم به سوف يكون أفضل مما نحن فيه الآن مهما كانت التضحيات » .

على أن هذا التناقض كان لابد أن يحدث آثاره السلبية بصورة حتمية . لقد نفذت القوات المسلحة المصرية خطة المآذن العالية بنجاح لم يسبق له نظير سجلته كل المصادر العسكرية ، وعرفه العالم أجمع ، فقد استطاعت عبور أصعب مانع مائي في التاريخ ، وحطمت خط بارليف في 18 ساعة فقط ، واستردت كرامتها التي أهدرت في حرب يونية ، وسخرت من التعليق الساحر لموشيه دايان قبل الحرب ، وهو أنه « لكي تستطيع مصر عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف ، يلزم تدعيمها بسلاحي المهندسين الروسي والأمريكي معا » !

وفي الوقت نفسه كانت القوات السورية تحقق نجاحا مماثلا ، ولكن بخسائر باهظة ، فقد اتبعت أسلوب الحرب الخاطفة ، واستطاعت في اليومين الأولين من الحرب تحرير الجولان ، ووصلت إلى منتصف الطريق إلى نهر الأردن ، وهددت إسرائيل تهديدا خطيرا .

ولكن الأمر اختلف منذ اليوم الثالث ، فقد أدركت القيادة الإسرائيلية أن السوريين إذا وصلوا إلى نهر الأردن فلن يمكن ردهم ، ولذلك نقلت جهدها العسكري إلى الجبهة السورية ، فأوقفت الهجوم السوري ، وأخذ ميزان القوى يتحول لصالح إسرائيل منذ صباح 8 أكتوبر ، وفي يوم 10 أكتوبر كانت المدرعات الإسرائيلية قد استردت الأراضي التي خسرتها في يومي 6 و7 ، ووصلت إلى خط وقف إطلاق النار عام 1967 .

وعند هذا الحد أخذت القيادة السورية تضغط على القيادة المصرية لتطوير الهجوم إلى المضايق لتخفيف الضغط على الجبهة السورية ، ولما كان مثل هذا الهجوم يخالف خطة المآذن العالية ، ويعرض القوات المسلحة المصرية لفتك الطيران الإسرائيلي المتحفز لخروج هذه القوات من تحت المظلة الصاروخية ، فقد رفض السادات تطوير الهجوم .

على أن الموقف تغير عندما أخذت القوات الإسرائيلية في يوم 11 أكتوبر تخترق خط الدفاع السوري الأول وتتوغل في الأراضي السورية في اتجاه دمشق . فهنا وجدت القيادة السياسية المصرية نفسها أمام خيارين صعبين : إما أن تتحرك فورا لإنقاذ الجبهة السورية عن طريق تطوير الهجوم نحو الممرات وهو ما لاتستطيع تحمله عسكريا ، وإما أن تلتزم بالخطة الأصلية ، وتقف موقف المتفرج ، وهو ما لاتستطيع أن تتحمل مسئوليته سياسيا .

هذا هو المفتاح الحقيقي لفهم هجوم 14 أكتوبر الفاشل على الجبهة المصرية ، الذي كان نقطة التحول في حرب أكتوبر ، والذي خسرت فيه مصر نحو مائتين وخمسين دبابة . فلم يكن في وسع السادات تحمل المسئولية السياسية عن سقوط دمشق فيما لو تمسك بمتطلبات خطة المآذن العالية ، وفي الوقت نفسه لم يكن في وسعه تحمل مسئولية المغامرة بنتائج العبور المظفرة ودفع الفرق المصرية الخمس نحو المضايق تحت نيران الطيران الإسرائيلي ، ولذلك أراد التوفيق بين ما تقتضيه الخطة الأصلية من التمركز شرق القناة لاستنزاف العدو وإجباره على الاستمرار في تعبئة قواته لمدة أطول مما تتحمله إمكانياته ، وبين متطلبات الجبهة السورية من ضرورة تطوير الهجوم ـــ فدفع بالفرقتين الإستراتيجيتين المدرعتين 21 و4 اللتين كان يحتفظ بهما غرب القناة لمواجهة اختراق العدو للقناة ، إلى معركة كان يعلم نتائجها العسكرية مسبقا ، وهي الفشل ولكنه كان يعرف نتائجها السياسية وهي إنقاذ دمشق .

وبالفعل ، فإن هجوم 14 أكتوبر الفاشل أقنع القيادة الإسرائيلية بنقل جهدها العسكري من الجبهة السورية إلى الجبهة المصرية بعد أن اعتبرته بداية هجوم شامل في سيناء ، ولم تكد تنتهي من إحباط الهجوم ، حتى أخذت في تعبئة القوات الإسرائيلية لتنفيذ عملية الغزالة والعبور إلى غرب القناة ، وهو ما بدأ يوم 15 أكتوبر ، وفي ليلة 16 / 17 أكتوبر كان قد أصبح لإسرائيل في غرب القناة لواء مدرع ولواء مشاة ، وبحلول آخر ضوء في يوم 18 أكتوبر كان قد أصبح لها غرب القناة 5 ألوية مدرعة ولواء مشاة . وبذلك انتقلت معظم قوات العدو إلى الضفة الغربية للقناة . وقد جرى خلاف في القيادة المصرية حول إعادة بعض القوات المصرية

إلى الضفة الغربية ، ولكن السادات رأى أن أي إضعاف للقوات المصرية في الضفة الشرقية لابد أن يكون له أثر عكسي على موقف مصر في المفاوضات السياسية ، ووافق قائد عام الجيش المصري الفريق أحمد إسماعيل على أن « الإنجاز المصري الحقيقي قد تحقق في الشرق ، ويجب عدم المغامرة به » .

وقد كان على الجهد العسكري في ذلك الحين أن يتأثر بنزول الولايات المتحدة بكل ثقلها العسكري إلى المعركة بجانب إسرائيل منذ يوم 13 أكتوبر 1973 ، تحت شعار أنه لا يجب أن يسمح للأسلحة السوفييتية بأن تقرر نتيجة القتال . وفي يوم 19 أكتوبر كان الوضع العسكري على الجبهة المصرية يسوده التوازن ، ورأى السادات أن السياسة المثلى تتمثل في المساومة بالإنجاز المصري شرق القناة لتحقيق أفضل النتائج السياسية التي يمكن الحصول عليها من مثل هذا الوضع ، وقد ظل هذا موقفه حتى بعد أن اختل هذا التوازن لصالح إسرائيل بعد انتهاكها قرار وقف إطلاق النار يوم 23 أكتوبر ، لأن سلاح البترول العربي كان في ذلك الحين يدخل المعركة السياسية ويعيد التوازن إلى ميزان القوى العربي الإسرائيلي ، والمسألة بالنسبة للسادات لم تتغير كثيرا ، فلم يستهدف بحرب أكتوبر أن تكون حرب تحرير ، وإنما حرب تحريك تنتهي بتسوية سلمية تقبلها إسرائيل طوعا أو كرها ، ولم يتغير جوهر هذه القضية كثيرا بالتغير الذي طرأ على الموقف العسكري ، لأن الحرب حركت الأمور بالفعل نحو التسوية ، ولم يعد العالم العربي قبل الحرب هو نفسه بعد الحرب ، صحيح أن تغير الموقف العسكري قد أطال الطريق نحو التسوية السلمية ، ولكن هذا الهدف أمكن تحقيقه في النهاية ، وتم انسحاب إسرائيل من سيناء كاملة ، وهو ما كان متعذرا قبل الحرب .

السادات المفترى عليه في حرب أكتوبر !(*)

إن ما تعرض له دور السادات في حرب أكتوبر من تعتيم وتشويه متعمد من جانب خصومه ، يعتبر من أكبر جرائم التزييف والتزوير التي ارتكبت في حق بطل قومي من أبطال التاريخ . وتزداد فداحة هذا الجرم إذا أدركنا دور التاريخ في صنع الضمير القومي والوطني لأي شعب من الشعوب . ومعنى ذلك أن الجريمة التي ارتكبت — و لاتزال ترتكب — لا تلحق السادات وحده ، وإنما تلحق الشعب المصري نفسه ، لأنها تزيف تاريخه وتظهر الأبطال في صورة الخونة المارقين ، وتهيل السخائم على الأمجاد ، وتشكك الأمة في نفسها . وقد سبق لي أن صورت القضية في هذا الشكل : « إذا كانت الأمجاد تهال على صانعي هزيمة يونية ، وتهال التهم والإهانات على صانعي نصر العبور ، فكيف تستقيم معايير البطولة والخيانة في ذهن الجيل الجديد ؟ وإذا كان خصوم السادات يصورونه خائنا أعظم وهو صانع نصر أكتوبر ، ويصورون عبد الناصر بطلا أعظم وهو صانع هزيمة يونية ، فكيف يمكن تربية الشعب تربية سليمة وتلقينه مفردات الوطنية بمعانيها الصحيحة التي تتربى عليها كل الشعوب والأمم ؟ » .

ولم أكن في ذلك أهاجم عبد الناصر ، الذي يعد عصره عصر الاستقلال الوطني الحقيقي بعد عهود طويلة من العدوان الأجنبي على سيادة البلاد — وإنما كنت أدافع عن السادات الذي حارب من أجل مصر ، وفاوض من أجل مصر ، وعادى من أجل مصر ، وسالم من أجل مصر . وحين يدافع مؤرخ مثلي عن السادات ، فإنه لا يدافع بسلاح العاطفة ، وإنما يدافع بسلاح الوثائق التاريخية ، وبمنهج البحث العلمي التاريخي ، وبكل الأمانة التاريخية التي يلتزم بها المؤرخ ، والتي بدونها

(*) 7 أكتوبر 1984 .

لا يستحق شرف الوصف العلمي الذي يطلق عليه ، والدرجات العلمية التي سجلها في ميدان تخصصه .

وفي هذا المقال سوف أرد على أخطر تهمتين وجهتا إلى السادات من قبل خصومه :

الأولى : أنه ضيع النصر العسكري الذي تحقق بالعبور .

والثانية : أنه ضيع ثمار النصر السياسي .

وصاحب الاتهام الأول الفريق سعد الدين الشاذلي ، الذي تولى رياسة أركان حرب القوات المصرية في 16 مايو 1971 ، وهو من أعظم من أنجبتهم العسكرية المصرية في تاريخها ، ولكنه يفتقر افتقارا شديدا إلى العقلية السياسية الإستراتيجية التي تميز عددا محدودا من الأبطال العسكريين ــ السياسيين الذين قادوا أممهم في ميادين الحرب والسياسة ، ولو أنه التزم بحدود دوره العسكري لكان أجدى له ولسجله العسكري الحافل ، ولكن شدة اعتداده بنفسه ، وضيق أفقه السياسي ، دفعاه إلى إنكار العنصر السياسي الإستراتيجي في المعركة ، وأديا به إلى الاصطدام بالسادات ، الذي كان يفكر على أعلى مستوى سياسي وإستراتيجي كما سوف نبرهن في هذا المقال ، ولولا قوة شخصية السادات ، ووضوح الرؤية أمامه ، لتعرضت مصر لأوخم العواقب .

وحتى نفهم أرضية النقاش فيها جيدا ، ونعرف مساحة الخلاف ، وحقيقة التهمة التي وجهها الفريق سعد الدين الشاذلي للسادات ، فمن الضروري أن نعرف هذه الحقيقة التاريخية الثابتة ، وهي أن حرب أكتوبر لم يقصد بها أن تكون حرب تحرير ، وإنما حرب تحريك ! بمعنى أن مصر لم تقصد تحرير سيناء بالحرب فقط ، وإنما بالحرب والسياسة معا ! وهذه الحقيقة لن تفيدنا فقط في الرد على الاتهام الموجه من الفريق سعد الدين الشاذلي ، وإنما ستفيدنا في الرد على الاتهام الثاني ، وصاحبه الكاتب السياسي محمد حسنين هيكل .

لقد كان من أخطر نتائج حرب الاستنزاف ـــ التي استنزفت مصر بأكثر مما استنزفت إسرائيل ـــ أنها أقامت على الضفة الشرقية لقناة السويس ما اعتبر أكبر مانع مائي في التاريخ في رأي الكثيرين من العسكريين . ومع أن معركة بناء حائط الصواريخ قد انتهت بتحييد التفوق الجوي الإسرائيلي على جبهة القناة ، إلا أن هذا التفوق ظل قائما على ما بقي من أنحاء سيناء ، وهذا ما اعترف به عبد الناصر لياسر عرفات في لقائه به بعد قبوله مبادرة روجرز ، فقد صارحه بقوله : « إن المضي في حرب الاستنزاف بينما إسرائيل تتمتع بتفوق جوي كامل ، معناه ببساطة أننا نستنزف أنفسنا » ومعنى ذلك أن حرب الاستنزاف أيضا قد تركت الجيش المصري في وضع دفاعي ، وتركت الجيش الإسرائيلي في وضع هجومي .

وسرعان ما اكتشفت القيادة العسكرية المصرية أنه طالما أن التفوق الجوي الإسرائيلي سوف يستمر قائما ، فإن مصر لن تستطيع القيام بهجوم شامل واسع النطاق يستهدف تحرير كامل سيناء بالقوة المسلحة ، وإجبار العدو على الانسحاب من قطاع غزة . وقد كان هذا هو المأزق الخطير الذي وجدت القيادة السياسية المصرية ، ممثلة في الرئيس محمد أنور السادات ، نفسها فيه : فهي لاتستطيع أن تخوض حربا شاملة ، وهي لاتستطيع أن تبقى بلا حرب ! بينما أقدام إسرائيل تتغلغل في سيناء وفي الأرض التي احتلتها في حرب يونية 1967 .

في ذلك الحين أفرزت العبقرية العسكرية المصرية نظرية الحرب المحدودة ، لتنقذ القيادة السياسية المصرية من المأزق الذي كانت واقعة فيه . فقد اكتشف الفريق سعد الدين الشاذلي بعد تعيينه رئيسا لأركان الحرب بشهرين « أن إمكانيات مصر الفعلية لاتمكنها ـــ إذا أحسن تجهيزها وتنظيمها ـــ أكثر من أن « تقوم بعملية هجومية محدودة ، تهدف إلى عبور قناة السويس ، وتدمير خط بارليف واحتلاله ، واتخاذ أوضاع دفاعية بمسافة تتراوح بين 10 - 12 كيلو مترا شرقي القناة . وبعد إتمام هذه المرحلة يمكنها التحضير للمرحلة التالية ، التي تهدف إلى احتلال المضايق ، حيث إن المرحلة الثانية سوف تحتاج إلى أنواع أخرى من السلاح ، وإلى أسلوب آخر في تدريب قواتنا » . ولم يذكر الشاذلي لي شيئا عن الوصول إلى الحدود بين مصر وإسرائيل ،

الأمر الذي يوضح ضعف إمكانيات القوات المسلحة في ذلك الحين .

وقد رأى السادات في هذا الرأي الحل الوسط بين الامتناع عن خوض حرب هجومية قبل تكوين قوة ردع كافية ، وبين الدخول في معركة تحرير واسعة النطاق لا تملك مصر إمكاناتها ، لأن هذا الرأي يتيح له شن حرب محدودة ، وتحدي التفوق الجوي الإسرائيلي بشبكة الصواريخ المصرية المنتشرة على شاطئ القناة الغربي ، واستخدام هذه الحرب في تحريك الموقف الدولي سياسيا لحمل إسرائيل على الانسحاب من بقية سيناء وتسوية مشكلة إزالة آثار العدوان ، والضغط على إسرائيل بحرب استنزاف من نوع جديد تقع على الضفة الشرقية للقناة في هذه المرة ، للاستجابة للضغط الدولي .

على أن هذا الرأي لم يقنع الفريق محمد صادق ، الذي كان من أنصار فكرة الحرب الشاملة ، وكان يرى ــ بالتالي ــ الامتناع عن خوض أي حرب إلا بعد تكوين قوة الردع . وكان من رأيه اللواء على عبد الخبير قائد المنطقة العسكرية والفريق عبد القادر حسن . وقد حذر الأخير ــ في اجتماع خطير بمنزل السادات يوم 24 أكتوبر مع القادة المصريين ــ من أن الحرب المحدودة يمكن أن تتطور إلى حرب شاملة لا تستطيع مصر أن تتحمل نتائجها . وقد أثار هذا الرأي السادات ، الذي وقف بصلابة ضد هذا التيار الانهزامي الذي يؤجل الحرب ــ من الناحية الفعلية ــ إلى أجل غير مسمى ! وأعلن أنه « هو المسئول عن استقلال البلد ، وأنه يعرف ما يفعل » . ثم اتخذ بعد يومين اثنين من هذا الاجتماع قرارا بإقالة الفريق محمد صادق وكل من الفريق عبد القادر حسن واللواء على عبد الخبير واللواء محمود فهمي قائد البحرية واللواء محرز مدير المخابرات الحربية ، وقام بتعيين اللواء أحمد إسماعيل وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة .

وقد تلا ذلك محاولة انقلاب فاشلة وقعت بعد ثلاثة أسابيع ، اشترك فيها بعض كبار الضباط وبعض ضباط المخابرات الحربية المعروفين بولائهم للفريق محمد صادق ، وقبض على اللواء على عبد الخبير يوم 16 نوفمبر ، واعترف بالمؤامرة ، التي كانت تقضي بالتنفيذ في ليلة عقد قران ابنة الفريق سعد الدين الشاذلي ! وبذلك خلت الساحة العسكرية من معارضي فكرة الحرب المحدودة ، وأصدر السادات أوامره

للفريق أحمد إسماعيل بتنفيذ خطة الحرب المحدودة ، التي أطلق عليها في ذلك الحين اسم « المآذن العالية » ، وبذلك تهيأت مصر للحرب ، وهي حرب عبور بالدرجة الأولى ، وليست حرب تحرير شاملة ، وهدفها فتح الطريق أمام الدبلوماسية النشطة لإزالة حالة اللاحرب واللاسلم ، وتكوين قوة ضغط عالمية تجبر إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي تحتلها .

وقد نجحت عملية العبور نجاحا باهرا كما هو معروف ، واستطاعت مصر أن تعبر أكبر مانع مائي في التاريخ ، وحطمت خط بارليف في 18 ساعة فقط ، مما لم يسبق له مثيل في أية عملية عبور في تاريخ البشرية ، واستردت كرامتها التي أهدرت في حرب يونية ، وسخرت من التعليق الساخر الذي أطلقه موشي ديان ، وهو أنه « لكي تستطيع مصر عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف ، يلزم تدعيمها بسلاحي المهندسين الروسي والأمريكي معا » ! وقد تحقق هذا النصر التاريخي بأقل خسائر ممكنة ، فلم يفقد سلاح الطيران الذي كان يقوده الفريق محمد حسني مبارك ، سوى خمس طائرات ! وفقد سلاح الدبابات عشرين دبابة فقط ، وفقدت مصر 250 شهيدا ، بينما فقد العدو 30 طائرة و300 دبابة وعدة آلاف من القتلى ، وخسر معها خط بارليف المنيع !

وفي الأيام التالية كانت مصر قد دفعت إلى شرقي القناة بخمس فرق كاملة يتكون منها الجيشان الثاني والثالث ، وهي فرق لم يكن مهمتها التوغل في سيناء إلى المضايق ثم الحدود المصرية الإسرائيلية ، وإنما مهمتها ــ وفقا للخطة الأصلية الموضوعة ــ التمركز في مساحة 10 - 15 كيلو مترا شرقي القناة ، تحت حماية المظلة الصاروخية واستنزاف العدو الإسرائيلي ، وإتاحة الفرصة للعمل الدبلوماسي ليؤتي تأثيره .

وهذا يوضح فساد الرأي الذي ذهب فيه محمد حسنين هيكل إلى أن القيادة المصرية قد أضاعت استغلال الفترة من يوم 8 إلى 10 أكتوبر بعدم التقدم نحو الممرات والاستيلاء عليها ! ــ ليس فقط لأن التقدم ينتهك الخطة الحربية الأصلية ، وإنما لأن مصر لو كانت قد نجحت في الاستيلاء على المضايق ، وهو ما كان يكلفها

ثمنا باهظا ، لما أمكنها الاحتفاظ بها طويلا ، لأنها تكون قد ابتعدت عن حماية المظلة الصاروخية من جهة ، وعرضت قواتها للتفوق الجوي الإسرائيلي من جهة أخرى ، وأعطت للعدو الإسرائيلي الفرصة للقيام بهجوم مضاد يستعيد به ما فقد من أراض ، على نحو ما حدث في الجبهة السورية ، وهذا ما ثبت عندما قامت عناصر من لواء المشاة الأول في يوم 10 أكتوبر تتحرك جنوبا لاحتلال مواقع عيون موسى ، فقد سارع الطيران الإسرائيلي إلى مهاجمتها بينما كانت تعبر أرضا ضيقة لا تسمح لها بالانتشار ، وأصابها بخسائر جسيمة في أفرادها ومعداتها وأسلحتها ، وأخرجت اللواء من المعركة كقوة مقاتلة لعدة أيام .

وهذا يفسر قضية هامة تتعلق بهجوم 14 أكتوبر الفاشل الذي قامت به القوات المصرية ، وخسرت فيه نحو مائتين وخمسين دبابة ، ويوضح الفرق بين العقلية العسكرية التكتيكية للفريق سعد الدين الشاذلي ، والعقلية السياسية الإستراتيجية للرئيس الراحل السادات .

فمن الناحية العسكرية البحتة فإن هذا الهجوم كان محكوما عليه بالفشل من قبل البدء به ! ولهذا عارضه الفريق سعد الدين الشاذلي بقوة وضراوة ، التزاما بالخطة الأصلية التي تقضي بعدم تطوير الهجوم نحو المضايق إلا بعد تغير ظروف التفوق الإسرائيلي ، وحذر بأن « قواتنا البرية ستقع فريسة للقوات الجوية الإسرائيلية بمجرد خروجها من تحت مظلة الدفاع الجوى ، أي بعد حوالي 15 كيلو مترا شرقي القناة » .

وقد كان السادات يعرف ذلك جيدا من واقع التزامه بالخطة الأصلية ، ولكن عقليته السياسية الإستراتيجية كانت تتابع ما يجري على الساحة السورية مما كاد يوقع دمشق تحت قصف المدافع الإسرائيلية . ففي اليومين الأولين من الحرب كانت سوريا قد استطاعت تحرير الجولان ، ولكنها في اليومين التاليين (8 و9 أكتوبر) اضطرت إلى التخلي عما كسبته ، وفي اليوم الخامس (10 أكتوبر) كانت القوات الإسرائيلية تقف على خط وقف إطلاق النار لسنة 1967 ، وفي اليوم السادس (11 أكتوبر)

كانت هذه القوات تخترق خط الدفاع السوري الأول وتتوغل في الأراضي السورية في اتجاه دمشق .

وهكذا وجد السادات نفسه بين خيارين : إما التحرك لإنقاذ الجبهة السورية ، وهو ما لايستطيع تحمله عسكريا ، وإما الإلتزام بالخطة الأصلية ، والوقوف موقف المتفرج ، وهو ما لا يستطيع تحمله سياسيا وإستراتيجيا . وقد تغلب الداعي القومي في عقل السادات على الداعي الإقليمي ، فقرر تخفيف الضغط على الجبهة السورية بتضحية جسيمة تتحملها مصر ، وهي القيام بهجوم تعرف مقدما نتائجه الفاشلة !

وهنا أفرزت العبقرية العسكرية المصرية حلا وسطا يوفق بين ما تقتضيه الخطة الأصلية من التمركز شرق القناة لاستنزاف العدو ، واجباره على الاستمرار في تعبئة قواته بأكثر مما تتحمل إمكانياته ــ وبين متطلبات الظروف الجديدة على الجبهة السورية من ضرورة القيام بهجوم ، فقررت عدم المساس بالفرق الخمس التي يتكون منها الجيشان الثاني والثالث ، لضمان الاحتفاظ برءوس الكباري شرق القناة قوية منيعة ، واستخدام قوات جديدة تماما من خارج التكوين الأصلي للجيشين !

وهذه هي نشأة فكرة الاستعانة بالفرقتين الاحتياطيتين المدرعتين 21 و4 اللتين كانتا في غرب القناة ، إلى شرق القناة ، فصحيح أن الدفع بهاتين الفرقتين الإستراتيجيتين كان يحرم العمق المصري من قوات ضرورية للدفاع عنه في حالة اختراق كثيف للقناة تقوم به القوات الإسرائيلية ، ولكنه يضمن عدم المساس بأعظم مكاسب حرب أكتوبر التي استهدفتها وحققتها بالفعل القوات المصرية وهي العبور ، وتحطيم خط بارليف ، والتمركز بقوة في مسافة 15 كيلو مترا شرقي القناة لاستنزاف العدو ــ وذلك عن طريق عدم المغامرة بالفرق الخمس في مغامرة معروف سلفا نتائجها . وقد كان وجود هذه الفرق الخمس في حد ذاته بتلك الكثافة في شرق القناة ، وبكامل قوتها العسكرية ، يحمل نوعا من الضمان ضد نجاح أي اختراق إسرائيلي .

وواضح أن خطة هجوم يوم 14 أكتوبر 1973 لم تكن واردة في خطة الهجوم

الأصلية . لقد كان الوارد في خطة الهجوم الأصلية ، التي أطلق عليها اسم « بدر » بعد إضافة خطة « جرانيت 2 » المعدلة إلى « المآذن العالية » ـــ أن تطور القوات المصرية هجومها نحو المضايق إذا تغيرت ظروف التفوق الإسرائيلي الجوي : إما عن طريق استنزاف الطيران الإسرائيلي بفعل حائط الصواريخ ، وإما عن طريق توفير غطاء صاروخي متحرك لحماية القوات المهاجمة يتمثل في صواريخ سام 6 . وفي هذه الحالة لم يكن معقولا الاحتفاظ بفرق المشاة الخمس جامدة على ضفة القناة ، وتحريك الاحتياطي الإستراتيجي ! وإنما كان المفروض أن تتولى فرق المشاة الخمس نفسها الهجوم والاستيلاء على الممرات . ولكن ما حدث يوم 14 أكتوبر كان شيئا مختلفا ، فلم يكن الخطة « جرانيت 2 » ، وإنما كان عملية خارج هذه الخطة ، قصد بها تخفيف الضغط على الجبهة السورية المهددة بالخطر ، في إطار الإمكانيات العسكرية المتاحة من خارج تكوين الجيشين الثاني والثالث ، ونقل اهتمام العدو إلى الجبهة المصرية ، التي كانت قادرة ـــ إذا فشل الهجوم ـــ على استنزافه على جبهة القناة وفقا لخطة المآذن العالية ـــ وهو السبب الأساسي في الاحتفاظ بفرق المشاة الخمس دون مساس .

وقد نجح السادات ببعد نظره الإستراتيجي في إنقاذ الجبهة السورية ، وهو ما اعترفت به جميع المصادر العسكرية المحايدة . فقد كتب الجنرال باليت يقول إنه « بعد يوم 14 أكتوبر انخفضت حدة القتال إلى حد كبير على الجبهة السورية ، بعد أن بدأ الإسرائيليون بالفعل ينقلون قواتهم إلى صحراء سيناء ، وتوقفت القوات الإسرائيلية عن الاندفاع في اتجاه دمشق أو الجنوب » . كما اعترف بذلك البحث الذي أعده « المركز العربي للدراسات الاستراتيجية عن دور الجيش العراقي في حرب تشرين 1973 » (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـــ 1975) فذكر أن هجوم 14 أكتوبر أجبر العدو على نقل مركز ثقل جهده الجوي إلى الجبهة المصرية ، وتخفيف الضغط على جبهة الجولان » .

وبدلا من أن يقيم النظام السوري تمثالا للسادات في أكبر ميادين دمشق ، كافأه بجزاء سنمار ، وأخذ يهيل عليه اتهامات الخيانة والعمالة للأمريكان وغيرها من سخائم

الحقد الأسود والجحود البشع ، وأنكر الفريق سعد الدين الشاذلي ــ بجرأة بالغة ــ وبتضليل متعمد أيضا ، أنه كان هناك أي خطر يهدد الجبهة السورية عندما قرر السادات هجوم 14 أكتوبر ! وذلك ليسلب منه الدافع القومي النبيل والرؤية السياسية الإستراتيجية في أرفع مستوى ، وأخفى أن القوات السورية في المحور الشمالي كانت قد اضطرت إلى التراجع خلال يوم 11 أكتوبر إلى الخط الدفاعي الثاني داخل الأراضي السورية ، كما تراجعت الفرقة الخامسة نحو الجنوب الشرقي ، وتمركزت الفرقة التاسعة حول سعسع ، بينما كانت القوات الإسرائيلية تخترق الثغرة الواقعة بين الفرقتين الخامسة والتاسعة جنوب قرية سعسع ، والتي عرفت باسم « ثغرة سعسع » . وفي يوم 13 أكتوبر ، أي في اليوم السابق للهجوم المصري ، كان موشي ديان يزور قادة المواقع الأمامية في الجبهة السورية « ويلح عليهم » ــ حسب قوله ــ في « ضرورة الاقتراب بقدر الإمكان من دمشق ، لتصبح في متناول مدفعيتنا ، حتى يمكننا فرض شروطنا عند صدور قرار بوقف إطلاق النار » .

وواضح أن الفريق سعد الدين الشاذلي قد لجأ إلى هذه المغالطة وهذا التضليل المتعمد ، ليس فقط لكي يسلب السادات شرف إنقاذ الجبهة السورية ودمشق ، وإنما لكي يرفع عن نفسه مسئولية الثغرة ، ويلقيها ــ افتراء ــ على عاتق السادات ، وهو ما نوضحه في مقالنا القادم .

`Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)`

السادات المفترى عليه في حرب أكتوبر (2)*

في مقالنا السابق أبرزنا حقيقة تاريخية هامة في حرب أكتوبر ، وهي أنه لم يقصد بها أن تكون حرب تحرير ، وإنما حرب تحريك ! بمعنى أن مصر لم تقصد تحرير سيناء بالحرب فقط ، وإنما بالحرب والسياسة معا ، فتعبر القوات المصرية قناة السويس ، وتتخذ أوضاعا دفاعية على الضفة الشرقية للقناة بمسافة تتراوح بين 10 - 15 كيلو مترا ، في حماية حائط الصواريخ المصري ، لاستنزاف العدو ، وإجباره على الاستمرار في تعبئة قواته بأكثر مما تتحمل إمكانياته ، في الوقت الذي تستخدم الدبلوماسية هذه الحرب في تحريك الموقف الدولي سياسيا لحمل إسرائيل على الانسحاب من بقية سيناء وتسوية مشكلة إزالة آثار العدوان . وهذا ما دعا القيادة المصرية ــ عندما اضطرت تحت الداعي القومي إلى إنقاذ دمشق بهجوم 14 أكتوبر ــ إلى تكوين قوة حربية جديدة تماما من خارج التكوين الأصلي للفرق الخمس التي كان يتكون منها الجيشان الثاني والثالث ، لتأمين المكاسب الهائلة التي تحققت بالعبور ، وتأمين أهداف الخطة الأصلية ، مما دعاها إلى الاستعانة بالفرقتين الاحتياطيتين 21 و4 في غرب القناة ، رغم وجود خمس فرق كاملة لها في شرق القناة .

والسؤال الآن : هل يعتبر سحب الفرقتين الاحتياطيتين 21 و4 من غرب القناة ، وهو الذي رأينا أنه لم يكن ثمة بديل له ، هو السبب في الكارثة التي ترتبت على ثغرة الدفرسوار ، وهو ما يعلنه الفريق سعد الدين الشاذلي صراحة ويوجهه اتهاما إلى الرئيس الراحل السادات ؟ وهل كان على القيادة المصرية إعادة تجميع

(*) 14 أكتوبر 1984 .

الفرقتين المذكورتين غرب القناة بعد فشل هجوم 14 أكتوبر ـــ حسب اقتراح الشاذلي ـــ لإعادة التوازن إلى موقف مصر الدفاعي ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتحدد بالإجابة على سؤال آخر هو : هل كان حجم الاختراق الإسرائيلي في منطقة الدفرسوار يتطلب وجود الفرقتين المذكورتين غرب القناة لتصفيته ، وهل كان غياب هاتين الفرقتين عن المنطقة هو السبب الرئيسي في نجاحه ؟

من الثابت ، في ضوء الحقائق العسكرية المتعلقة بالمعارك التي دارت بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية حول ثغرة الدفرسوار ، أن حجم الاختراق الإسرائيلي كان ضئيلا جدا بحيث كان يمكن لأصغر قوة مصرية تصفيته في مراحله الأولى . فلم يكن يتجاوز حجم القوة الإسرائيلية التي عبرت القناة إلى الغرب بقيادة شارون مائتي جندي مشاة ، ولم تكن مدعومة بالدبابات ، كما أن وحدة المظليين التي عبرت بعد هذه القوة بساعتين كانت بدون دبابات أيضا ، ولم يبدأ عبور الدبابات إلا في الساعة الخامسة صباحا .

ومعنى هذا الكلام ـــ في وضوح تام ـــ أنه لو كانت القيادة العسكرية ـــ وكان الفريق سعد الدين الشاذلي وقتها يشغل منصب رئيس الأركان ـــ قد أعدت العدة لمواجهة الثغرة في الوقت اللازم ، أو حتى بعد تعاظم أمرها ، بما لديها من قوات غرب القناة ؛ لأمكن تصفيتها تماما ، دون الحاجة إلى الفرقتين الاحتياطيتين .

فلم تكن الضفة الغربية للقناة مجردة تماما من القوات المدرعة الكافية لتصفية الثغرة ، وإنما كان بها أحد ألوية الفرقة الرابعة المدرعة ، وهو اللواء 23 ، كما كان موجودا أيضا اللواء المدرع المكلف بحراسة رئاسة الجمهورية ، وبه 120 دبابة ـــ ومثل هذه القوة كان في إمكانها القضاء تماما على القوة الإسرائيلية بقيادة شارون لو صدرت لها الأوامر بذلك في مرحلة مبكرة .

ولذلك يقول مراسلو جريدة الصانداي تايمز في كتابهم المشهور : « نظرة نافذة في حرب الشرق الأوسط » ، إنه لو كانت قد ظهرت أية قوة أمام القوات الإسرائيلية

عندما عبرت ، لأسقط في يدها ، بل لقلبت الخطة الإسرائيلية رأسا على عقب . كما ذكر الجنرال باليت أن عملية الثغرة كان ينبغي أن تعد فاشلة في صباح اليوم التالي للعبور الإسرائيلي ، فلم يكن هناك ما يصح أن يسمى جسرا ، وبدلا من أن تكون هناك فرقة كاملة قد عبرت إلى غرب القناة ، لم تتمكن من العبور سوى قوة صغيرة تقدر بأقل من لواء ، وكان في إمكان قوة مصرية ضئيلة من احتياطي الضفة الغربية إبادة قوات شارون لو شنت هجوما مضادا عليها في أي وقت في ذلك الحين . وقد اتفقت المصادر على أن القوة الإسرائيلية التي عبرت القناة من الشرق إلى الغرب ليلة 15 / 16 لم تجد أمامها أية مقاومة ، بل وجدت نفسها في منطقة يسودها السكون التام ، وقد بدت في ضوء القمر منطقة ريفية مليئة بالأشجار ، ولم تظهر أية مقاومة ضد جنود العدو .

فهل يعد السادات مسئولا عن ذلك ؟ لقد كان الفريق أول أحمد إسماعيل شجاعا حين اعترف بالأخطاء التي ارتكبتها القيادة العسكرية بقوله : « لقد وقعنا نحن في أخطاء » ولكن الفريق سعد الدين الشاذلي أراد ببساطة تحميل السادات هذه الأخطاء ، لكي يزيحها عن كاهله !

وفي الواقع أن الشاذلي يعترف في مذكراته بأنه كان يتوقع اختراقا من جانب العدو الإسرائيلي للقناة فقد ذكر أنه في خلال يوم 15 أكتوبر ــ وهو اليوم الذي انتهى بالاختراق ــ قامت طائرة الاستطلاع الأمريكية « إس آر ــ 71 ــ إيه » برحلة استطلاعية فوق الجبهة والمنطقة الخلفية . وبذلك تحقق العدو من خلو المنطقة غرب القناة من الدبابات تقريبا . وقال الشاذلي إنه تابع بنفسه حركة طائرة الاستطلاع هذه على شاشة الدفاع الجوي في غرفة العمليات بالمركز في الساعة 1,30 بعد ظهر يوم 13 أكتوبر ، كما عرف برحلتها الاستطلاعية الثانية يوم 15 أكتوبر ، ورأى أن هذه الطلعة ، التي تحقق منها العدو بخلو المنطقة غرب القناة من الدبابات تقريبا ، يجب أن تكون « إنذارا للقيادة المصرية بأن العدو يمكنه أن يقوم باختراق الجبهة ، وهو مطمئن تماما » !

وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا لم يصدر الشاذلي ــ وهو رئيس أركان حرب الجيش المصري لا الجيش الإنجليزي ــ أمرا إنذاريا للواء المدرع 23 الموجود بالقاهرة ، للتحرك إلى الجبهة بالقرب من المواقع التي يحتمل منها الاختراق ، لكي يعمل على الاشتباك مع القوة المهاجمة وتصفيتها فورا ؟

قد يقول قائل ، وأنى للشاذلي أن يعرف المكان الذي يمكن أن تخترق منه القوات الإسرائيلية القناة ؟ والرد على ذلك أن الشاذلي كان يعرف بالفعل ، باعترافه في مذكراته . فقد ذكر أنه « بينما كنا نعد خططنا لعبور القناة ، فإننا لم نستبعد مطلقا أن يقوم العدو باختراق مواقعنا ، سواء في مرحلة ما قبل العبور ، أو في أثنائه ، أو بعد نجاحه . بل تصورنا أيضا المناطق التي يحتمل أن يعبر منها ، وحددنا ثلاث نقاط محتملة ، كانت الدفرسوار إحداها ! ووضعنا الخطط اللازمة لضرب هذه الاختراقات فور حدوثها ، وحددنا القوات التي تقوم بتنفيذها ، ودربنا تلك القوات على تنفيذ هذه الواجبات » .

إنه من الثابت أن الفريق الشاذلي لم يصدر أمرا للواء المدرع 23 إلا بعد أن تلقى البلاغ الأول « بنجاح جماعات صغيرة من العدو في العبور إلى الضفة الغربية » ! ــ باعترافه في مذكراته . ويتعلل في ذلك بأنه نصح بسحب الفرقتين المدرعيتن 21 و4 إلى غرب القناة ! وواضح أن الإجراء الأول كان أسرع وأجدى وأكثر فعالية لتصفية الثغرة . فلم يكن تصفية هذه الثغرة في مراحلها الأولى يتطلب سحب الفرقتين المدرعتين إلى غرب القناة ، بكل نتائج ذلك النفسية والمعنوية على الجنود ، وإنما كا يكفي وجود اللواء المدرع 23 قريبا من الدفرسوار ، فتنهار عملية الثغرة في ساعاتها الأولى ، ويقضى القضاء المبرم على القوة الإسرائيلية بقيادة شارون .

ولكن الشاذلي يحمل السادات ــ وبجرأة ــ مسئولية استفحال الثغرة ، بحجة سحب الفرقتين المدرعتين الاحتياطيتين ، ورفض السادات إعادتهما إلى غرب القناة ــ لإخفاء مسئولية الإهمال في تصفية الثغرة في مرحلتها الأولى .

ولن أتعرض للخلافات التي دبت بين الفريق الشاذلي والفريق أحمد إسماعيل ،

بعد استفحال الثغرة ، في طرق التصدى لها وتصفيتها ، حيث كان الفريق الشاذلي يرى سحب جزء من القوات المصرية من الشرق إلى الغرب ، مع تعديل يتفق مع الموقف الجديد ، بينما كان الفريق أحمد إسماعيل يرفض سحب أية قوات ، ويرى الاستفادة من التفوق المصري في شرق القناة في تصفية الثغرة من الشرق لا الغرب ـــ ولكنا يهمنا أن نبرز هنا العقلية السياسية الإستراتيجية للسادات ، عندما استدعي للتحكيم في الخلاف مرتين .

لقد أدرك السادات بعد تحول الموقف إلى النقيض ، بفضل التدخل الأمريكي السافر إلى جانب إسرائيل ، أن المعركة قد انتقلت إلى مستوى جديد ، لم يعد السلاح يلعب فيه الدور الأول ، بل الدبلوماسية ، وفي هذا المستوى فإن أي إضعاف للقوات المصرية في الضفة الشرقية ، لابد أن يحدث تأثيره على موقف مصر في المفاوضات ، كما اقتنع بوجهة نظر الفريق أحمد إسماعيل التي ذكر فيها أن « الإنجاز المصري الحقيقي فد تحقق في الشرق ، ويجب عدم المغامرة به » . ولذلك أصدر أمره التاريخي في المركز رقم 10 في ليلة 19 / 20 أكتوبر : « لن نقوم بسحب أي جندي من الشرق » !

وقد كان هذا القرار مرتبطا بقرار آخر اتخذه في ذلك اليوم ، وهو قبول وقف إطلاق النار ، بعد زيارة قام بها كوسيجين إلى القاهرة (16 - 19 أكتوبر) ، وأرسل بذلك برقية إلى الرئيس حافظ الأسد في الساعة 1,30 من صباح 19 / 20 أكتوبر .

وقد انصب اهتمام السادات الأكبر بعد ذلك على شيء واحد ، هو الاحتفاظ بآلة الحرب المصرية بعيدة عن الدمار ـــ أي تخليص الجيش المصري ، الذي أنجز نصر العبور العظيم ، من حرب أكتوبر سليما ، وكما كتب إلى حافظ الأسد عند قبوله وقف إطلاق النار يقول : « إنني لن أسمح بأن تدمر قواتي المسلحة مرة أخرى ، أو أن يدمر شعبنا ومنشآته » .

وقد نجح السادات في ذلك نجاحا يضعه في قمة السياسيين الإستراتيجيين العظام ، فلم تكن لديه حساسيات زعامة تجعله يرفض قبول وقف إطلاق النار بينما

هو يوافق على قرار الانسحاب من سيناء ـــ كما حدث مع عبد الناصر ، الذي رفض إعلان قبول قرار وقف إطلاق النار إلا بعد أن وصلت قوات الغزو الإسرائيلية إلى القناة ، مع أنه وافق على قرار الانسحاب من سيناء مساء يوم 6 يونية ! فتحطم الجيش المصري تحطيما تاما في سيناء في تلك الأثناء ـــ وإنما قبل السادات قرار وقف إطلاق النار ، ورفض سحب جندي واحد من الفرق الخمس التي تكون الجيشين الثاني والثالث إلى غرب القناة . ومن خلال امتلاكه هذه القوات على ضفة القناة الشرقية أخذ يفاوض الولايات المتحدة على سحب قوات العدو ، التي انتقل معظمها إلى الضفة الغربية للقناة وأخذت تهدد بتطويق قوات الجيشين الثاني والثالث . وبمعنى آخر أن السادات أخذ يساوم بالإنجاز المصري الذي تحقق شرق القناة على الإنجاز الإسرائيلي الذي تحقق غرب القناة ! ولو أنه كان يفتقر إلى العقلية الإستراتيجية لضيع الإنجاز المصري في مواجهة عقيمة مع التحالف الإسرائيلي الأمريكي ، وخسر فيها كل أوراق اللعبة . وفي ذلك يقول كسنجر في مذكراته : « لقد كان السادات يعرف أننا نعمل على إحباط خطط مصر العسكرية » .

وهذا يقودنا إلى مناقشة الاتهام الذي وجهه الكاتب السياسي محمد حسنين هيكل إلى السادات ، بأنه ضيع ثمار النصر السياسي . وكان الأستاذ هيكل يقصد بذلك الرسالة التي وجهها حافظ إسماعيل باسم السادات إلى كسنجر يوم 7 أكتوبر يوضح فيها إطار الموقف المصري من الحرب والسلام ، وقد تضمنت أربع نقاط رئيسة متكاملة : أولاها ، أن الهدف الأساسي لمصر هو « تحقيق سلام في الشرق الأوسط ، وليس تحقيق تسويات جزئية » . والثانية ، أن مصر « لاتعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة » . أما الثالثة ، فهي أن « على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة » ، وعندئذ تكون مصر « على استعداد للمساهمة في مؤتمر سلام بالأمم المتحدة ، على أي شكل مقبول ، سواء كان ذلك تحت إشراف السكرتير العام ، أو ممثلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، أو أي هيئة أخرى ممثلة » . أما النقطة الرابعة ، فهي أن مصر « توافق على حرية الملاحة في مضايق تيران ، وتقبل ـــ كضمان ـــ تواجدا دوليا لفترة محدودة » .

فقد اعتبر هيكل أن السادات قد أفشى نوايا هجومه وأهدافه بالنقطة الثانية التي تنص على أن مصر « لا تنوي تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة » . وأسند إليها آثارا سلبية في سياسة الولايات المتحدة تمثلت ــ في رأيه ــ في أن كسنجر « وضع كل خطته لمواجهة انتصار أكتوبر ، بعد أن عرف بنوايا السادات وأهدافه » ! وأنه « بعد أن تأكد من أن مصر لن تطور الهجوم أو تعمق الاشتباكات ، قرر أن يشاغل المصريين وأن يسيل لعابهم في إمكانية حدوث انسحاب إسرائيلي ، ليكسب الوقت حتى تستعد إسرائيل لشن الهجوم المضاد ! وقال إن « الفهم الأمريكي والإسرائيلي لهذه العبارة قد حول هدف الحرب من التسوية الشاملة إلى مجرد وقف إطلاق النار ، لأن الإسرائيليين عرفوا ببساطة ، وبعد عشرين ساعة من الحرب ، هدف مصر من الحرب » !

وواضح الافتعال في تحميل العبارة أكثر مما تحتمل ، واختلاق نتائج لها لم تحدث تاريخيا ، وتجاهل تام للإطار الذي وقعت فيه العبارة ، وهو إطار الموقف المصري من الحرب والسلام . فلم يصدق هذه العبارة أحد في مجموعة العمل الخاصة في واشنطن عند اجتماعها في السادسة من مساء يوم 7 أكتوبر ، بما فيهم شلزنجر وزير الدفاع ، إذ أجمعوا على أنه من الصعب أن ينجح الجيش المصري في عبور القناة بمثل ذلك الأداء ، ثم يكتفي بالجلوس هناك ! « وأما كسنجر ، الذي صدق العبارة وحده ، فإنه لم يلبث أن تبين خطأه في اليوم التالي ، فلم يجلس الجيش المصري في شريط الأرض الذي احتله وقت إرسال الرسالة قبل ظهر يوم 7 أكتوبر (بعمق 5 - 8 كم) وإنما أخذت الدبابات المصرية والأسلحة الثقيلة تتدفق خلال ذلك اليوم والأيام التالية على سيناء دون انقطاع ، بينما كانت فرق المشاة الخمس تقوم بتوسيع رءوس الكباري لتصل بها إلى عمق 10 - 15 كم ، بل قامت عناصر من اللواء 130 مشاة بالتقدم خلال ممري متلا والجدي لمهاجمة مركز رئاسة القطاع الجنوبي ومحطات الرادار والمعسكرات ، وتقدمت إحدى سرايا اللواء خلال ممر الجدي حتى وصلت إلى مطار تمادا الذي يقع على بعد 80 كم شرقي القناة ثم تمثلت قمة عدم التزام السادات بما أعلنه من نية عدم تعميق الاشتباكات ، في هجوم 14 أكتوبر ، الذي

استجاب به للداعي القومي لتخفيف الضغط على الجبهة السورية !

ومن الاستهانة بعقول القراء الزعم بأن أي عدو على ظهر الأرض وعلى مدى التاريخ يمكن أن يصدق المعلومات التي يقدمها الخصم عن نواياه ومقاصده الطيبة من الحرب ؛ لأن العدو يستعين عادة بمعلوماته الخاصة التي يحاول الحصول عليها من مصادره الخاصة ، وليست تلك المعلومات التي يتبرع بها الخصم ، والتي يعلن فيها نواياه الطيبة تجاهه .

وفي الواقع أن إسرائيل لم تلق أي اعتبار لعبارة السادات ، فلم تنتظر مشاغلة كسنجر للمصريين لكي تشن هجومها المضاد ، بل سارعت إلى هذا الهجوم في صباح اليوم التالي مباشرة ، أي في يوم 8 أكتوبر ، وقبل أن يرسل كسنجر رده إلى السادات الذي يشاغله فيه ! وقد شنت الهجوم بثمانية ألوية مدرعة منظمة في ثلاث فرق مدرعة كاملة ، قوامها 960 دبابة ما بين « سنتوريان وم 48 وم 60 . وكان يقود الفرقة الأولى في القطاع الشمالي الجنرال برين أدان ، ويقود الفرقة الثانية في القطاع الأوسط الجنرال شارون ، ويقود الفرقة الثالثة في القطاع الجنوبي الجنرال ماندلر . وقد استمر الهجوم طوال يومي 8 و9 دون نجاح ، وخسر العدو خسائر فادحة ، منها إبادة لواء مدرع إبادة تامة بواسطة الفرقة الثانية المصرية مشاة .

ويمكن الآن فهم عبارة السادات ، وخطابه بوجه عام ، الذي وجهه حافظ إسماعيل يوم 7 أكتوبر ، في إطار الحقيقة التاريخية التي قدمناها عن حرب أكتوبر ، وهي أنه لم يقصد بها أن تكون حرب تحرير ، وإنما حرب تحريك ، أي أن مصر لم تقصد تحرير سيناء بالقوة المسلحة فقط ، وإنما بالحرب والسياسة معا .

وهذا يفسر أن السادات أخذ يتحرك على المستوى السياسي قبل مرور أربع وعشرين ساعة على بدء الحرب ! فأرسل إلى كسنجر الرسالة السالفة الذكر عن طريق حافظ إسماعيل ، التي نجحت تماما في تحقيق أغراضها ، فقد أوجدت الانطباع

لدى كسنجر بإمكان تحسين العلاقات الأمريكية العربية بعد انتهاء الحرب . وكان هذا الانطباع ضروريا بالنسبة للسادات ، للصلة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة وإسرائيل ، ولأن الولايات المتحدة وحدها هي التي يمكن أن تؤثر على السياسة الإسرائيلية وتدفعها إلى الانسحاب من بقية سيناء .

وقد استطاع السادات زحزحة الإدارة الأمريكية من موقفها المبدئي ، الذي كانت تطالب فيه بوقف إطلاق النار على أساس سحب القوات إلى خطوط ما قبل الحرب ، إلى موقف آخر يدعو إلى وقف إطلاق النار على الخطوط التي وصلت إليها القوات . ومع ذلك فقد رفض السادات هذا الموقف ، إذ أصر في يوم 10 أكتوبر على ضرورة ربط وقف إطلاق النار بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط ما قبل 5 يونيو 1967 تحت إشراف الأمم المتحدة في خلال مدة محددة ، ووضع منطقة غزة تحت إشراف الأمم المتحدة انتظارا لتقرير مصيرها ، وعقد مؤتمر للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة في خلال فترة محددة بعد انتهاء حالة الحرب ، لمعالجة المسائل المتعلقة بالسيادة والأمن وحرية الملاحة ، على أن تحضره الأطراف المعنية جميعها بما فيها الفلسطينيون وجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

وواضح أن السادات كان يدرك أن وقفا لإطلاق النار غير مرتبط بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب يونية 1967 ، سوف يسلب من نصر العبور هدفه الإستراتيجي الكبير ، وهو التحرير . ولذلك أصر على موقفه .

وعند ذلك نزلت الولايات المتحدة بكل ثقلها العسكري إلى المعركة إلى جانب إسرائيل منذ يوم 13 أكتوبر ، للتأثير على القرار السياسي للسادات ، وأعلن نيكسون إقامة جسر جوي أمريكي على نطاق شامل لينقل إمدادات العتاد والسلاح إلى إسرائيل .

على أن التطورات السلبية التي وقعت على الجبهة العسكرية ، بفشل هجوم 14 أكتوبر من جهة ، وبنجاح إسرائيل في ثغرة الدفرسوار من جهة أخرى ، وإجهاضها كل فرصة لحرب استنزاف جديدة تستند إلى حائط الصواريخ ، بعد أن أصبحت

معظم القوات الإسرائيلية وراء الجيشين الثاني والثالث ــ كل هذه التطورات في الميدان العسكري كان من الضروري أن تفرض تأثيرها وإنعكاساتها على الميدان السياسي ، فلم يفقد تمسك السادات بضرورة انسحاب إسرائيل إلى خطوط 1967 كشرط لقبول وقف إطلاق النار مبرراته فقط ، بل أصبح يهدد الإنجاز المصري الكبير الذي تحقق في شرقي القناة . فقبل عندئذ وقف إطلاق النار في الخطوط التي وصلت إليها القوات المتحاربة يوم 19 أكتوبر . وعندما انتهكت إسرائيل وقف إطلاق النار في يوم 22 أكتوبر بتشجيع من كسنجر ، وحققت ما لم تستطع تحقيقه قبل وقف إطلاق النار ، أصبح هم السادات إعادة القوات الإسرائيلية إلى خطوط يوم 22 أكتوبر ، وانصرف اهتمامه إلى تخليص الجيش المصري من الحرب سليما ، وهو ما نجح فيه نجاحا سوف تذكره له العسكرية المصرية على مدى التاريخ .

لقد تمثلت عظمة السادات الحقيقية في حرب أكتوبر في أنه لم يفقد أبدا وضوح الرؤية في أحلك الأوقات ، و لم يغب عن ناظريه أبدا هدفه الإستراتيجي وسط سحب المعارك وغيومها ، وكان حرصه على جيشه وشعبه أكثر من حرصه على مجده الشخصي ، وكان خير ربان للسفينة عندما أخذت تعصف بها الأنواء . وإذا كانت العبرة بالنتائج ، فإن عودة سيناء إلى السيادة المصرية وانسحاب القوات الإسرائيلية منها ، يعد. شاهدا على مدى التصميم والعزم والعناد الذي قاد به السادات سياسة نشطة ، استكملت ما بدأت به المعارك ، ونجحت فيما تعثرت فيه ! .

الحقيقة والافتراء في حرب أكتوبر !*

ربما كان أشق الأعمال التاريخية كتابة التاريخ المعاصر ، لأن المؤرخ يكتب التاريخ في حياة أبطاله وصانعيه ، الذين يرى كل منهم أنه في الجانب الصحيح وغيره في الجانب الخطأ ، ولدى كل منهم حساسية خاصة من الإدانة التاريخية ، فإذا جاءت هذه الإدانة بقلم مؤرخ ظنها افتراء ، ونسي أن المؤرخ ليس طرفا في الخصومة التاريخية بحال ، وليس من عمله إدانه هذا الطرف أو ذاك ، وإنما تقديم الحقيقة التاريخية من خلال منظوره التاريخي . وهذه الرؤية التاريخية للمؤرخ هي ما يظنه البعض أحيانا دفاعا ، وأحيانا أخرى افتراء أو هجوما أو إدانة ، وفقا لموقعه في الخصومة التاريخية بينه وبين الآخرين .

وما يظنه أحد صناع الحدث التاريخي من تحيز المؤرخ له أو ضده ، يظنه أيضا القارئ حسب موقعه الأيديولوجي ! فالناصريون — على سبيل المثال — يتوهمون أنني أهاجم عبد الناصر ، ويرسل لي البعض رسائل غاضبة ، والبعض القليل يرسل رسائل تطفح بأقذر الألفاظ والسباب ! وهي رسائل لا أقرأ منها سوى نصف السطر الأول ولا أضيع وقتي في قراءة بقية السخائم . والوفديون والإخوان المسلمون يظنون أنني أدافع عن عبد الناصر ، وتصلني منهم رسائل لوم مهذبة ، وأنا أقرؤها بعناية وأرد على أصحابها موضحا أنني أكتب تاريخا لا سياسة ، ولا يخطر ببالي أبدا أن أهاجم هذا الزعيم أو أدافع عن ذاك . وقد عانيت الأمرين أثناء نشر حلقات دراسة « تحطيم الآلهة » فقد كانت تصلني رسائل متناقضة تماما ، أذكر منها رسالتين وردتا لي من السودان الشقيق ، إحداهما مكتوبة على غلاف مجلة أكتوبر ، وتحتوي على

(*) أكتوبر 4 / 11 / 1984 .

شتائم مقززة للغاية ، والأخرى قصيدة شعر في مدحي !

وهذا الذي أتعرض له هو ضريبة الكتابة في التاريخ المعاصر ، وهي ضريبة لا يدفعها مؤرخ التاريخ القديم أو الوسيط ! فلا يتلقى مؤرخ التاريخ القديم قصيدة مديح لأنه رسم صورة مضيئة ليوليوس قيصر أو الإسكندر الأكبر أو رمسيس الثاني أو إخناتون ! ولا يتلقى مؤرخ التاريخ الوسيط رسالة سباب وشتائم مقذعة من أحد القراء لأنه رسم صورة مظلمة لشارلمان أو تحدث عن فروسية ريتشارد قلب الأسد !

إذن المنظور التاريخي الذي أكتب منه الأحداث هو الذي يصور بعض ما أكتب في شكل إدانة أو دفاع ، والمنهج الفكري هو الذي يجعل البعض من صانعي التاريخ المصريين يتصورون أن ما أتناوله بهم من كتابة تاريخية إنما هو محض افتراء ! وعباد الأبطال الذين يرسمون لهم في أذهانهم صورا مقدسة ، ويتصورونهم آلهة لا يخطئون ، يزعجهم المنهج الذي أصور به هؤلاء الأبطال في صورتهم البشرية : يعملون ويخطئون ويتعلمون من الأخطاء ويجاهدون ليرتفعوا بأنفسهم إلى مصاف البطولة . ومن حقهم أن يؤمنوا بألوهية البطولة ، ومن حقي أن أؤمن ببشرية البطولة .

وعندما كتبت مقالين في مجلة أكتوبر تحت عنوان : « السادات المفترى عليه في حرب أكتوبر » ، لم أقصد أبدا الدفاع عن السادات ، وإنما عن تاريخ مصر الذي يزوره المزورون . فلم أكن من رجال السادات ولا من حزبه ولا من أنصاره ، و لم أقابله في حياتي ، و لم أكن مدينا له بأي دين شخصي ، وأكثر من ذلك أنني كنت في أثناء حياته أقف في صف المعارضة ضده ، فقد كان لي شرف الاشتراك في إنشاء وتكوين حزب التجمع ، وحتى عندما اختلفت معه في الموقف من مبادرة القدس ، اكتفيت بتجميد نشاطي فيه ، و لم أنتقل منه إلى حزب السادات . وقد عارضت السادات في كل إجراء يستحق المعارضة دون مهابة أو وجل ، وهاجمت كل إجراء اتخذه حزبه ضد أحزاب المعارضة . وباختصار ــ فليس لي تاريخ سياسي يرشحني للدفاع عن السادات ، بعد أن ولى مجده وتفرق من حوله المتفرقون ــ ناهيك عن الافتراء على خصومه !

ولكن هذا ما يتهمني به الفريق محمد صادق ، لمجرد أنني وقفت إلى جانب

نظرية الحرب المحدودة التي طبقت في حرب أكتوبر ، ولم أقف إلى جانب نظرية الحرب الشاملة أو الوصول إلى المضايق ، التي كان يتبناها الفريق محمد صادق . فاعتبر موقفي هذا دفاعا عن السادات ، وافتراء على الآخرين ــ حسب تعبيره !

ونظرية الحرب المحدودة لم يضعها السادات ، ولم يكن في وسعه أن يضعها ، وإنما وضعها رئيس أركان حرب القوات المسلحة في ذلك الوقت ، الفريق سعد الدين الشاذلي ، بناء على دراسة مستفيضة لأوضاع الجيش المصري ، التي تمخضت عنها حرب الاستنزاف . وقد لقيت اعتراض الفريق محمد صادق ، قائد عام القوات المسلحة في ذلك الحين ، ووزير الحربية ، والرجل القوى في نظام السادات بعد دوره المعروف ضد خصومه السياسيين والعسكريين في مايو 1971 ــ فقد كان يرى ربط معركة التحرير بإعداد القوات الجوية المصرية بما يمكنها من ضرب عمق العدو .

ومن هنا فإن موقفي إلى جانب نظرية الحرب المحدودة ــ التي كان يشارك الفريق سعد الدين الشاذلي في الاقتناع بها فريق من كبار القادة العسكريين ــ إذا جاز أن يسمى دفاعا عن الشاذلي وفريقه ، فلا يجوز أن يسمى دفاعا عن السادات ! وموقفي ضد نظرية الحرب الشاملة أو الوصول إلى المضايق ، التي كانت تلقي اعتراض الفريق الأول من القادة العسكريين ، إذا جاز أن يسمى اعتراضا ، فلا يجوز أن يسمى افتراء ! ــ لأن الخلاف ــ كما هو واضح هو خلاف حول نظريات عسكرية وليس حول قضايا شخصية !

وعلى المستوى الشخصي فإني ــ على وجه التحقيق ــ أكن للفريق محمد صادق احتراما عميقا ، وأحترم دوره في مايو 1971 ، الذي فتح الباب أمام الانفراجة الديموقراطية التي نعيشها الآن ، وأنهى عصر التخبط العسكري الذي جر على مصر الأهوال ــ سواء في حرب يونية أو حرب الاستنزاف ــ ووضع الجيش المصري على عتبة التخطيط العلمي السليم للمعارك ، الذي رأينا إنجازه الرائع في انتصار العبور . وفي الوقت نفسه فإني أقدر تقديرا كبيرا شجاعة الفريق محمد صادق في الدفاع عن رأيه في قضايا بلاده المصيرية التي تتوقف عليها الهزائم أو النصر ، مهما

كلفه ذلك من تضحيات ، ولا أقلل إطلاقا من قيمة المعارضة التي أبداها قادته العسكريون لنظرية الحرب المحدودة في اجتماع يوم 24 أكتوبر 1971 التاريخي ، والتي أثبتوا بها تقديرهم الكامل للمسئولية التاريخية الملقاة على عاتقهم ، رغم معرفتهم بتحمس السادات لتلك النظرية .

ولكن هذا الاحترام والتقدير من جانبي لشجاعة هؤلاء الرجال ، لايعني بالضرورة التسليم بصحة الحجج التي قدموها ضد نظرية الحرب المحدودة في هذا الاجتماع . ولاينبغي على الفريق محمد صادق أن يعتبر عدم التسليم بتلك الحجج افتراء من جانبي على أصحابها ، لأنه سيبقى دائما من حق المؤرخ أن يتخذ الموقف الذي يمليه عليه فحصه التاريخي للوقائع والأحداث التاريخية ، وأن يأخذ هذا الجانب أو ذاك من خلال منظوره التاريخي العلمي المبرإ من الهوى الشخصي والملتزم بالموضوعية الكاملة ــ دون أن يتهم بالافتراء على الآخرين .

فمن حق المؤرخ أن يأخذ جانب الديموقراطية ضد الدكتاتورية ، والعدل الاجتماعي ضد الظلم الاجتماعي ، والتحرر الوطني ضد الاستعمار والإمبريالية ، والتقدم ضد التخلف ــ دون أن يتهم بالتخلي عن موضوعيته ــ بل من واجبه الأيديولوجي أن يأخذ مثل هذا الموقف الذي يوضح موقفه الطبقي في الحركة التاريخية . فالمؤرخ موقف ، ومن هذا الموقف تستمد رؤيته التاريخية أهميتها أو عدم أهميتها .

والخلاف بيني وبين الفريق محمد صادق حول أخطر القضايا التي حركت التاريخ المصري في الحقبة المعاصرة ، وهي قضية التحرير ، وهل يتم من خلال نظرية الحرب المحدودة أو نظرية الحرب الشاملة أو الوصول إلى المضايق ، وهو خلاف لم أكن طرفا فيه عند حدوثه ، لأنه كان بين فريقين هامين جدا من عبقريات العسكرية المصرية ، ولكني أصبحت طرفا فيه من الناحية النظرية عندما تناولت هذا الخلاف كتاريخ ، وعندما أصبح علي أن أتخذ موقفا فيه في إطار نظرة أشمل من النظرة التي حكمت الخلاف في ذلك الحين . فلم يكن لدى الفريقين وقتذاك سوى الحاضر الذي

يعيشون فيه دون أن يستطيعوا أن ينفذوا بأبصارهم إلى المستقبل ، أما أنا فلدي الحاضر والمستقبل ، وفي وسعي أن أحكم على الأحداث حكما أفضل ، وأوضح من كان من الفريقين على حق ، ومن كان على خطأ سواء في ضوء الحاضر الذي كانوا يعيشون فيه ، أو في ضوء المستقبل الذي كان خافيا عن أنظارهم ، بعد أن أصبح كل من الحاضر والمستقبل تاريخا يخضع للدراسة .

وهذا هو محور النقاش الذي أوثر أن أخوضه مع الفريق محمد صادق . فالفريق صادق لا يدافع عن نظريته العسكرية في ضوء الظروف التي بناها فيها ، وإنما في ضوء المستقبل الذي صار تاريخا ، أي في ضوء حرب أكتوبر التي نفذت على أساس نظرية الحرب المحدودة ، والفريق صادق بذلك يطرح قضية الخلاف طرحا آخر كان متعذرا في ذلك الحين — وهذا الطرح يقدمه في ذكاء شديد لإثبات افترائي عليه وعلى الآخرين من مؤيدي نظريته ، لأنه يحاول فيه أن يثبت أن نظرية الحرب المحدودة كانت نظرية خاطئة ، ويحملها مسئولية تطورات الحرب لغير صالح مصر فيما بعد ، وطالما أن الأمر كذلك فإن دفاعي عن نظرية الحرب المحدودة يعد افتراء على خصومها !

وقد مهد الفريق محمد صادق لذلك باتهام دراستي عن حرب الاستنزاف بأنها « تضمنت كثيرا من الأخطاء الجسيمة التي لا يقع فيها مؤرخ » ! وألقى مسئولية تصحيح هذه الأخطاء على وزارة الدفاع . مع أن تلك مسئولية كل من يملك ردا ! فقد أفرغت في هذه الدراسة ما في جعبتي ، وكنت أود أن أحظى بمناقشة موضوعية لما ورد بها ، تظهر وجه الصواب والخطإ في المعلومات التاريخية التي قدمتها ، فأقوم بتصحيحها عندما تصدر الدراسة في كتاب . فالحقيقة التاريخية ملك لأمتنا وليست ملكا لمؤرخ أيا كان ، وليس لي ولا لغيري من المؤرخين أن يغلقوا الباب وراءهم ، فالفيصل في نهاية الأمر هو الوثيقة التاريخية التي تثبت حقيقة الواقعة التاريخية كما وقعت ، ولكل أن يختلف في تفسيرها وتأويلها وفق منظوره التاريخي .

والأمر الذي أود أن أوضحه هنا ، هو أن الفريق محمد صادق — رغم

إنكاره ــ كان من أنصار الحرب الشاملة ! فقد كان رئيس أركان حرب القوات المسلحة عندما كان الفريق محمد فوزي قائدا عاما ، وكان أحد مهندسي الخطة 200 ، وهي الخطة التي زعم الفريق فوزي أنها تستطيع تحرير كامل سيناء ! بل أجرى تدريبا عمليا أخيرا لتطبيقها في الفترة من 14 مارس إلى 25 مارس 1971 ، تجاهل فيه التفوق الجوي الإسرائيلي في سيناء ، وانتهى إلى هذه العبارة المتفائلة : « وبهذا حققت قواتنا تنفيذ الخطة 200 كاملة في تحرير سيناء في 12 يوما » !

ولم يعرف عن الفريق محمد صادق أنه اعترض إطلاقا على الخطة 200 ، أو أدرك استحالة تنفيذها مع وجود التفوق الجوي الإسرائيلي . بل إنه بعد توليه قيادة القوات المسلحة ووزارة الحربية في أحداث مايو 1971 ، كانت فكرته عن العملية الهجومية هي أن يقوم الجيش المصري بتدمير جميع قوات العدو في سيناء ، والتقدم السريع لتحريرها هي وقطاع غزة ، في عملية واحدة ومستمرة .

ولم يكن إلا بعد أن اقتنع باستحالة تحقيق ذلك بالإمكانيات التي كان عليها الجيش المصري في ذلك الحين ، حين تراجع عن نظرية الحرب الشاملة ، واستبدل بها نظرية الوصول إلى المضايق ، التي تم وضع خطتها تحت اسم « العملية 41 » . وفي الوقت نفسه تم تجهيز خطة « المآذن العالية » لعبور القناة والاستيلاء على خط بارليف فقط . وهذا ما أوضحته في كتابي : « حرب أكتوبر في محكمة التاريخ » ولم يسمح مجال المقال في « أكتوبر » بتفصيله وتتبع تطور موقف الفريق محمد صادق من نظرية الحرب الشاملة (الخطة 200) إلى نظرية الوصول إلى المضايق (العملية 41) .

وهكذا أصبح الصراع بين خطة « العملية 41 » التي يؤيدها الفريق محمد صادق ، وخطة « المآذن العالية » التي يؤيدها الفريق سعد الدين الشاذلي فعلى الرغم من أن خطة « العملية 41 » تعد في صميمها خطة حرب محدودة ! لأنها تقف بالحرب عند المضايق ولا تمتد لتحرير كل سيناء ، إلا أنها كانت تتساوى مع خطة الحرب الشاملة من حيث استحالة القيام بها إلا بعد تكوين قوة ردع ، الأمر الذي

كان يقتضي تأجيل المعركة أعواما أخرى لا يعلم أحد مداها .

بينما كانت خطة « المآذن العالية » يمكن تنفيذها بدون تكوين هذه القوة ، استنادا إلى حائط الصواريخ .

وهذا ما عبر عنه الفريق الشاذلي في مواجهة الرئيس السادات في الاجتماع يوم 6 يونيو 1972 ، حين أعلن اقتناعه بنظرية الفريق محمد صادق بقوله : « إنني ، والفريق صادق يشاركني الرأي ، يجب ألا نعمل إلا بعد تكوين قوة ردع ، أي أن يكون عندنا طيران يستطيع أن يضرب عمق العدو » ــ فقد عارض الشاذلي هذا الرأي بقوله « إن ربط المعركة بإعداد القوات الجوية المصرية ، يعني تأجيل المعركة سنوات أخرى لا يعلم أحد مداها ، لأن الفجوة التي بين القوات الجوية الإسرائيلية والقوات الجوية المصرية تميل إلى الاتساع لا الضيق ، ولا يوجد أمل في إغلاق أو تضييق هذه الفجوة في المستقبل القريب » . وقال « إنه من الضروري لذلك التخطيط لمعركة هجومية محدودة في ظل تفوق جوي معاد ، ويمكننا أن نعتمد في تحدينا للتفوق الجوي خلال تلك المعركة على الصواريخ المضادة للطائرات سام » .

وبذلك انتقل الحكم في هذه المسألة إلى الظروف التي كانت تمر بها البلاد ، وليس إلى يد السادات ! وهو ما عبر عنه في اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم 24 أكتوبر 1972 في عبارات متناثرة تتلخص في الضغط الشعبي من أجل تحرير الأرض : « الطلبة قاموا ... البلد بتغلي ... لايمكن شعوبنا تستنى ولايمكن المنطقة تستنى ... إحنا واقفين في رمال ناعمة من اللي يتشفط ، وأيدينا متكتفة ... حالة السكون اللي إحنا فيها بتضعفنا داخليا ، بتضعفنا عربيا ، أمام الصديق وأمام العدو ، أمام العالم كله ، بتدي عدم ثقة ... اللي نقدر نعمله إننا نخطط بعقل ، ونتحرك نولع حريقة للكل : للعرب ، للصديق ، للعدو ، حيكون موقفنا إيه ؟ يعنى أسوأ من اللي إحنا فيه النهاردة ؟ إحنا بنواجه القدر ، وساعة الإنسان ما يواجه قدر يبقى فيه خطر محسوب » ... إلخ .

على هذا النحو كانت الظروف هي التي اختارت خطة « المآذن العالية » ، التي يمكن تنفيذها في أقصر وقت ، بدلا من الانتظار سنوات طويلة لحين تحقيق التفوق ـــ أو حتى التوازن الجوي مع العدو ـــ وهو تفوق أو توازن كان من المستحيل تحقيقه إلا من خلال الاتحاد السوفييتي ، الذي كان يرفض تزويد مصر بالأسلحة الهجومية ، باعتراف الفريق محمد صادق نفسه ، وجعله يهاجم الاتحاد السوفييتي يوم 24 يناير 1972 هجوما عنيفا في اجتماع المنطقة المركزية الذي حضره عدة آلاف من الضباط .

على أن الفريق صادقا في رسالته ردا على مقالنا يقول إنه حل قضية التفوق الجوي الإسرائيلي عن طريق اقتراح شراء مصر 100 طائرة « جاجوار » من بريطانيا ! ونسي أن مصر لم تكن تستطيع دفع ثمن هذه الطائرات ـــ وهو ما واجهه به رئيس الوزراء في ذلك الوقت . وإذا به يعرض جمع ثمن هذه الطائرات من القادة العرب الأثرياء ! ويتجاهل تماما موقف هذه الدول في مؤتمر الرباط في نوفمبر 1969 من قضية دعم دول المواجهة ، مما أدى بعبد الناصر إلى مغادرة الاجتماع وانفضاض المؤتمر !

وأخيرا ، في سلسلة الاقتراحات المستحيلة التي كان الفريق صادق يقدمها ، قصة طائرات اللايتننج ، التي يذكر أنه اتفق مع السعودية والكويت على تسليم مصر 80 طائرة منها .

ولندع الفريق سعد الدين الشاذلي يروى قصة هذه الطائرات ، ويرد على تساؤل الفريق صادق عن سبب عدم دخولها المعركة ، وعما إذا كان السادات قد نسي أو تناسى وجودها ؟ يقول الشاذلي :

« أخبرني الفريق صادق بأن السلطات السعودية لا توافق على إرسال الطائرات ليتننج بطيارين سعوديين ، ولكنها على استعداد لإرسالها إلى الجبهة المصرية على أن يقوم طيارون مصريون بقيادتها ، ولذلك فإنه يجب علينا أن نرسل عددا من الطيارين المصريين إلى السعودية حيث يجرى تدريبهم هناك على قيادة هذه الطائرات ، ثم

يعودون بها إلى مصر . كان ذلك نقيض فكرتي تماما ، فلم نكن نشكو قط من النقص في عدد الطائرات ، لقد كان عدد الطائرات عندنا يزيد على عدد الطيارين . لقد كان الطيار المدرب هو المشكلة الحقيقية . لقد كان هناك ما يقرب من 100 طيار سوفييتي يقودون 75 طائرة ميج 21 ، فكيف يمكن أن ندبر 10 - 15 طيارا لإرسالهم إلى السعودية ؟ لم ترق لي هذه الفكرة ، وأظهرت اعتراضي عليها . ولكن كما هي العادة دائما ، فإن القرار السياسي يفرض نفسه في النهاية . في 2 مايو 1972 أرسلنا الدفعة الأولى إلى السعودية ، وكانت تتكون من 7 طيارين و33 ميكانيكيا وبعد وصول هذه المجموعة إلى السعودية بدأت تظهر الكثير من المشكلات : درجة الصلاحية في الطائرات لا تسمح بتدريب الطيارين الذين أرسلوا للتدريب عليها ، عدم توفر المدربين الذين يقومون بتدريب الطيارين ، المشكلات الإدارية الخاصة بالتدريب ... إلخ . وبعد حوالي عام من المحاولات لم نصل إلى شيء . عاد الطيارون والميكانيكيون دون الطائرات ليتننج. ، ولم تشترك تلك الطائرات في معركة أكتوبر 1973 ، لا بطيارين مصريين ولا بطيارين سعوديين » !

هذه هي قصة الطائرات ليتننج التي يذكر الفريق محمد صادق أن عددها كان 80 طائرة ، وأنه أرسل 200 طيار وفني للتدريب عليها وأتموا فعلا تدريبهم يوم 27 أكتوبر 1972 ! فأين الحقيقة بين هذا الكلام وكلام الشاذلي الذي يذكر أن عدد الطيارين كانوا سبعة و33 ميكانيكيا ؟

إننا نسأل الفريق صادقا بأمانة : هل كان يمكن لمصر ، التي كانت تستعين بمائة طيار سوفييتي يقودون لها 75 طائرة ميج 21 ، أن تستغني عن 200 طيار وفني وترسلهم إلى السعودية للتدريب خمسة أشهر على هذه الطائرات ؟ وإذا كان هذا الكلام صحيحا ، وقد تم تدريب الـ 200 طيار مصري وفني على هذه الطائرات في يوم 27 أكتوبر 1972 ، وكان الفريق صادق قد اتفق مع السعودية والكويت على تسليم مصر 80 طائرة ، فهل تكون مشكلة التفوق الجوي الإسرائيلي قد حلت حسب اقتراحه ؟ ولماذا — إذن — وقف ضد فكرة الحرب المحدودة في نفس الأسبوع ، أي في يوم اجتماع يوم 24 أكتوبر 1972 ، التي تستند إلى حائط الصواريخ ولا تستند إلى تفوق جوي ؟ .

أفهم أن يكون العكس ، وهو أن يعلن الفريق صادق وأنصاره أن إمكانيات تنفيذ خطة « العملية 41 » التي تقضي بالوصول إلى المضايق ، قد تحققت ، وأن يكون التحمس من أجل تنفيذ هذه الخطة الطموحة ، وليس الاعتراض على الخطة الأقل طموحا ، بالحجة التي أدلى بها اللواء علي عبد الخبير ، وهي أن « ضعف قواتنا الجوية مازال كما هو » ، وأنه من الضروري التفكير جيدا قبل أن نقرر الدخول في حرب نتحمل فيها خسائر جسيمة ؟ .

إذن ياسيدي لقد كنت أنت وزملاؤك تقفون في الجانب الخاسر ! وليس في هذا أي افتراء ، لأنكم كنتم تنادون بمعركة لن تتوفر شروطها إلا بعد سنوات لا يعلم مداها إلا الله ، وهي مع ذلك في نهاية الأمر لا تعدو أن تكون حربا محدودة تقف بالقوات المصرية عند المضايق ، ولا تمتد بها إلى الحدود مع العدو . فهي حرب تحريك أيضا !

ونسيتم أن الظروف التي كانت البلاد تمر بها كانت ترفض هذا الاختيار رفضا باتا ، لأن كل يوم يمر كان يحمل مزيدا من الضعف واليأس والعار . ومن هنا كانت خطة « المآذن العالية » تحمل الحل الأمثل ، لأنها توقف التدهور المستمر في الوضع الداخلي والخارجي ، ويمكنها تحريك الموقف إلى الأفضل . وقد عبر السادات عن ذلك بقوله :

« نولع حريقة للكل ! : للعرب ، للصديق ، للعدو ! « حيكون موقفنا إيه ؟ يعنى أسوأ من اللي إحنا فيه النهاردة ؟ »

وهنا نصل إلى النقطة الأخيرة في نقاشنا وهي : هل حققت خطة المآذن العالية أغراضها ؟ وبمعنى آخر : هل حققت حرب أكتوبر أغراضها ؟ وأقول بدون تردد : نعم لقد حققت أغراضها إلى حد كبير ، رغم كل ما تعرضت له من مفاجآت ونكسات . فقد نقلت الصراع العربي الإسرائيلي إلى مستوى جديد ، ومكنت المصريين من تحقيق نصر تاريخي فريد ، بعبور أصعب مانع مائي في التاريخ ، وتحطيم خط بارليف ــ مما لم يسبق له مثيل في أية عبور في تاريخ البشرية ، وأتاحت للمصريين

استعادة الثقة بأنفسهم وقدرتهم على القتال ، واسترداد كرامتهم التي أهدرت في حرب يونية ، وردت إليهم احترام العالم كله بما فيه الأعداء ، وأنهت تمزقا نفسيا خطيرا كاد يدفن تحته الشعب المصري ــ وبكلمة موجزة : لقد أحيت مصر وبعثتها من رقاد ، وردت إليها شبابها وحيويتها ، وأعادت البشر إلى وجوه كانت واجمة ذاهلة ، والابتسامة إلى شفاه نسيت الابتسام بسبب ذل الهزيمة .

ومن حقك ياسيدي أن تدافع عن وجهة نظرك بما تشاء ، ولكن يجب أن تعترف بأنه لو كانت وجهة النظر هذه قد انتصرت ، ولو أفلحت محاولة الانقلاب ضد السادات التي قام بها القادة المؤيدون لها في نوفمبر 1972 ، لاستمرت الأوضاع غير المحتملة التي كانت سائدة قبل أكتوبر 1973 إلى اليوم ، في انتظار تحقيق التفوق الجوي على العدو الإسرائيلي ، حتى يمكن الوصول إلى المضايق !

ولكن المضايق اليوم في يد مصر ، بل وكل سيناء ! فكم تغيرت مصر ، بل كم تغير العالم منذ ذلك اليوم الذي بزغ في التاريخ ، يوم 6 أكتوبر 1973 !

حرب أكتوبر بين حروب ثورة يوليو*

قامت ثورة يوليو 1952 وفي مقدمة أسبابها ، التي أعلنتها في أول بيان أذيع لها ، هزيمة الجيش في حرب فلسطين ، وما تلا ذلك من وضع مقاليد الجيش في يد من أطلق عليه البيان وصف : « إما جاهل أو خائن أو فاسد » ! وقد أعلنت الثورة أنها سوف تضع مقاليد الأمور في الجيش في يد « رجال نثق في قدرتهم » !

ومع ذلك ، فقد كان أول عمل هام في تنفيذ هذا الوعد بوضع قيادة الجيش في يد رجال ذوي مقدرة ، هو تعيين ضابط برتبة صاغ قائدا عاما للقوات المسلحة ، بعد ترقيته أربع رتب مرة واحدة ، مما لم يسبق له نظير في تاريخ الجيش المصري أو أي جيش آخر عبر الحقب التاريخية ، وهذا الضابط هو عبد الحكيم عامر .

لم يكن الصاغ عبد الحكيم عامر ــ كما يقول أحمد حمروش في مؤلفه القيم : قصة ثورة 23 يوليو ــ يملك مواصفات قائد القوات المسلحة ، التي تحتاج إلى يقظة وعلم وخبرة وشخصية متماسكة ، وإنما كانت صفاته الشخصية تجذب الضباط إليه ، لروحه المرحة وطيبته وإنسانيته ــ ومع ذلك فقد كانت هذه الصفات هي التي رشحته لتولي قيادة القوات المسلحة المصرية لمدة أربعة عشر عاما متوالية ، تعرضت فيها مصر لحربين من أخطر الحروب التي مرت بها في تاريخها .

وللإنصاف التاريخي فإن تعيين الصاغ عبد الحكيم عامر قائدا للقوات المسلحة ، بعد ترقيته أربع رتب مرة واحدة ــ لم يمر دون مقاومة ؛ ففي مذكرات محمد نجيب يقول : « ثرت في المجلس ثورة عنيفة معارضا ترقية عبد الحكيم عامر من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء دفعة واحدة ، وتعيينه قائدا عاما لكل القوات المسلحة ، مبينا أن

(*) أكتوبر 6 / 10 / 1985 .

ذلك سوف يخلق نقمة عامة في الجيش ، قد تكون صامتة ومطوية في الصدور ، ولكنها ستكون قابلة للانفجار في أية لحظة . قلت لهم : إني اعترضت على تعيين الفريق محمد حيدر ــ رغم أقدميته ــ لأنه كان بعيدا عن صفوف الجيش . وأنا اليوم أعترض على ترقية عبد الحكيم عامر وتعيينه قائدا عاما للجيش ، لأنه ليس مهيئًا لذلك » .

على أن مجلس قيادة الثورة ــ كما يقول محمد نجيب ــ « لم ييأس من الوصول إلى غرضه . تكرر عرض الموضوع أكثر من مرة . وفي كل مرة كنت أرفض وأثور وحدي بلا نصير يقف معي . وهددت بالاستقالة ، فتأجل الموضوع ثلاثة أسابيع . كنت أوثر أن يظل عامر في موقعه مديرا لمكتبي لشئون القوات المسلحة . وأشهد أني قبلت تحت ضغط وإلحاح استمر ثلاثة أسابيع بعد أن فكرت كثيرا في الاستقالة . وأعترف الآن أن هذا كان خطئي الكبير الذي وقعت فيه » !

والمذهل أنه من المئات من أصحاب الرتب الأقدم ، الذين قفز فوقهم عبد الحكيم عامر ، لم يفصح أحد عن معارضته بشكل إيجابي إلا اللواء حسين محمود ، قائد السلاح الجوي ، أما الباقون فلم يجرؤ أحد منهم على الاحتجاج ، لأن مصير المعترضين السابقين كان معروفا للجميع ، خصوصا ضباط المدفعية الذين اعتقلوا في 15 يناير 1953 . وعندما اعترض البكباشي حسني الدمنهوري ، أحد ضباط اللواء الرابع المشاة على هذا الاعتقال ، اعتقل يوم 17 يناير ، وقام ضباط الحرس بضربه ضربا شديدا ، واستمر تعذيبه من الفجر حتى الرابعة مساء دون طعام أو شراب ، وأصدر مجلس قيادة الثورة ــ الذي انعقد على شكل محكمة ! ــ حكما بإعدامه بعد يوم واحد ! لقد كان ذلك التعذيب الهمجي والحكم بالإعدام لتهمة الخيانة العظمى ــ لأول مرة في تاريخ الجيش ــ رادعا كافيا لأي ضابط بالجيش تحدثه نفسه بالاعتراض على تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة وهو بعد برتبة صاغ !

وقد لعبت العواطف الشخصية والعلاقات الخاصة الدور الأول في اختيار عبد الحكيم عامر ، وهو الاختيار الذي يعد مسئولا عنه الرئيس الراحل عبد الناصر . فقد كان عبد الحكيم عامر — كما يقول حمروش — زميله ، وصديق عمره ، وأقرب زملائه لقلبه ، وأكثرهم إخلاصا ووفاء له ، حيث كانا يسكنان معا في شقة واحدة قبل الزواج — وهكذا امتد تعيين أهل الثقة لا الخبرة — إلى أخطر الميادين التي تؤثر على مصير البلاد وعلى عزتها وكرامتها — وهو ميدان القوات المسلحة !

وقد كان هذا التعيين بداية انتهاء عهد الجيش النظامي التقليدي المنضبط ، الذي تسيطر عليه الرتب الكبيرة التي وصلت إلى مراكزها عن طريق الأقدمية والكفاءة العسكرية ، وبداية عهد الجيش الذي تسيطر عليه مراكز القوي من الرتب الصغيرة ! لقد كان شمس بدران ، وهو ضابط برتبة صاغ أيضا ، يبسط سيطرة مطلقة على القوات المسلحة ، ويمتهن أفراد الرتب الكبيرة ، فتضطر إلى تحيته ، لأنه كان مديرا لمكتب القائد العام عبد الحكيم عامر . ولم يعد لأي رتبة كبيرة أي أمل في البقاء في مركزها إلا عن طريق الحصول على ثقة مراكز القوى ، وتراجعت الخبرة والكفاءة العسكرية إلى المقام الثاني أو الثالث !

ولقد كان هذا هو الإنجاز الكبير الذي حققته ثورة 23 يوليو في القوات المسلحة ! والذي وعدت به الشعب في البيان رقم 1 ! ومن أجل ذلك لا غرابة إذا فشلت الأسلحة الحديثة السوفييتية الصنع ، التي حصل عليها عبد الناصر من خلال معركة كسر احتكار السلاح ، في إحراز أي نصر لمصر في الحربين اللتين تعرضت لهما مصر في عهده ، وهما حرب 1956 وحرب 1967 . فالسلاح لايصنع نصرا ، ولكن الذي يصنع النصر هو حسن استخدام السلاح .

بل إن السلاح في يد قيادة عاجزة يتحول إلى سلاح مفلول مبدد ! ولذلك فمن المحزن أن كل السلاح الذي تحصلت عليه مصر طوال عشر سنوات ، ودفع الشعب المصري ثمنه من عرقه وكفاحه ، ضاع وتبدد في سيناء في حرب يونية 1967 ، فقد بلغت خسائر القوات البرية — وفقا لتقديرات الفريق محمد فوزي —

85 في المائة ، وبلغت في القاذفات الثقيلة 100 في المائة ، وفي القاذفات الخفيفة 100 في المائة ، وفي المقاتلات القاذفة والمقاتلة 85 في المائة .

بل تتضح المأساة الحقيقية حين تبين بعد المعركة أن الفرقة المدرعة ـــ على سبيل المثال ـــ وعدد دباباتها 200 دبابة تقريبا ، دمر منها 12 دبابة فقط ، واستشهد فيها 60 فردا ، أما الـ 188 دبابة فقد تركت بدون أفراد ! وكل ذلك مما دعا بريجينيف إلى توجيه هذا السؤال للزعيم الجزائري هواري بومدين : أين تحطمت الـ 800 دبابة والـ 1500 مدفع ؟ لم تتحطم في معركة !

في هذا الضوء يمكن تقييم حرب أكتوبر 1973 بين حروب ثورة 23 يوليو ، ويمكن تقييم قياداتها العسكرية والسياسية على السواء ، فلربما كان أصدق ما يمكن أن نصف به حرب أكتوبر هو أنها أول اختبار للجيش المصري بعد أن تخلص من القيادات العسكرية والسياسية الفاشلة ، وأصبح في أيدي قيادات عسكرية وسياسية محترفة وقادرة . وهو اختبار لم يتح للجيش المصري على طوال السنوات العشرين السابقة على الحرب !

فلقد ورط عبد الناصر الجيش المصري في حرب 1956 ، ولم يتجاوز عمر التسليح الحديث فيه تسعة أشهر ، وبعد أن فقد تقاليده تحت سيطرة الرتب الصغيرة من أهل الثقة ! وكان على هذا الجيش أن يخوض حربا ضد دولتين كبريين بالإضافة إلى إسرائيل . وقد تنازعت القيادة العسكرية والسياسية على قيادته في تلك الأيام العصيبة ، وكانت الأخطاء العسكرية التي ارتكبت في تلك الحرب مجرد بروفة للأخطاء العسكرية الأكبر فداحة التي ارتكبت في حرب يونية 1967 !

وأما حرب يونية 1967 فقد ورطت فيها القيادة العسكرية والقيادة السياسية الجيش المصري في الحرب دون استعداد أيضا ، وأكثر من ذلك أن القيادة السياسية شلت يد الجيش عن البدء بالحرب ، حتى بعد أن تحقق لها عن طريق اليقين أن إسرائيل سوف تبدأ الحرب ضد مصر في خلال 48 ساعة إلى 72 ساعة ! بل توقع عبد الناصر أن يكون « العدوان يوم الاثنين 5 يونيو ، وأن توجه الضربة الأولى إلى

القوات الجوية » ! ثم كانت مسيرة الحرب سلسلة متصلة من الأخطاء الفادحة التي لم يرتكبها جيش مصري عبر التاريخ ! وانتهت بالهزيمة العسكرية المخزية ، ووصول القوات الإسرائيلية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس !

وقد كان في وسع القيادة السياسية في ذلك الحين التدخل بالعمل السياسي لمنع وصول القوات الإسرائيلية إلى قناة السويس ، عن طريق قبول قرار وقف إطلاق النار المجحف ، خصوصا وقد وافقت بالفعل على قرار القيادة العسكرية بسحب القوات المصرية من سيناء إلى الضفة الغربية ، وبذلك تتوقف القوات الإسرائيلية في مكان وقف إطلاق النار بدلا من مضيها إلى قناة السويس ، وهو هدف لم تكن تحلم به قيادتها بمثل تلك السهولة . بل إن رأي وزير الدفاع الإسرائيلي موشي ديان كان ضد الاقتراب من قناة السويس ، حتى لا يؤثر ذلك على مصالح الدول الكبرى ويدفعها إلى الانقلاب ضد إسرائيل ، ويكون هذا الإقتراب ــ من ثم ــ خطأً فادحا !

نعم كان في وسع القيادة السياسية لعب هذا الدور والحيلولة دون وصول القوات الإسرائيلية إلى القناة ولكنها في الوقت الذي كانت فيه توافق على إنسحاب الجيش المصري من سيناء ، كانت ترفض قبول وقف إطلاق النار ! ولم تقبله إلا بعد أن وصلت القوات الإسرائيلية إلى ضفة القناة ، ولم يكن يحول بينها وبين القاهرة دبابة واحدة ــ أو على حد قول عبد الناصر نفسه في خطاب 23 نوفمبر 1967 : « كان العدو موجودا في الضفة الشرقية لقناة السويس ، وكان الطريق ما بين السويس والقاهرة مفيش فيه ولا عسكري » !

على أن ما حدث في حربي 1956 و 1967 اختلف تماما في حرب أكتوبر 1973 . فقد دخل الجيش المصري الحرب تحت قيادات عسكرية محترفة ! ولم يتورط كما وقع في الحربين السابقتين ، وإنما كان مستعدا للحرب تمام الاستعداد ! ولم يفرض عليه العدو المعركة في الظروف التي تناسبه . بل إن الجيش المصري هو الذي فرض المعركة على العدو في الظروف التي أعدها ووفرها مقدما ! ولم يخض الجيش المصري حربا دفاعية

وإنما خاض حربا هجومية كان هو الذي أطلق فيها الطلقة الأولى . ولم يتعرض لهزيمة عسكرية ، وإنما حقق بالعبور نصرا أسطوريا بكل المعايير وباعتراف الأعداء قبل الأصدقاء . وعندما تدخلت الولايات المتحدة في الحرب بثقلها العسكري لم تشأ القيادة السياسية أن تدفع بالجيش المصري إلى الانتحار ، وإنما أوقفت الحرب قبل فوات الأوان وفي وقت كان لمصر خمس فرق كاملة تحتل نفس المكان الذي كانت القوات الإسرائيلية تحتله قبل الحرب على ضفة القناة الشرقية ، وتغير بوجودها الخريطة العسكرية والسياسية للمنطقة قبل الحرب وتفرض التحرك السياسي الذي انتهى بخروج القوات الإسرائيلية من سيناء ، وانتهاء وصمة الاحتلال الإسرائيلي لسيناء إلى الأبد .

وفي نفس الوقت ، فقد خاض الجيش المصري حرب أكتوبر تحت قيادة عسكرية خاضعة تماما للقيادة السياسية ، ولا تشكل في حد ذاتها شريكا في الحكم — كما كان الحال في الحربين السابقتين ، وخصوصا في حرب يونية 1967 . فقبل حرب يونية كانت القيادة العسكرية قد شنت انقلابا أبيض ضد القيادة السياسية في عام 1962 ، ترتب عليه استئثارها بأمور الجيش لا شريك لها فيها . وعندما تسببت هذه القيادة العسكرية في الهزيمة بإدارتها الفاشلة للحرب ، لم تتردد في التآمر على القيادة السياسية لاستدامة السيطرة والهيمنة على شئون الحكم وقد اشترك عبد الناصر في إنهاء الدور السياسي للجيش في أعقاب اغتيال عبد الحكيم عامر ، وأكمل السادات ذلك .

وكان الفريق صادق يظن أن دوره في حركة مايو 1971 — الذي أنهى به تدخل الجيش في السياسة في جانب ما عرف باسم مراكز القوى — يتيح له الحق في التمتع بنصيب أكبر في ممارسة السلطة . فقد كان يعبر عن آرائه بصراحة وعلنية حتى وإن كانت هذه الآراء تتعارض مع آراء السادات ، وكانت شخصيته المحبوبة بين ضباط الجيش نتيجة اللمسات الإنسانية والخدمات التي يؤديها للكثيرين من الضباط والجنود ، كتحسين الرواتب والمعاشات وتوزيع الأوسمة — مما يجعل منه شخصية تنازع رئيس الجمهورية سلطاته . ولكن السادات لم يتردد حين أعرب الفريق صادق عن معارضته للحرب المحدودة ، التي كان السادات يرى — بحق —

أنها الحل الأمثل لكسر جمود الموقف العسكري والسياسي ــ في إقالته من منصبه كوزير للحربية وقائد عام القوات المسلحة . وعندما أراد بعض كبار الضباط الموالين للفريق صادق ، القيام بانقلاب عسكري ضد السادات بقيادة اللواء علي عبد الخبير ــ استطاع السادات إحباطه وبذلك تحققت السيطرة الكاملة للقيادة السياسية على الجيش .

وقد كان ذلك من عوامل النصر في حرب أكتوبر ، لأن الجيش المصري خاضها كجيش محترف وليس كجيش سياسي تسيطر عليه مجموعة من مراكز القوى كما كان الحال في حرب يونية 1967 .

وعلى سبيل المثال ، ولأجل إبراز الفرق بين الجيشين ، فعندما قرر المشير عبد الحكيم عامر في حرب 1967 انسحاب الجيش من سيناء ــ اتخذ القرار منفردا دون الاستعانة بهيئة أركان حربه ، بل أصدر أوامره بالتنفيذ ، الذي تم بواسطة رجاله وضباط الشرطة العسكرية ثم طلب من رئيس الأركان إعداد خطة بالانسحاب ، ولما قدمها له لم تعجبه لطول مدة الانسحاب ، فرفضها قائلا للفريق فوزي : « أنا أعطيت أمر بالانسحاب خلاص » ! وهكذا تم الانسحاب بشكل ارتجالي ، حتى أن قائد الجبهة ، الفريق مرتجي ، لم يعرف بأمر الانسحاب إلا بعد أن انسحب الجيش فعلا ، وأصبح هو الوحيد الموجود في الموقع !

وقد اختلف الأمر في حرب أكتوبر ، فعندما أراد الفريق الشاذلي ــ بعد استفحال أمر الثغرة ــ سحب الألوية المصرية المدرعة من الشرق إلى غرب القناة ، طلب وزير الحربية المشير أحمد إسماعيل حضور رئيس الجمهورية إلى المركز 10 لعرض الأمر عليه ، وحضر اللقاء كل من الضباط الكبار : أحمد إسماعيل ، وسعد الشاذلي ، ومحمد علي فهمي ، وحسني مبارك ، وعبد الغني الجمسي ، وسعيد الماحي ، وفؤاد نصار ، وقام كل بشرح موقف قواته بأمانة تامة . وبعد أن استمع السادات أصدر قراره الحكيم : « لن نقوم بسحب أي جندي من الشرق » ! ثم أخذ يسعى بالعمل السياسي لتخليص الجيش المصري من حرب أكتوبر سليما ،

والحفاظ على آلة الحرب المصرية التي أنجزت نصر العبور . فقد قبل قرار وقف إطلاق النار في الخطوط التي وصلت إليها القوات المتحاربة ، مع الدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 من خلال المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف الأمم المتحدة ، وكتب إلى الرئيس حافظ الأسد عند قبوله وقف إطلاق النار يقول : إني لن أسمح بأن تدمر قواتي المسلحة مرة أخرى ، أو أن يدمر شعبنا ومنشآته » .

ومن هنا تعتبر حرب أكتوبر صفحة ناصعة في تاريخ العسكرية المصرية ، ردت إلى الجيش المصري اعتباره الذي فقده في حروب ثورة يوليو !

الأداء السياسي في حرب أكتوبر (1)(*)

من حق خصوم السادات أن يطعنوه في اعتقالات سبتمبر 1981 التي شملت 1536 فردا من جميع القوى السياسية الوطنية والتقدمية ، ومن حقهم أن يطعنوه في الديموقراطية الصورية التي أرساها وعرفت باسم التعددية الحزبية ، ومن حقهم أن يطعنوه في الانفتاح غير المخطط الذي اختلط فيه الحابل بالنابل وانقلبت فيه الموازين الاجتماعية رأسا على عقب — ولكن ليس من حقهم أن يطعنوه في أدائه السياسي أثناء حرب أكتوبر خصوصا إذا جاء هذا الطعن من الناصريين الذين قادوا البلاد إلى هزيمة يونية 1967 ، وعلى رأس هؤلاء السيد محمد حسنين هيكل ، الذي أدان أداء السادات السياسي في حرب أكتوبر ، واتهمه بإفشاء نوايا الهجوم وأهدافه للأمريكيين .

وحتى نفهم هذه القضية يجب أن نبرز هنا حقيقة هامة ، هي أن حرب أكتوبر لم تستهدف في خطتها الأساسية (المآذن العالية) وصول القوات المصرية إلى خط الحدود المصرية الإسرائيلية !! فذلك هدف لم تكن تسمح به إمكانيات القوات المسلحة المصرية بسبب التفوق الجوي الإسرائيلي ، وإنما كانت الخطة هي عبور قناة السويس في ظل حماية حائط الصواريخ المصري ، والتمركز شرقا على طول القناة في مساحة لا يتجاوز عمقها 15 كليو مترا تحت المظلة الصاروخية المصرية ، واستنزاف العدو عسكريا حتى يطلب وقف إطلاق النار أو تتدخل الدول العظمى بما يفرض إزالة آثار العدوان .

(*) 16 أكتوبر 1989 .

وبمعنى أخر أن حرب أكتوبر كان المقصود بها أن تكون حرب استنزاف جديدة ، ليس من ضفة القناة الغربية في هذه المرة ، وإنما من ضفة القناة الشرقية ، ومن وضع أفضل هو وضع انتقال القوات المسلحة المصرية إلى سيناء بعد تحطيم خط بارليف ، وتحت حماية جوية ممتازة وفعالة هي حماية حائط الصواريخ .

هذا يوضح أن الأداء السياسي كان جزءا لا يتجزأ من حرب أكتوبر ، وهو يسير بشكل متواز معه منذ البداية حتى يحقق أغراضه . فالقوات المسلحة المصرية تحرك الموقف ، والسياسة تكمل التحرير ، وهذا هو السبب في أننا نطلق على خطة هجوم حرب أكتوبر أنها خطة حرب تحريك وليس خطة حرب تحرير !

وبالفعل فإن الوثائق تشير إلى أن أول اتصال بين السادات وكيسنجر كان في اليوم التالي مباشرة لعبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف (أي في يوم 7 أكتوبر) ـــ أي في الوقت الذي كانت القوات المسلحة المصرية في ذروة انتصارها ومجدها ، وذلك لاستثمار هذا النصر العسكري . وقد تم هذا الاتصال من خلال قناة الاتصال السرية وهو السيد حافظ إسماعيل ، مستشار السادات للأمن القومي .

وقد تضمنت رسالة السادات أربع نقاط أساسية متكاملة ، هي أن الهدف الأساسي لمصر هو « تحقيق سلام في الشرق الأوسط وليس تحقيق تسويات جزئية » وأن مصر « لا تعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة » وأن « على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة ، وعندئذ تكون مصر على استعداد للمساهمة في مؤتمر سلام بالأمم المتحدة على أي شكل مقبول » وأن مصر « توافق على حرية الملاحة في مضيق تيران ، وتقبل ـــ كضمان ـــ تواجدا دوليا لفترة محدودة » .

وكان هدف السادات من هذه الرسالة الإيحاء إلى كيسنجر بإمكانية تحسين العلاقات المصرية الأمريكية التي تدهورت منذ حرب يونيو 1967 . ويدفع الولايات المتحدة ـــ بالتالي ـــ إلى لعب دور إيجابي للوصول بحرب العبور إلى نهايتها الطبيعية ، وهي تحرير سيناء وإزالة آثار العدوان .

وقد فهم كيسنجر الرسالة فيما يتصل بتحسين العلاقات الأمريكية المصرية ، ولكنه اعتبر مطالب السادات غير قابلة للتحقيق في وقت تتفوق فيه القوات المصرية على القوات الإسرائيلية ، خصوصا والولايات المتحدة تملك التأثير في الحرب بما يؤثر بالتالي على التسوية السياسية ، لأن هذه التسوية السياسية لن تكون في نهاية الأمر إلا انعكاسا للوضع العسكري في الجبهة .

وهذا هو الذي كان يدركه السادات أيضا . فعلى الرغم مما أبداه من أن مصر لا تعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة ـــ وهو ما جعل كيسنجر يعتقد بأن الجيش المصري بعد أن عبر القناة سوف يجلس هناك ولن يواصل تقدمه ـــ فإن الجيش المصري لم يجلس في شريط الأرض الذي احتله وقت إرسال الرسالة قبل ظهر يوم 7 أكتوبر ـــ أي بعمق 5 - 8 كيلو مترات ـــ وإنما أخذت الدبابات المصرية والأسلحة الثقيلة تتدفق خلال ذلك اليوم والأيام التالية على سيناء ، بينما كانت فرق المشاة الخمس تقوم بتوسيع رءوس الكباري لتتصل بها إلى عمق 10 - 15 كيلو مترا وتسد الثغرات التي بينها وبين الفرق المجاورة داخل كل جيش . بل قامت عناصر من اللواء 130 مشاة بالتقدم خلال ممري متلا والجدي لمهاجمة مركز رئاسة القطاع الجنوبي الإسرائيلي . ومحطات الرادار والمعسكرات . وتقدمت إحدى سرايا اللواء خلال ممر الجدي حتى وصلت إلى مطار تمادا ، الذي يقع على بعد 80 كيلو مترا شرق القناة .

وفي الوقت نفسه كانت عناصر الصاعقة المصرية ، التي تم إبرارها بطائرات الهليكوبتر قبل آخر ضوء يوم 6 أكتوبر تعبث بمؤخرة العدو ، وتقوم بمهاجمة قواته التي تتحرك نحو الجبهة ، وفي فجر يوم 8 أكتوبر كانت فصيلة دبابات من الفرقة الثانية مشاة تتحرك جنوبا ، بينما كانت فصيلة دبابات أخرى من الفرقة 16 مشاة تتحرك شمالا بهدف إكمال حصار موقع العدو في الإسماعيلية شرق الذي يتحكم في طريق الإسماعيلية ـــ الطاسة .

في ذلك الحين كان الجيش الإسرائيلي ، بعد أن أفاق من صدمة تحطيم خط

بارليف يحشد قوته للهجوم المضاد ... ولم يستغرق ذلك طويلا . ففي يوم 8 أكتوبر بدأ هذا الهجوم بثمانية ألوية مدرعة منظمة في ثلاث فرق مدرعة ، قوامها 960 دبابة ، ما بين سنتوريان وم 48 وم 60 ، مقابل نحو 1000 دبابة مصرية ما بين ت 62 وت 34 وت 76 . وكان يقود الفرقة الأولى في القطاع الشمالي الجنرال برين إدان . والفرقة الثانية في القطاع الأوسط يقودها الجنرال شارون . وفرقة من لواءين مدرعين في القطاع الجنوبي تحت قيادة الجنرال ماندلر ، وقد استمر الهجوم المضاد يومي 8 و 9 أكتوبر . ولكن دون أي نجاح وخسر الجيش الإسرائيلي خسائر فادحة منها إبادة لواء مدرع إبادة تامة بواسطة الفرقة الثانية المصرية مشاة .

الأداء السياسي في حرب أكتوبر (2)*

أثبتنا في مقالنا السابق أن خطة حرب أكتوبر لم تكن تستهدف تحرير سيناء والوصول إلى الحدود الدولية مع إسرائيل ، وإنما كانت خطة حرب محدودة يراد بها تحريك الموقف السياسي الراكد ، عن طريق تحطيم خط بارليف والتمركز بالفرق العسكرية في مسافة 15 كيلو مترا على طول القناة تحت حماية حائط الصواريخ ، وشن حرب استنزاف أخرى من الضفة الشرقية للقناة ، للضغط على إسرائيل والمجتمع الدولي لإزالة آثار العدوان .

ومن هنا ، ولأن العمل السياسي كان جزءا لايتجزأ من خطة حرب أكتوبر ، فقد اتصل السادات بالإدارة الأمريكية في اليوم التالي لتحطيم خط بارليف لإبداء رغبة مصر في تحقيق تسوية شاملة تتسحب إسرائيل بمقتضاها من جميع الأراضي المحتلة ، ويتحقق السلام ، وتوافق مصر على حرية الملاحة في مضيق تيران مع وجود دولي كضمان لفترة محدودة .

على أن الإدارة الأمريكية اعتبرت الشروط الواردة في رسالة السادات غير قابلة للتحقيق في ظل التفوق العسكري المصري ، لأن هذا التفوق العسكري سوف يعكس أثره على أية تسوية ، وكان اعتقادها أن إسرائيل سوف تستعيد زمام المبادرة في اليوم التالي ، وسوف تكون في طريقها لكسب الحرب بحلول نهاية الأسبوع !

ومن هنا فقد كان كل ما استطاعت الإدارة الأمريكية تقديمه للسادات في ذلك الوقت هو الدعوة إلى وقف إطلاق النار على أساس عودة القوات المتحاربة إلى خطوط ما قبل 6 أكتوبر (أي إلغاء أثر العبور وتحطيم خط بارليف !) والتلويح بوضع قوات الأمم المتحدة في الأراضي التي تجلو عنها إسرائيل في سيناء .

(*) الاثنين 23 / 10 / 1989 .

وقد رد السادات في اليوم التالي مباشرة (9 أكتوبر) برفض وضع الأراضي التي يتم الانسحاب منها تحت إشراف دولي أو غيره « لأن هذا يتناقض مع سيادة مصر » وأن « على إسرائيل أن تنسحب إلى خطوط 5 يونيو 1967 ، وعندئذ يعقد مؤتمر سلام لوضع اتفاق سلام نهائي ، مع موافقة مصر على وجود دولي لمدة محدودة في شرم الشيخ للإشراف على حرية الملاحة في مضايق تيران » .

في ذلك الحين كان الأداء العسكري الممتاز للقوات المسلحة المصرية على الجبهة يعكس أثره على موقف الولايات المتحدة السياسي . لقد خاب رجاء الإدارة الأمريكية في استرداد إسرائيل السيطرة على الموقف كما كانت تتوقع ، وفشل الهجوم المضاد الإسرائيلي على الجبهة المصرية يومي 8 و9 أكتوبر ، وأخذت إسرائيل تلح في تعويضها في السلاح .

وتحت تأثير هذا الموقف العسكري انتقلت الإدارة الأمريكية من سياسة وقف إطلاق النار على أساس انسحاب قوات الطرفين إلى خطوط ما قبل الحرب ، إلى سياسة وقف إطلاق النار على الخطوط التي وصلت إليها القوات . ومعنى ذلك احتفاظ مصر بنصر العبور والاستيلاء على خط بارليف .

على أنه لما كان هذا العرض يعني حصر انتصار القوات المسلحة المصرية في هذا الحيز ، ويدع بقية سيناء في يد القوات الإسرائيلية ، ولما كانت خطة حرب أكتوبر تقضي بعدم وقف إطلاق النار أبدا قبل موافقة إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، لأن تحطيم خط بارليف لم يكن غاية في حد ذاته ، وإنما كان وسيلة لإجبار إسرائيل على الانسحاب من كل الأراضي المحتلة ــ فلذلك رفض السادات هذا العرض على الفور ، وأصر في الرسالة التي أرسلها يوم 10 أكتوبر على ربط وقف إطلاق النار بانسحاب إسرائيل إلى خطوط ما قبل 5 يونيو 1967 ، ووضع منطقة غزة تحت إشراف الأمم المتحدة انتظارا لتقرير مصيرها ، مع جميع بنود رسالته الأولى .

في ذلك الحين كانت إسرائيل ترفض وقف إطلاق النار إلا إذا نص على عودة

القوات إلى خطوط ما قبل 6 أكتوبر ولكن في يوم 11 أكتوبر ، حين استطاعت قواتها رد القوات السورية إلى ما وراء خطوط 6 أكتوبر ، وكسبت أراضي جديدة في اتجاه دمشق ، فقد بدا لها أن قبول وقف إطلاق النار عند الخطوط التي وصلت إليها القوات المتحاربة سوف يكون متوازنا ، لأنه يحدث بينما قواتها تحتل أراضي جديدة في سوريا ، والقوات المصرية تحتل شريطا لا يتجاوز عمقه 15 كم داخل سيناء التي هي جزء من مصر . ولما كان الاتحاد السوفييتي قد أخذ في مد جسر جوي إلى دمشق من العتاد الحربي وأوضح السفير السوفييتي في واشنطن أن الاتحاد السوفييتي لن يقف مكتوف الأيدي أمام تهديد إسرائيل لدمشق ، فلهذا أرسلت جولدا مايير في مساء يوم 12 أكتوبر توافق على قبول وقف إطلاق النار في المواقع التي وصلت إليها قوات الطرفين .

على أن السادات ظل مصرا على الرفض ، لأن قبول وقف إطلاق النار دون ربطه بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، سوف يسلب من نصر العبور هدفه الإستراتيجي الكبير ، وهو التحرير ، لذلك حين طلب السفير البريطاني مقابلته بعد ظهر يوم 13 أكتوبر بإيعاز من كيسنجر ليقترح عليه هذا المشروع في مجلس الأمن ، أبلغه السادات بكلمته النهائية وهي الرفض .

هذا الإصرار من جانب السادات على رفض قبول وقف إطلاق النار بدون ربطه بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة ، حتى لايحصر نتائج نصر أكتوبر في عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف واحتلال 15 كم على طول القناة ــ يفسر رفضه وقف إطلاق النار حين طلب منه الاتحاد السوفييتي ــ باتفاق مع سوريا ــ ذلك بعد ست ساعات فقط من عبور القناة . فقد رد على السفير السوفييتي قائلا : أفهم أن تتقدم واشنطن بهذا الاقتراح لأن المعركة لاتسير في صف إسرائيل ، أما أن يقدم الاتحاد السوفيتي هذا الاقتراح فهذا ما لا أفهمه . ثم قال إنه « من المستحيل عليه أن يتصور وقف إطلاق النار بينما خمس فرق مصرية تعبر القناة إلى سيناء ، والقوات المدرعة في طريقها إليها . إننا نريد السلام حقا ، ولكن السلام لن يتحقق قبل أن يخرج آخر جندي إسرائيلي من سيناء » .

على أن وقف إطلاق النار في ذلك الحين كان يخدم الجانب السوري ، فقد كان تقدير الرئيس حافظ الأسد وقتذاك أن القوات السورية تستطيع بفعل عامل المفاجأة اقتحام الخطوط الإسرائيلية وإجبار العدو الإسرائيلي على الانسحاب من الجولان في اليومين الأولين من الحرب ، ولكنها لا تستطيع أن تحتفظ بتفوقها إلى الأبد ، فما يكاد العدو يتم تعبئة احتياطيه الرئيس من المدرعات والدبابات ، حتى يبدأ في شن هجومه المضاد ويسترد ما فقد . ومن هنا فقد جرى الاتفاق بين الرئيس حافظ الأسد والسفير السوفييتي في دمشق على أنه عندما ينشب القتال ، يكون الدور الأساسي الذي يلعبه الاتحاد السوفييتي لصالح سوريا هو التقدم إلى مجلس الأمن بمشروع بوقف إطلاق النار حتى إذا ما تمت الموافقة عليه ، تكون القوات السورية قد استردت الجولان ، ولا تكون القوات الإسرائيلية قد بدأت هجومها المضاد بعد ، وبذلك تكون سوريا قد حققت أهدافها من الحرب .

على أن كلا من الرئيس حافظ الأسد والاتحاد السوفييتي لم يضع في اعتباره أن وقف إطلاق النار في ذلك الحين ، إذا كان يخدم الجبهة السورية ، فإنه يضر الجبهة المصرية ضررا بليغا ، إذ يضيع منها هدفها الإستراتيجي وهو تحرير سيناء ، ويحصره في نصر العبور فقط ، ومن هنا كان رفض السادات لوقف إطلاق النار .

الأداء السياسي في حرب أكتوبر (3)*

رأينا في المقال السابق كيف تغيرت سياسات كل الأطراف المشتركة في حرب أكتوبر حسب تطورات الحرب ، بينما بقيت سياسة مصر ثابتة . فقد تغيرت سياسة إسرائيل من وقف إطلاق النار ، وبعد أن كانت تشترط فيه العودة إلى ما وراء خطوط 6 أكتوبر ، أصبحت بعد اكتسابها أراضي جديدة على الجبهة السورية ، تقبل وقف إطلاق النار عند الخطوط التي وصلت إليها القوات المتحاربة ، وأرسلت بموافقتها على ذلك إلى الولايات المتحدة في مساء يوم 12 أكتوبر . وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، فبعد أن كانت تشترط في وقف إطلاق النار إلغاء أثر انتصار العبور وتحطيم خط بارليف بعودة القوات المصرية إلى خطوط 6 أكتوبر ، فإنها بعد أن خاب رجاؤها في استرداد إسرائيل سيطرتها على الموقف ، وبعد فشل الهجوم الإسرائيلي المضاد على القوات المصرية في 8 و9 أكتوبر ، قبلت احتفاظ مصر بثمار انتصارها ، ووقف إطلاق النار عند الحدود التي وصلت إليها القوات المتحاربة . أما بالنسبة لسوريا ، فقد رأينا كيف خططت مع الاتحاد السوفييتي لوقف إطلاق النار في بداية الحرب ، أي بعد استرداد الجولان ، ومن قبل أن يقع الهجوم الإسرائيلي المضاد الذي يمكن أن يحرم سوريا من ثمار انتصارات اليومين الأولين للحرب ، ولكن بعد أن أفلح الهجوم الإسرائيلي المضاد في استرداد الجولان مرة ثانية من سوريا ، وتجاوز الخطوط 6 أكتوبر في زحفه نحو دمشق ، فقد أصبح وقف إطلاق النار عند الخطوط التي وصلت إليها القوات المتحاربة يمثل كارثة عليها ، خصوصا بعد أن أخذت ترد إليها النجدات من البلاد العربية .

في ذلك الحين لم تتغير سياسة السادات من ناحية وقف إطلاق النار ، وهو

(*) الاثنين 30 / 10 / 1989 .

رفض وقف إطلاق النار مع عودة القوات المتحاربة إلى خطوط 6 أكتوبر ، لأن ذلك يحرم مصر من ثمار العبور ، وكذا رفض وقف إطلاق النار عند الحدود التي وصلت إليها القوات المتحاربة ، لأن ذلك يحصر نصر العبور في تحطيم خط بارليف واحتلال شريط من الأرض لايتجاوز 15 كيلو مترا على طول القناة ، ويحرم مصر من هدفها الإستراتيجي وهو تحرير سيناء . لذلك حين عرض السفير البريطاني على السادات بعد ظهر يوم 13 أكتوبر اقتراح وقف إطلاق النار عند الحدود التي وصلت إليها القوات ، كانت إجابته القاطعة هي الرفض .

وقد كان نتيجة لذلك أن شرعت الولايات المتحدة في التأثير على الموقف العسكري على الجبهة المصرية بما يعكس أثره على الموقف السياسي ، فأعلن نيكسون إقامة جسر جوي أمريكي على نطاق شامل لنقل إمدادات العتاد والسلاح إلى إسرائيل ، كما أمر بشحن عشر طائرات فانتوم تطير مباشرة إلى إسرائيل ، وصدرت الأوامر إلى طائرة استطلاع من طراز « إس آر 71 » بتصوير منطقة القناة ، لتوفير قاعدة مستقلة للحكم على خسائر الجانبين . وهكذا نزلت الولايات المتحدة بثقلها العسكري إلى المعركة إلى جانب إسرائيل منذ يوم 13 أكتوبر ، وذلك للتأثير على القرار السياسي للسادات .

ومع ذلك فإن خطة الحرب الهجومية المحدودة لحرب أكتوبر كانت جديرة بتحقيق أهدافها في استنزاف إسرائيل تحت حماية حائط الصواريخ المصري ، لولا أن الموقف الخطير على الجبهة السورية الذي أخذ يهدد دمشق ، أجبر السادات على مخالفة قواعد الخطة الأساسية ، ودفع القوات المصرية إلى هجوم 14 أكتوبر لتخفيف الضغط على الجبهة السورية ، مما قلب الموقف العسكري رأسا على عقب ، وأثر على الموقف السياسي بالتالي تأثيرا سلبيا .

فلقد كان على السادات للاحتفاظ بثمار نصر العبور دون مساس ، واستبقاء فرق الجيش المصري الخمس على الضفة الشرقية للقناة في سيناء دون تأثر ، أو ضعف لتنفيذ مهامها القتالية التي حددتها خطة حرب أكتوبر — أن ينشئ جيشا جديدا

لهجوم 14 أكتوبر تم تكوينه من الفرقتين المدرعتين الإستراتيجيتين اللتين كانتا تحميان ظهر كل من الجيشين الثالث والثاني في الضفة الغربية للقناة ، وكان وجودهما في أماكنهما في غرب القناة مقصودا به سحق أي اختراق للقناة من جانب العدو وخصوصا عند الدفرسوار ، وهو ما كانت القيادة العسكرية المصرية تتوقعه .

وقد فشل هجوم 14 أكتوبر لعدم تكافؤ القوات المتحاربة ، فقد كان الهجوم المصري يتكون من 400 دبابة ، بينما كانت قوات العدو تتكون من 900 دبابة ، وقد استدرجت هذه القوات الألوية المصرية إلى « مناطق قتل » ونجحت في تدمير 200 دبابة مصرية . على أن الهجوم نجح في تحقيق هدفه السياسي الكبير وهو إنقاذ دمشق ، إذ تحول الثقل العسكري الإسرائيلي بعد ذلك من الجبهة السورية إلى الجبهة المصرية .

وسرعان ما تغير الموقف العسكري لغير صالح الجبهة المصرية . ففي اليوم التالي (15) كان العدو يعبئ قواته لتنفيذ عملية الثغرة ، التي كان يطلق عليها اسم « عملية الغزالة » ومع أن هذه العملية كان مقضيا عليها بالفشل في اليوم التالي لو تصدت لها قوة مصرية ضئيلة من احتياطي الضفة الغربية ، إلا أن إهمال القيادة المسئولة في التصدي لها والتقليل من شأنها ، أدى إلى اتساعها . لقد كانت القوة الإسرائيلية الأولى التي عبرت القناة لاتتجاوز مائتي جندي مشاة بقيادة شارون ، ولم تكن مدعومة بالدبابات ، كما أن وحدة المظليين التي عبرت بعد هذه القوة بساعتين لم تكن مدعومة بالدبابات كذلك . وكان في الوسع القضاء على هذه القوة الإسرائيلية بأقل قوة مصرية ، ولكن اللواء تيسير العقاد هوّن من شأن هذه القوة للقيادة العامة ، فأرسل إليها في صباح يوم 16 أكتوبر بلاغا مطمئنا ، بدلا من أن يرسل إليها بلاغا محذرا ، ولم ينتبه إلى ازدياد خطرها بسرعة فائقة بعد أن أصبحت إسرائيل تعلق عليها كل آمالها ، فكانت القوة التي أرسلها لمواجهتها وتصفيتها أقل بكثير من الحجم الذي وصلت إليه ، إذ أرسل إليها كتيبة صاعقة مدعومة ببعض الدبابات الكويتية ، فمنيت الكتيبة بخسائر كبيرة في أفرادها ومعداتها ، كما أصيبت

الدبابات الكويتية بخسائر كبيرة أيضا . ولم يكن إلا عند الظهيرة عندما أدركت القيادة العامة خطورة الثغرة ، ولكن الانقسام دب بينها في طريقة مواجهتها ، في الوقت الذي نجح فيه العدو في بناء أول كوبري له في منطقة الدفرسوار في خلال ليلة 17 / 18 ، وعبر عليه لواءان مدرعان ، وبحلول يوم 18 أكتوبر كان للعدو غرب القناة فرقتان مدرعتان ، وبحلول آخر ضوء في يوم 18 أكتوبر كان قد عبر لواءان آخران للعدو ، فأصبح له في غرب القناة خمسة ألوية مدرعة ولواء مشاة .

على هذا النحو انتقلت معظم قوات العدو إلى الضفة الغربية للقناة ، وأصبحت تهدد بتطويق الجيشين الثاني والثالث ، واختل التوازن الدفاعي للجبهة المصرية اختلالا خطيرا ، وكان من شأن هذا الاختلال أن يحدث تأثيره الحتمي على الأداء السياسي للسادات .

الأداء السياسي في حرب أكتوبر (4)*

كانت خطورة ثغرة الدفرسوار أنها هدمت خطة حرب أكتوبر . فلقد رأينا في المقالات السابقة أن خطة حرب أكتوبر اعتمدت بصورة رئيسية على حائط الصواريخ المصري في حماية قوات العبور ، والاستمرار في حمايتها أثنا حرب الاستنزاف الثانية التي كان مقررا أن تبدأ من الضفة الشرقية للقناة ، نظرا لأن سلاح الطيران الإسرائيلي كان متفوقا على سلاح الطيران المصري الذي لم يكن في وسعه تقديم الحماية اللازمة إلا بتضحيات جسيمة .

ومن هنا كان رفض السادات قبول وقف إطلاق النار إلا مشروطا بقبول إسرائيل الانسحاب من سيناء والعودة إلى خطوط 5 يونيو 1967 ، ومن هنا أيضا كان إصرار السادات على استمرار القتال على الجبهة المصرية ، لأن استمرار القتال كان يضمن استمرار التعبئة الإسرائيلية الباهظة التكاليف على إسرائيل ، لأن إسرائيل ذات الثلاثة ملايين نسمة كانت تعبئ وقت الحرب حوالي عشرين في المائة من قوتها البشرية للانضمام إلى القوات المسلحة وقوات الدفاع الإقليمي ، وهي نسبة عالية جدا لم تستطع أية دولة في العالم أن تصل إليها ، ولا تستطيع إسرائيل تحملها لمدة طويلة لأنها ترهق اقتصادها القومي وتصيب خدماتها وجميع أنشطتها الأخرى بالشلل — ويستمر ذلك حتى تشعر إسرائيل بأنها لا تستطيع إطالة أمد الحرب أكثر من ذلك ، بينما جيشها يستنزف وطيرانها يتآكل بفعل حائط الصواريخ المصري .

على أن الثغرة قلبت الموقف رأسا على عقب ، فكما ذكرنا فقد انتقلت معظم قوات العدو إلى الضفة الغربية للقناة وأصبحت تهدد بتطويق الجيش الثاني والجيش

(*) الاثنين 6/ 10 / 1989 .

الثالث في الضفة الشرقية ، وفي الوقت نفسه أخذت في تدمير حائط الصواريخ من الخلف ، وفتح ثغرة في سماء الدفاع الجوي أخذ يعمل من خلالها التفوق الجوي الإسرائيلي في ضرب القوات المصرية في الشرق والغرب ، وأخذت فرقة شارون تضغط في اتجاه الشمال بهدف الوصول إلى الإسماعيلية وتطويق الجيش الثاني .

ومن هنا كان من الطبيعي أن تفرض هذه الأوضاع الجديدة في الميدان العسكري آثارها في الميدان السياسي ، ذلك أن تمسك السادات بسياسة رفض قبول وقف إطلاق النار دون انسحاب إسرائيل إلى خطوط 1967 ، لم يفقد فقط مبرراته ، بل أصبح أيضا يهدد الإنجاز المصري الكبير الذي تحقق في شرق القناة ، والذي تمثل في القوات المسلحة المصرية التي بلغت في ذلك الحين 18 لواء مشاة ، وأربعة ألوية مدرعة ، و22 كتيبة دبابات ، و5 كتائب « بي أم بي »، و5 كتائب مقذوفات موجهة مالوتكا ، و5 كتائب مدفعية مضادة للدبابات ، وحوالي 400 مدفع مضاد للدبابات ب 10 وب 11 ، وحوالي 2100 مدفع « آر بي جي » ، و60 كتيبة مدفعية ميدان عيار 100 مم : 122مم ، و15 كتيبة هاون ثقيل عيار 120 مم : 160م .

نعم لم يكن في وسع السادات تعريض هذا الإنجاز المصري الكبير الذي تحقق في الضفة الشرقية للقناة للخطر برفض وقف إطلاق النار إلا بعد قبول إسرائيل الانسحاب من سيناء إلى خطوط 5 يونيو ، وأصبح عليه أن يبحث عن بديل ، وقد كان البديل الذي ارتآه هو المساومة بالإنجاز المصري في شرق القناة لتحقيق أكبر النتائج السياسية التي يمكن الحصول عليها من وضع عسكري يسوده التوازن ، كذلك الذي أصبح موجودًا على الساحة المصرية يوم 19 أكتوبر وقبل هذه النتائج كان يمكن الحصول عليها عن طريق وقف إطلاق النار في الخطوط التي وصلت إليها القوات المتحاربة (وهو ما كانت تقبله إسرائيل والولايات المتحدة كما رأينا) مع الدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967 (الخاص بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في مقابل السلام) ، من خلال المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف الأمم المتحدة (وهو تخفيف من السادات لشرط التزام إسرائيل بالانسحاب في خلال فترة محددة) ، وعلى أن تضمن الدولتان العظميان وقف إطلاق النار والتنفيذ الفوري لقرار 242 . وهذا ما أبلغ به السادات السفير السوفييتي في ليلة

19 ، 20 أكتوبر ، وقد كان على القوات المسلحة المصرية في تلك اللحظات ألا تدع الموقف العسكري في الضفة الغربية للقناة يتدهور لصالح العدو الإسرائيلي حتى صدور قرار وقف إطلاق النار ، وهو ما نجحت فيه بجدارة ؛ فرغم تلك الظروف السيئة لم يكتسب العدو الكثير من الأراضي خلال قتاله في أيام 20 و21 و22 . ففي الشمال لم تستطع فرقة « شارون » الوصول إلى ترعة الإسماعيلية ، وفي الجنوب توقفت فرقة « برين » عند جنيفة ، وإلى الغرب والشمال منها فرقة « ماجن » وإلى الغرب وصلت دبابات العدو إلى حوالي 15 كم غرب القناة ، ولكن العدو لم يسيطر على المنطقة ، فقد كانت الوحدات المصرية التي تفادتها قواته المدرعة تتحكم في خطوط مواصلاته ، بينما كانت دبابات العدو تتحكم في خطوط مواصلات هذه الوحدات المصرية . وقد كان هذا هو الموقف عندما أصبح وقف إطلاق النار نافذ المفعول في الساعة 18,52 يوم 22 أكتوبر 1973 .

على أن هذا الوضع العسكري المتوازن لم يلبث أن تدهور بعد وقف إطلاق النار ، فقد استأنف الإسرائيليون هجومهم صباح يوم 23 أكتوبر لتغيير الوضع لصالحهم وقد حققوا في هذا الهجوم نتائج تساوي النتائج التي حققوها في بداية الثغرة ، وذلك في غياب المقاومة المصرية التي كان سببها هذه المرة تراخي القوات بعد قتال مرير دام أياما طويلة ، لقد ثبتوا الفرقة الرابعة المدرعة المصرية بأحد ألويتهم ، واندفعوا جنوبا بثلاثة ألوية مدرعة ضد لا شيء ، وقاموا بتطويق مدينة السويس ، واستمروا جنوبا على خليج السويس حتى وصلوا إلى ميناء الأدبية الذي يقع جنوب السويس بـ 15 كم . وبهذه الطريقة تقدموا في يوم واحد ، هو يوم 23 أكتوبر ، حوالي 35 كم . وبحلول يوم 24 أكتوبر كان العدو الإسرائيلي قد أتم حصار الجيش الثالث شرق القناة ، وعزله عن مركز قيادته في غرب القناة ، كما قام بحصار مدينة السويس ، التي أفلتت من الاحتلال بعد مقاومة شرسة كبدت العدو 100 قتيل و500 جريح .

وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا الوضع المتدهور في الجبهة العسكرية على الموقف السياسي . فقد رأينا كيف أن الموقف الأول للقيادة السياسية المصرية كان

عدم قبول وقف إطلاق النار إلا بعد التزام إسرائيل بالانسحاب من سيناء إلى خطوط 5 يونيو 1967 ، ثم تراجع هذا الموقف بعد نجاح إسرائيل في الثغرة ، فقبلت القيادة السياسية المصرية قبول وقف إطلاق النار عند الخطوط التي وصلت إليها القوات المتحاربة .

والآن وبعد الزحف الإسرائيلي في فترة وقف إطلاق النار أصبح هم القيادة السياسية المصرية هو إعادة القوات المسلحة الإسرائيلية إلى خطوط يوم 22 أكتوبر 1973 ، ولم يكن في وسعها أن تفلت من هذه الألوية التي فرضت نفسها بفضل المعونة الأمريكية .

وفي الوقت نفسه انصب اهتمام السادات على شيء واحد ، هو الاحتفاظ بآلة الحرب المصرية ، التي أنجزت نصر العبور المدوي ، بعيدة عن الدمار ، أي تخليص الجيش المصري من حرب أكتوبر سليما ، فكتب كتب إلى الرئيس حافظ الأسد عند قبوله وقف إطلاق النار يقول : « إني لن أسمح بأن تدمر قواتي المسلحة مرة أخرى ، أو أن يدمر شعبنا ومنشآته » .

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض كان السادات مستعدا لدفع أي ثمن ، وقد تمثل هذا الثمن في إدارة ظهر مصر إلى المعسكر الشرقي ، والدخول في المعسكر الغربي ، وزيارة القدس ، وإبرام المعاهدة المصرية الإسرائيلية .

قضايا حرب أكتوبر (1)*

رغم ما يكتب في كل عام في مناسبة حرب أكتوبر من كتابات وتصريحات وبيانات وأحاديث صحفية وإذاعية وتليفزيونية ، إلا أنه يكاد يكون هناك صمت عام عن القضايا التي فجرتها الحرب ، باعتبارها قضايا شائكة يحسن السكوت عنها ، وتركيز الحديث في الموضوعات التقليدية المعتادة عن الاستعداد للحرب وانتصار قواتنا في معركة العبور ولاشيء أكثر من ذلك .

وصحيح أن تناول هذه الموضوعات مفيد في رفع الروح المعنوية للشعب المصري في تأكيد ثقته بنفسه وفي قدراته العسكرية التي أبرزتها الحرب ، وهو أمر مشروع ، إذ من حق كل شعب أن يفخر بإنجازاته وبطولاته في كل مناسبة ، ولكن من حق هذا الشعب أيضا أن يعرف هذه الإنجازات في صورة متكاملة لا تخفي أشياء وتظهر أشياء أخرى ؛ لأنه بعد أن ينتهي الحدث التاريخي يصبح ملكا للشعب ، ومن حقه أن يدرسه ويستخرج منه الدروس التي تساعده على تصحيح مساره .

ومن دراستي لحرب أكتوبر فإن هناك بعض القضايا التي جرى التقليد على إغفالها ، رغم تأثيرها الحاسم في مجرى الحرب وفي تحديد نتائجها ، وهذه القضايا يمكن تلخيصها في الآتي :

1 ـــ قضية اشتراك سوريا مع مصر في الحرب ، وهل أفاد القضية المشتركة أم أضرها ؟

2 ـــ قضية الثغرة ، وهل تقع المسئولية عنها على عاتق الرئيس السادات أم على قيادة الجيش .

(*) الوفد 10 / 10 / 1988 .

3 ــ قضية الوقفة التعبوية بعد العبور ، وهل أضرت بمجرى الحرب ونتائجها ، أم أفادت الوضع العسكري ؟

4 ــ قضية الأداء السياسي في حرب أكتوبر ، وهل ضيع المكاسب العسكرية أم حفظها ؟

وسوف أتناول كل قضية من هذه القضايا في مقال من المقالات التالية :

وأبدأ بالوقفة التعبوية ؛ وهي مصطلح يطلق على وقوف القوات المسلحة المصرية بعد عبورها القناة على الشاطئ الشرقي للقناة ، وعدم اندفاعها إلى الممرات رغم ما حققته من نجاح ساحق في العبور .

فقد جرى الخلاف بين من تناولوا حرب أكتوبر من المحللين السياسيين والعسكريين حول صواب هذه الوقفة أو خطئها ، وبوجه عام فإن معظم الذين عارضوا السادات ودخلوا في خصومة حادة معه ، قد أدانوا وقفة الجيش المصري بعد العبور وعدم تقدمه لاحتلال الممرات ، وعلى رأس هؤلاء الكاتب محمد حسنين هيكل ، الذي كتب في كتابه « الطريق إلى رمضان » يبدي اقتناعه الشخصي بأنه « لو كان التقدم نحو الممرات قد استمر ، والاستيلاء عليها قد تم ، لأمكن تحرير سيناء كلها ، مع ما يترتب على تحريرها ، بنصر كهذا ، من نتائج سياسية لايمكن تقديرها » .

ويبدو أن هيكل كان متأثرا في هذا الرأي بموقف السوفييت ، ففي لقاء هيكل بالسفير السوفييتي فينوجرادوف في ليلة 9 أكتوبر ــ سأله السفير : « لماذا لم تدعموا مكاسبكم ، وتبدءوا الاندفاع إلى الممرات ؟ إن الأمر ليس منطقيا فحسب ، ولكنه يساعد على تخفيف الضغط على السوريين » وقال فينوجرادوف أنه وخبراءه العسكريين يشعرون بأشد القلق تجاه الموقف العسكري ، ويرون أن كثافة حشود القوات المصرية فوق شريط محدود من الأرض في الضفة الشرقية يعرضها لخطر كبير !

وبطبيعة الحال فإن هذا الرأي كان هو رأي الجانب السوري وقت الحرب ، الذي لم يكف عن مطالبة السادات باستمرار الهجوم بعد العبور حتى تصل القوات المصرية إلى الممرات ، بينما تكون القوات السورية قد وصلت إلى نهر الأردن وبحيرة طبرية ، وعندها يمكن أن يكون للوقفة التعبوية ما يبررها ! ولم يكتفوا بالضغط على السادات لاستمرار الهجوم إلى الممرات ، بل ضغطوا على السوفييت ليضغطوا بدورهم على السادات من أجل ذلك ! وهو ما رأينا جانبا منه في الحديث السالف الذكر للسفير السوفييتي مع هيكل .

وواضح أن هذا الرأي من جانب كل من هيكل والسوفييت والسوريين ، يغفل حقائق التوازن العسكري الذي كان قائما بين مصر وإسرائيل في ذلك الحين ، كما يتجاهل خطة المآذن العالية (التي سميت بدر قبل الحرب) التي قامت حرب أكتوبر على أساسها .

وحتى نوضح ذلك فمن الثابت أن الميزان العسكري بين مصر وإسرائيل عندما بدأت مصر الحرب لم يكن في صالح مصر وإنما كان في صالح إسرائيل ! وهذه حقيقة يتجاهلها كثيرون ممن يتناولون حرب أكتوبر . ومن أجل ذلك فلم يكن في مقدرة مصر العسكرية في ذلك الحين خوض حرب تقودها إلى الممرات ثم إلى الحدود المصرية الإسرائيلية ، وإنما كانت قدرة مصر العسكرية تمكنها فقط من عبور قناة السويس بتضحيات باهظة ، والتمركز على طول الشاطئ الشرقي للقناة بعرض لا يتجاوز مدى حماية حائط الصواريخ ، وإلا فإن جيشها يقع فريسة للطيران الإسرائيلي المتفوق ، ويتكبد خسائر فادحة تكلفه خسارة الحرب .

وقد كانت تلك بالفعل خطة المآذن العالية التي جرت حرب أكتوبر على أساسها ، وكان الفريق سعد الدين الشاذلي قد شرح فكرته هذه في الحرب المحدودة للسادات في اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم 6 يونيو 1972 في عبارات بسيطة ولكنها حاسمة ، فقال : إن « الفجوة بين القوات الجوية الإسرائيلية والقوات الجوية المصرية تميل إلى الاتساع لا الضيق ، ولا يوجد أمل في إغلاق أو تضييق

هذه الفجوة في المستقبل القريب ، ومن ثم فإنه يجب التخطيط لمعركة هجومية محدودة تتم في ظل تفوق جوى معاد ، ويمكننا أن نعتمد في تحدينا للتفوق الجوي خلال تلك المعركة على الصواريخ المضادة للطائرات سام » .

وقد كان هذا ما اقتنع به السادات ، وأصدر الأمر بتنفيذه ، قائلا إنه لو نجح الجيش في كسب عشرة ملليمترات من الأرض على الضفة الشرقية للقناة ، فإن هذا سوف يعزز موقفه إلى أبعد حد في مفاوضاته السياسية والدبلوماسية اللاحقة .

ومعنى ذلك أن خطة حرب أكتوبر لم تكن تستهدف تحرير سيناء بالقوة المسلحة ، و لم تكن تستهدف حتى الاستيلاء على المضايق ، وإنما استهدفت فقط عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف واحتلاله ، واتخاذ أوضاع دفاعية بمسافة تتراوح ما بين 10 - 12 كيلو مترا شرق القناة يتم في خلالها تحريك الموقف الدولي سياسيا لحمل إسرائيل على الانسحاب من سيناء وتسوية مشكلة إزالة آثار العدوان .

على أن الخطة ــ في الوقت نفسه ــ تضمنت احتمال تغير الظروف بعد العبور لصالح الاستمرار إلى المضايق وذلك في حالة أن يتلقى الطيران الإسرائيلي خسارة جسيمة في قواته ــ وهي عنصر التهديد الأساسي للتقدم إلى الممرات ــ وتقرر إسرائيل سحب قواتها من سيناء ، فحينئذ يتم تنفيذ المرحلة الثانية من الهجوم نحو الممرات ، وقد اصطلح على تسمية الوقفة بين المرحلتين باسم « الوقفة التعبوية » ــ أي التوقف حتى تتغير الظروف التي أدت إلى هذا التوقف بانتهاء التفوق الجوي الإسرائيلي .

على أن هذا التفوق الجوي الإسرائيلي لم ينته طوال أيام حرب أكتوبر ، بكل ما كان يمثله من خطر داهم يلحق القوات المصرية إذا هي خرجت من تحت مظلة حائط الصواريخ على الضفة الغربية للقناة ، وتوغلت في العراء إلى المضايق . وحتى نصور ذلك تصويرا بليغا نقول إنه حدث يوم 10 أكتوبر أن خرجت عناصر من لواء المشاة الأول من تحت حائط الصواريخ المصري ، وتقدمت جنوبا لاحتلال مواقع عيون موسى ، وكانت القوات الجوية الإسرائيلية تراقبه ؛ فسارعت إلى مهاجمته بينما كان يعبر أرضا ضيقة لا تسمح له بالانتشار ، وأفلحت في إصابته بخسائر جسيمة

في أفراده ومعداته وأسلحته ، مما أدى إلى خروجه من المعركة ، وفقده الاعتبار كقوة مقاتلة لعدة أيام . وهو نفس ما حدث للقوات المصرية التي خرجت من تحت المظلة الصاروخية يوم 14 أكتوبر في هجوم 14 أكتوبر المشئوم ، إذ فقدت في هذا اليوم نحو مائتين وخمسين دبابة . وفشلت في تحقيق مهمتها .

وهذا يوضح أن الوقفة التعبوية كانت ضرورية أثناء الحرب لحماية مكاسب العبور في ظل حائط الصواريخ ، وأن إنهاءها والتقدم بالفرق الخمس إلى الممرات كان كفيلا بتضييع هذه المكاسب وإلحاق الهزيمة بالقوات المسلحة المصرية .

وفي الواقع أن الذين يتمسكون بهذا الرأي حتى الآن ، ويدينون الوقفة التعبوية ، ينحصرون كما ذكرنا في خصوم السادات السياسيين ، الذين يريدون تشويه إنجازه العسكري الضخم في حرب أكتوبر افتراء وتزويرا ، وقد سبق الإشارة إليهم ، وهذا ما استقر عليه رأي المحللين العسكريين المنصفين ، فيقول الكولونيل ديبوي في تحليله العسكري لحرب أكتوبر إنه « لو كان قد وقع هجوم مصري في 9 و10 أكتوبر ، أو بعد هذا التاريخ ، فإنه كان سيلقى نفس المصير الذي انتهى إليه الهجوم المصري يوم 14 أكتوبر ، حتى وإن لم يكن سيحسم بنفس الطريقة ولنتذكر جيدا أن أحد الأسس التي قامت عليها الخطة المصرية هي الاعتراف بالتفوق الجوي الكبير لسلاح الطيران الإسرائيلي . واستشهد بمونتجومري في معركة علم حلفا عام 1942 ، فقال إنه واجه نفس الموقف الذي واجهه الجيش المصري بعد انتصاره في معركة العبور وتحطيم خط بارليف ، ولكنه رفض انتهاز الفرصة حتى لايعطي لروميل فرصة للهجوم المضاد ، وتحويل هزيمته إلى انتصار » .

قضايا حرب أكتوبر (2)

اشتراك سوريا مع مصر في حرب أكتوبر هل كان مفيدا أم ضارا ؟

كانت القضية الثانية التي أثارتها حرب أكتوبر هي قضية اشتراك سوريا في الحرب مع مصر ، وهل أفاد هذا الاشتراك القضية المشتركة أم أضرها . وهذه القضية قد تبدو إحدى البديهيات في نظر الكثيرين ، فاشتراك دولتين في الحرب ضد دولة أخرى أفضل من انفراد دولة بالحرب وحدها دون شريك ، ولكن هذه البديهية تحطمت في حرب أكتوبر .

فلقد رأينا من المقال السابق كيف قامت خطة حرب أكتوبر على فكرة الحرب المحدودة ـــ أي على تقييد حركة القوات البرية المصرية شرق القناة بما لا يتجاوز 10 - 15 كيلومترا ، وربطها بقدرة حائط الصواريخ المصري على تقديم الحماية لهذه القوات . وكانت إمكانيات حائط الصواريخ قادرة على تحقيق دفاع جوي مؤثر ضد الطيران الإسرائيلي بمسافة تتراوح بين 10 - 15 كيلومترا ، وأي هجوم بري يتجاوز هذه المسافة قد يقود إلى عواقب وخيمة .

على أن الأمر على الجبهة السورية كان على النقيض تماما ، بمعنى أنه كان على القوات السورية استرداد أرض الجولان ، بكل ما يتطلبه ذلك من استمرار تقدمها إلى الأمام بقدر ما يمكن أن تحملها عجلات مدرعاتها وآلياتها وأن تتجاوز حدود حماية المظلة الصاروخية السورية ـــ التي لم تكن في حقيقة الأمر بقدر كثافة المظلة المصرية أو تمتد على كامل ساحة الجبهة السورية بكفاءة متساوية .

ومعنى ذلك إذا كانت الظروف العسكرية والجغرافية قد فرضت أن تكون الحرب على الجبهة المصرية حرب « تحريك » ، فإنها فرضت على الجبهة السورية أن تكون حرب « تحرير » فإلى جانب صغر عمق الجولان الذي لم يكن يتجاوز

عشرين كيلو مترا ، بالمقارنة مع عمق جبهة سيناء التي كانت تبلغ مائتي كيلو مترا ، فإن الجبهة السورية كانت تخلو من مساحات مائية أو صحراوية تحجز بين القوات السورية والإسرائيلية .

ونظرا لهذا التناقض على الجبهتين ، فإن القيادة المصرية لم تكن تعول كثيرا على اشتراك سوريا في الحرب إلى جانب مصر ، ولم يكن في خطة المآذن العالية ما يجعل مصر في حاجة إلى سوريا ، لأن الخطة كان يمكن تنفيذها بالإمكانيات العسكرية المصرية البحتة دون شريك ، إذ كانت تقوم على العبور ، والتوقف في مساحة لا تتجاوز 15 كيلو مترا ، والصمود في المواقع الجديدة تحت حماية المظلة الصاروخية ، واستنزاف الجيش والطيران الإسرائيلي في ظروف لا تستطيع أن تتحملها إسرائيل ، لأن إسرائيل ذات الملايين الثلاثة لم تكن تستطيع تعبئة قواتها ، التي تصل إلى نسبة عالية تبلغ عشرين في المائة ، لمدة طويلة ، وإلا أرهقت اقتصادها القومي وأصابت جميع خدماتها وأنشطتها الأخرى بالشلل .

وقد قامت خطة المآذن العالية بالفعل على هذا الأساس ، ففي اجتماع يوم 24 أكتوبر 1972 حين سأل الشاذلي الرئيس السادات عما إذا كان سيقوم بتحرك عربي لتعبئة القوى العربية أجاب السادات قائلا : ستكون المعركة مصرية أساسا ، وسوف يقف العرب موقف المتفرج في البداية ، ولكنهم سوف يجدون أنفسهم في موقف صعب أمام شعوبهم ، فيضطرون في النهاية إلى أن يغيروا موقفهم .

والمهم أن سوريا تعلم بالخطة المصرية ، وتعلمُ أن الهجوم المصري سوف يكون هجوما محدودا مربوطا بحائط الصواريخ على الشاطئ الغربي للقناة ، وأن القوات المصرية لن تتحرك لتنفيذ المرحلة الثانية من الخطة والوصول إلى المضايق إلا إذا تغيرت الظروف التي أدت إلى الوقفة التعبوية ، أي إلا إذا انتهى التفوق الجوي الإسرائيلي ، وأصبح في وسع القوات المصرية الخروج من تحت مظلة حائط الصواريخ والتقدم لاحتلال الممرات .

وقد قبلت سوريا الاشتراك مع مصر في الحرب على هذا الأساس ، ليس بسبب اقتناعها بأن هذا يتفق مع مصلحتها ، وإنما لأن الرئيس حافظ الأسد لم يكن في وسعه تحمل مسئولية عدم الاشتراك مع مصر في الحرب أمام شعبه ، ولأن اشتراكه في الحرب مع مصر يعطيه فرصة أكبر من عدم الاشتراك لتحرير الجولان .

على أن الأمور لم تلبث أن سارت على الجبهة السورية في طريق يهدد دمشق بالخطر . فقد استطاعت القوات السورية في اليومين الأولين من الحرب تحرير الجولان من يد القوات الإسرائيلية ، ولكنها في اليومين التاليين اضطرت إلى التراجع والتخلي عما كسبته ، وفي اليوم الخامس (10 أكتوبر) كانت القوات الإسرائيلية تقف على خط وقف إطلاق النار سنة 1967 ، وفي اليوم السادس (11 أكتوبر) كانت تجتاز خط الدفاع السوري الأول ، وتتوغل في الأراضي السورية في اتجاه دمشق ، وفي يوم 13 أكتوبر كان موشيه ديان يزور قادة المواقع الأمامية في الجبهة السورية « ويلح عليهم » — حسب قوله — في « ضرورة الاقتراب بقدر الإمكان من دمشق ، لتصبح في مدى مدفعيتنا ، حتى يمكننا فرض شروطنا عند صدور قرار بوقف إطلاق النار » !

وعلى هذا النحو أصبحت مهمة حافظ الأسد الرئيسة هي الضغط على مصر لإنهاء الوقفة التعبوية حتى من قبل أن تتغير الظروف العسكرية التي أدت إليها ، ومهما كان في خروج القوات المصرية من تحت الحماية الصاروخية من خطر يهددها ويهدد تنفيذ خطة المآذن العالية — طالما كان ذلك في مصلحة الجبهة السورية !

وفي الواقع فإن القيادة السورية كانت قد أخذت تستهدي المصلحة السورية وحدها ، وعلى حساب المصلحة المصرية ، منذ اليوم الأول ، فقد كان تقدير هذه القيادة أن القوات السورية تستطيع بعامل المفاجأة اقتحام الخطوط الإسرائيلية وإجبار العدو الإسرائيلي على الارتداد ، واسترداد الجولان في اليومين الأولين من الحرب ، ولكنها لا تستطيع الاحتفاظ بتفوقها إلى الأبد في وجه العدو وعندما يستكمل تعبئة احتياطيه الرئيس ويبدأ في شن هجومه المضاد . ومن ثم فلو أن مشروعا بوقف إطلاق النار قدم إلى مجلس الأمن بعد استرداد الجولان ، فإن قبوله في مصلحة سوريا .

وهذا ما اتفق حافظ الأسد مع السوفييت عليه .

على أنه عندما قدم السفير السوفييتي إلى السادات اقتراحا بذلك ، بعد ست ساعات فقط من عبور القناة ، رد السادات قائلا إنه يفهم أن تقدم واشنطن هذا الاقتراح لأن المعركة لا تسير في صف إسرائيل ، أما أن يقدم من الاتحاد السوفييتي فإن هذا ما لايفهمه ! وقال إنه من المستحيل عليه أن يتصور وقف إطلاق النار بينما خمس فرق مصرية تعبر القناة إلى سيناء والقوات المدرعة في طريقها إليها . ولكن السفير السوفييتي عاد في اليوم التالي 7 أكتوبر إلى السادات يبلغه أن حافظ الأسد لن يعترض على وقف إطلاق النار إذا قدم اقتراح بذلك !

على أن السادات كان يدرك أن قبول وقف إطلاق النار في تلك المرحلة ، إذا كان يخدم الجبهة السورية ، فإنه يلغي تماما آثار نجاح الجيش المصري في عبور القناة وتحطيم خط بارليف ؛ لأنه يعني أن مصر قد خاضت كل تلك المعركة الهائلة ، وعبرت أصعب مانع مائي في العالم ، لتحرير خمسة عشر كيلو مترا فقط من سيناء ! مع أن الغرض الأساسي من هذا العبور لم يكن احتلال تلك المساحة الضئيلة ، وإنما الارتكاز عليها لشن حرب استنزاف جديدة للقوات الإسرائيلية ترهق الاقتصاد الإسرائيلي إرهاقا شديدا ، وتصيب نشاط العدو بالشلل ، وتنتهي بقبول إسرائيل الانسحاب من سيناء .

وعلى هذا النحو في الوقت الذي كانت فيه القيادة السورية ترى من مصلحتها تقصير أمد الحرب ووقف إطلاق النار بعد استردادها الجولان ، كانت القيادة المصرية ترى أن مقتل إسرائيل يكمن في إطالة أمد الحرب .

على أنه عندما رفضت مصر وقف إطلاق النار ، وأخذت القوات السورية تتقهقر وتتخلى عما كسبته في اليومين الأولين من الحرب ، انتقلت إلى الضغط على القيادة المصرية لإنهاء الوقفة التعبوية وإخراج القوات المسلحة المصرية من تحت حماية المظلة الصاروخية للهجوم في العراء لاحتلال الممرات .

وقد وقف الفريق سعد الدين الشاذلي موقف المعارضة المستميتة من هذا الطلب ، فقد أوضح ضرورة الالتزام بالخطة الأصلية التي تقضي بعدم تطوير الهجوم نحو المضايق إلا بعد تغير الظروف التي أدت إلى الوقفة التعبوية وأثبت أن هذه الظروف لم تتغير ، « فالقوات الإسرائيلية الجوية » ــ على حسب قوله ــ « مازالت قوية ، وتشكل تهديدا خطيرا لأية قوات بريه تتحرك في العراء دون غطاء جوي ، وليس لدينا دفاع جوي متحرك إلا أعدادا قليلة جدا من سام 6 لا تكفي لحماية قواتنا ، وقواتنا الجوية ضعيفة لا تستطيع تحدي القوات الجوية الإسرائيلية ، وبالتالي فإن قواتنا البرية ستقع فريسة للقوات الجوية الإسرائيلية بمجرد خروجها من تحت مظلة الدفاع الجوي » .

على أن الموقف على الجبهة السورية في ذلك الحين كان يتردى ترديا خطيرا ففي يوم 11 أكتوبر كانت القوات الإسرائيلية تخترق خط الدفاع السوري الأول ، وتتوغل في الأراضي السورية في اتجاه دمشق ، وعندئذ وجد السادات نفسه بين خيارين إما أن يتحرك فورا لإنقاذ دمشق ، عن طريق تطوير الهجوم نحو الممرات ــ وهو ما لا تستطيع القوات المسلحة المصرية أن تتحمل نتائجه عسكريا ، وإما أن يلتزم بالخطة الأصلية ، ويقف موقف المتفرج ، وهو ما لا تستطيع مصر أن تتحمل مسئوليته سياسيا .

ومن هنا خرجت فكرة هجوم 14 أكتوبر المشئوم ، الذي فقدت فيه مصر نحو 250 دبابة ، ودفع بالفرقتين المدرعتين 21 و 4 من الغرب إلى الشرق .

وقد استطاعت مصر بهذا الهجوم أن تنقذ دمشق ، ولكنها لم تستطع أن تنقذ نفسها ! فقد انتهى الهجوم بثغرة الدفرسوار ، التي كانت نقطة التحول في تاريخ الحرب ، إذ عندها أخذت الدائرة تدور على مصر . والمثير أنه بدلا من أن تقيم دمشق للسادات تمثالا من الذهب في أكبر ميادينها ، قابلت إحسانه بالسوء والمزايدة ، وانتهت باعتباره خائنا للعروبة عندما نفض يده منها وقام بزيارة القدس لتحرير سيناء !

حرب أكتوبر وإسماعيل فهمي ! (1)*

في كل ما أقرأ من مذكرات أو أحاديث بعض الساسة الذين استعان بهم الرئيس السادات ، أوقن تماما بأنه لو كان السادات قد سمع نصائح هؤلاء الساسة ، لما استردت مصر سيناء أو طابا ، ولكان الاحتلال الإسرائيلي مستقرا اليوم في سيناء كما هو مستقر في الجولان والضفة الغربية وغزة .

والمذهل ما يقرؤه المرء لبعض هؤلاء الساسة مما يوضح أنهم — على خطورة مناصبهم — كانوا يعيشون بعيدا تماما عن حقائق الموقف السياسي والعسكري ، وأن نصائحهم — بالتالي كانت تفتقر إلى الأساسيات التي تضفي شيئا من الجدية عليها !

ومن ذلك مانشرته جريدة الوفد مؤخرا (عدد 18 أكتوبر 1988) من حديث للسيد إسماعيل فهمي مع محمود فوزي أصابني بالذهول ؛ إذ نعى فيه على السادات عدم قبوله وقف إطلاق النار في حرب أكتوبر يوم 12 أكتوبر 1973 وكان نص كلامه على النحو الآتي :

موضوع وقف إطلاق النار « قد جاءنا قرار وقف إطلاق النار بعد موافقة أمريكا وروسيا ، وقد كلفوا السفير البريطاني في القاهرة لكي يبلغ السادات بهذا القرار ، لأنه لم يكن وقتها لدينا سفير لأمريكا ، وقد أبلغ السفير البريطاني السادات بهذا القرار في الواحدة والنصف صباحا . والحقيقة أنه كانت تربطني علاقة طيبة بالسفراء الأجانب في مصر في ذلك الوقت ، ومنهم السفير البريطاني ، لكنه لم يتصل بي ، لكنه اتصل برئيس الدولة مباشرة ، الرئيس السادات ، الذي قال بدون تفكير : لا ، لن أوقف إطلاق النار مطلقا ، ولكن لما كلمني السادات ، قلت له : بل أوقف

(*) 31 / 10 / 1988 .

إطلاق النار ، وكان ردي عليه : أليس أفضل ألا يحترموا هذا القرار في جزء صغير من أن يعبروا الضفة الشرقية ، وقد حدث ما توقعت » .

لو أن مثل هذا الكلام جاء على لسان وزير خارجية بريطانيا أو روسيا لكان لكل منهما عذره ، أما أن يأتي من وزير خارجية مصر في أثناء حرب أكتوبر ، فهذا يوضح أن وزراء السادات المهمين ، المتصلين بأمور الحرب والسلام ، كانوا آخر من يعلم ! وهذا يفسر لماذا اتصل السفير البريطاني بالسادات ولم يتصل بالسيد إسماعيل فهمي ليخبره بقرار وقف إطلاق النار ، لأنه كان يعلم أن السادات وحده في يده الأمر والنهي ، وليس منهما شيء في يد وزير الخارجية .

وبقي أن نوضح لماذا قلنا إن وزير الخارجية المصرية كان آخر من يعلم في حرب أكتوبر :

أولا : لأنه لم يعلم أن خطة حرب أكتوبر كانت خطة الحرب الهجومية المحدودة ، التي هي مزيج من حرب التحرير الشاملة وحرب الاستنزاف ، فهي تبدأ بحرب شاملة ، وتنتهي بحرب استنزاف ، وهي خطة تقوم على عبور القوات المصرية خط بارليف ، واحتلال الضفة الشرقية للقناة بعمق محدود لا يتجاوز 15 كيلو مترا ، ثم الصمود في المواقع الجديدة تحت حماية المظلة الصاروخية لحائط الصواريخ على الضفة الغربية ، واستنزاف الجيش والطيران الإسرائيلي المهاجمين ، وتكبيدهما أكبر قدر ممكن من الخسائر ، باستخدام الصواريخ المتطورة « سام 2 » للارتفاعات العالية ، و« سام 3 » للارتفاعات المتوسطة و« سام 6 » للارتفاعات المنخفضة و« سام 7 » لاستخدام جنود المشاة ، فضلا عن الأسلحة التقليدية الأخرى ، وإرغام إسرائيل على القتال في ظروف غير مواتية لها ؛ لأن إسرائيل ذات الثلاثة الملايين نسمة تعبئ وقت الحرب حوالي عشرين في المائة من قوتها البشرية للانضمام إلى القوات المسلحة وقوات الدفاع الإقليمي — وهي نسبة عالية جدا لم تستطع دولة في العالم أن تصل إليها ، ولا تستطيع إسرائيل تحملها لمدة طويلة ، لأنها ترهق اقتصادها القومي ، وتصيب خدماتها وجميع أنشطتها الأخرى بالشلل ، ويستمر ذلك حتى

تشعر إسرائيل بأنها لا تستطيع إطالة مدة الحرب أكثر من ذلك ، فتطالب بوقف إطلاق النار ، أو تدخل القوى الدولية في الموقف بما يؤدي إلى إزالة آثار العدوان .

هذه هي الخطة العسكرية لحرب أكتوبر ، وهي خطة المآذن العالية ، ومنها يتضح في جلاء أنه إذا قبل السادات وقف إطلاق النار في يوم 12 أكتوبر ، فإنه يكون قد ضحى بالهدف الإستراتيجي من الحرب ، وهو الضغط العسكري والسياسي على إسرائيل لتنسحب من سيناء والأراضي العربية المحتلة في سنة 1967 في مقابل مغنم تكتيكي صغير ، وهو احتلال 15 كيلو مترا على طول الضفة الشرقية للقناة !

لهذا السبب حين تلقى السادات من السفير السوفييتي ، تحت الضغط السوري ، اقتراحا بوقف إطلاق النار ، بعد ست ساعات فقط من عبور القناة ، أبدى دهشته قائلا : إنه يفهم أن تتقدم الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الاقتراح ، لأن المعركة لا تسير في صف إسرائيل ، أما أن يتقدم الاتحاد السوفييتي به فهذا ما لا يفهمه ! ثم قال إنه من المستحيل عليه أن يتصور وقف إطلاق النار بينما خمس فرق مصرية تعبر القناة إلى سيناء ، والقوات المدرعة في طريقها إليها ! إننا نريد السلام حقا ، ولكن السلام لن يتحقق قبل أن يخرج آخر جندي إسرائيلي .

ومعنى هذا الكلام أن السادات كان يتوقع أن يأتي طلب وقف إطلاق النار من عدو لمصر ومناصر لإسرائيل مثل الولايات المتحدة ، ولا يأتي من صديق مثل الاتحاد السوفييتي ، فإذا أيد مثل هذا الطلب وزير خارجيته فلابد أن يموت السادات نكدا ، أو يضحك ملء شدقيه من حظه العاثر ، لأنه يأتي من وزير خارجية يتصور أن الحرب قد قامت لتحرير خمسة عشر كيلو مترا بطول غربي القناة ، ولم تقم لتحرير سيناء وإزالة آثار العدوان .

وهذا ما أجاب به السادات على حافظ الأسد حين طلب منه وقف إطلاق النار ، فقد كتب إليه يقول : إنه من الخطأ تصور أن الهدف من القتال هو كسب الأرض (التي تحررت) فالهدف الحقيقي هو استنزاف دم العدو .

ولو أن السيد إسماعيل فهمي ، باعتباره وزير خارجية مصر درس قرار وقف إطلاق النار يوم 12 أكتوبر ، لعرف أنه لم يكن مرتبطا بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب يونيو 1967 ، وبالتالي فإن قبوله من جانب مصر سوف يسلب من نصر العبور هدفه الإستراتيجي الكبير ، وهو التحرير ، ولهذا رفضه السادات رفضا قاطعا على الفور ، لأن مصر تكون قد خضت كل هذه الحرب ، وبكل هذه التضحيات لتحرير 15 كيلو مترا على الضفة الشرقية للقناة ، بينما تبقى إسرائيل في بقية سيناء ، وفي الأراضي الجديدة التي اكتسبتها من القوات السورية داخل سوريا ، دون أي ضغط عليها للانسحاب !

فإذا جاء السيد إسماعيل فهمي يقول إنه نصح السادات بقبول مشروع قرار وقف إطلاق النار لأنه كان يتوقع أن يعبر الإسرائيليون الضفة الشرقية ، فإنا نقول له إنه ، كما أنه لم يكن يعرف خطة الحرب ، فإنه أيضا لم يدر شيئا عن الوضع العسكري في سيناء في يوم 12 أكتوبر ، وإلا لما طرأت في ذهنه هذه النصيحة المضحكة ، لأن الوضع العسكري كان لصالح القوات المصرية مائة في المائة ، حتى أن الآراء كانت تتصارع حول تطوير الهجوم نحو الممرات ، إذ كانت هناك خمس فرق مصرية كاملة يتكون منها الجيشان الثاني والثالث تتمركز شرقي القناة .

ومن هنا ، فما لم يكن هناك وحي قد هبط على السيد إسماعيل فهمي ينبئه بتغير الموقف بعد هجوم يوم 14 أكتوبر المشئوم ، فإنه يكون قد بنى نصيحته على حسابات خاطئة خطأً فادحا ، حسابات تفترض أن القوات المصرية شرق القناة كانت في وضع سيئ ، وإن القوات الإسرائيلية كانت بسبيلها إلى عبور القناة من خلال الثغرة ومن هنا ــ أيضا ــ فإنه لا يجب على السيد إسماعيل فهمي أن يتباهى بأنه قدم مثل هذه النصيحة ، لأنها تسيء إليه إساءة بالغة ، وتثبت أنه كان يعيش بعيدا عن المعركة سياسيا بقدر ما كان يعيش عسكريا ! وبالتالي فلا يجب عليه أن يهاجم السادات لأنه لم يقبل نصيحته ، لأنه يضيف إلى حساب السادات فضيلة كانت في انتظار من يكشف الستار عنها .

حرب أكتوبر وإسماعيل فهمي (2)*

مشكلة تاريخية عويصة : من أعاد سيناء إلى مصر ؟

من سوء حظ الكثيرين من الساسة الذين اختلفوا مع السادات حول مبادرة السلام وما تبعها من اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية ــ أنهم لا يستطيعون الاعتراف ــ حتى فيما بينهم وبين أنفسهم ــ بأنهم أخطئوا ، وأن السادات لو سمع نصائحهم لكان مصير سيناء اليوم هو نفس مصير الجولان ، ولكانت في انتظار اتفاق العرب على خوض معركة شاملة ضد إسرائيل بعد عمر مديد ، أو انتظار تدخل الولايات المتحدة لإجبار إسرائيل على الانسحاب إذا سمح لها بذلك اللوبي الصهيوني المسيطر فيها . ومن هنا فهم يلجئون إلى المغالطات التي لا تجدي ، والتصريحات التي يظنون أنها تبرئ ساحتهم أمام التاريخ ، وتسود صفحة السادات إلى أبد الأبدين ، فإذا بها تنقلب عليهم من حيث لا يحسبون !

ولست هنا في مقام الدفاع عن السادات ، فقد عارضت سياساته الداخلية في حياته ، كما أنني لست عضوا في الحزب الوطني ، ولا يوجد علي التزام من أي نوع بتبرئة ساحته أمام التاريخ ، ولكني أدافع عن تاريخ هذا البلد ، الذي هو ملك لشعبه وليس ملكا لهذا السياسي أو ذاك يصوغه وفقا لمشيئته وإرادته . ومن هنا فقد وجدت من الضروري أن أبين وجه الحقيقة فيما أدلى به السيد إسماعيل فهمي لمحمود فوزي من حديث نشرته جريدة « الوفد » في عددي 16 ، 18 أكتوبر الماضي عن حرب أكتوبر ، حتى لا يقع قراء « الوفد » ضحية روايات تبعد عن الحقيقة التاريخية في كثير أو قليل من أجزائها ، وهذا ما فعلته في مقال الأسبوع الماضي ، وأستكمله في هذا المقال .

(*) 7 / 11 / 1988 .

ففي حديث السيد إسماعيل فهمي عن تحرير سيناء يفاجئنا بقنبلة يقول فيها ــ بجرأة ــ إنه أعاد سيناء بالكامل لمصر بدون أية شروط وبدون قوات طوارئ دولية ولكن السادات أعادها بقوات طوارئ ومناطق منزوعة السلاح ! وحتى لا يظن القارئ أنني أبالغ فإني أورد هنا نص كلام السيد إسماعيل فهمي :

« لقد أحضرت من الأمريكان ، بعد مفاوضات عنيفة جدا ، ورقة عليها توقيع الرئيس كارتر : « سيناء بالكامل » ، وليس بهذه الشروط الموجودة الآن ! ــ أي تسليم سيناء بالكامل ، وانسحاب إسرائيل ، وليس هناك مناطق منزوعة السلاح أو غيره .. والبعض تعجب وقتها : كيف استطاع إسماعيل فهمي أن يحصل على موافقة كارتر على انسحاب إسرائيل بالكامل من سيناء ؟ وقد سلمني هذه الورقة كل من أثرتون وهيرمان أيلتس ، بعد أن كتبت هذه الورقة على الآلة الكاتبة ، ووقعها الرئيس كارتر بيده ... لقد أحضرت له (أي للسادات) سيناء ، وبالكامل ، والأمريكان أولياء أمر إسرائيل » !

وهنا قال له محمود فوزي : ولكن السادات أعادة أرض سيناء بالكامل ، وأزال خطر الحرب من المنطقة ...

ــ إسماعيل فهمي : « لا ... لا ، أنا رجعت سيناء بالكامل من غير أية شروط ولا قوات طوارئ دولية ! » انتهى كلام السيد إسماعيل فهمي في هذه النقطة ، ولنا ــ بعد ذلك ــ أن نترحم على المؤرخين الذين سوف يتناولون تاريخ هذه الأيام السوداء ! وفي نفس الوقت علينا أن نشفق على القراء الذين يقرءون مثل هذا الكلام وغيره ليل نهار ، بعد أن أصبحت كتابة التاريخ في يد كل صاحب قلم أو لسان !

ذلك أن السؤال الذي يطرح نفسه : في أي وقت من الأوقات ، في الفترة التي تولى فيها السيد إسماعيل فهمي وزارة الخارجية ، عادت فيها سيناء إلى مصر بدون شروط ، ثم عادت مرة أخرى إلى يد إسرائيل ، لتعود بعدها على يد السادات بشروط ؟

وإذا كان وزير خارجية مصر الأسبق يتصور أنه أعاد سيناء بالكامل إلى مصر بدون شروط ، لمجرد أنه حصل على ورقة من الأمريكان بذلك ، أفليس من حقنا أن نلتمس العذر للسادات ، الذي وضع في يده كل مقاليد السياسة الخارجية ، حتى أصبح السفراء يتصلون به مباشرة في كل الأمور الجادة التي تتطلب الحل والربط ؟

وألم يسأل وزير الخارجية الأسبق نفسه : كم تساوي مثل هذه الورقة لدى الحكومة الإسرائيلية ، أو لدى الناخب الإسرائيلي ، أو لدى الناخب الأمريكي ، أو لدى اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ؟ وإذا كان مثل هذه الورقة له أية قيمة ملزمة ، فلماذا لم يقدم السيد إسماعيل فهمي هذا « الشيك » إلى بنك الحكومة الإسرائيلية ، ليصرف منه سيناء كاملة بدون شروط ؟

بل إذا كان لهذه الورقة العجيبة أية قيمة لدى الرئيس الأمريكي كارتر نفسه ـــ الذي يقول السيد إسماعيل إنه وقعها ـــ فلم لم يلتزم بها في كامب ديفيد ؟ أم أن السادات هو الذي فرط وطلب إلى كارتر أن ينسى توقيعه وتوسل إليه أن تعود سيناء إلى مصر بشروط ؟

وألا يتناقض هذا الكلام مع قول السيد إسماعيل فهمي بأن السادات قرر مغادرة كامب ديفيد إلى مصر عندما تبين أن بيجين لا يغير رأيه ، ولكن كارتر عندما علم بذلك هدد السادات بأنه إذا غادر كامب ديفيد فسوف يقطع جميع العلاقات بين أمريكا ومصر ! فأين إذن تفريط السادات ؟ وأين إذن توقيع كارتر ؟ وأية قيمة لورقة نسي صاحبها توقيعه عليها عندما حان وقت الدفع ؟

وإذا كان وزير الخارجية الأسبق قد أمضى مدة تعيينه في وزارة الخارجية دون أن يعرف طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، حتى إنه صدق أنه أعاد سيناء إلى مصر « بالكامل وبدون شروط » بورقة وقعها كارتر ـــ أفليست هذه مناسبة طيبة لكي نترحم على أرواح وزراء خارجية مصر في عهد حكومات الوفد قبل الثورة ـــ أرواح واصف بطرس غالي ، ومصطفى النحاس ، ومحمد صلاح الدين ـــ بل أرواح وزراء خارجية حكومات الأقلية من أمثال عبد الخالق ثروت

باشا ، ومحمود فهمي النقراشي ؟

نعم إذا كان كارتر يملك رد سيناء إلى مصر كاملة وبلا شروط ، وقد وقع على وثيقة بذلك ، فلماذا لم يرغم بيجين بها في كامب ديفيد فيسمع الأوامر على الفور ، ويعود إلى إسرائيل ليجمع الحكومة الإسرائيلية لاتخاذ خطوات التنفيذ ؟

بل لماذا نشأت الحاجة إلى كامب ديفيد أصلا ، إذا كانت المسألة محلولة بالفعل بالورقة الأمريكية ؟ ولماذا لم يتخذ وزير الخارجية ، بعد نجاحه في الحصول عليها الخطوات التنفيذية لاسترداد سيناء ؟ أم أنه كان يعرف قيمة هذه الورقة ، وأنها لا تساوي ثمن الحبر الذي كتبت به ؟

وإذا كان الافتراض الأخير صحيحا ، وهو ما تؤكد الظواهر صحته بعد أن اعتبرها السيد إسماعيل فهمي كأن لم تكن ولم يتخذ خطوات تنفيذها ، فكيف إذن ينسب إلى نفسه فضل إعادة سيناء « من غير أية شروط ولا قوات طوارئ دولية » ، ويتهم السادات بأنه أعادها بشروط ؟

في الحقيقة ياسيدي إني حزين ، لأن وزير الخارجية السابق في بلدي يتجاهل الفرق بين معاهدة تبرم وفقا لأحكام القانون الدولي ، وتلتزم بها الأطراف المتنازعة ، وبين ورقة يكتبها من لا يملك سلطة التوقيع — لا بالأصل ولا بالتفويض ! — ولا يملك أيضا سلطة التنفيذ ، بل إنه حتى لايملك نية التنفيذ ، فيرتب على مثل هذه الورقة لنفسه حقوق استعادة سيناء بلا شروط — وحتى ولو من الناحية النظرية — ويحرم من أعادها من الناحية الفعلية من فضل الإعادة ، بل يدينه ويتهمه بالتفريط ! وإذا كتب تاريخ بلدنا على هذا النحو فماذا تكون قيمة هذا التاريخ ؟

والأمر المثير في هذا التصريح للسيد إسماعيل فهمي ، هو أنه في مذكراته التي نشرت تحت عنوان : « التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط » ، روى على لسان الرئيس كارتر ما يقطع بأنه لم يكن في وضع يسمح له بالضغط على إسرائيل بأي حال من الأحوال ، ناهيك عن التوقيع على ورقة يعيد فيها سيناء ، التي تحتلها القوات الإسرائيلية ، إلى مصر ! ففي صفحة 293 من الكتاب يقول إنه في اجتماعه

مع الرئيس كارتر يوم 21 سبتمبر 1977 — أي قبل مبادرة السادات بشهرين فقط — قال له كارتر بالحرف الواحد : « إن الرئيس السادات طلب مني ممارسة ضغوط كبيرة على إسرائيل ، ولكني أريد أن تعرف أنني لا أستطيع أن أفعل ذلك ، لأنه سيكون انتحارا سياسيا شخصيا بالنسبة لي » .

وفي المقابلة نفسها لم ينس الرئيس كارتر أن يصرح للسيد إسماعيل فهمي أيضا بأنه لايستطيع أيضا ممارسة ضغط على الاتحاد السوفييتي ، وهو القوة العظمى الثانية ، فقد قال له : « وبالمثل فإن الرئيس السادات كثيرا ما يحثني على أن أكون متشددا مع الاتحاد السوفييتي ، وبشأن هذه النقطة أريدك أن تفهم ياسيدي إنني لا أستطيع استفزاز الاتحاد السوفييتي أو الضغط عليه ، وببساطة فإنني لا أستطيع ممارسة ضغوط على موسكو لأن هذا سيكون انتحارا سياسيا آخر بالنسبة لي » !

وإذا كان الأمر كذلك ، وهو اعتراف الرئيس كارتر بأنه لا يستطيع الضغط على إسرائيل خوفا من الانتحار السياسي ، بل إنه — وفقا لمذكرات إسماعيل فهمي نفسه أيضا — صارح الوفد المصري بقوله : « من الأهمية بمكان ألا تنسوا أن نفوذي على إسرائيل يرتبط نسبيا بمدى ما أحظى به من تأييد من الرأي العام الأمريكي والكونجرس والدوائر اليهودية في هذا البلد . وأود أن أكون واضحا كل الوضوح ولذا أقول إنه في غياب مثل هذا التأييد من الأطراف الثلاثة فإن قدرتي على التأثير على إسرائيل تكون محدودة » ! أقول : إذا كان السيد إسماعلي فهمي قد سمع هذا الكلام بنفسه من الرئيس كارتر ، وسجله في مذكراته ، فكيف يتصور أنه أعاد سيناء كاملة وبلا شروط إلى مصر بورقة وقع عليها هذا الرئيس الأمريكي الضعيف الذي يعترف بضعفه وعجزه ؟ بل كيف يستطيع أن يبرر أمام التاريخ اعتراضه على السادات ، عندما قرر هذا ، بعد شهرين فقط ، عدم الاعتماد على الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي في استعادة سيناء ، وتوجه بنفسه إلى إسرائيل مباشرة لكي يستعيد سيناء ؟

حرب أكتوبر وإسماعيل فهمي (3)

إسماعيل فهمي وكتابة تاريخ مصر*

كان اهتمامي بالرد على السيد إسماعيل فهمي ، وزير الخارجية الأسبق في المقالين السابقين بجريدة الوفد ، مبعثه الوحيد احترام تاريخ مصر ، والحرص عليه من التشويه والمسخ والتزوير والتلفيق ، بعد أن أصبح هذا التاريخ مستباحا يكتبه كل صاحب قلم ، ويرويه كل صاحب لسان ، كيفما يشاء ، ودون أي اهتمام بالحقيقة التاريخية أو تحري الدقة فيما يكتب ويقال . وبالنسبة للسيد إسماعيل فهمي كان مبعث الاهتمام بالرد عليه هو احترامي للرجل ، لأن إيمانه بما يراه ويعتقده قد دفعه إلى تقديم الاستقالة من منصبه كوزير للخارجية ، دون أن يأبه بالمنصب وبما قد يصيبه من جراء الوقوف في وجه حاكم مطلق مثل الرئيس السابق السادات ، فدلل على شجاعة في إبداء الرأي افتقدها وزراء ثورة يوليو من المدنيين حتى ذلك الحين .

على أن هذا الاحترام للرجل شيء ، وقبول ما يقوله شيء آخر . فمن حق الرجل ان يدافع عن سياسة أثبت التاريخ خطأها ؛ وأثبت أن السادات لو كان سمع نصيحته فيها لكانت سيناء اليوم في نفس الوضع الذي عليه الجولان والضفة الغربية وغزة ـــ أي استمرار الاحتلال الإسرائيلي حتى يتفق العرب على تحريرها بالقوة ، أو تستجيب الدول الخارجية لمناشدات العرب المستمرة للتدخل لدى إسرائيل لتقبل بإنهاء احتلالها لها ! نعم من حق الرجل أن يدافع عن سياسته وموقفه ، ولكن ليس على حساب الحقيقة التاريخية ، وهي التي أحسست أنها غابت في كثير مما رواه في حديثه الذي نشرته الوفد .

(*) 14 / 11 / 1988 .

ومن ضمن هذا الكثير ما قاله من أن إلغاء مصطفى النحاس لمعاهدة 1936 يعد « نقضا لتوقيعات مصر على معاهدة دولية » ، وقد جاء هذا القول في عبارة تحمل نقدا مريرا للسياسة المصرية ـــ قبل ثورة يوليو بوعدها ! وكانت عبارته على النحو التالي : « أحب أن أقول لك إنه ليس هناك دولة في العالم تنقض توقيعاتها على الاتفاقات الدولية التي وقعت عليها غير مصر ، هذا ليس كلاما إنشائيا ، ولكنه تاريخ مسجل ـــ ليس من أيام عبد الناصر والسادات بل قبل ذلك ، منذ معاهدة 1936 التي عرضت على مجلس النواب ووافق عليها ، وبعدها بشهر (هكذا !) ذهبت إلى مجلس النواب لكي يتم إلغاؤها ! » .

فهل هناك تشويه لتاريخ مصر أكثر من هذا التشويه ؟ إن أول صفة في وزير خارجية أية دولة في العالم هي معرفته التامة بتاريخ بلده . فالسياسة الخارجية لاتعدو أن تكون استكمالا للتاريخ ، ومضيا به إلى الأمام ، فكيف يمكن الانطلاق من فراغ ؟ لقد كان ضباط ثورة يوليو معذورين حين أهالوا التراب على تاريخ مصر قبل الثورة ، واعتبروا أن تاريخ مصر يبدأ بثورتهم المزعومة ، فكثيرون منهم توقفت معلوماتهم التاريخية عند حد ما حصلوا عليه من الثانوية العامة والكلية الحربية ، ثم إن هذا الزعم كان يرضيهم ويخدم قضية استيلائهم على الحكم . ولكن ما عذر وزير خارجية مصر ، الذي يقولّ إن النحاس وقع معاهدة 1936 ، وحصل على موافقة مجلس النواب عليها ، وبعد شهر واحد كان يلغي المعاهدة ويذهب إلى مجلس النواب ليحصل على موافقته على إلغائها ؟

فيعرف كل طالب تاريخ في الجامعات المصرية ، بل يعرف كل من تلقى تعليمه في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية أن المعاهدة أبرمت في 26 أغسطس سنة 1936 ، وألغيت في 8 أكتوبر عام 1951 ، وفيما بين هذين التاريخين خمسة عشر عاما كاملة من الأحداث الكبرى ، منها ـــ على سبيل المثال فقط ـــ نشوب الحرب العالمية الثانية التي استمرت ست سنوات ، وانطلاق حركة وطنية عارمة في أعقاب الحرب يقودها الوفد للمطالبة بجلاء القوات البريطانية عن مصر ووحدة وادى النيل ، ثم نشوب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في عام 1948 ـــ فهل تصور السيد

إسماعيل فهمي أن كل ذلك تم في شهر واحد ؟ وكيف يتصور ــ وهو وزير الخارجية الأسبق ــ أن تبرم حكومة ما معاهدة دولية ، ثم تلغيها بعد شهر واحد !

وإذا كان السيد إسماعيل فهمي قد استشهد أيضا بعبد الناصر في مجال نقض المعاهدات الدولية ، فإن التاريخ يثبت أن إلغاء عبد الناصر لاتفاقية الجلاء التي أبرمها في 19 أكتوبر عام 1954 مع بريطانيا ، لم يحدث إلا بعد أن شنت بريطانيا الحرب على مصر في مؤامرة العدوان الثلاثي مع فرنسا وإسرائيل . ومعنى هذا القول أن بريطانيا هي التي نقضت اتفاقية الجلاء من قبل أن يلغي عبد الناصر هذه الاتفاقية . ولذلك ورد في القرار الجمهوري بالقانون رقم 1 لسنة 1957 الصادر في أول يناير 1957 ، أن الحكومة البريطانية ، « بتدبيرها الاعتداء ، وباعتدائها فعلا على الأراضي المصرية ، مشتركة قواتها مع القوات الفرنسية والإسرائيلية ، ومحاولتها غزو منطقة قناة السويس ابتداء من يوم 31 أكتوبر 1956 ، قد تصرفت على أساس أن الاتفاق المذكور كأن لم يكن ، ويثبت كذلك انقضاء هذا الاتفاق بالاعتداء المذكور ومن تاريخ حصوله .. » إلى آخره .

أما إلغاء مصطفى النحاس معاهدة 1936 بالقانون رقم 175 لسنة 1951 فلم يكن منشؤه أيضا أن مصر تعودت على إلغاء الاتفاقات الدولية التي توقعها ، وإنما كان منشؤه أن مصر ، بمقتضى معاهدة 1936 ، كانت قد قررت إعفاءات وميزات للقوات البريطانية الموجودة في المملكة المصرية ، والتي كانت موجودة بصفتها قوات حليفة ، ومن تلك الميزات استخدام الموانى والمطارات وطرق المواصلات والتواجد بجوار القناة بالمنطقة المحدودة ، وقد تمكنت بريطانيا بفضل هذا التواجد وتلك التسهيلات من الانتصار في الحرب العالمية الثانية ، ولكن حين طالبت مصر بالمشاركة في مغانم الانتصار ، وجلاء القوات البريطانية عنها ووحدة وادى النيل ، رفضت بريطانيا . ولما كانت الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد رفضت رفضا تاما وجود هذه القوات البريطانية على أرض مصر ، ولم تعد تعتبرها قوات حليفة بل قوات محتلة ، فلم يكن في وسع مصطفى النحاس إلا الرضوخ لرغبة الأمة ، وإلغاء المعاهدة ؛ فهل يدخل هذا الكلام في إطار سوابق نقض المعاهدات الدولية ، أم يدخل في إطار الحركة الوطنية ؟

على أن السيد إسماعيل فهمي يسحب إلغاء السادات المعاهدة المصرية السوفييتية على تاريخ مصر كله ، فيقول في جرأة غريبة : « لا توجد للأسف ورقة دولية على الإطلاق لم تنقضها مصر » !

ثم يستدير السيد إسماعيل فهمي إلى الاتحاد السوفييتي ، فيصوره في صورة دولة احتلال ! وليست دولة تعيد بناء الجيش المصري بعد هزيمته الساحقة في حرب يونيو 1967 ، لتمكينه من استعادة سيناء ، وبدون ذلك ما كان في وسع مصر خوض حرب أكتوبر واسترداد الأرض والكرامة . إنه يصور الاتحاد السوفييتي كما لو كان قد دخل مصر غازيا و لم يأت بدعوة من شعب مصر لمساعدته على الوقوف في وجه التحالف الصهيوني الإمبريالي ، الذي كان قد تمكن في يونيو 1967 ، في غياب القيادة العسكرية القادرة ذات الكفاءة وبمساعدة القيادة العسكرية الجاهلة العاجزة ، من توجيه ضربة قاصمة إلى مصر أسفرت عن احتلال سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة في ستة أيام ، فيقول السيد إسماعيل فهمي : « السوفييت كانوا قوة عظمى في مصر ، ولا يستطيع أحد أن ينطق بكلمة واحدة في مواجهتهم ، وكانوا في مصر قوة ضاربة بطريقة مفزعة ومسيطرة » .

ولكن السيد إسماعيل فهمي لا يستطيع أن يفسر لنا كيف أن هذه القوة الضاربة المفزعة والمسيطرة خرجت من مصر في أقل من شهر واحد بقرار اتخذه رئيس مصر ــ قرار كتابي لا تسنده أية قوة عسكرية ــ دون أن تمارس سيطرتها ونفوذها ، ودون أن تبدي أي نوع من أنواع المقاومة ، ودون أن تحتج الحكومة السوفييتية أو تهدد باستخدام القوة العسكرية ، ودون أية حوادث خطيرة ــ حتى أن الفريق سعد الدين الشاذلي ، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية وقتذاك ، يقول : إني عندما أنظر إلى الوراء لأرى كيف تمت هذه العملية دون أية حوادث خطيرة فإنه لا يسعني إلا أن أثني على كل من القيادة المصرية وكبير المستشارين السوفييت ، وتعاونهما الصادق للتغلب على المشكلات .. إلى آخره .

نعم لا يستطيع السيد إسماعيل فهمي أن يفسر ذلك ، كما أنه لا يستطيع أن يفسر أشياء كثيرة أدلى بها في حديثه المذكور ، لأنه كان مشغولا عن ذلك بالدفاع عن موقفه السياسي الخاطئ من مبادرة السلام التي أعادت سيناء وطابا ، و لم يكن في موقف الدفاع عن تاريخ مصر .

الطريق إلى أكتوبر
بين السادات والاتحاد السوفييتي !*

في حياة مصر السياسية المعاصرة انقلابان دبلوماسيان خطيران : الأول وقع في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، بمقتضاه تحولت مصر في سياستها الخارجية إلى الاتحاد السوفييتي والعالم الاشتراكي . والثاني وقع في عهد الرئيس الراحل السادات ، وتحولت مصر بمقتضاه إلى الولايات المتحدة والعالم الرأسمالي في الإطار الذي تسمح به عادة حركة التاريخ الجدلية . وقد بدأ الانقلاب الأول بصفقة الأسلحة الروسية في عام 1955 ، وانتهى بحرب أكتوبر ، وبدأ الانقلاب الثاني بنهاية حرب أكتوبر ، ومازال مستمرا إلى الآن . وبالتالي فحرب أكتوبر تعد نقطة فاصلة بين انقلابين دبلوماسيين .

وقد لعب الصراع العربي الإسرائيلي الدور الأساسي في الانقلابين ، فإن الغارة الإسرائيلية على غزة في 28 فبراير 1955 تعد السبب الرئيس في صفقة الأسلحة السوفييتية ، التي تمثل بداية الانقلاب الأول ، كما أن الحاجة إلى حرب أكتوبر لإنهاء حالة اللاحرب واللاسلم ، وعدم استجابة الاتحاد السوفييتي لمتطلبات الحرب الهجومية ، أدت إلى إنهاء خدمة الوحدات السوفييتية في يوليو 1972 ، وجاءت نتيجة حرب أكتوبر ، رغم الأداء الرائع للجيش المصري ، لتلعب دورا هاما ورئيسا في الانقلاب الثاني .

وقد قيل الكثير عن أسباب تحول الرئيس السادات عن الاتحاد السوفييتي ، واتجاهه إلى الولايات المتحدة ، حتى أصبح السؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو ؟ هل

(*) أكتوبر 9 أكتوبر 1983 .

تقع مسئولية هذا الانقلاب على الاتحاد السوفييتي أم تقع على السادات ؟

وقد يرى البعض أن هذا السؤال ليس بتلك الدرجة من الأهمية ، لأن هذا الانقلاب يتعلق بسياسة مصر الخارجية وحدها ، وفي الحقيقة أن المسألة تتعدى ذلك بكثير . إنها تتعدي إلى شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر . فإن الانقلاب الأول دفع بالاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الاشتراكي ، وحول المجتمع المصري ـــ بالتالي ـــ من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي ، بكل ما ترتب على ذلك من تغيير في القيم والسلوك والعادات ، كما أنه على المستوى السياسي الداخلي ـــ أقام حياة مصر السياسية على أساس التنظيم السياسي الواحد . وكذلك فعل الانقلاب الثاني ، فإنه حول الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الرأسمالي بسياسة الانفتاح ، وحول المجتمع المصري إلى الطريق الرأسمالي ، وأقام حياة مصر السياسية على أساس تعدد الأحزاب . وكل ذلك ـــ كما قلت ـــ في إطار ما يمكن أن تسمح به حركة التاريخ الجدلية .

لقد بدأت إرهاصات هذا الانقلاب في عهد عبد الناصر ، حين أدرك أن الاستقطاب السوفيتي لن يؤدي وحده إلى إزالة آثار العدوان ، فبقدر ما يتصاعد تسليح الاتحاد السوفييتي لمصر ، يتصاعد تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل . وبعد أن كانت حرب الاستنزاف تدور بالأسلحة التقليدية ، أصبحت حربا ألكترونية ، وبالتالي فقد نشأت الحاجة لتحييد الولايات المتحدة ما أمكن ، أملا في إيقاف هذا التصاعد الذي لا تقدر عليه الدول الصغري ، فوجه نداءه المشهور إلى الرئيس نيكسون في أول مايو 1970 ، وفي الشهر التالي قبل مبادرة روجرز ، وبذلك انتهي عهد الاستقطاب السوفييتي . وتوفي عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970 بعد أن افتتح صفحة جديدة في العلاقات المصرية الأمريكية .

وقد جاء السادات خلفا لعبد الناصر ، ليمضي بعلاقات مصر الخارجية في الطريق نفسه الذي رسمه عبد الناصر ، أي العلاقات الخاصة مع الاتحاد السوفييتي ، واستمرار الوجود السوفييتي في مصر ، ومحاولة تحييد الولايات المتحدة في الصراع العربي الإسرائيلي عن طريق الحوار .

على أن طريق الحوار مع الولايات المتحدة وصل إلى طريق مسدود ، بعد فشل مبادرة روجرز وإعلان السادات انتهاءها ، وتمسك الولايات المتحدة بفكرة الحل المرحلي ، وإعلان عجزها عن فرض الحل الشامل والنهائي على إسرائيل . وبذلك تهاوى الأمل في الحل السياسي عن طريق الولايات المتحدة ، ولم يعد سوى طريق الحرب .

ومن أسف شديد أن الدور الذي لعبه السادات في سبيل توطيد العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ، قد لحقه تشويه كبير ، واختفى تحت ركام الاتهامات بالعمالة للمخابرات الأمريكية والتواطؤ مع الولايات المتحدة ! ، وهي اتهامات وجهتها أقلام كانت هي نفسها شاهدا على الجهود التي بذلها السادات لبناء علاقات أفضل مع الاتحاد السوفييتي ــ وبالتالي فمن الأفضل الاستعانة بها لتحديد المسئولية عن تدهور العلاقات المصرية السوفييتية في البداية وانهيارها في النهاية !

لقد بدت العلاقة بين السادات والسوفييت في أعقاب وفاة عبد الناصر في شكل استمرار للعلاقة التي كانت قائمة في عهد عبد الناصر ، فقد جاء كوسيجين إلى القاهرة على رأس وفد سوفييتي للاشتراك في توديع الزعيم الكبير ، وقد طلب من الرئيس السادات أن يجمعه بالقيادة السياسية في البلاد ، حيث أكد دعم الاتحاد السوفييتي للنضال المصري ، وحذر من خطرين : الأول ، احتمال انشقاق القيادة السياسية الجديدة ، والثاني أن تندفع القيادة الجديدة إلى مغامرات غير محسوبة ــ أي حرب ضد إسرائيل لا تعد عدتها .

وقد مضت الأمور بعد ذلك في مسارها الطبيعي ، فعلى حد قول هيكل : « واصل الرئيس السادات السير على سياسة الرئيس عبد الناصر ، فقد وقف موقفا حازما من أولئك الذين كانوا يقولون إن السوفييت حققوا لأنفسهم مركز سيطرة متقدما جدا في حياة البلاد . بل لعل الرئيس ــ في الحقيقة ــ غالى في بعض نواحي هذا الاتجاه ! فقد تولى السوفييت ــ على سبيل المثال ــ بعد تولي السادات رئاسة الجمهورية ، الإشراف الكامل على مطار غرب القاهرة ، حتى إنه لم يكن في المطار

مسئول واحد من الجمارك المصرية ، وكانت الطائرات السوفييتية تهبط في المطار وتحلق منه كما يحلو لهم » !

ويقول هيكل إنه « لم يكن في هذا ما يرضي أحدا ! ، وقامت حملة نفسية ضد العلاقات المصرية السوفييتية ، وأخذ البعض يرددون مخاوفهم من أن يكرر السوفييت ما فعلوه في تشيكوسلوفاكيا ، وفي اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي عام 1971 دارت مناقشات ، وكان على السادات تهدئة المخاوف ، عن طريق القول بأنه لا يريد إبقاء الخبراء السوفييت ، « ولكننا محتاجون إليهم للدفاع عنا في العمق ، وأنهم عبء علينا ، لأننا ندفع لهم مرتباتهم بالعملة الصعبة » ! ولكن البعض كان يسرب هذه الأقوال للسوفييت ، مما جعل الشكوك تتزايد لديهم في الرئيس السادات .

وسرعان ما جاء الصراع على السلطة بين الرئيس السادات وبين ما اصطلح على تسميته بمراكز القوى ، ويقصد بها المجموعة الوطنية الحاكمة في عهد عبد الناصر ، والتي خلفت المجموعة العسكرية للمشير عامر بعد حرب يونية لتدفع بالعلاقات بين السادات والاتحاد السوفييتي إلى وجهة أخرى .

فلأسباب غير مفهومة ، قسم السوفييت خلفاء عبد الناصر إلى مجموعتين : مجموعة يسارية ، وهي مجموعة علي صبري ، ومجموعة يمينية ، وعلى رأسها السادات وهيكل والفريق محمد صادق . لذلك حين أسفر الصراع على السلطة عن انتصار مجموعة السادات ، شعر السوفييت بأن ركائزهم في الحكم قد تمت تصفيتهم . ففي حديث السفير السوفييتي مع السادات يوم 16 مايو في ذروة الأزمة ، قال السفير : « إنه لأمر يدعو إلى الأسف أن الكثيرين ممن حددت إقامتهم اشتركوا في مفاوضات سرية في موسكو » !

ومن الواضح أن تقدير السوفييت للموقف كان خاطئا من ناحيتين : الناحية الأولى أن مجموعة علي صبري لم تكن ركائز للسوفييت في السلطة ، وإنما كانت مجموعة وطنية لاشبهة في ولائها للوطن وللجماهير ، وقد قدمت لمصر من جهدها ووفائها بلا حدود . أما الناحية الثانية ، فهي أن السادات لم يكن أقل ولاء للعلاقات

المصرية السوفييتية من مجموعة علي صبري . صحيح أنه كانت هناك اتجاهات وسطية في مجموعته ، ويمثلها هيكل ، واتجاهات يمينية يمثلها الفريق محمد صادق ومجموعة ضباط الجيش التي تؤمن بآرائه ، ولكن السادات على وجه التحقيق ينتمي إلى اليسار الوطني ، وكان أقرب إلى عبد الناصر من أي فرد من أفراد المجموعة السالفة الذكر وبالتالي فقد كان ناصريا أكثر من أي فرد ، ولكن عندما ميز الناصرون أنفسهم ، كان على السادات أن يميز لنفسه !

وفي الحق أن أحكام السادات الشخصية على الزعماء العرب في ذلك الحين كانت خاضعة تماما للمقاييس اليسارية ! فعندما أراد الفريق الشاذلي أن يزور الأردن في فبراير 1972 ، رفض السادات بعنف ، وهاجم الملك حسين هجوما عنيفا قائلا إنه « غير مخلص ، ولا أمل يرجى منه ، وأنه باع نفسه للأمريكان والاستعمار الغربي ، وبالتالي فإننا لايمكن أن نتعامل معه » . بل لقد كان السادات يهاجم الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين ، من نفس المنطلق ، فقد وصفه بأنه « باع نفسه للأمريكيين ، لا سياسيا فحسب بل اقتصاديا أيضا لقد وقع أخيرا مع الشركات الأمريكية عقدا يضمن إمداد أمريكا بالبترول والغاز السائل لعشرات السنين ، وبذلك سوف يصبح اقتصاد بلاده معتمدا اعتمادا كليا على أمريكا » !

وفي المؤتمر الذي عقده السادات لأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم 3 يونيو 1971 ، أوضح للقواد خط السياسة الخارجية التي ينوي اتباعها ، فقال : « إن استراتيجيتنا تتلخص في نقطتين : الأولى هي الحفاظ على علاقتنا مع السوفييت ، والتمسك بها حتى يمكننا بناء الدولة الحديثة اقتصاديا وعسكريا ؛ إن الحركة الصهيونية هي هجمة صليبية وسوف تستمر عشرات السنين ، وإن صداقتنا مع الاتحاد السوفييتي هي التي سوف تساعدنا على التصدي لهذه الهجمة . أما النقطة الثانية فهي الوحدة العربية » .

وقد بلغ من حرص السادات على علاقاته بالسوفييت أنه عندما وقع الخلاف بينه وبين مجموعة علي صبري في اللجنة التنفيذية العليا ، واعتزم تصفية علي صبري ،

أنه حرص على إبلاغ السفيرالسوفيتي في القاهرة يوم 22 إبريل ، وعندما أبدى السفير دهشته لمصارحة الرئيس السادات له بهذا العزم ، قال الرئيس : « لأن الناس سيقولون لكم إن رجل السوفييت الأول في مصر قد صفي ، وسترقص صحف الغرب أمامكم بالجلاجل في محاولة لإثارتكم . لكنني أؤكد لك أنه ليس في هذا شيء موجه ضد الاتحاد السوفييتي ، إنها مسألة داخلية محضة ، وإذا بدا لأحد أن يصور لكم الموقف بأن ما سأفعله موجه ضد الوجود السوفييتي في مصر ، ففي استطاعتكم أن تردوا بأني سأكون سعيدا لو عززتم هذا الوجود » .

على أن هذا الموقف من جانب الرئيس السادات لم يفلح في تهدئة مخاوف السوفييت ، ولذلك أسرعوا بصياغة العلاقات المصرية السوفييتية في شكل معاهدة صداقة ، وحضر الرئيس بودجورني لهذا الغرض إلى مصر يوم 25 مايو ، وتقابل مع الرئيس السادات ، الذي لاحظ ــ كما قال لهيكل ــ « إنهم يشعرون بأن كل شيء في مصر الآن مضطرب ومعكوس بالنسبة إليهم ! » وقال إن بودجورني حمل معه مشروع معاهدة جاهزا للتوقيع وأنه كان يفضل أن يتريث ، ولكن السوفييت يبدون في عجلة من أمرهم ، وعلى ذلك فسوف يوقعه » . على أن هيكل كانت لديه بعض التحفظات ، بشأن « المعاهدات التي توقع بين الدول الكبرى والدول الصغري بوجه عام » على أن السادات لم يبال بهذه التحفظات ، ووقع المعاهدة يوم 27 مايو 1971 .

وقد أراد السوفييت في ذلك الحين منح الأسطول السوفييتي تسهيلات بحرية في الموانى المصرية ، وحضر لهذا الغرض وفد عسكري سوفيتي يوم 19 مايو 1971 ، ولكن الوفد العسكري المصري الذي تشكل برياسة الفريق محمد صادق واللواء سعد الدين الشاذلي ، رأى أن هذه التسهيلات لها جانب سياسي وقدم عدة مقترحات مضادة فعاد الوفد السوفييتي إلى بلاده دون التوقيع على أي اتفاق ، ولكن الأميرال جورشيكوف حضر إلى مصر مرة أخرى وأثار من جديد مسألة التسهيلات ، على أساس أنها لا تساعد الأسطول السوفييتي على أن يعمل بصورة أفضل فحسب ، وإنما ستتيح لمصر الحصول على معلومات استطلاع أحسن بكثير ، ولكن هيكل

اعترض على منح هذه التسهيلات قائلا إنها تربط مصر بالإستراتيجية البحرية السوفييتية ارتباطا وثيقا .

وفي يوم 15 مايو 1972 وقع اشتباك بين طائرتي ميج 25 يقودهما طياران سوفييتيان وبين طائرتي فانتوم ، حين قامت طائرتا الميج برحلة استطلاعية فوق سيناء ، وتصدت لهما الطائرتان الإسرائيليتان ، وأطلقتا عليهما بضعة صواريخ « سبارو » ولكن نظرا لتفوق طائرة الميج 25 في السرعة والارتفاع على الفانتوم ، فقد طاشت الصواريخ وسقط أحدها سليما في أيدى القوات المصرية في المنطقة الواقعة غرب القناة ، وعندما اطلع السادات على التقرير المكتوب عن الاشتباك ، أمر بتسليم الصاروخ « سبارو » إلى الخبراء السوفييت ، الذين سعدوا كثيرا بالغنيمة الأمريكية .

على أن سياسة الاتحاد السوفييتي في تسليح مصر ، أخذت تدفع بالعلاقات المصرية السوفييتية إلى صدام عنيف ؛ ففي ذلك الحين كانت السياسة السوفييتية تقوم على تقوية مصر دفاعيا ، لا هجوميا . وقد قدمت في هذا الميدان خدمات جليلة ، إذ أعادت بناء الجيش المصري من الصفر بعد هزيمة يونيو ، وعندما وجه الإسرائيليون غاراتهم في العمق ، قدم الاتحاد السوفييتي شبكة الصواريخ المشهورة التي تسببت في تآكل الطيران الإسرائيلي قبل توقف إطلاق النار في 7 أغسطس 1970 ، واستمرت في تسليح الجيش المصري حتى بلغت قواته صباح يوم 6 أكتوبر 1973 نحو 1700 دبابة و2000 عربة مدرعة و2500 مدفع هاون و700 قاذف صاروخي موجه ، 190 مدفعا مضادا للدبابات و5000 قذيفة آر بي جي ، وعدة آلاف من القنابل اليدوية المضادة للدبابات آر بي جي 43 ، فضلا عن نحو 400 طائرة قتال وتدريب و140 طائرة هيلوكوبتر و150 كتيبة صواريخ ، 2500 مدفع مضاد للطائرات ، ولواء صواريخ أرض ــ أرض آر 17 إي ، ولواء برمائي ، و19 لواء مشاة راكب (عربات ذات عجل) ، و8 ألوية مشاة ميكانيكية (عربات جنزير) ، و10 ألوية مدرعة ــ هذا عدا القوات البحرية !

على أنه رغم أن حجم هذا السلاح كان يفوق ما لدى الكثير من دول حلف

وارسو وحلف جنوب شرقي أسيا ! إلا أن القوات الإسرائيلية كانت تتفوق في الجو بما يكفي لإسكات واحتواء القوات البرية والبحرية ـــ حسب قول الفريق الشاذلي ، ومن هنا تركزت جهود السادات في حمل الاتحاد السوفييتي على تزويد مصر بالأسلحة الهجومية ، لشن الحرب الهجومية التي لم يكن مفر من القيام بها لكسر حالة اللاحرب واللاسلم . ولكنه فشل في ذلك فشلا ذريعا ، وأكثر من ذلك أن الاتحاد السوفييتي وقف موقف المعارضة من شن الحرب . وعندئذ قرر السادات إنهاء خدمة المستشارين السوفييت والوحدات السوفييتية ، لتحرير يد مصر عند اتخاذ قرار الحرب .

وقد شرح السادات لهيكل ما دار بينه وبين السفير السوفييتي فينوجرادوف يوم 6 يوليو 1972 حين قرر إنهاء خدمة الخبراء السوفييت ، فقال : « شرحت للسفير كل ما حدث منذ اجتماعاتي الأولى مع القيادة السوفييتية في فبراير 1971 ، وقلت له : « إن بريجينيف كذب علي في مارس 1971 ، وبودجورني كذب علي في مايو 1971 ، وعاد بريجنيف فكذب علي في أكتوبر 1971 . أتظن أني لا أعراف اللعبة التي تلعبونها ؟ لقد اتفقتم مع الأمريكيين (في قمة نيكسون بريجينيف في موسكو في مايو 1972) على ألا تكون هناك حرب . ودعني أقول لك : إنكم لستم أوصياء علينا » . ثم نظرت إلى ساعتي وسألت حافظ إسماعيل عما هو تاريخ اليوم ، فرد : الثامن من الشهر ، فقلت : حسنا ، إذن سأمنحكم فرصة عشرة أيام ، إلى اليوم السابع عشر ، وبعد ذلك تنتهي اللعبة القديمة في التعامل بين مصر والاتحاد السوفييتي » !

وفي يوم 30 أغسطس 1972 كتب السادات إلى الرئيس ليونيد بريجنيف ، رسالة هامة يستعرض فيها أسباب الخلاف الذي أدى إلى إنهاء خدمة المستشارين السوفييت والوحدات الروسية ، ويعتبر وثيقة على جانب عظيم من الأهمية ، لأنها تبين أن حاجة مصر إلى شن حرب أكتوبر كانت هي السبب الرئيس في اتخاذ قرار إنهاء الوجود السوفييتي في مصر ، قال فيها :

« لعلك توافقني أيها الصديق العزيز على أني كنت حريصا أشد الحرص على استمرار صداقتنا ودعمها في جميع المجالات . ومن ثم كانت زياراتي الأربع لموسكو

في مارس وأكتوبر 1971 ، ثم في فبراير وإبريل من العام الحالي . ولقد كان الموضوع الأساسي في جميع هذه اللقاءات هو بحث مشكلة العدوان الإسرائيلي ، والخطوات التي يلزم أن نتبعها لتحرير الأرض .

« وهنا أرجو أن تسمح لي أن أذكرك أنني كنت حريصا في جميع اللقاءات التي تمت مع القادة السوفييت برئاستكم على تأكيد مبدأين رئيسيين : أولهما أننا لا نريد أن يحارب معركتنا أحد غير جنودنا . ثانيهما ، أننا لا نريد ولا نسعى إلى أن تكون معركتنا سببا في مواجهة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، لما يعنيه ذلك من كارثة للعالم كله ، وإنني أقول بالحرف الواحد إن من يسعى إلى ذلك مجنون بلا شك .

« ولقد كان الرأي الذي اتفقنا عليه في لقاءاتنا ، وخاصة في اللقاء الأخير في أبريل سنة 1972 ، هو أن إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة ، لن يتحركا لتحقيق حل للمشكلة ، سواء كان سلميا أو غير سلمي ، إلا إذا أحست إسرائيل بأن قوتنا العسكرية أصبحت قادرة على أن تتحدى التفوق العسكري الإسرائيلي ، وعندئذ فقط ستجد إسرائيل ، وأيضا الولايات المتحدة ، أن مصلحتها الوصول إلى حل للمشكلة .

« وفي مناقشاتنا المتكررة ، كنت أذكر أنه يجب أن يكون لدينا سلاح للردع ، يجعل العدو يتردد في ضرب عمق أراضينا كما فعل في الماضي ، عندما يعلم أننا سنكون قادرين على الوصول إلى عمق أراضيه .

« وكان واضحا ، ولايزال أننا بدون توافر سلاح الردع ، فلن نكون قادرين على التحرك عسكريا ، وبالتالي فلا حاجة تدعو إسرائيل إلى أن تغير من موقفها المتعنت بالنسبة للوصول إلى أية تسوية للمشكلة .

« من هنا كانت رسالتي لك مع المارشال جريتشكو ، الذي زارنا في مايو سنة 1972 ، قبل اجتماع موسكو بأيام (قمة نيكسون ــ بريجينيف) ، عما يجب أن يكون عليه تصرفنا بعد اجتماع موسكو . وحين أبلغني سفيركم برسالتكم عن نتيجة

اجتماع موسكو يوم 6 يونيو لم يكن هذا جديدا ولا مستغربا لنا ، وأرسلت لك في نفس اليوم رسالة محددة في نقاط سبع أكدت فيها رسالتي لك مع المارشال جريتشكو ، وفي هذه الرسالة تجدون أنني طلبت رسميا حل مشكلة القيادة والسيطرة فورا ، فلا يعقل أن تكون هناك وحدات سوفييتية في مصر ولا تخضع للقيادة المصرية .

« بعد شهر كامل ، وبعد إلحاح منا ، جاءت رسالتك لي التي تسلمتها في 8 يوليو ، وكانت رسالة مخيبة للآمال أكدت لي حقيقة هي أن هذا الأسلوب في التعامل والتجاهل لأوضاعنا ومعركتنا ينبع من عقلية عانينا منها طوال السنوات الخمس بعد العدوان ، وحاولت أنا مرارا طوال سنة ونصف أن أنبه إليها بدون فائدة . ومن أجل هذا رفضت هذه الرسالة ، ورفضت أيضا الأسلوب ، وكان لابد لنا من وقفة كأصدقاء نحدد مواقفنا بصراحة . وأود أن ألخص لك انطباعاتي ، لأن من حقك كصديق أن تعرف مبررات قراراتي :

« الأزمة متجمدة ، ولا توجد طرق متاحة للتحرك . الادعاء الأمريكي يتصاعد ــ حتى بعد اجتماع موسكو ــ بقدرة الولايات المتحدة وحدها ، ووحدها فقط ، على الحل . إسرائيل تزدادا عربدة في المنطقة العربية بلا رادع . البيان الصادر عن مؤتمر موسكو يقول بالاسترخاء العسكري في المنطقة بعد حل المشكلة . رسالتكم في 8 يوليو تتجاهل بالكامل ما اتفقنا عليه ، وما يتحتم علينا أن نتخذه من إجراءات نؤمن أنها ضرورية ، لتمكننا من التحرك عسكريا إذا لزم الأمر بعد الانتخابات الأمريكية . أمريكا تعطي إسرائيل بلا حساب ، وتجدد لها سلاح الطيران بالكامل ، بخلاف الأسلحة المتطورة الأخرى ، موقفكم بعد الرسالة يوضح أن الحظر الجزئي الذي فرضتموه علينا بالنسبة لأسلحة الردع منذ خمس سنوات ، امتد في هذه الفترة الحرجة إلى ضرورات أساسية كتبت لك عنها في رسالتي بالتحديد ، وتجاهلتموها بالكامل .

من كل هذه الاعتبارات كان قراري بإنهاء مهمة المستشارين ، كوقفة ننهي بها مرحلة لابد أن تنتهي ، لكي نبدأ مرحلة جديدة بفهم جديد وتقدير جديد وتحديد لمواقفنا .

« إننا في مصر سنظل عارفين بالجميل لمساعدتكم ، وليس أدل على ذلك من أنني عندما أعلنت قرارات إنهاء مهمة المستشارين السوفييت ، حرصت في أحاديثي إلى الشعب العربي في مصر وفي المنطقة كلها ، على تأكيد دور الاتحاد السوفييتي في مساندتنا . ولكن واجب الأمانة يدعوني أن أذكر أن أولية أولى في هذا التعاون الذي نرغبه ، هي في تمكيننا من تحرير أراضينا » .

رد على إسماعيل فهمي

مصر ليست مسئولة عن تمزق العالم العربي

السيد إسماعيل فهمي ، وزير خارجية مصر الأسبق ، من الشخصيات السياسية التي أكن لها عميق الاحترام ، لأنه رفض أن ينفذ سياسة لا يرضى عنها ضميره الوطني ، وقدم استقالته بشجاعة إلى الرئيس الراحل السادات ، متنازلا اختيارا عن كل ما يتيحه له منصب الوزارة من نفوذ وسلطان . ومثل هذا النوع من الوزراء نوع فريد في تاريخ وزارات ثورة 23 يوليو ، التي حولت الوزراء إلى موظفين كبار يؤمرون فينفذون ! ومن هنا فقد دخل السيد إسماعيل التاريخ كرجل استطاع أن يقول كلمة « لا » في وجه الحاكم ، وتحمل في رضا كل ما يمكن أن يترتب على هذه الكلمة من نتائج .

على أن المشكلة هي أنه من الصعب على من قام بهذه التضحية ، وتنازل عن منصبه الوزاري دفاعا عن قضية عامة ، أن يعترف بأنه كان في الجانب الخطإ ، وكان الحاكم في الجانب الصواب ! لأن هذا الاعتراف يضيف إلى التضحية التي قدمها شعورا غير مريح لصاحبه — وهو أن التضحية كانت بلا جدوى ، وإنها لم تخدم غرضا عاما من الأغراض ! ومن هنا هذا الإصرار من جانب السيد إسماعيل فهمي على أنه كان على صواب ، وعلى أن التاريخ أثبت أنه كان على حق — على الرغم مما أثبته التاريخ بالفعل من أنه كان على خطإ !

وقد كان ذلك في معرض الحديث الذي أدلى به لجريدة « الوفد » في عدد 24 أكتوبر 1985 . فقد ذكر أنه قال للسادات في استقالته بالحرف الواحد : « إن الذي سيحدث سيترتب عليه آثار خطيرة جدا على مصر وعلى العالم العربي » . ثم قال : «وكل الذي حسبته وقع بالضبط : النظام العربي كله تصدع ، لأن النظام العربي

عبارة عن مصر + العالم العربي ، وليس العالم العربي + مصر » !

وكم كان بودي أن أترك للسيد إسماعيل فهمي هذا الاعتقاد ، ليحقق له ما يريد من رضاء نفسي ، لولا أن إعلان هذا الرأي يضر بمصلحة مصر ضررا بليغا ، فوق أنه يخالف الحقيقة التاريخية التي تمخضت عنها الأحداث . وهو — أكثر من ذلك — ينطلق من منطلقات فكرية قديمة يجب إنهاؤها الآن من حياتنا السياسية حفاظا على شخصيتنا القومية ، وهي منطلقات زرعت في أذهان شبابنا زمنا طويلا أننا عرب أولا ثم مصريون ثانيا ، بينما الحقيقة هي أننا مصريون أولا ثم عرب ثانيا !

أما أن هذا الرأى يضر بمصلحة مصر السياسية ضررا بليغا ، فلأنه يبرر للعالم العربي سياسة العزلة التي يصر على فرضها على مصر على حساب كل مصلحة عامة ، والتي يقيمها على دعوى أن مصر هي سبب تمزق الوحدة العربية ، لأنها خرجت على الصف العربي ، وأن عليها — بالتالي — إذا أرادت إنهاء هذه العزلة أن تعود أدراجها إلى الوراء ، وتعلن توبتها وندمها على ما قدمت من سياسة لم تنل الإجماع العربي ، وتتخلى عن سياسة كامب ديفيد !

جوقة اليسار الأممي

وهذا الرأي يضع السيد إسماعيل فهمي — من حيث لا يريد فيما أظن — في صفوف جوقة الصمود والتصدي ، وجوقة اليسار الأممي التي تعزف على هذه النغمة منذ قيام السادات بمبادرته ، والتي تدير بها ظهرها إلى مصر ، وتولي وجهها شطر العالم الخارجي — شرقيا كان أو غربيا — مع أن الواجب الوطني يقضي بتفهم وجهة نظر مصر ، وتحري وجه الحق فيما تبتغيه من تحرير ترابها الوطني ، الذي هو أغلى عندها من أي تراب .

ومع ذلك ، فلو كان هذا الرأي يتفق مع الحقيقة التاريخية لما تعرضنا له — على الرغم من أن المثل الشعبي يقول : « انصر وطنك ظالما كان أو مظلوما » ! — ولكن هذا الرأي خاطئ ، وهذه الدعوى التي ترددها الدول العربية هي دعوى مليئة

بالتغرير والكذب والنفاق ، فانقسام العالم العربي سابق على مبادرة السادات ، ومبادرة السادات ـــ من ثم ـــ هي نتيجة وليست سببا لهذا الانقسام . وهذا ما يجب أن يعرفه الذين يتقون الله في مصر .

نعم إن ما يجب أن يعرفه المصريون هو أن العرب لم يتوحدوا على الإطلاق منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى : لا قبل ثورة 23 يوليو ، ولا في عهد عبد الناصر ، ولا في عهد السادات ! وأنهم لم يكفوا عن التطاحن والتحارب فيما بينهم حتى وقتنا الحاضر ! وأنه لم تقم حرب عربية عامة ضد إسرائيل طوال ثورة يوليو ، بل حرب مصرية بالدرجة الأولى تساندها دولة واحدة أو دولتان عربيتان .

فعلى الرغم من محاولات مصطفى النحاس لتحقيق شكل من الوحدة العربية ـــ وهو الذي تمخض عن إنشاء جامعة الدول العربية ـــ إلا أن حرب فلسطين رجعت بفكرة الوحدة العربية في مصر إلى الوراء ، بسبب ما تعرض له الجيش المصري من خيانات ، وتخلي بعض الجيوش العربية عن مواقعها التي كانت قد احتلتها ـــ من غير إرغام إسرائيلي ! مما أفسح المجال أمام الجيش الإسرائيلي ليحتل تلك المناطق احتلالا سهلا ، ويتجه نحو الجنوب ويحارب المصريين ويجليهم عن مناطقهم . وبينما كان الإسرائيليون في الفالوجة يحاصرون القوات المصرية التي جاءت بناء على طلب العرب أنفسهم وتحقيقا لأوامر القيادة العربية ذاتها ، كانت الحكومات العربية تتخلى عن مصر ، وأكثر من ذلك تبدي شماتتها في الجيش المصري ! وهكذا لم تحقق حرب فلسطين الأولى أية وحدة حقيقية أو صورية !

الحرب العربية الباردة

وفي عهد عبد الناصر التفت الشعوب العربية حول الراية القومية العربية ، ولكن الحكومات العربية ظلت تناصب عبد الناصر العداء في غالبيتها العظمى، وتخشى من مشاريعه الوحدوية ، وأطلق على هذه المرحلة اسم « الحرب العربية الباردة » التي

بلغت ذروتها في حرب اليمن .

وبعد هزيمة 1967 ، توحد الموقف العربي مرة واحدة في مؤتمر قمة الخرطوم ــ أو مؤتمر اللاءات الثلاث ــ وبعدها تحلل من جديد . وحاول عبد الناصر عبثا أن يشد الحكومات العربية إلى عمل عربي موحد ضد إسرائيل ، ولكنه فشل في ذلك . وبلغ التمزق ذروته حين قبل عبد الناصر مبادرة روجرز ، فانطلقت الأنظمة العربية تزايد عليه ، وظهرت جبهة صمود وتصدى ضده من سوريا والعراق والجزائر ، ترفع شعار الحرب الشاملة دون أن تحارب ! مما دعا هيكل ــ باسم النظام الناصري ــ إلى محاجة هذه الدول بقوله : « إذا كان على مصر أن تحارب ، فأبسط شيء أن يكون لمصر حق الاختيار ؛ ولايمكن أن يفرض عليها مخطط وتوقيت .. » إلى آخره وفي هذه الفترة ضُربت المقاومة الفلسطينية الضربة القاصمة في أيلول 1970 .

وفي عهد السادات حاول شد الحكومات العربية إلى عمل عربي موحد ضد إسرائيل لتحرير الأراضي المحتلة ، ولكنه فشل في ذلك فشلا ذريعا ، وقد زار الفريق الشاذلي كلا من الجزائر والعراق والمغرب لبحث توصيات مجلس الدفاع العربي المشترك بدعم دول المواجهة العسكرية ، ولم تثمر زيارته أية فائدة ، في الوقت الذي كانت العلاقات بين مصر وليبيا متوترة بسبب عدم الاستجابة لضغوط الوحدة ، وبنت مصر خطتها العسكرية على أساس الحرب وحدها دون اشتراك أية دولة عربية ، على أمل أن يتمخض عن ذلك اشتراك العرب في المعركة مع مصر . وقد عبر السادات عن ذلك في اجتماع 24 أكتوبر 1972 التاريخي بقوله : « ستكون المعركة مصرية أساسا ، وسوف يقف العرب موقف المتفرج في البداية ، ولكنهم سوف يجدون أنفسهم في موقف صعب أمام شعوبهم ، فيضطرون إلى أن يغيروا موقفهم » !

وقد حقق النصر الأسطوري للجيش المصري ــ بعبور القناة وتحطيم خط بارليف ــ توحدا في الصف العربي ، فاستخدم العرب سلاح البترول ، مما دفع البعض إلى القول بظهور قوة عالمية سادسة ، ولكن وحدة الصف تمزقت بعد إبرام مصر اتفاق فك الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل يوم 18 يناير 1974 ، وبدأت

حملة الإساءة إلى مصر ، فاتهم حافظ الأسدمصر بأنها خانت القضية العربية بصفة عامة ، وخانت سوريا بصفة خاصة ! (يعترف إسماعيل فهمي في مذكراته بأن هذه الحملة لم يكن ثمة مبرر لها) . ثم تفاقم ذلك بعد اتفاق فك الاشتباك الثاني ، وانضم ياسر عرفات والمنظمة إلى سوريا ، وظهر في العالم العربي ما عرف باسم جبهة الرفض !

في ذلك الحين كان العالم العربي ينقسم إلى كتل متصارعة متحاربة حول مشاكل لا تمت للصراع العربي الإسرائيلي بصلة ! فقد نشب الصراع في المغرب العربي بين كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا حول الصحراء المغربية ، كما نشب في الوسط المغربي بين ليبيا وتونس ، ونشب في المشرق العربي بين سوريا والعراق والأردن ولبنان ، ثم نشب في الجنوب بين اليمن الجنوبية واليمن الشمالية ، ثم بين نظام عدن والصومال ، وبينه وبين المملكة العربية السعودية ، ثم بينه وبين السودان ، ثم بينه وبين العراق ، فضلا عن نزاع الجمهورية الصومالية مع جارتها أثيوبيا ، والنزاع بين العراق وإيران ــ وكل ذلك على حساب أولويات تحرير الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل منذ حرب يونية ، وعلى رأسها سيناء .

سوريا تحتل لبنان

ومنذ عام 1976 تمزقت جبهة المواجهة ضد إسرائيل ، دون أن يكون لمصر يد في ذلك من قريب أو بعيد ؛ ففي يونية 1976 أخذ النظام السوري يصعد تدخله العسكري في لبنان ، ويدفع بقواته إلى لبنان (لا إلى إسرائيل !)بعد أن كانت معظم أراضيه في يد القوات الوطنية التقدمية والفلسطينية وفي يولية ارتكب مذبحة تل الزعتر ، فانهار لبنان مع انهيار القوات الوطنية التقدمية ، وانفتح الباب للتدخل الإسرائيلي في جنوب لبنان ، وتحولت المقاومة الفلسطينية من الهجوم إلى الدفاع ، وبذلك تفسخت الجبهة الشمالية تماما ! .

ولما كان الانهيار والتفكك والتحلل في الموقف العربي من شأنه أن يستبعد تماما

فكرة حرب شاملة تشترك فيها الجيوش العربية ضد إسرائيل ، فقد كان الحل الآخر والوحيد هو الحل السلمي ، وهذا ما دعا السادات إلى التفكير في مبادرة القدس .

وقد كان هذا ما أثار اعتراض السيد إسماعيل فهمي ، وقدم من أجله استقالته ! فلقد كان السيد إسماعيل فهمي يعول في ذلك الحين على الحل مع الولايات المتحدة ، فهو أحد مهندسي التقارب المصري الأمريكي ولكنه كان بذلك يقع في خطأ فادح وخديعة كبرى ، فلم يكن من مصلحة الولايات المتحدة في أي وقت إحلال سلام في هذه المنطقة العربية ، وكانت سياستها في ذلك الحين قائمة على التسويف . وهو ما أدركه السادات ، ولذلك رأى القفز من فوق الموقف الأمريكي إلى الاتصال المباشر مع إسرائيل لفرض الأمر الواقع عليها ، وهو موقف صائب . ويعترف إسماعيل فهمي في حديثه للوفد بأن مبادرة السادات « قوضت السياسة الأمريكية من جذورها بالنسبة لرؤيتها في حل مشكلة الشرق الأوسط » ــ طبقا لما اعترف به الأمريكان أنفسهم ــ ويقول في موضع آخر إن « السادات بذهابه إلى القدس قوض جميع المشاريع الأمريكية وغير الأمريكية للسلام » .

الوحدة أمر مستبعد

المشكلة ــ إذن ــ هي في أن السيد إسماعيل فهمي كان يراهن على السياسة الأمريكية ، يتوقع منها الخير وأن تكون في صالح مصر والعالم العربي ، وهو وهم كبير ما زال العالم العربي يقع فيه لأن الولايات المتحدة لن تتجه لتحقيق السلام إلا إذا كان العالم العربي متحدا ، وكان في إمكانه التأثير على مصالحها ــ وهو أمر مستبعد إلى نهاية هذا القرن على الأقل ! فلما رأى إسماعيل فهمي السادات يتجه مباشرة إلى إسرائيل ظن أنه تنكب الطريق الصحيح ــ الطريق الأمريكي !

ولكن السادات فرض موقفا جديدا وخطيرا بمبادرته الجريئة على السياسة الأمريكية لم تكن مرتاحة إليه في البداية ، ثم أخذت تحتويه بعد أن وقفت الحكومات العربية موقفها الغبائي المعروف ــ الموقف الذي يعول على السياسة الأمريكية في حل

مشكلة الأراضي العربية المحتلة وحل قضية فلسطين ، ففقدت فرصة تاريخية كانت جديرة — من خلال الاتصال المباشر بإسرائيل — أن تحقق إنجازات هامة ، لأن في إسرائيل قوى على استعداد للتخلي عن الأراضي المحتلة مقابل السلام والحفاظ على الهوية الإسرائيلية والنظام الديموقراطي الإسرائيلي ، ولا توجد مثل هذه القوى في الولايات المتحدة ، التي تقوم سياسة حكومتها على مبدأ فرق تسد وتغذية الحريق الناشب في المنطقة العربية ، سواء عن طريق الصراع العربي الإسرائيلي ، أو عن طريق الصراعات العربية ، أو عن طريق الصراع العراقي الإيراني !

وسواء اتفق السيد إسماعيل فهمي معي في هذا التحليل أو لم يتفق ، فإن الشيء الذي لا يستطيع أن يجادل فيه هو الحقائق التاريخية التي أوردناها ، والتي تثبت بصورة دامغة وحاسمة أن العالم العربي لم يتمزق بعد كامب ديفيد ، وإنما كان ممزقا بالفعل ! وأن كامب ديفيد كانت نتيجة لا سببا !

وقد كان من حق مصر أن تجتهد ، وتختار الطريق الذي تراه فعالا في تحقيق الجلاء الإسرائيلي عن أرضها ، دون انتظار لتلقي هذا الأمر من أية جهة عربية أخرى ، وأن ترد على من شنوا عليها أشنع الحملات بمثل ما رد به النظام الناصري على خصومه في البلاد العربية الأخرى ، عندما قبل مبادرة روجرز بقوله : « إن الذين لا يحاربون ليس من حقهم أن يعلموا غيرهم ممن حاربوا فعلا » وإنه « إذا كان على مصر أن تحارب فأبسط شيء أن يكون لمصر حق الاختيار ، ولايمكن أن يفرض عليها مخطط وتوقيت » !

ومن هنا فإني أناشد السيد إسماعيل فهمي ، وأناشد كل الذين يعززون حجة الحكومات العربية في عزل مصر ، ويسلمونها الأسلحة التي تكرس بها هذه العزلة ، وتضلل بها شعوبها العربية — بأن يتقوا الله في مصر ، فنحن مصريون أولا !

أزمة اليسار المصري !

منذ وقت طويل كان السؤال يحيرني عن سبب ما نشاهده في حياتنا السياسية من تضليل واختلاط أدوار وتزييف مواقف وانتحال بطولات وتلويث شرف المخلصين لأمتهم على يد العملاء ـــ إلى آخر هذه المظاهر من مظاهر الدجل السياسي الذي أصبح سمة مميزة لتلك الحقبة المظلمة من تاريخ مصر والأمة العربية . ثم قرأت كتاب عبد الستار الطويلة : « أزمة اليسار المصري » فوجدته يضع أصبعه باقتدار على موضع الداء !

وعبد الستار الطويلة ربما كان أشجع فريق « اليسار الوطني » في مصر ـــ أي اليسار المنتمي لهذه التربة العريقة من أرض مصر ، والذي يستوحي من هذه التربة ومن مصالحها وحدها مواقفه السياسية ، وهو يختلف بذلك عن فريق « اليسار الأممي » ، الذي يربط مواقفه السياسية بمواقف المعسكر الاشتراكي العالمي ، حتى ولو تصادمت هذه المواقف مع المصلحة المصرية ، كما ثبت من موقفه من مبادرة القدس .

ولذلك كان عبد الستار الطويلة من أوائل أقلام اليسار الوطني التي أيدت مبادرة السادات ، انطلاقا من مصلحة مصر الوطنية التي اقتضت تماما هذه المبادرة ، بينما وقف اليسار الأممي ، ممثلا في حزب التجمع ، معارضا لهذه المبادرة ، تنسيقا مع موقف اليسار العالمي .

وسوف يسجل التاريخ أن مبادرة السادات كانت هي بداية هذه الحقبة من التضليل واختلاط الأدوار والتزييف والدجل السياسي ! فحتى إعلان المبادرة كان الخلاف في الرأي بين فرق اليسار المصري يدور في إطار المشروع من الخلاف ، وكانت تجمع الكل وحدة الفكر ، ولكن المبادرة حفرت أخدودا عميقا بين اليسار

الوطني واليسار الأممي ، فقد اعتبر اليسار الأممي اليسار الوطني يسارا متواطئا مع الإمبريالية والصهيونية ، في الوقت الذي كان اليسار الوطني يحاول شرح موقفه ، ويلم الصفوف ، ويحصر الخلاف داخل معسكر اليسار .

ثم أخذت المواقف تنقلب حين أخذت ريح الأممية تدفع باليسار الأممي بعيدا وتقذف به في أحضان جبهة الرفض ! وكل ذلك كان مغتفرا لو كان قد تبين صحة موقف جبهة الرفض وجديتها في تقديم البديل لما قدمه السادات ، ولكن الانقسام الذي وقع سريعا في تلك الجبهة ، وما تبين للجماهير المصرية والعربية من متاجرة معظم هذه الدول بشعارات العروبة ، في الوقت الذي خانت فيه دولتان من هذه الدول عروبيتهما جهارا وانضمتا إلى إيران ضد العراق في الحرب القاتلة الدائرة بينهما ـــ كل ذلك حدد المواقف تحديدا دقيقا .

ذلك أن اليسار الأممي في مصر لم يقطع علاقته بكل من ليبيا وسوريا بعد خيانتهما للعروبة ، وإنما استمر في هذه العلاقة على حساب المصالح المصرية والعربية ، في نفس الوقت الذي استمر على موقفه الأممي المتسق مع موقف الاتحاد السوفييتي واستمر على تنسيقه مع دول الرفض ـــ الأمر الذي كشف موقفه للجماهير المصرية ، وأفقده ثقتها كلية ، فانحسر تيار اليسار في مصر إلى ما لم ينحسر إليه طوال تاريخه ، رغم الفرصة التاريخية التي أتيحت له لإثبات وجوده عن طريق حزب شرعي .

وأكثر من ذلك أن أموال البترول لعبت دورا خطيرا في إفساد الكثير من أقلام اليسار الأممي ، كما أفسدت الكثير من الأقلام الأخرى التي تشدقت طويلا بالعروبة ، وأصبحت كلمة « العروبة » مظلة تأوي تحتها كل عميل ومتآمر على مصلحة مصر من جميع الاتجاهات ! وظهر ذلك الفريق الذي أطلقت عليه اسم « المناضلين بالعملة الصعبة » !

وبطبيعة الحال كان على تلك الأقلام العميلة أن تتظاهر بالتطرف وتتهم غيرها بالاعتدال ! وتنتحل لنفسها صفة الصلابة وترمي غيرها بالتهاون ! وتحصر في نفسها

صفة العروبة وتنزع من غيرها الانتماء ! وأكثر من ذلك أنها رمت الغير بعمالتها وخيانتها ، وتظاهرت هي بالفضيلة والأمانة !

وكان هذا هو بداية هذه الحقبة الغريبة من تاريخ مصر والأمة العربية ، التي اختلط فيها الحابل بالنابل ، فاحتل فيها العملاء مكان الشرفاء ، وصارت تصدر في القاهرة — في مناخ حرية الرأي — صحف مشبوهة تتلقى الدعم من خارج أرض الوطن ، ومهمتها تلويث الوطنيين الشرفاء ، وإهالة القاذورات على رءوسهم ، وإرهاب الأقلام المخلصة لهذا الوطن العريق ، واتخاذ العروبة وسيلة مشروعة لخيانة مصالح مصر .

وقد كان عبد الستار الطويلة أكثر أقلام اليسار الوطني تعرضا للهجوم من فريق الذين يرتزقون من خارج أرض هذا الوطن ، فألصقت به أشنع الاتهامات وأطلقت عليه التشنيعات ، وشن عليه اليسار العميل أشرس هجوم ، وكنت أراه يئن من الألم ، ولكنه كان يقابل ذلك بمواقف « دون كيشوتية » أي يظهر فروسيته بعد انتهاء عصر الفروسية ! فلم يكف عن الدفاع عن ذلك الفريق من اليسار الأممي الذي كان يهاجمه ، وكنت أضحك منه وأقول له : كيف تدافع عن أناس أنت تعرف عمالتهم للمخابرات الليبية أو السورية أو غيرهما من المخابرات ؟ فكان يضحك بدوره ويقول لي : إنك أنت نفسك دافعت عنهم ! فكنت أقول : لقد دافعت عنهم عندما كنت مقتنعا بأنهم مناضلون حقيقيون ولكني بعد أن رأيت ضعفهم في لندن وقد أصبحوا في قبضة « اللي يسوى واللي ما يسواش » من أصحاب الصحف الجهلة ، وبعد أن انتقلوا من الخصومة الشريفة للنظام في مصر ، إلى الخصومة العميلة التي لاتفرق بين النظام والشعب ، وبعد أن عرفت حياتهم وهم يناضلون بالعملة الصعبة ! فقد سقط الكثيرون من عيني ، ولم أعد أنظر إليهم باعتبارهم مناضلين بل مرتزقة !

والمهم أن دفاع عبد الستار الطويلة عن ذلك الفريق من اليسار قد عرضه لغضب السادات ، فقطع علاقته به في يونية 1977 ، ولكن ذلك لم يشفع

لعبد الستار الطويلة عند فريق المرتزقة من اليسار ، فواصل حملته عليه حتى يومنا هذا !

ونجد في كتاب عبد الستار الطويلة تحليلا دقيقا لتلك الظاهرة ، فيصف ذلك الفريق من اليسار المزيف (الذي يحرص على عدم تسميته باليسار وإنما بالمثقفين !) بأنه أولئك « الذين تعرضوا خلال معارضتهم لسياسة أنور السادات لضغوط حملتهم على الهجرة إلى الخارج ، ووقوعهم في نفس الوقت في إطار نشاط مخابرات عربية عديدة استفادت من جهودهم ومعارضتهم لسياسة النظام المصري وقتها ، من أجل تحقيق مصالح وأهداف دول ديكتاتورية وشمولية لم تعط النضال العربي شيئا غير الكلمات الضخمة ، ثم بعد ذلك ، أو حتى في نفس الوقت ، انقضت بسيوفها ذبحا وتقتيلا لطلائع حركة التحرر العربية من الفلسطينيين بالذات ، مساهمة منها في الجهد الإسرائيلي العدواني لتصفية منظمة التحرير والشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية ، بل امتد نشاطها أيضا إلى تصويب مدافعها ضد بلد عربي متقدم جنبا إلى جنب في خندق واحد مع عصابات الهوس الديني الفارسية .

ثم يقول عبد الستار الطويلة إن « بعض هؤلاء » الطيور المهاجرة « كان يحصل على أموال من المخابرات العراقية والسورية والليبية ، ولا بأس من المرور على السعودية ودول الخليج ! وكان المألوف أن البعض قد يقبض من العراقيين أو الليبيين في الصباح ، وفي المساء يقبض من مؤسسات إعلامية تعمل في رعاية المخابرات الإمبريالية !

« وكانت جرأة غريبة حقا من مثل تلك العناصر أن تمسك بميكروفون التشهير بالعناصر التي صممت على البقاء في أرض الوطن ، تؤيد هذه السياسة وتعارض تلك ، أو تعارض على طول الخط وتتحمل ظروف العنت والاضطهاد أو حتى الضغوط على الفكر وحرية الرأي .

ثم يقول عبد الستار الطويلة إنه بسبب الضغوط على النشاط الحزبي وحرية الرأي في مصر ، كان الكثيرون من المعارضين لسياسة السادات « يرون في أولئك المهاجرين

حماية لهم ، وخط دفاع أو إبلاغ للرأي العام العالمي بأي اضطهاد يقع عليهم أو على شعب مصر . وهذا صحيح حتى لو كانت تلك العناصر أو بعضها يرتزق من مخابرات الدول العربية الرافضة حينذاك ، فقد تطابقت المصالح حينذاك ، فتلك الدول تعادي النظام المصري لأسباب أبعد ما تكون عن الاعتبارات الوطنية النضالية ــ بدليل انكشاف موقفها المتواطئ مع إسرائيل أخيرا ــ وفي الوقت نفسه كان أولئك الكتاب المهاجرون الذين يعادون نفس النظام يريدون مجالا للتعبير عن رأيهم ، ففتح لهم كهنة تلك الأنظمة الديماجوجية صفحات المجلات والكتب ليهاجموا النظام كما يريدون ، شريطة ألا يمسوا نظم السادة أصحاب تلك المجلات ولو مس النسيم » !

والمهم أن عبد الستار الطويلة ــ باعتباره يساريا قحا ــ وجد أن أزمة اليسار المصري تحتاج إلى دراسة متأنية تتغلغل إلى جذور الأزمة ، وتحللها من منظور متعاطف مع اليسار وليس معاديا له . ومن الطبيعي أنه وجد نفسه أقدر على هذه المهمة من غيره ، بسبب موقعه الذي لم يتلوث بالعمالة لهذا النظام أو ذاك ، والذى كرس حياته لخدمة مصر ومصالحها الوطنية ، وبسبب فهمه لطبيعة الظروف التي أدت إلى انحراف عناصر كثيرة من اليسار إلى المسار الذي يعارض مصلحة مصر تحت قناعات العروبة والأممية .

وهذا ما قام به في كتابه ، الذي أعتقد أنه أهم كتاب صدر عن اليسار في مصر في الفترة الزمنية التي تناولها ، كما أنه أشجع كتاب أيضا . وصحيح أن اليسار الذي تحدث عنه عبد الستار الطويلة لن يستفيد من كتابه أية استفادة ، لأن حساباته ليست مبنية على كسب الجماهير بقدر ما هي مبنية على كسب حكام عرب معينين ! ولكن الجماهير المصرية كفيلة بتصفية حساباتها مع هذا اليسار ، وهو ما ظهر في تجاهلها له في الانتخابات الأخيرة .

والأمل الآن أن يستفيد النظام المصري من هذا الكتاب في معرفة الفرق بين يسار يدين بولائه لهذه التربة المصرية الصميمة ، ويسار يدين بولائه لنظام عالمي من جهة ونظام عربي رافض من جهة أخرى ومصالح يحققها من خلال علاقته بهذين

النظامين على حساب المصلحة الوطنية ! فمن المفارقات أن يكون هناك حزب يسار شرعي ، لليسار غير الشرعي ! وألا يكون هناك حزب شرعي لليسار الشرعي !

فقد سبق لى أن طلبت من الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي تأليف حزب جديد يمثل اليسار الوطني وكان غرضي أن يمثل هذا الحزب وجهة النظر المصرية المرتبطة بالمصالح الوطنية المصرية وبمصالح الجماهير المصرية الكادحة المطحونة برحى الرأسمالية الطفيلية لعصر الانفتاح — وذلك حتى يحفظ لليسار اسمه النظيف المرتبط بتاريخه النضالي الطويل . وكنت واثقا من أن عناصر كثيرة سوف تنضم إلى الحزب الجديد من الغاضبين من سياسة التجمع ، والذين جمدوا نشاطهم فيه ، وتكون مهمة الحزب الجديد إنهاء عزلة اليسار الحالية ، وربطه بالجماهير من خلال سياسة واقعية تنبع من التربة المصرية ومن المصلحة الوطنية المصرية دون ارتباط بأي شيء آخر .

ولعلي في ذلك كنت مقتنعا بوجهة النظر التي عبر عنها عبد الستار الطويلة في كتابه ، وهي أن « السبب الحقيقي في ضعف اليسار عموما ، هي سياسة اليسار ومواقفه ، التي حاول من خلالها ترجمة نظرياته ومعتقداته السياسية » — وليس بسبب أن التربة في مصر لا تصلح لأفكار اليسار !

ومن هنا — وكما يقول عبد الستار الطويلة — نشأت فكرة تأليف كتابه ، مستهدفا تحليل أسباب أزمة اليسار في الشرق الأوسط ، لكي يتعلم اليسار من أخطائه ، ولكي يحاول فك إطار العزلة التي يعيش فيها منذ سنوات ، على اعتقاد جازم بأنه كلما اتخذ اليسار موقفا سليما إزاء الأحداث في بلادنا ، « كلما كنا أقرب إلى التوصل إلى حل لمشاكلنا ، وكلما كانت القوى الوطنية الديموقراطية أقرب إلى التلاحم والتعاون » .

ومن هنا فكتاب عبد الستار الطويلة في حقيقته هو صفحة دفاع قوية عن السيار وليس هجوما عليه ، وقد أثبت فيه أنه كلما تبنى اليسار شعارات سليمة متطابقة مع المرحلة الوطنية ومتطلباتها ، ازدهرت جماهيريته ، وحقق دورا قياديا في الحركة الوطنية . واستدل بأن التحام اليسار مع الجماهير في أعقاب الحرب الثانية لم يعز

شعبيته فحسب ، بل حماه من تحرك الجماهير ضده ، عندما اتخذ موقفا من القضية الفلسطينية يخالف الإجماع العربي العام ، وذلك بقبوله قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولة فلسطينية ودولة يهودية ، وتنظيمه مظاهرات ضخمة في شوارع القاهرة تهتف بجرأة : « عاشت الدولة الفلسطينية وعاشت الدولة اليهودية . أيها الإنجليز اخرجوا من فلسطين » ثم معارضته حرب 1948 معارضة عنيدة ومكشوفة .

وقارن بين هذا الموقف وموقف اليسار الرافض في مبادرة السادات ، وإلقائه بثقله إلى جانب جبهة الرفض المفككة المضللة العاجزة ، مما أدى إلى عزلته جماهيريا . وقال إن اليسار المصري خدع بقعقعة السلاح اللفظي من قبل دول جبهة الرفض ، وتصور أن الزحف العربي الباسل للتحرير على وشك البدء ، فكان أن شارك في الضجيج والعجيج وثورية الكلام ، وتبرع بإطلاق لقب « قاعدة النضال الثوري العربي » تارة على العراق ، وتارة على سوريا ، ومرة على ليبيا ــ حسب درجة حرارة الكلمات وكثافة المؤتمرات بمسمياتها المختلفة !

واستطرد قائلا : إن اليسار تمسك بموقفه رغم ما حدث من تراجع عربي عن الإتهامات القديمة والسباب القديم من جانب الدول العربية ، بعد ما ثبت من الخبرة التاريخية سلامة السياسة المصرية ، فواقع الأمر أن سيناء قد أصبحت أرضا محررة ، بينما الجولان محتلة بل تكاد تكون قد ضمت إلى إسرائيل ، وكذلك يستمر احتلالها للضفة والقطاع ، ويستمر الإسرائيليون في التوسع والاستيطان ، كما أضيفت أرض عربية جديدة هي أرض لبنان التي تسيطر عليها إسرائيل !

ثم قال عبد الستار الطويلة إن اليسار المصري في الوقت الذي سكت فيه سكوتا معيبا عن جرائم ما يسمى بالدول التقدمية ، فإنه أثار ضجة عندما حاكمت مصر سليمان خاطر لقتله سبعة مواطنين إسرائيليين عاديين ، وإنه أدان التحقيق والمحاكمة كأن الحكومة خرجت عن المألوف ! مع أنه في كل يوم يقتل السوريون والشيعة وعملاء إيران عشرات الفلسطينيين ، ولم نسمع أن حزبا يساريا واحدا دعا إلى مظاهرة أو مؤتمر احتجاج أو إدانة . وقال إن هذا الأسلوب الخاطئ والكيل بمكيالين كان عاملا من العوامل التي ساهمت في عزلة اليسار عن الجماهير وضاعفت من أزمنه .

ثم عاب عبد الستار الطويلة علي اليسار المصري موقفه السلبي من تحرير السادات سيناء ، وقال إنه لم تظهر قوة سياسية في مصر قللت من شأن تحرير هذه الأرض المحتلة ، بل أنكرت ذلك التحرير ، غير اليسار المصري بأغلب فصائله ! لذلك ـــ وكما يقول ـــ لم يكن غريبا أن تضيع صرخاته ضد تحرير سيناء في الهواء ، بل تسبب في عزلة له عن الجماهير التي صفقت للجلاء وتستمتع بثماره اليوم .

وأخيرا فلا أستطيع أن أزعم أن هذا المقال يمثل عرضا لكتاب عبد الستار الطويلة الشجاع والأمين عن « أزمة اليسار المصري »، وإنما هو فقط مجرد لفت نظر القراء إلى كتاب يستحق القراءة ، ويسدّ ركنا هاما في المكتبة العربية ، وأملي ألا يكون الكتاب الأول والأخير في هذا الموضوع ، فنحن لن نستطيع المضي في بناء مستقبلنا إلا إذا هضمنا جيدا دروس التجربة التاريخية الماضية واستوعبنا أخطاءنا ، وأصلحنا مسارنا في طريق الالتحام بالجماهير ، ولعل اليسار الأممي يستوعب الدرس ، حتى لاتتحول عزلته عن الجماهير في يوم إلى عزلة وراء القضبان !

تحـريـر سينـاء

قصة سيناء بين الاحتلال والتحرير !*

عندما نحتفل بتحرير سيناء يجب أن نذكر السادات ، شئنا أم أبينا ، وسواء اتفقنا معه أو اختلفنا ، كرهناه أو أحببناه ، لأن التاريخ يكتب وفقا للحقائق التاريخية التي وقعت ، وليس وفقا للأهواء الشخصية المتقلبة التي تختلف من فرد إلى فرد . وقد كان السادات هو الذي استرد سيناء بشجاعته في قرار الحرب والسلام !

وعندما نحتفل باسترداد سيناء يجب علينا أن نتذكر كيف ضاعت سيناء ؟ فقد ضيعتها الدكتاتورية والجهل العسكري المطبق . وقد ضاعت مرتين خلال حكم عبد الناصر ، وأمكن استردادها بثمن باهظ ، هو احتلال قوات الطوارئ الدولية أرضا مصرية هي قاعدة شرم الشيخ ، فضلا عن منطقة الحدود المصرية الإسرائيلية في المنطقة المحصورة بين الكونتلا ــ رفح ــ غزة ، وفي الوقت نفسه تنازلت مصر تنازلا خطيرا لإسرائيل بالسماح بمرور سفنها في مضيق تيران تحت علم الأمم المتحدة ، بكل ما يعنيه ذلك من فك الحصار الذي كان مضروبا عليها منذ إنشائها في البحر الأحمر !

أما المرة الثانية ، فقد تم استردادها بثمن أبهظ ، هو حربان أوردتا مصر مورد الخراب الاقتصادي ، وهما حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر 1973 ، فضلا عن مبادرة سلام كلفت مصر قطع علاقاتها مع الدول العربية وسحب مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس ، ثم عقد معاهدة سلام مع إسرائيل أعادت إلى مصر سيناء منقوصة السيادة ، مع مشكلة طابا وفي مقابل سفارة إسرائيلية في القاهرة ،

(*) أكتوبر 3 / 5 / 1987

ومرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس بجانب خليج العقبة ، وتطبيع العلاقات بين البلدين ، وبدون هذا الثمن فإن سيناء كانت تظل محتلة حتى الآن .

وسنرى الآن كيف ضيعت عبقرية النظام الناصري سيناء مرتين في زمن قياسي هو عشر سنوات تقريبا ! أما المرة الأولى فكانت في سنة 1956 بقرار تأميم شركة قناة السويس . ومع أن قرار تأميم شركة قناة السويس كان مطلبا وطنيا دون ريب ، إلا أن طريقة اتخاذه عكست طريقة الحكم الفردي في اتخاذ أخطر القرارات التي تتصل بالحرب والسلام ، وهي الطريق التي تنبع فقط من ذهن الحاكم ، دون مبالاة برأي الجهات المسئولة التي يستعين بها في الحكم ـــ مهما كانت هذه الجهات لصيقة الصلة بالقرار ، أو مسئولة عن حمايته !

فقد نبع هذا القرار من ذهن عبد الناصر وحده ، وتحمل وحده مسئولية إعلانه وتنفيذه دون مشاركة من أي نوع من الحكومة المصرية أو من القوات المسلحة المصرية بمعنى أن عبد الناصر لم يطرح هذا القرار على حكومته لمناقشة احتمالاته ، ولم يبحث مع قائد عام القوات المسلحة مدى قدرة القوات المسلحة على مواجهة حرب مع إسرائيل أو مع القوتين اللتين يريد أن يتحداهما بقراره ، وهما إنجلترا وفرنسا ـــ وإنما اتخذ هذا القرار بمحض تفكيره وتقديره الشخصي ، كأنه يعيش في المريخ بينما توجد حكومته وقواته المسلحة على الأرض !

ومن الغريب أنه لم يطلع عليه سوى آخر فرد يحق له الاطلاع على هذا القرار ، وهو الذي كتب كتابه : « ملفات السويس » دفاعا عن عبد الناصر . وفيه يروي القصة المذهلة الآتية ، التي تؤكد كل حرف مما ذكرناه ، وفيها يقول إن عبد الناصر « أجرى حساباته ، وبنى تقديراته للآثار والعواقب بدقة وبصيرة .

« وفي الحقيقة فقد كانت تلك واحدة من أعظم لحظات حياته ، وقد استعاد دوره كضابط أركان حرب ، وكتب كل شيء على الورق . كانت أمامه في ذلك اليوم مجموعة من سبع صفحات في حجم نصف « الفولسكاب » وفي هذه الصفحات تقديره للموقف » .

ويقول هيكل إنه عندما فاتحه عبد الناصر في عزمه على تأميم شركة قناة السويس ، « سألته ، مستهولا ما تشير إليه عباراته : « وهل هذا ممكن » ؟ وأجاب : « أعرف أنها ستكون معركة خطيرة ، وقد فكرت في احتمالاتها طول الليل وهذا الصباح ، وأجريت حساباتي ، وأظن أن فرص النجاح أمامنا عالية » !

ثم يقول هيكل إن تقدير عبد الناصر هو أن « احتمال التدخل العسكري ضد مصر سوف يكون محققا بنسبة 80 في المائة خلال الأسبوع التالي للتأميم ، فإذا انقضت هذه الفترة الحرجة تناقصت احتمالات التدخل . وفي الأسبوع الثاني والثالث من أغسطس سوف يكون الخطر بنسبة 40 في المائة ، وخلال شهر سبتمبر سوف يكون الخطر بنسبة 20 في المائة ، وحتى نهاية أكتوبر سوف يكون الخطر بنسبة 20 في المائة ، ثم يبدأ في التلاشي بعد ذلك لأن الفرصة قد تكون قد أفلتت تماما » .

والغريب أن الواقع سار على عكس توقعات عبد الناصر وتقديراته للموقف تماما ! لأن نهاية شهر أكتوبر لم تشهد تلاشي احتمال التدخل العسكري حسب تقدير عبد الناصر ، وإنما شهدت ارتفاعه إلى نسبة 100 ٪ ، إذ وقع العدوان الثلاثي في 29 أكتوبر 1956 ـــ الأمر الذي يوضح خطورة ترك الأمر في مثل هذه القرارات الخطيرة التي تتعلق بالحرب والسلام في يد حاكم مطلق !

وبدلا من أن يستدعي عبد الناصر قادة جيشه ليستعرض معهم أشكال التدخل العسكري المحتمل ، فإنه ناب عنهم جميعا في استعراض هذه الأشكال بينه وبين نفسه ، في حضور هيكل ! الذي كتب يقول إن عبد الناصر حاول في تقديره العام للموقف أن يستعرض أشكال التدخل العسكري المحتمل ، فبحث احتمالات الهجوم على القناة ، أو ضرب الإسكندرية ، أو التوجه مباشرة إلى القاهرة بعملية إنزال جوية ثم استعرض قواعد العمل العسكري : البحر مباشرة من مالطة أو جبل طارق ، أو القواعد العسكرية البريطانية في ليبيا ، أو قبرص ـــ وانتهى إلى أن طلب من الأسقف مكاريوس وجريفاس في قبرص إمداده بالمعلومات المتاحة عن حجم القوات البريطانية ودرجة استعدادها في قبرص ـــ أي أن عبد الناصر قام أيضا بدور المخابرات الحربية !

ومما يوضح عنصر الارتجال الغريب أنه حتى يوم 24 يوليو ــ أي قبل إعلان عبد الناصر قرار التأميم بيوم واحد ــ لم يكن عبد الناصر قد أسند إدارة شركة قناة السويس إلى أحد ! وإنما الصدقة لعبت دورها حين « وقع بصره » ــ حسب تعبير هيكل ــ على المهندس محمود يونس في الصف الأول في حفل افتتاح خط جديد لأنابيب البترول بين السويس ومسطرد يوم 24 يوليو ، فأخذه إلى بيته ، وأفضى إليه بالسر !

ولم يكن إلا في نفس يوم إعلان قرار تأميم شركة قناة السويس حين دعا عبد الناصر ، في صباح ذلك اليوم ، إلى اجتماع مشترك بين أعضاء مجلس الثورة (الذي كان قد حل نفسه بعد انتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية ، ولم يعد له أي وجود !) ومجلس الوزراء ، وأنهى إليهم بخبر القرار الذي اتخذه ، وانتهى الاجتماع بأن قال عبد الناصر للمجتمعين ــ حسب رواية هيكل ــ : « إنني أريد أن أكون منصفا لكم جميعا ، فأسجل هنا أنني أتحمل مسئولية قرار تأميم شركة قناة السويس ، وللشعب المصري وللتاريخ أن يحاسبوني عليه ، فلست أريد لأحد منكم أن يتحمل مسئولية قرار خطير لم يعرف به إلا قبل إعلانه بوقت قصير » !

هكذا الأمر بكل بساطة ! ولم يذكر هيكل شيئا عن علم المشير عامر بقرار عبد الناصر قبل يوم واحد ، وكيف ثار وقال له إنه يجب أن يكون أول من يعرف بهذا القرار ، حتى يعرف عبد الناصر إذا كان جيشه يستطيع أن يحمي قراره أم لا !

وقد انتهى الأمر ــ كما هو معروف ــ بالعدوان الثلاثي على مصر ، واحتلال سيناء ، وعدم انسحاب القوات الإسرائيلية منها إلا بعد أن حققت أهدافها كاملة غير منقوصة من الاحتلال . فكما ذكرنا ، فإنها حطمت الحصار المصري عليها في البحر الأحمر ، وأعادت سيناء منقوصة السيادة من الناحية الفعلية بقوات الطوارئ الدولية ، التي تمركزت في الشمال والجنوب ، وكسبت مصر ملكيتها لشركة قناة السويس .

هذه ــ على كل حال ــ المرة الأولى التي احتلت فيها سيناء ، وهذا هو الثمن الذي دفع في استردادها . أما المرة الثانية فكانت بسبب رغبة مصر في استرداد سيادتها كاملة على سيناء ، وطرد قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ ، وإعادة حظر الملاحة الإسرائيلية في مضيق تيران ، وفرض الحصار على إسرائيل في البحر الأحمر من جديد ــ أي أنها كانت بسبب رغبة مصر في إزالة آثار عدوان 1956 !

على أن مصر كسبت عدوانا جديدا ، ليس فقط لسيناء وحدها ، بل للضفة الغربية وغزة والجولان أيضا وهو ما حدث في حرب الأيام الستة التي بدأت في يوم 5 يونية 1967 ، وبذلك ظهر في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي ما عرف باسم قضية إزالة آثار العدوان ــ أي عدوان إسرائيل فقط في هذه المرة ، وليس العدوان الثلاثي القديم !

وكما أن عبد الناصر يتحمل مسئولية حرب 1956 باعتباره صاحب قرار تأميم قناة السويس ، فكذلك يتحمل مسئولية حرب يونية 1967 باعتباره صاحب قرار سحب قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ ، وإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية ــ وهو القرار الذي كان معناه الزج بمصر في حرب مع إسرائيل دون أن تكون القوات المسلحة المصرية في حالة تمكنها من تحقيق النصر .

أما مسئولية الهزيمة فيقتسمها كل من عبد الناصر والمشير عامر ، الأول بسبب رفضه طلب القيادة العسكرية بالبدء بالضربة الأولى ، مع يقينه بأن إسرائيل سوف تضرب ضربتها لا محالة ، فأضاع فرصة خوض معركة مشرفة مع إسرائيل ، أما الثاني ، فلأنه لم يكن على مستوى القيادة العسكرية ، فأدار الحرب على طريقة إدارة العزب الخاصة بواسطة حاشيته وحوارييه ، وأهمل كبار قادته إهمالا تاما .

وكما يقول الفريق محمد فوزي ، رئيس أركان الحرب في ذلك الوقت : كان أعضاء « مكتب المشير من الضباط يتصرفون في كل شيء : قبل المعركة ، وفي أثنائها ، وهؤلاء الأشخاص هم الذين كانوا يوصلون أوامر وتوجيهات المشير إلى القيادات » .

ويهمنا في هذا المقال ما يختص باحتلال سيناء للمرة الثانية ، ويتحمل مسئوليته كاملة المشير عامر ، حين اتخذ على حين غرة ، وبدون أية أسباب عسكرية سليمة ، قراره بالانسحاب من سيناء في مساء يوم 6 يونية ــ وهو مساء اليوم التالي للحرب !

اتخذ المشير عامر هذا القرار بالانسحاب من سيناء ، دونما حاجة تدعو إلى ذلك إلا انهيار أعصابه بسبب الضربة الجوية الإسرائيلية وما أسفرت عنه من تدمير سلاح الطيران المصري على الأرض ! وفي ذلك يقول الفريق مرتجي : « لم يكن الموقف بهذه الصورة القاتمة ، فقد كان من الممكن ، بإعادة تعديل أوضاع قواتنا ، والمناورة بالقوات ، خصوصا تلك التي لم يقع عليها أي هجوم ــ أن نتمسك بالدفاعات مدة طويلة ، وأن ننقذ الكثير من العتاد والمعدات التي وقعت في يد العدو بسبب هذا الانسحاب السريع » .

وتجمع كل المصادر العسكرية على أن قرار الانسحاب من سيناء قد ألحق بالقوات المسلحة المصرية من الخسائر ما كان متعذرا على القوات الإسرائيلية المهاجمة إلحاقه بها لولا هذا القرار . فقد أخذت القوات المنسحبة تتدفق إلى غرب القناة خلال ليلة 6 / 7 يونية ، مستخدمة الطرق الثلاثة في سيناء ، باستثناء الطريق الشمالي ، الذي امتلك زمامه العدو الإسرائيلي . ونظرا للسرعة التي نفذ بها الانسحاب ، وعدم التخطيط السليم ، وعدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالسيطرة على القوات المنسحبة ، وحماية المضايق والمعابر ضد الهجوم الجوي ، فقد ازدحمت الطرق ازدحاما كبيرا بالمعدات ، وتعطل عليها العديد من العربات والجرارات بفعل الطيران الإسرائيلي الذي زادت فاعليته بعد أن انبلج النهار ، أو بسبب هروب سائقيها منها بعد أن تعرضت القوات للهجوم الجوي دون حماية ، فأصبحت المركبة بمثابة قبر متحرك . ولما كانت هذه المضايق لا تسمح إلا بسير العربات فرادى ، فإذا دمرت العربة الأولى تعطلت بقية العربات ، وأصبحت بمثابة قطار طويل ــ فقد صارت هدفا ثمينا للطائرات الإسرائيلية التي تملك السيادة في الجو تقصفه بسهولة ويسر ، ولذلك ففي هذه المضايق والممرات فقدت القوات المسلحة المصرية 90 في المائة تقريبا من معداتها وأسلحتها بفعل الطيران الإسرائيلي !

وهذا يفسر تلك القصة التي روتها بعض المصادر ، فعندما زار وفد عسكري سوفييتي مصر في أعقاب الحرب لإعادة بناء القوات المسلحة المصرية ، خاطب الجنرال زاخاروف جمال عبد الناصر قائلا : « لو أن كل دبابة من الدبابات السوفييتية التي تركها المصريون في سيناء ، أطلقت عشر طلقات فقط ، لكسب العرب الحرب ! ولكن معظم الدبابات لم تطلق طلقة واحدة ! » .

وهكذا بدلا من انتفاع القيادة العليا بالمضايق والمعابر في سيناء في الصمود وإيقاف هجوم العدو الإسرائيلي ، جعلت من هذه المضايق والمعابر مصيدة ومقبرة للقوات المسلحة المصرية !

والمحزن أن قرار الانسحاب هذا أعاد الموقف بالنسبة للملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة إلى أسوأ مما كان عليه عند إغلاق مضيق تيران يوم 22 مايو 1967 ! لأن إسرائيل انتهزت فرصة انسحاب القوات المصرية من شرم الشيخ لاحتلالها ، وبذلك عادت الملاحة الإسرائيلية إلى المرور في خليج العقبة من مضيق تيران مرة أخرى في ظل العلم الإسرائيلي هذه المرة بدلا من علم الأمم المتحدة ! وانتهت بعد أقل من يومين من نشوب الحرب تلك المشكلة التي أدت إلى نشوب الحرب ، ولكن بعد وقوع سيناء في قبضة إسرائيل !

والمهم أن عبد الناصر كان على علم بقرار الانسحاب قبل اتخاذه ، ووافق المشير عامر على اتخاذه ، فيذكر الفريق مرتجي أنه « بعد الحرب مباشرة ، سألت المشير عامر أثناء زيارة له عن مدى معرفة رئيس الجمهورية بقرار الانسحاب ، وهل وافق عليه أم أن المشير هو صاحب القرار ، انفرد به ولم يطلع عليه القائد الأعلى ، ولم يأخذ موافقته ؟ وقد رد المشير بأنه « اتفق مع الرئيس عبد الناصر عليه ، وأخذ رأيه ، ولا يمكن أن أتخذ هذا القرار بدون علمه » !

وقد اعترف عبد الناصر نفسه للفريق مرتجي يوم 16 نوفمبر 1967 بأن المشير عامر عرض عليه فكرة الانسحاب ، وأنه حاول أن يثنيه عنها ، إلا أنه أصر على رأيه ، وعلى ذلك اضطر الرئيس مرغما على الموافقة على الانسحاب طالما أنه لا يوجد حل آخر » .

وعلى هذا النحو احتلت إسرائيل سيناء مرة أخرى في مدى عشر سنوات ، لا لتخرج منها هذه المرة بعد بضعة أشهر ، وإنما لتخرج بعد أربعة عشر عاما . أما قصة هذا الخروج فهي قصة أخرى .



الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	7
هذيان حول الثورة العرابية	11
التاريخ والأساطير ومظاهرة عابدين	15
13 نوفمبر سنة 1918 فجر الحركة الوطنية	23
مداعبة تاريخية حول 13 نوفمبر 1918	27
سعد زغلول : زعامة « الحزب » وزعامة « الأمة »	31
سعد زغلول مفجر الثورة فوجئ بقيام الثورة ؟	40
قيادة ثورة 1919 ، وتعاليم الميثاق	49
مذكرات مصطفى النحاس	53
ومصطفى النحاس ... ياسيدي الرئيس	56
أسطورة حادث 4 فبراير في التاريخ (1)	64
أسطورة حادث 4 فبراير في التاريخ (2)	68
أسطورة حادث 4 فبراير في التاريخ (3)	71
أسطورة حادث 4 فبراير في التاريخ (4)	75
أسطورة حادث 4 فبراير في التاريخ (5)	79
أسطورة حادث 4 فبراير في التاريخ (6)	83
الوفد وميلاد جامعة الدول العربية (1)	87
الوفد وميلاد جامعة الدول العربية (2)	90
الوفد وميلاد جامعة الدول العربية (3)	94

الموضوع الصفحة

الوفد وميلاد جامعة الدول العربية (4) 97
الوفد وميلاد جامعة الدول العربية (5) 101
الوفد وميلاد جامعة الدول العربية (6) 104
حكومة الوفد الأخيرة ، ومنطق العملاء 108
التحول الدكتاتوري لثورة يوليو 112
الناصريون والوفد بين اليمين واليسار 117
افتراءات ثورة 23 يوليو ضد الوفد 122
من فساد ما قبل الثورة إلى فساد الثورة 132
افتراءات فتحي رضوان (1) 136
افتراءات فتحي رضوان (2) 141
افتراءات فتحي رضوان (3) 145
فتحي رضوان : نعم كنت محل ثقة كاملة من الثورة 149
د . عبد العظيم رمضان يرد : لم يكن حبا في فتحي رضوان 152
هل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد (1) 156
هل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد (2) 160
هل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد (3) 164
هل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد (4) 168
هل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد (5) 172
هل قدمت ثورة يوليو البديل الحقيقي للوفد (6) 177
الوفد وأسرة البوربون : عندما اعتزم النحاس عزل فاروق 181
الوفد وأسرة البوربون : الوفد بين الملك فاروق و« فواريق » ثورة يوليو 186
الوفد وأسرة البوربون : الوفد بين فساد الملوك وفساد الثوار 190
الوفد وأسرة البوربون : إرادة الشعب بين التوقير والتزوير 193

الموضوع	الصفحة
تلك النفوس اليسارية المريضة ومذكرات الزعيم سعد زغلول	197
رد على جريدة الناصريين : لماذا شنقت الثورة « خميس والبقري » ...	201
رد على جريدة الناصريين : ديموقراطية ثورة يوليو	209
عبد الناصر والتنظيم السري للإخوان المسلمين	214
من عمر التلمساني إلى الدكتور عبد العظيم رمضان	222
من عبد العظيم رمضان إلى عمر التلمساني	228
تعليق أبو غدير على اتصالات الثورة بالإخوان	236
د . عبد العظيم رمضان يرد على أبي غدير	239
15 مايو هل هو ثورة على الثورة	242
رد على مجدي حسنين : مجدي حسنين ومديرية التحرير	247
الحكم العسكري وهزيمة يونية	252
على يد من تلقينا هزيمة يونية 1967 (1)	255
على يد من تلقينا هزيمة يونية 1967 (2)	259
خطاب الهزيمة واعتراف عبد الناصر	263
ولكن عرابي لم يكن له حواريون	266
نظرة جديدة لحرب أكتوبر (1)	270
نظرة جديدة لحرب أكتوبر (2)	276
السادات المفترى عليه في حرب أكتوبر (1)	282
السادات المفترى عليه في حرب أكتوبر (2)	291
الحقيقة والافتراء في حرب أكتوبر	301
حرب أكتوبر بين حروب ثورة يوليو	312
الأداء السياسي في حرب أكتوبر (1)	320
الأداء السياسي في حرب أكتوبر (2)	324
للأداء السياسي في حرب أكتوبر (3)	328

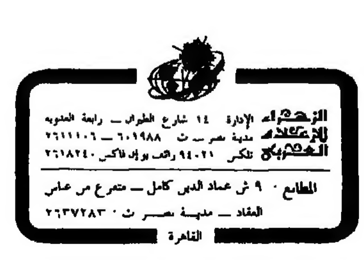
الموضـــوع	الصفحـة

الأداء السياسي في حرب أكتوبر (4) 332
قضايا حرب أكتوبر (1) 336
قضايا حرب أكتوبر (2) 341
حرب أكتوبر وإسماعيل فهمي (1) 346
حرب أكتوبر وإسماعيل فهمي (2) : من إعاد سيناء إلى مصر ؟ ... 350
حرب أكتوبر وإسماعيل فهمي (3) : إسماعيل فهمي وكتابة تاريخ مصر 355
الطريق إلى أكتوبر بين السادات والاتحاد السوفييتي 359
رد على إسماعيل فهمي : مصر ليست مسئولة عن تمزق العالم العربي . 370
أزمة اليسار المصري 377
قصة سيناء بين الاحتلال والتحرير 385



رقم الإيداع : ۸۱۳۸ / ۱۹۹۲ .
الترقيم الدولي : ٩ ــ ١٠٩ــ ٢٥٧ ــ ٩٧٧ .




الزهراء للإعلام العربي
الإدارة ١٤ شارع الطيران — رابعة العدوية
مدينة نصر — ت ٦٠١٩٨٨ — ٢٦١١١٠٦
تلكس ٢١٠٩٤ راتف يو إن فاكس ٢٦١٨٢٤٠
المطابع : ٩ ش عماد الدين كامل — متفرع من عباس
العقاد — مدينة نصر ت : ٢٦٣٧٢٨٣
القاهرة



تاريخ مصر والمزوّرون

نحن نؤمن بأن التاريخ هو العنصر الأساسي في تكوين الوجدان القومي للفرد والشعب ، فإذا كان هذا التاريخ مزورا ، ترتب على ذلك ، بالضرورة ، تشوه في الوجدان القومي يؤثر بصورة حتمية على الحاضر والمستقبل .

وحق الشعب في معرفة تاريخه الصحيح حق لا جدال فيه ، ومن واجب كل مؤرخ يعرف الحقيقة أن يصحح التاريخ لمن لا يعرفونه أو يزورونه ؛ لأن هذا التصحيح لا ينصب فقط على الماضي ، بل وينصب على الحاضر والمستقبل .

وأهمية هذا الكتاب لا ترجع فقط إلى رصده لمحاولات تزوير التاريخ في الفترة التي يعالجها ، وإنما ترجع إلى تقديم التاريخ الصحيح بالاستناد إلى العلم ، وبالتالي فعلى الرغم من صفة موضوعاته السياسية إلا أن لها صفة علمية لا تقل أهمية .

ولعل هذا الكتاب ينبه السياسيين إلى خطورة العبث بالتاريخ ومحاولة استخدامه في خدمة مصالحهم السياسية ، ويجعلهم يدركون أن أية محاولة لتزوير التاريخ لا يمكن أن تلقى النجاح ، طالما كان هناك مؤرخون حريصون على تقديم الحقيقة التاريخية التي هي ملك لشعبنا ولوطننا العزيز .

والله من وراء القصد

المؤلف

الزهراء للإعلام العربي